

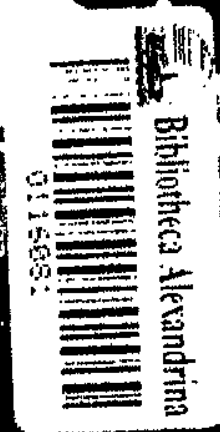
الألف
كتاب
الشأن

٢٤٣

جرج كاشمان

لماذا نشب الحروب؟

الجزء الثاني



ترجمة : د. أحمد حمدي محمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

لماذا تنشب الهروب؟

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عفت عبد العزيز

الإخراج الفني

محسنة عطية

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

**WHAT CAUSES WAR
AN INTRODUCTION
TO THEORIES OF
INTERNATIONAL
CONFLICT.
BY
GREG CASHMAN**

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس :	
نظريات الصراع	٧
الفصل السابع :	
نظرية المباراة - نظرية الردع	٥٩
الفصل الثامن :	
النظام الدولى - الفوضى والقوة	١٠٧
الفصل التاسع :	
النظام الدولى : النظريات الدورانية والنظريات البنوية التاريخية للحرب	١٥٣
الفصل العاشر :	
خلاصة وتعقيب	١٩٣
ببليوجرافيا /	٢٠٩

الفصل السادس

نظريات الصراع

لو جاع عنوك اطعمه ، لو أصيب بالعطش
أسقه الماء يقهرك لذا عليك أن تقهرك الشر
بالخير .

إذا تمتعت قوة ما بالأمان المطلق فسيُفسر
ذلك عن تعرض جميع القوى للخطر .

هلرى كيسلجر

تخيل غلامين في الثامنة من عمرهما ، أتلفا بعض أثاث غرفة المعيشة .
وأيقظت الضجة أميهما المسترخيتين بعد تناولهما الشاي ، فهولتا لفض
الضجيج . وعندما دخلت السيدتان الغرفة كان الصغير جوى يصوب
رشاشه على رأس الصغير سامى :

● ما الذى يجرى هنا ؟ لماذا تتقاتلان ؟

ان جوى يرفض اعطائى دبابته للعب بها .

● ولكن سامى لم يترك لى لعبته ، مع أنه الدور حل على للعب بها .
ولن أشارك معه فى اللعب ، اذا كان لا يود أن يشاركنى .

● جوى هو المتسبب فى الشجار ، لأنه رفض أن يموت عندما صوبت
رشاشى الى صدره . انه لا يعرف أصول اللعبة .

● نعم نعم لقد كان هو البادى . فقد اعتاد دوما القيام بدور الرجل
الطيب .

لعل هذا الحديث أمر مألوف . فمن حين لآخر يذكرنا هذا الحديث بعدم وجود اختلاف بين ما تفعله الدول وما يفعله صغار الأطفال . اذ يصور السيناريو المذكور آنفا دورة نزاع شائعة ، فيها يرد طرف ما على ما فعله طرف ثان بفعله تعد بدورها ردا على ما فعله الطرف الأول، ونلاحظ أن ما قام به الاثنان كان بمثابة رد فعل على مسلك الطرف الآخر ، ويتحول رد الفعل الى صدام ، ويتصاعد الصدام ويبدأ القتال .

ويحاجي محللون كثيرون بالقول بأن الدولة تشن الحرب ردا على أفعال سابقة موجهة من دول أخرى ، وأن كل ما فعلته الدولة « أ » هو ردها على أفعال عدوانية من الدولة « ب » . ولعلك تتساءل : وماذا عن الدولة « ب » ؟ . انها نفس الاجابة . فما استتحت الدولة (ب) هو فعلة أبكر للدولة (أ) ، وهكذا دواليك . وربما بدت بدايات هذه العملية التفاعلية بين الدولتين مستترة وراء غلالة الأحداث التاريخية ، مما صعب معرفة من كان البادئ وكيف بدأ . وينتهي الأمر بنزوعنا الى عدم المبالاة .

نظرية المؤثر والاستجابة :

وتعتمد نظرية المؤثر والاستجابة (الفعل ورد الفعل) فى العلاقات الدولية كتفسير للسلوك القومى انعكاسا لنظرية المؤثر والاستجابة فى السلوك الفردى التى ارتكزت عليها المدرسة السلوكية فى علم النفس . وتعتبر هذه النظريات أغلب الأفعال ردودا على مؤثرا (أو مجموعة مؤثرات) فى البيئة ، وبالمقنونة تفسير سلوك الأفراد الى حد كبير على أساس المؤثر الذى تأثروا به مما أحاط بهم . والدول ليست وحيدة فى العالم . اذ بعد الجانب الأكبر من أفعالها استجابة لمسلك الدول الأخرى (أو لأشخاص يتصرفون لحسابهم الخاص) ، وان كان تصرفهم يترك أثرا على النظام الدولى . فما تفعله إحدى الدول يرتكن الى ما تفعله الدول الأخرى . يعنى هناك تأثير متبادل للأفعال السياسية للدول .

وفى هذا المستوى من التحليل . سيتركز الانتباه على تفاعل الدول وعلى تكوين هذه الأفعال التفاعلية ، وعلى عملية التفاعل ، أما مسألة ما الذى جال بفكر الزعماء السياسيين بصفقتهم أفرادا ، أو ماهية طبيعة شخصياتهم ، وماذا كانت مدركاتهم . وماهية عملية صنع القرار ، وهل توجه اعتبارات داخلية سياسية . جميع هذه التساؤلات لن تعيننا هنا . وكما أشار سنجر ان بمقدورنا اعتبار هذه التغيرات كأنها داخل الصندوق الأسود (١) .

فلسنا بحاجة لمعرفةا أو فهمها • وبوسعنا أن نفترض تماثل أغلب الدول في ردود فعلها اذاء نفس المؤثر بغض النظر عن خصائص هذه الدولة القومية ، أو الصفات الشخصية لزعمائها • اذ تبدو أفعال معينة هي التي تولد أنواعا بعينها من ردود الفعل ، فإذا استطعنا التعرف على هذه العملية الخاصة بالفعل المضاد وفهمناها ، فسيكون بمقدورنا - في أغلب الظن - تعلم كيف نتجنب العواقب الوخيمة للأحداث المؤدية للحرب •

وليس من المستبعد أن تتبع إحدى العمليات المزدوجة الاقطاب ، أى التي يشترك فيها فاعلان ، في سيرها عددا من السبل المختلفة ، كما يبين من الجدول الآتى :

الجدول رقم (١)

أربعة أنماط للصراع :

بعد الاستعانة بتدرج من تسع نقاط باعتبار ٩ ممثلة للحد الأقصى للعدوان •

المقابلة بالمثل / التكافؤ		التصعيد / الانخفاض	
الزمان	مستوى العدوان « ١ »	مستوى العدوان « ١ »	مستوى «ب»
٥	٥	٥	٥
١ + ٥	٥	٥ + ١	٥
٢ + ٥	٥	٥ + ٢	٦
٣ + ٥	٥	٥ + ٣	٧
٤ + ٥	٥	٥ + ٤	٨
٥ + ٥	٥	٥ + ٥	٩

لا تكافؤ - التصعيد		التخفيف	
الوقت	مستوى « ١ »	مستوى « ١ »	الوقت
٥	٥	٦	٥
١ + ٥	٦	١ + ٥	٥
٢ + ٥	٦	٢ + ٥	٤
٣ + ٥	٧	٣ + ٥	٣
٤ + ٥	٧	٤ + ٥	٢
٥ + ٥	٨	٥ + ٥	١

ومن بين الأنماط الممكنة عندما يتقدم الصراع بين دولتين ، أن تنشأ بينهما علاقة ثارية (عين بعين) ، أى أنه تتخذ استجابة كل دولة نحو الأخرى شكل الأفعال المماثلة فى نوعها وشدها ، ويكون هناك تناسب بين استجابة كل منهما لمسلك الأخرى والفعل الذى سبقها . وبوسعنا تسمية هذا النمط بالنمط السيمترى التبادلى . ويكشف هذا النمط نفسه عن علاقة يحتفظ فيها مستوى الصراع/التعاون بثباته ، أى لا ينجح الى التصاعد أو الهبوط . وربما كان من بين الأمثلة المماثلة على النمط التفاعلى العلاقات الأمريكية الكندية ، أو علاقة كوريا الشمالية بكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية .

والنمط الثانى المحتمل للتفاعل هو النمط التصاعدى ، وهو ما سماه أناتول رابو بورت أيضا « عملية القتال » (٢) . ويصف النمط التصاعدى القتالى موقفا يرد فيه كل طرف على أفعال خصمه فى النزاع بردود فعل أكثر اتساما بالجرأة والعدوانية . وليس هذا النمط مرادفا لاتجاه « العين بالعين » المشار اليه آنفا ، ولكنه أقرب الى « عينان وإبهام مقابل عين واحدة » ووصفه لينج وجود سيل « بنمط التغذية الارتجاعية المتفاقمة » (٣) وفيه يتزايد مسلك الدول تهديدا وعدوانية ، ويتحول الصراع الى صراع حلزوني ، وما لم تنقطع هذه الدورة الحلزونية ، فإن مستوى العنف قد يتصاعد الى درجة الحرب الشاملة . ولعل أفضل مثل لهذا النمط هو العلاقات الصينية السوفيتية ابان أواخر الخمسينات وبواكير الستينات ، وهى حقبة حفلت بتبادل الاتهامات والأفعال القميئة التى تصاعدت وتمثلت فى الاحتكاكات الحدودية المسلحة بين زعيمى المعسكر الشيوعى .

أما لماذا يحدث النمط التصاعدي الاقتتالي بدلا من النمط السيمتري التبادلي فمسألة نظرية خلافية . وهناك عدة احتمالات (يحتاج بعضها الى الانزلاق الى مستوى آخر من التحليل) ويعتقد لنج وجود سبيل أن التصاعد يحدث بعد التجاء أحد طرفي النزاع الى التهديد بالعنف العسكري . واكتشفا عند تحليلهما خمسة نزاعات بين الدول بين ١٨٥٠ و ١٩٦٥ احتمال ازدياد تصاعد النزاعات عندما يلجأ أحد الخصمين الى التهديد (٤) . وربما مثلت التهديدات باستعمال العنف العسكري نوعا من تكتيكات الحافة . وبمجرد تخطي أحد الطرفين لهذه الحافة تحول عملية التصعيد محل العملية السيمترية .

ومن الجائز أن يثبت هذا الكلام صحته ، ولكنه يثير التساؤل حول لماذا يقرر أحد الطرفين زيادة مستوى العدوان عن طريق التهديد العسكري ؟ . وللدرد على ذلك ردا متوافقا وتناولنا للمستوى الفردي للتحليل نقول ان الزعماء الأفراد في أحد البلدين قد يسيئون ادراك مستوى العدوان الموجه لبلدهم ، ومن ثم يجرى الرد على مستوى أعلى من العدوان ، حتى بالرغم من اعتقادهم أنهم يواجهونه على نحو متبادل ومتناسب ، وثمة احتمال آخر ، فربما تطلبت أساليب التعامل للزعماء المعنيين نوعا من الرد « بالضربة القاضية » على المسلك غير الودي للخصم .

واحتمال الالتجاء الى النمط التصاعدي الأسيمتري وارد أيضا . فليس من المستغرب عند حدوث نزاع بين دولتين أن تتورط إحدى الدولتين في التصعيد ، بينما تقنع الأخرى بالرد المتبادل والمتناسب كحسب . وكثيرا ما ينظر الى العلاقة بين ألمانيا وخصومها في الحلف الثلاثي في الأسابيع السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى على هذا الضوء ، فيتغير دور ألمانيا متصاعدا ومغاليا في رد الفعل ضد مسلك بريطانيا وفرنسا وروسيا .

ونمط رد الفعل الرابع ميسور أيضا . انه نمط التخفيف ، وفيه تعمد كل دولة في رد فعلها قويا لنمط التخفيف تجاه مسلك الأخرى الى الرد بأفعال أميل الى التعاون والتخفيف من العداء ، مما يساعد على تزايد جنوح مسلك الطرف الآخر الى التعاون وتضاؤل الميل للعدوان (وربما اتصفت هذه العملية بسيمتريتها أو لاسيمتريتها) . وزيادة في التبسيط فقد مثلناها في شرحنا التالي بالعملية السيمترية ، وفيها بدلا من أن يتخذ الفرع شكلا حلزونيا ، فإنه يتخذ شكل سلام حلزوني . وتمثل علاقات أمريكا بالسوفييت في بواكير السبعينات في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية (في عهد كيندي) وأيضا فترة الوفاق في بواكير السبعينات هذا

النوع من العلاقة . ومن المحتمل أن تكون العلاقات السوفيتية الأمريكية والعلاقات السوفيتية الصينية في عهد جورباتشوف قد اتسمت على خير وجه بطابع التخفف الأسيمتري ، مع ملاحظة أن السوفيت هم الذين اضطلعوا بالدور الرئيسى فى عملية التخفف (٥) .

وقصارى القول ، فإن نظرية المؤثر والاستجابة فى العلاقة الدولية توحى باعتماد مسلك الدولة على الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، والصيغة الكلاسيكية لنظرية المؤثر والاستجابة ترى جنوح أفعال أية دولة إلى التماثل فى النوع والشدة مع الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، وقد يتخذ نمط التفاعل شكلا ثابتا نسبيا ، أو يتضمن اما تصعيد الصراع أو تخفيفه ازاء تحركات الطرف الآخر .

نظرية المؤثر والاستجابة : النظرات الليبرالية والحفاظة :

داد نقاش طويل له صلة بهذه النظرية بين الساسة والأكاديميين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ورأى الليبراليون أن الأفعال العنيفة ذات الطابع العسكرى للولايات المتحدة هي التى دفعت الاتحاد السوفيتى السابق بالحزم إلى أحداث ردود فعل عنيفة ذات طابع عسكرى . اذ كان المأمول أن تدفع المعاملة الودية المتعاونة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى اتباع ردود فعل ودية وتعاونية . هذه هي الصيغة الكلاسيكية لنظرية الفعل ورد الفعل ، فالعنف يولد العنف والتعاون يولد التعاون وما يتضمنه ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أن أفضل وسيلة للحصول على تعاون الاتحاد السوفيتى هو معاملتهم بأسلوب تصالحي تعاونى .

ويعتقد المحافظون رأيا معاكسا لذلك ، ويعتقدون أن السوفيت كانوا يردون ردا معاكسا وليس متعاونا ، فلم تقابل الأفعال التعاونية للولايات المتحدة بغير الأفعال العدوانية والمتصلبة من قبل الاتحاد السوفيتى ، بينما كان من المرجح أن تستجيب أفعال الولايات المتحدة بالمثل ، أى بأفعال متعاونة من الاتحاد السوفيتى ، وما يفهم ضمنا من ذلك هو أن سياسة « الاستئساد » مع السوفيت هي الاتجاه الأصوب لتحقيق النتائج المنشودة .

فما الذى يمكن أن يفهم من هذا التضارب فى الرأى بين الليبراليين والمحافظين ؟ إلى حد كبير يجب إرجاع الاختلاف إلى نظريتهما المتباينتين إلى طبيعة الدولة بوجه عام ، وإلى نظريتهما إلى طبيعة دولة السوفيت بوجه

خاص • اذ يعتقده الليبراليون أن جميع الدول متعاونة ومسألة بطبيعتها •
 خالداً وراء الدول (يعنى زعماءها) يكمن فى الخوف من الآخرين أكثر
 من كونه فى أية نوايا شريرة للقضاء على الآخرين ، والاستيلاء على
 ممتلكاتهم • ويجنح المحافظون بوجه عام الى الافراط فى الارتياح فى نوايا
 الدول ، ومن ثم فقد نظروا الى الدولة السوفيتية (أو أية دولة شيوعية
 أخرى بالنسبة لهذه المسألة) على أنها بعيدة الاختلاف عن الدول
 الديمقراطية • ولما كانت طبيعة الدولة مختلفة ، فهناك اختلاف بالتبعية
 بين أهدافها • فهدف هذه الدول هو خلق امبراطورية شيوعية عالمية ،
 ومن هنا لن يستجيب الاتحاد السوفيتى الى الأفعال التعاونية أو يرحب
 بتعاونها ، اذ ينظر زعمائها الى التعاون على أنه علاقة ضعف عند أعدائه ،
 ومن ثم فإنه يتخذ موقفا عدوانيا نحوها •

أنى لنا أن نعرف ؟

فأى النظريات اذن قد شرحت التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد
 السوفيتى. شرحا صحيحا ؟ أنى لنا أن نعرف ؟ والاجابة الواضحة على ذلك
 هى وجوب ملاحظتنا مسلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (أو مسلك
 أية دولتين أخريين) يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع • وسنحتاج الى تقرير
 ماهية أنواع الأفعال التى قامت بها كل منهما وأدت الى نوعية خاصة من
 ردود الفعل عند الطرف الآخر ، وسيكون من المفيد أيضا أن نتمكن من
 تحديده الى أى مدى كان كل فعل تعاونيا أو عدوانيا ، لأن هذه الصفات
 تمثل استقطابا مقابلا بطبيعة الحال ، وإن كانت عدة أفعال تستقيم بين
 هذين القطبين المتضادين ستحتاج الى تصنيف هذه الأفعال أيضا • ومن
 الوسائل النافعة البدء فى ترتيب الأفعال على شكل متدرج ، ولنقل انه
 يحتوى على ٩ درجات • ابتداء من الأفعال الممثلة لأكبر قدر من التعاون
 (وتمثل الدرجة الدنيا) وتتمدرج حتى تصل الى الأفعال الممثلة لأقصى
 درجة من العدوانية • ويبدو التدرج فى شئ شبيه بالتدرج المذكور فى
 الجدول الثانى ، ويلاحظ أننا قد سبق أن اتبعنا هذه الطريقة لتطوير
 أنماط النزاع التفاعلى •

ويتمثل أصعب جانب فى تجميع المعلومات عن كل الأفعال الممكنة
 التى اتبعتها الدولة فى فترة محددة من الزمان • وستجرى هذه العملية
 بالتقريب فى تقارير شتى عن الأحداث اليومية يستدل منها على ما يهمنى
 من أحداث • وبمجرد التعرف على هذه الأفعال يوضع كل فعل منها فى
 خانته الصحيحة ويرقم برقم دال على قيمته العددية تبعا للمقياس الذى
 اتخذناه لقياس العدوان • وبعد تقييمه عدديا يفرغ فى رسوم بيانية

وخرائط تصور التفاعل بين الدول ، وتجرى اختبارات احصائية لمساعدتنا على استقصاء العلاقة بين أفعال الدولة (أ) وأفعال الدولة (ب) .

الدلائل التجريبية على المعاملة بالمثل :

استعاننا عدة دراسات بالانباء الذى يربط بين الحدث والتفاعل فى فحصها لأنماط التفاعل والنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . فبحث راسيل لنج البيّنات المتعلقة بالتفاعل التساومى بين القوتين العظميين خلال ثلاثة عقود للأزمة : حصار برلين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وأزمة برلين ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكورية ١٩٦٢ . واهتم بصفة خاصة بالافتراضين المتعارضين : الليبرالى والمحافظة ، وقد سبق الكلام عنهما ، وأنشاد لنج بأهمية الدليل التاريخي ، الذى أيد تأييدا كاسحا الرأى الليبرالى ، ورجح استجابة السوفيت للأفعال الأمريكية الموجبة أكثر من ادعائها للتهديدات الأمريكية ، على أن التقنية الأمريكية الأعظم تأثيرا قد لجأت الى كل من « الجزيرة » و « العصا » ، أى الى الجمع بين التهديدات والمغريات الموجبة (٧) .

ودرس وليم جامسون وأندريه موديليانى التفاعل بين بلدان الحصار الغربى والشرقى ابان فترة الحرب الباردة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، وأيدت كشوفهما أيضا القول بأن التعاون يولد التعاون ، بينما يولد العدوان عدوانا مماثلا ، واستخلصا الرأى بأن الفصل المعادى من أحد الطرفين (ولا يهم من هو هذا الطرف) يرجح توليده فعلا معاديا عند الطرف الآخر . وبالمثل ، فإن الأفعال التوفيقية لا يستبعد أن تحدث على حدوث استجابة تصالحية عنه المعسكر المقابل (٨) .

واهتمت دراسات أخرى الى نتائج مماثلة تتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، فاكشف جان تريسكا ودافيد فينلى (وهما خبيران فى السياسة السوفيتية الخارجية) أنماطا صريحة قاطعة للمعاملة بالمثل فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة (٩) . واكتشف أولى هولستى أيضا أنه خلال أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ، اعتمد بقدر كبير مستوى العداء من كلا الطرفين على عداء الجانب الآخر فى الفترة التى سبقت الأزمة مباشرة (١٠) . وأكدت دراسات التفاعل الأحداث طبيعة المعاملة بالمثل بين الولايات المتحدة والسوفيت (١١) . كما أن العلاقات السوفيتية الصينية تتواءم هى ونفس النمط (١٢) .

واستخلص تحليل جولدستين وفريمان للعلاقات بين الولايات المتحدة والسوفيت والصين من البيانات الخاصة بالتفاعل في ثلاثة أحداث كبرى (*) ، والتي تغطي مجتمعة الحقبة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ أى المعاملة بالمثل بين أى من الأطراف الثلاثة هي القاعدة في الجوانب الثلاثة من المثلث الاستراتيجي . اذ تبين أن ردود البلدان الثلاثة جميعا على أفعال الآخرين تكاد تتبع كلية في طبيعتها قاعدة المعاملة بالمثل ، وان لم تكن بالضرورة دراسات سيمترية كاملة على أساس قصير الأجل . ولا يوجد في أى نمط من أنماط التفاعلات أى دليل على استجابة معاكسة ، فربما كشفت أية دولة من القوى العظمى عن بعض علامات دالة على الانتهازية في استغلال تعاون القوى الأخرى ، كما أنها جميعا لم تكشف عن علامات تراجع عندما واجهتها أعمال عدوانية من الآخرين . ويستخلص من ذلك أن جولدستين وفريمان لم يكتشفا أى دليل على وجود بلدان تسلك سلوكا يتوافق مع ما يفترض المحافظون حدوثه (١٣) .

وكشفت البيانات المستقاة من التفاعلات بين شتى البلدان في عهود مختلفة تماثلا ملحوظا . فلقد درست مجموعة أبحاث روبرت نورث في ستانفورد تفاعلات المنازعات ابان أزمة ١٩١٤ التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وكان من أكبر الاستنتاجات التي تمخضت عن هذه الدراسة اعتماد مستوى العدوان لكل من قوى الحلف الثلاثي وقوى الحلف الثنائي أساسا على العدوان الموجه نحوها من التكتل الآخر (١٤) . وبحيث لينج وجوسيل نمط التفاعل في الصراعات الثنائية بين ١٨٦٤ و ١٩٦٢ كالنزاع بين سلفيج وهولشتاين (ألمانيا والدنمارك ١٨٦٤ - ١٨٦٦) والنزاع المراكشي بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٤ - ١٩٠٦) والنزاع بين النمسا والصرب قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وأزمة السويس بين بريطانيا ومصر (١٩٥٦ - ١٩٥٧) وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ١٩٦٢ ، وتبين للكاتبين أن المسلك الصراعي لجميع البلدان المعنية كان سيمتريا للدرجة ملحوظة ، وتماثلت الأفعال السالبة للطرفين المتنازعين في اتباعها النمط لأسلوب المؤثر والاستجابة . وبالإضافة الى ذلك ، فلقد اكتشفا أنه كلما ازدادت مقادير التفاعل ازداد مسلك البلدين تماثلا (١٥) . وبازدياد مقدار الأفعال الموجهة من بلد لآخر بدا أنهما قد ازدادا وعيا بالعلاقات المتبادلة ، ونزعت التفاعلات الى زيادة الاتصاف بصفة الاستجابة المباشرة لكليهما ، أى غدت أفعال كل بلد كأنها أصبحت أكثر تنافعا هي وأفعال البلد الآخر .

ولقد أضحي الشرق الأوسط من أكثر المناطق خضوعا للدراسة في العالم ، وتؤيد تحليلات التفاعلات السابقة للحرب في هذه المنطقة صحة عملية المؤثر والاستجابة ، وبيّنت دراسة جيفري ميلستين للعنف العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و ١٩٦٩ وجود معامل ارتباط عال بين أفعال اسرائيل وأفعال الدول العربية . فمن المستطاع تفسير أفعال العنف التي ارتكبتها كل بلد على أفضل وجه بالرجوع الى أفعال عنف خصومه (١٦) . ودرس يروير وجاريجا بيكو التفاعل بين بلدان الشرق الأوسط في فترة الستينين ونصف السنة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، واكتشفا وجود تأييد لنموذج المثير والاستجابة (١٧) . واختبر ماكورميد صراحة نموذج المثير والاستجابة باعتباره مبالغا لنموذج التصور البيروقراطي في تفسير مسلك دول الشرق الأوسط أثناء أزمة السويس وحرب ١٩٦٧ ، واكتشف تفوق نموذج المثير والاستجابة ، وبخاصة في أشبه الفترات العصيبة في الأزمة (١٨) .

وثمة تحليل آخر مثير للاهتمام لعلاقات الشرق الأوسط يؤيد نظرية المثير والاستجابة . فلقد فحص ولكنفيلد ولوسير وتاهيتين بينسات الأحداث الواقعة بين يونيو ١٩٤٩ ويوليو ١٩٦٧ لدول المنطقة (مصر والعراق واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا) (١٩) ، وخطط الاختبار خصيصا لتقدير أي العاملين هو الأهم في تحديد مسلك الدول : العوامل الداخلية ، أم أفعال البلدان الأخرى ، واختير عاملان داخليان : الأول هو وجود صراع داخلي ، وترجع أهمية هذا المتغير - بطبيعة الحال - الى اتصاله بنظرية « كبش الفداء » ، أي بعد الاستعانة المسبقة بمستوى التحليل في مستوى دولة المدينة . وكان العامل الداخلي الثاني هو التصور البيروقراطي ، أي جنوح مسلك البلدان لأن تكون صدى لمسلكها في الماضي في السياسة الخارجية . ويعد هذا الاختياز الى حد ما اختبارا قائما على نظريتين من مستوى المجموعة الصغيرة للتحليل - المزايدة والسياسة التنظيمية . واستعان الباحثون بالتحليل النكوصي المتعدد لاختبار آثار المتغيرات المتعددة المستقلة على التغير التابع (يعني مسلك السياسة الخارجية) . ويعد النكوص المتعدد تقنية احصائية تساعد الباحث على تحديد درجة اسهام كل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع . وابتكرت لكل بلد صيغة قياسية تصلح للتطبيق في الحالات الأخرى ، وتم اختبارها ، فمثلا ، افترض أن مسلك أي بلد يمكن تفسيره باتباع الصيغة الآتية (مع اتخاذ مصر كمثال) :

- منازعات مصر الخارجية في الزمان $EG / cn = n$ (مصر)
- P (ثابت غير معروف يمثل التصور الذاتي السياسي) +
- $EG \text{ de } n-1$ (صراعات مصر الداخلية السابقة) +
- $b_v, b, EG \text{ cn}-1$ (صراعات مصر الخارجية • ضد الآخرين) +
- $TRAQ \text{ f} - lq$ (نزاع العراق مع مصر) +
- $ISRI \text{ p} - lq$ (صراع اسرائيل مع مصر) +
- $Jor \text{ p} - lq$ (صراع الأردن مع مصر) +
- $Leb \text{ p} - lq$ (صراع لبنان مع مصر) +
- $Syr \text{ p} - lq$ (نزاع سوريا مع مصر) •

وتبين نتائج الاختبار الاحصائي بعد ذلك كيف ينطبق النموذج على العالم الفعلي • وبعبارة أخرى ، هل بالمقدور تفسير مسلك مصر (أو أية دولة أخرى) بالرجوع الى هذه المتغيرات ، أم أن هناك متغيرات أخرى (غير موجودة) يحتاج اليها لتفسير أفعال مصر ، ومن بين متغيرات المعادلة أيها الأهم في تحديد مسلك الدولة ؟

وأظهرت النتائج أنه من بين ١٤ معادلة تم اختبارها من ١٥ اتضح أن أقوى نبوءة عن أفعال أحد البلدان قد تكتشفت من الفعل الموجه ضدها من البلدان الأخرى خلال نفس الحقبة (٢٠) ، أي بدت أفعال البلدان الأخرى أهم كثيرا من العوامل الداخلية في تفسير مسلك السياسة الخارجية • فمثلا : تبين أن أفضل تفسير لعدوان اسرائيل الفعال (يعني عدوانها الذي لم يصل الى درجة التحول الى عملياته العسكرية) كان ردا على اشتراك مصر والعراق في أعمال عنوانية • وأفضل تفسير للإجراء العسكري الذي اتخذته اسرائيل هو العمليات العسكرية المشتركة بين الأردن ومصر وسوريا ، ويؤكد العدوان الفعال لمصر أن يكون وحده سببا للعدوان الاسرائيلي الموجه لمصر ، وكان أقوى منبئ بحدوث عمل عسكري هو ما قامت به اسرائيل في الناحية العسكرية وأفعالها العسكرية في الفترة السابقة •

ولما كان الاستنساخ من بين المقومات المميزة للمنهج العلمي في اختبار النظرية ، لذا رأينا ولكنفيلد يكرر فيما بعد دراسته بالاستعانة بتقنيات أرقى ، واكتشف نتائج مماثلة رائعة • ولقى كل حالة من الحالات التي درسها ، كان مستوى الصراع الذي تقبلته الدولة هو المتغير التفسيري

الحاسم . وبطبيعة الحال ، لن يستطيع الصراع المتقبل تفسير مسلك الدولة تفسيراً شاملاً . وبيّنت بالفعل جميع معادلات الدول العربية تأثيراً مستمراً مهماً من السياسة الماضية على سياسة المستقبل ، وإن لم يكن هذا العامل ذا تأثير مهم إطلاقاً على تحديد سياسة إسرائيل . ومن جهة أخرى ، فإن آثار الصراع الداخلي على مسلك دول الشرق الأوسط بدأ وكأنه لا يمثل إلا قدراً ضئيلاً من التأثير (٢١) .

واستعان ميكائيل وورد أيضاً بتقنيات النكوص لاختبار الأهمية النسبية للتصور البيروقراطي (والذي سماه الفأخرة قصيرة الأجل) ، ورد الفعل الدولي على مسلك السياسة الخارجية لأية دولة . وبحث حالة خمسة تفاعلات طويلة الأجل بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ : بين أمريكا والسوفيت ، وأمريكا وفرنسا ، وأمريكا واليابان وأمريكا وإسرائيل وإسرائيل و « الجمهورية العربية المتحدة » . واستخلص من ذلك ضالة الدور الذي يقوم به تصور البيروقراطية في تصوير مسلك أية دولة ، بينما يبدو رد الفعل في مواجهة مسلك الدول الأخرى ذا أثر حاسم . واكتشف حالة المعاملة بالمثل والصلة بين الفعل ورد الفعل في كل حالة من حالات العلاقات الخمس . اذ يؤدي أي سلوك اصطفاي لاحتد الدول الى حدوث مسلك صدامي عند الأخرى ، ويولد السلوك التعاوني سلوكاً تعاونياً عند الدول الأخرى . على أن وورد اكتشف أن عملية الفعل ورد الفعل لا تتصف دوماً بالسيتمرية . فمثلاً اكتشف أن السوفيت قامت برد فعل لمسلكتها ضد الولايات المتحدة بقدر مضاعف لمسلك الولايات المتحدة ضد المسلك الصدامي السوفيتي (٢٢) .

الأدلة التجريبية : المؤثر والاستجابة والحرب :

لاحظنا أن مسلك الدول يعتمد الى حد كبير على مبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن هل بمقدورنا الاعتماد الى أي دليل أكثر مباشرة يبين كيف يدفع السلوك العنيف خصومنا الى شن الحرب ؟ لقد اكتشف لنج وهيو ويلر في نصوص دراستيهما لعشرين مشاحنة من المشاحنات الخطيرة في القرن الحالى اقتران تكتيكات الاستئساد بالمشاحنات التي تتصاعد الى الحرب . بينما تقترن الاستراتيجيات القائمة على المعاملة بالمثل بتجنب الحرب . والواقع أنه قد اتضح أن استراتيجية المعاملة بالمثل هي وحدها القادرة على التصدى بنجاح لاستراتيجيات الاستئساد . اذ أدت جميع محاولات التصدى لاستراتيجيات الاستئساد بالاستئساد المائل الى اشتعال الحرب (٢٣) . وأسلف تحليل لنج لعينة ١٤ مشاحنة خطيرة شملت بين خصمين (بين

١٨٥٠ و ١٩٦٥) عن نتائج مماثلة ، وعلى الرغم من أن لنج اكتشف بعض التأييد للمبدأ « الواقعي » الذي يعتبر التهديدات أنجح من الوعيد في تليين عريكة الطرف الآخر ، إلا أنه يصح القول أيضا أن الاستعانة بالتهديدات كانت استراتيجية شديدة الخطورة ، فلربما رضخت الدول الأضعف من حين لآخر ، ولكن عندما تسيئرد هذه الدول عاقبتها ، وتقرب من التكافؤ مع من يهددها ، يزداد الموقف خطورة ، بأن تزيد المغريات السالبة (التهديدات) من احتمالية الردود المتحدية . ويصح هذا الحكم بوجه خاص في حالة الدول ذات القدرات المتكافئة نسبيا . اذ يبدو أن محاولات التأثير التي تضمنت تهديدات بالعنف السياسي قد أحدثت استجابات متطرفة ، فاما الادعاء الملقوت أو التهديدات المضارة والعقوبات التي اقترنت بدورها بالحرب ، وليس هناك أى تداع موجب بين غلبة الالتجاء للتهديدات واندلاع الحرب ، ولكن هناك ارتباطا بين الاستجابات المتحدية والحرب (٢٤) .

وأسلرت بحوث لنج وجوشمان لثلاثين من المشاحنات الثنائية ذات الصبغة العسكرية بين ١٨١٦ و ١٩٧٥ عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام . فلقد أثار ثلاثة جوانب للتفاعل السلوكي في المشاحنات : عسكرية (*) . المشاحنة ، وتصعيد المشاحنة ودرجة المعاملة بالمثل عند الأطراف . المشاحنة . وكما هو متوقع ، لقد رجحت كفة التفاعلات المقترنة بالصراع ، والتي اتصفت بقدر كبير من العسكرية والتصعيد والمعاملة بالمثل في تمخضها عن وقوع الحرب (فقد انتهت خمسة من ستة من هذه التفاعلات بالحرب) . أما التفاعلات التي اتسمت بدرجة متدنية من العسكرية واللاتصعيد وانخفاض درجة المعاملة بالمثل - يعنى النمط الذى أطلق عليه اسم نمط « التعقل » - فكانت أقل ميلا للحرب . وإذا تحدثنا بوجه عام ، فإن السلوك التساوى عندما ينجح الى اتخاذ الصيغة العسكرية ، وتزداد صفته التصعيدية ، فإن احتمالية الحرب تتفاقم (٨ من ١٢) ، ولكن عندما يصطبغ السلوك بالصيغة العسكرية ولكن يكون بعيدا عن التصعيد ، فإن الحرب تكون أقل احتمالا (٢٥) (٣ من ٩) . وتكرر القول بأن الالتجاء الى استراتيجيات الاستسناد لردع أو تهديد الخصم يبدو اجراء مفعما بالخطورة .

واكتشف لنج أيضا نمطا مثيرا للاهتمام ظهر من تواصل المواجهات . وتكرارها بين أية دولتين . ويشرح لنج قوله بأن الساسة يميلون

للاسترشاد بمزاعم المحافظين اتباع السياسة الواقعية عن المساومة التي تدعو الى اتباع استراتيجيات استعراض القوة والتصميم (ولعل الأفضل هو الاعتقاد بأن افتراضات السياسة الواقعية هي مجرد أسلوب للتعامل أو منظور للعمل) . ويجنح الزعماء ممن يتبنون هذه النظرة الى الاعتقاد بأن الاخفاق في الأزمات السابقة انما يرجع الى عدم كفاية استعراض العنف أو الحشونة ، ومن ثم ، فانهم يتبنون استراتيجية أشد تهديدا لكي تتبع مع الخصم تفوق ما اتبع في الأزمة الأخيرة . ومن جهة أخرى ، فان الدولة التي « آمنت » بفساعلية الاستئساد ستواصل الاستراتيجيات التهديدية التي سبق أن اتبعتها ، ويصعد الخصمان مستوى التهديد في أية مواجهة لاحقة . ويرجع لنج نشوب الحرب بعد حدوث ثالث مشاحنة (لو صح أنها لم تقع بالفعل) (٢٦) .

وأخيرا ، فاننا بحاجة للرجوع الى دراسة نازلي شكرى ونورث عن جذور الحرب العالمية الأولى ، ونظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف - وهي الفكرة التي تحدثنا عنها عند تقديم مستوى « دولة - المدينة » في التحليل . ويعد كتاب الصراع بين الأمم للمؤلفين محاولة فذة للجمع بين نظريتين مستوئ دولة المدينة ونظريات مستوئ التفاعل في التحليل (٢٧) . وقبل أن نتحدث عن جانب من تحليلهما يتصل بموضوع بحثنا لنظرية العقل ورد الفعل ، علينا أن نوجز نظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف .

يفترض المؤلفان أن السبب الجذري للصراع الدولي يرجع الى اشتراك عاملين : الزيادة السريعة في السكان وتقدم التكنولوجيا التي تزيد من الحاجة الى الموارد داخل الدولة ، ويدفع البحث عن الموارد الدولة الى الاقدام على عملية توسعية تتجاوز حدودها ، وتتخذ عملية التوسع الخارجى هذه ، والتي يسميها المؤلفان بالضغط الجانبي (*) عدة مظاهر شتى ، تتضمن التوسع في التجارة والاستيلاء على المستعمرات .

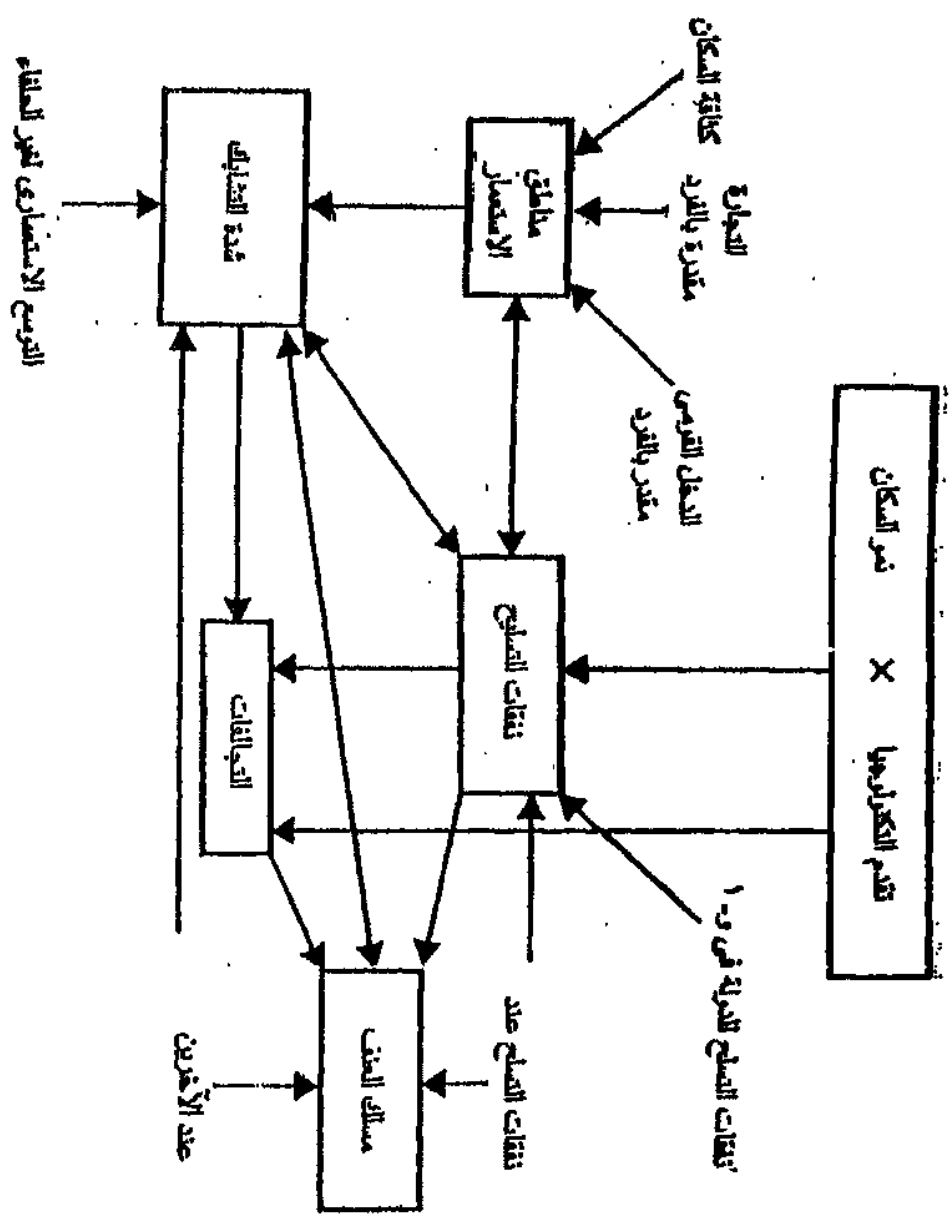
ويسوق الضغط الجانبي أية دولة الى النزاع مع البلدان الأخرى ، التي تمر بعملية نمو وتوسع متشابهتين ، وتظهر مناطق التشابك عندما تتداخل الضغوط الجانبية لبلدين أو أكثر ، فيحدث التنافس والنزاع . وكلما اشتدت المناقسة بين الدول ، ازداد رجحان كفة الحرب .

هنا نبدأ في ولوج عالم عمليات التفاعل . فبمجرد زج الضغط الجانبي الدول الى حالة تنافسية مع الدول الأخرى ، فإنها تبدأ في الرد على أفعال منافسيها . وتحلّد نازلي شكري ونورث انشاء الأحلاف وعمليات التسليح كأفعال مهمة قد تسوق الطرف الآخر الى الرد بالمثل . وبالإضافة الى ذلك ، فإن العنف من أحده الطرفين يؤدي الى التجاء الطرف الآخر الى العنف ، وربما نجحت الحرب نتيجة لذلك . ويستطاع عرض معتقدات نازلي شكري ونورث في الرسم التخطيطي المبين في الصفحة التالية الذي يبين العسلات المفترضة بين المتغيرات في نظريتهما .

وتم اختبار النظرية بالرجوع الى بيانات مستقاة من ستة بلدان أوربية عظمى ابتداء من ١٨٧١ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ . ودفع التحليل الاحصائي نازلي شكري ونورث الى استخلاص القول بأن الحرب (السلوك العنيف) لها جذور مختلفة ، وبالإمكان التعرف باتباع طرق شتى . ويبدو أحده الأنماط قويا بوجه خاص كارجاع التوسع الاستعماري الى زيادة السكان والتقدم التكنولوجي . ويؤدي التوسع الاستعماري بوجه عام الى زيادة شدة الاشتباك عندما تدفع المصالح القومية لشمى البلدان الى الصراع حول إحدى المناطق لاستعمارها . في ذات الوقت ، فإن انشاء القواعد العسكرية (والأحلاف الى حد ما) يرتد أيضا الى الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي ، وإلى قوة دفع الزيادة التامة في البيروقراطيات الدفاعية ، عندما يستثير التضخم المتزايد للمقدرات الدفاعية وزيادة الاعتمادات العسكرية والأحلاف السلوك المعادي من البلدان الأخرى . ويستثير عنف الآخرين المزيد من العنف . وهكذا تستخلص نازلي شكري ونورث القول بأنه بالرغم من امتداد جذور العنف الى الجوانب الداخلية وعملية النمو الاجتماعي والاقتصادي ، إلا أنها أساسا عملية رد فعل . اذ يعد العنف بقدر كبير ردا على عوامل خارجية مثل زيادة الاعتمادات العسكرية عند الدول الأخرى والسلوك المعادي للدول الأخرى (٢٨) .

المثير والاستجابة : خلاصة :

على الرغم من أن هذه الدراسات المتعلقة بردود الفعل وعمليات الصراع التي انتهينا من عرضها ، تمثل دليلا دائما يؤيد صحة نظرية المثير والاستجابة ، إلا أنها لم تستطع المضي قدما بلا تحط من الأدلة المعارضة . وكثيرا ما طرحت ثلاث دراسات لرد الفعل الصراعى باعتبارها دليلا معارضا للأدلة السابق ذكرها . ولقد خططت كل دراسة لاختبار الفاعلية



النسبية لنموذج المؤثر والاستجابة على ضوء نموذج التصور البيروقراطي (الذى يفترض استناد السياسة الراهنة لأى بلد - سياسيا - على سياستها الماضية) ولم ترق الى ما هو أكثر من التأييد المتواضع كل من دراسة رايموند عن تأثير التفاعل بين النبات وحلف وارسو بإزمة برلين ١٩٦١ ، ودراسة دونكان وسيفرسون التى تضمنت تحليلا للتفاعل الصينى الهندى (بين ١٩٠٩ - ١٩٦٤) ، ولكنهما استخلصا القول بأنه من بين النموذجين ، يعد نموذج المثير والاستجابة هو الأضعف (٢٩) . وانتهى تحليل جوردون هيلتون للتفاعل الذى سبق الحرب العالمية الأولى الى بيان أن العدوان السابق الملحوظ، كان العامل الأقوى فى اتخاذ أية دولة موقفا لاحقا معبرا عن العداء (٣٠) .

وعلى الرغم من هذه الدراسات المتضاربة. فالظاهر أننا ازاء تأييد مطرد لنظرية المثير والاستجابة فى الصراع . فهناك مقدار هائل من الأدلة المؤيدة لفكرة مفادها اتباع البلدان فى تصرفاتها نفس الوسيلة التى تعامل بها فهمى تلجأ فى معظم الأحيان الى المعاملة بالمثل ، اذ يسوق سلوك المعادى عند المرسل الى سلوك معاد عند المستقبل ، ويتساوى مع ذلك فى الأهمية . فعندما اختبر الأثر العلى (بتشديد اللام) لسلوك الدول الأخرى بالاشتراك مع المؤثرات المحتملة الأخرى ، قد اتضح أن سلوك المبادر بالعداء أقوى من الطرف الآخر (٣١) . ولا يقتصر الأمر على قوة زبيد الدليل لمبدأ التطابق فى سلوك الدول بوجه عام مع مبدأ المعاملة بالمثل ، الا أنه يشير بقوة الى اعتبار الحرب بمثابة رد فعل لأية دولة ضد افعال الدول الأخرى المعادية غير المسالمة .

ولابد أن نحسب أية نظرية شاملة للحرب بين الدول حسابا لهذه الكشوف . وبينما يصح القول بوجود عدة طرق مؤدية للحرب الا أن طريق التصعيد المتبادل للعدوان من قبل الدول التى تتبع تكتيكات الاستئناس تمثل جانبا مهما من المعضلة النظرية . ولنحاول الآن الكشف عن مظهر آخر لنظرية المؤثر والاستجابة يتمثل فى سياق التسليح .

سياق التسليح :

عرف كثيرون سياق التسليح بأنه فئة من فئات السلوك الدول تنتمى الى نمط الفعل ورد الفعل . ويعد تصور « سياق التسليح » من المصطلحات المراوغة مثل مصطلحات أخرى كمصطلح القوة . فلكل انسان تعريفه الخاص لهذا المصطلح . ومن بين التعاريف التى كثيرا ما يستشهد

بها تعريف صمويل هانتنجتون الذى عرف سباق التسلح « بأنه زيادة فى التسلح فى وقت السلم فتصف بتضاعفها ونزوعها الى التنافس بين دولتين أو التسالّف بينهما » (٣٢) وتعزى هذه الزيادة « الى الأهداف المتصارعة والمخاوف المتبادلة » . وحتى بالرغم من شدة الاختلاف بين الكلمات المستعملة فى التعاريف التى ذكرها مؤلفون آخرون ، إلا أن هناك عناصر عديدة مشتركة يمكن التعرف عليها :

١ - يرتكز سباق التسلح الى الدراية الواعية عند كل بلد باعتماد سياستها التسلحية على سياسة التسلح فى البلد الآخر . وتعد نتيجة لنوازع خارجية تنافسية . وثمة تزامن واتكال متبادل بين منشآت التسلح عند أى بلدين .

٢ - يعتمد سباق التسلح على الزيادة السريعة فى تكديس الأسلحة بمعدل غير عادى فى تزايد الحصول على المعدات العسكرية .

٣ - يعتقد أن أنسب وقت لسباق التسلح هو فترات السلم ، لأن تكديس الأسلحة أثناء الحرب لا يحتسب ضمن سباق التسلح .

٤ - الأسلحة المستخدمة فى سباق التسلح مصممة بحيث تواجه الأسلحة الأخرى فى القتال . فاما أن تكون متماثلة (كأن توضع الدبابات فى مواجهة الدبابات) أو تكون متكاملة (كأن توضع المدافع المضادة للدبابات فى مقابل الدبابات) .

هل يشع سباق التسلح نمط المؤثر والاستجابة فى التفاعل ؟

جرت عدة محاولات لتقرير الى أى مدى يتبع سباق التسلح عملية التفاعل والمؤثر والاستجابة . وأشهر من صاغ هذه المحاولات هو لويس ريتشاردسون الذى تصور معدل التغير فى أية زيادة فى التسلح عند أى بلد كدولة يخضع العوامل عدة : أولا : مستوى الخصم من القوة العسكرية . ثانيا : استعداد الدولة لتكديس الأسلحة لمواجهة قوة الخصم ومخاوفه من هذه القوة . ثالثا : العوامل السالبة للإجهاد والتكاليف المترتبة على زيادة مستويات تسليحنا . رابعا : المستوى العام للضغط على خصمنا - كنوع من العداء أو عامل انتقام . ووضع ريتشاردسون بعد ذلك معادلة رياضية اعتمادا على هذه العوامل (٣٣) . وعلى الرغم من أن السياسات العسكرية للبلدان الأخرى ليست هى المتحكم الإوحد فى قرار تكديس الأسلحة ، إلا أن معادلة ريتشاردسون تشير ، رغم ذلك ، الى اعتماد زيادة معدل حصول الدولة على الأسلحة الى حد كبير على مسلك الخصم .

واستخلص تحليل ريتشاردسون لنشقات الدفاع فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين نزوع الانفاق العسكرى بدرجة كبيرة نحو الانصاف بأنه عملية تتبجح مبدأ المعاملة بالمثل . ومن الغريب ألا تلقى محاولات استنساخ كشيوف ريتشاردسون سوى نجاح واهن ، ولا جدال فى وجود كم هائل من الأدلة التى تثبت عدم اعتماد ردود فعل البلدان المتورطة فى تعزيز التسليح على سلوك الآخرين . فليس من الضرورى أن تؤدى زيادة الانفاق العسكرى عند أى جانب الى حدوث زيادة عند الطرف الآخر .

وأثبتت دراسات شتى أنه خلافا للرأى الشائع ، فإنه من غير المقبور القول بأن تكديس الأسلحة عند السوفيت أو الأمريكان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اتبع ظاهرة الفعل ورد الفعل (٣٤) . وغنى عن القول أن بعضهم قد ذهب الى حد التشكك فى امكان استعمال مصطلح سباق التسليح على عملية تكديس الأسلحة عند السوفيت والأمريكان . وعلى الرغم من استمرار القوتين العظميين فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية طويلة الأجل فى السنوات التى أعقبت الحرب ، إلا أن منشآت الطرفين لم تمثل حقا أى معدل غير مألوف فى زيادة الانفاق العسكرى (٣٥) . وبينت دراسات إضافية أن منشآت التسليح السوفيتية والأمريكية لم تكن من قبل المعاملة بالمثل ، وأن الأمر يختلف فيما يتعلق بمنشآت التسليح الصيني .

ويوحى العديد من الدراسات الاحصائية للمنشآت العسكرية للقوتين العظميين وحلفائهما فى حقبة ما بعد الحرب العالمية بأن القوة الدافعة البيروقراطية (كما تبين بعد الرجوع الى المستويات التى جرت فى الماضى للانفاق العسكرى) وأيضا العمليات الداخلية كان لهم أعظم تأثير على مستوى الانفاق على التسليح عند أى بلد بقدر يفوق الانفاق العسكرى عند منافسيها . فمثلا ، لقد اكتشف رائنجر صحة هذا الحكم عن امدادات الأسلحة للناتو وبلدان خلف وارسو فى الخمسينات والستينات ، وأيدت هذه النتيجة الدراسات العديدة لسياسات التسليح الأمريكية والسوفيتية (٣٧) .

ويبحث نازلى شكري ونورث سبباق التسليح بين مختلف الدول الأوروبية فى معرض تحليلهما الشامل للأسباب بعيدة الأجل للحرب العالمية الأولى (٣٨) . وافترضا وجود عدة عوامل قد تكون متصلة بقرارات أى بلد للانفاق العسكرى . أولا : قد تلعب الديناميات الاجتماعية الاقتصادية العامة للسكان والتقدم التكنولوجى دورا . وربما كان الاتفاق العسكرى دالة على معدل النمو الجامع لى بلد . ثانيا : قد يكون لانفاق الدولة فى

التواحي العسكرية فى العهود السابقة دور . وقد يزودنا هذا العامل بدليل عن عامل داخل آخر فعال - القوة الدافعة البيروقراطية . ثالثا : التوسع الاستعماري للدولة وأثره - على الاتفاق العسكري : فعندما يتوسع أى بلد فى نشاطه الخارجى ، يساهم فى حركة التجارة الدولية وفى انشاء امبراطورية استعمارية ، فانه سيحتاج الى حضور عسكري أعظم لحماية أراضيه المستعمرة الجديدة وخطوطه البحرية ، وأخيرا ، لعل الاتفاق العسكري يعد دالة على الاتفاق العسكري عند دولة الخصم ، ومن هنا ضمن الكاتبان فى تحليلهما عوامل داخلية وخارجية معا ، وأسفرت اختياراتهما عن تحقيق نتائج مثيرة للاهتمام ، وان كانت مختلطة (وهل كنت تتوقع غير ذلك ؟) .

واستعرض المؤلفان - بوجه خاص - السباق البحرى الانجليزى الألمانى فى الحقبة الواقعة بين ١٨٧١ و١٩١٤ ، يحدوها الأمل فى التاكيد من صحة عملية التفاعل التى تحدث عنها ريتشاردسون ، وبدأت أحكام المؤرخين وكأنها أكدت هذه العملية . اذ ولدت حركة التوسع الألمانية الرغبة فى انشاء أسطول تجارى أكبر وبحرية عسكرية أكبر ، واعتبر الزعماء الألمان الأسطول القوي ضروريا للدفاع عن المستعمرات الألمانية ، وتجارتها الدولية (٣٩) . وتضمنت سياسة الأدميرال تيربيتس « سياسة المخاطرة » محاولة انشاء أسطول ألماني (رغم ضآلة حجمه عدديا عن الأسطول البريطانى) إلا أنه سيكون بالضخامة الكافية التى تجعله مصدر تهديد للأسطول البريطانى ، وسيغدو بالإمكان ردع البريطانيين عن الهجوم على ألمانيا ، اذا عرف أن أية مواجهة بحرية بين الانجليز والألمان ستعرض للخطر الأسطول البريطانى الذى ستتضعض قواه رغم انتصاره من احتمال وقوعه فريسة لقوة ثلاثية ، ومن جهة أخرى ، التزمت السياسة البريطانىة بالحفاظ على التفوق البريطانى وبالاستمرار فى تعزيز الأسطول ، واستند تكديس الانجليز للأسلحة على قاعدة وجوب تفوق الأسطول الانجليزى على أية قوتين بحريتين مجتمعتين ، وأن تحتفظ بهامش أمان ١٠٪ ، وألزمت سياسة الدولتين بالمراقبة الدقيقة لكل ما يجرى فى برامج انشاءات الطرف الآخر .

وهناك أدلة تاريخية عديدة تؤيد ادراك الزعماء البريطانيين للمنشآت البحرية الألمانية كمصدر تهديد لبريطانيا . كما أننا نعرف أن الزعماء الألمان والبريطانيين قد أحكموا مراقبة عملية الانشاءات بكل دقة . وليس من شك أنه فى السنوات التى سبقت اندلاع الحرب ، رأينا ونستون تشرشل بوصفه وزيرا للبحرية يكرر الاستشهاد فى خطبه

البرلمانية بالقانون البحري الألماني المستحدث لتبرير عملية تعزيز الأسطول البريطاني . وهكذا تكون عمليات الإنشاءات البحرية السنوية البريطانية قد فرضتها - من جانب - عملية المنشآت الألمانية (٤٠) . واهتمت فرنسا وروسيا أيضا اهتماما شديدا بعمليات الإنشاءات العسكرية الألمانية ، والعكس صحيح أيضا .

والسؤال هو : الى أى حد تعزى هذه الاتجاهات في الزيادة العسكرية الى عوامل داخلية ؟ وإلى أى حد تنسب الى عوامل خارجية تفاعلية ؟ . واكتشفت نازي شكري ونورث أنه بالاستطاعة ارجاع المنشآت العسكرية الألمانية من ١٨٧١ حتى ١٩١٤ على نحو فعال الى عمليات داخلية مثل الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي والقوة البيروقراطية الدافعة لحيازة الأسلحة أكثر من عزوها الى عملية الفعل ورد الفعل ، ويصح هذا القول أيضا عن بريطانيا في الحقبة بين ١٨٧١ و ١٨٩٠ ، وليس عن الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ بعد أن غدت بريطانيا سنة ١٨٩٠ أكثر استجابة للتحركات الألمانية ، وإن ظل التوسع العسكري متأثرا بالعوامل البيروقراطية . وحدث تحول واضح في ديناميكيات امتداد البريطانيين بالأسلحة بعد أن استعرت نيران سباق التسلح وتفاقم العداء العام .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد بدأ الاتفاق العسكري الفرنسي والروسي والاطالي (بصفة خاصة) خاضعا أساسيا لعوامل داخلية ، وذكر المؤلفان ان مقدار النفقات العسكرية لكل دولة في الوقت (و ١) عامل القوة البيروقراطية الدافعة كان عاملا أساسيا في تقرير مستوى الاتفاق على التسليح ، وبدت جذور المنشآت الخاصة بالتسليح (فليس بمقدورنا ادراجها تحت عنوان سياق التسليح) تمتد الى أسباب داخلية (٤١) . ويستخلص المؤلفان ما يأتي :

« لا تدعو الأهمية الأولية للعوامل الداخلية الى استبعاد حقيقة وجود تنافس على الأسلحة . فمقدور أى بلدين يجرى توسع في منشأتهما العسكرية أن يكون هذا التوسع لأسباب داخلية . ولا جدال في أنها ستصبح في الأغلب على دراية بما ينفقه كل طرف منها . وفيما بعد بالرغم من احتمال استمرار التأثير القوي بعوامل داخلية ، الا أن التنافس العسكري المتعمد قد يزيد ، بل ويتخذ شكل سياق للتسلح (على الرغم من أن التسابق قد يتركز على بعض ميزات عسكرية خاصة ، وربما مثل جانبها صغيرا للغاية من جملة الاتفاق العسكري) (٤٢) .

يحتفل ألا ندهش كثيرا من هذه المكشوف اذا عرفنا قوة تأثير التسابق على التسليح بالعوامل الداخلية أكثر من تأثيره بالتفاعل مع الخصوم . ولربما بدا الانساق على التسليح أفضل ما يمثل القرارات الحكومية . التي تتخذ عن طريق عمليات المزايدة الحكومية والبيروقراطية الحكومية . انها قرارات طويلة الأجل لا تثير أية أزمات ، وتتبع الميزانية العامة ، وتشغل عادة عددا كبيرا من العاملين المعنيين بالمسائل الداخلية ، وبخاصة في البلدان الديمقراطية الغربية كالمرشعين والموظفين السياسيين في الأجهزة التنفيذية والعاملين بالدفاع المدني والضباط العسكريين في مختلف الإدارات المتنافسة وصناع الأسلحة والمقاولين وجماعات المواطنين وهم جرا . وربما تعرف الزعماء السياسيون على الزيادة في الامدادات العسكرية في أي بلد معاد ، ولكن هذه المعرفة لابد أن تصفى من خلال شبكة واسعة من جماهير الناخبين قبل اتخاذ أي قرار نهائي .

وذكر لويد جنسن جملة أسباب تبين لماذا لا تكفى نماذج العقل وذر الفصل في سياق التسليح لتفسير قرارات العالم الفعلية لتكديس الأسلحة ، لأن نفقات التسليح تخضع لضغوط داخلية صارمة صادرة من مجتمع الصناعات العسكرية . ثانيا : هناك - كما يحتفل - ميل للنظر الى سياق التسليح على أنه يعكس مستويات الاتفاق في الماضي خضوعا للميل العام للتوسع في البرامج العسكرية لاستنزاف كل ما هو سيور من دولارات . فمثلا ، لم يساعد انتهاء الحرب في فيتنام على حدوث انخفاض في المصروفات العسكرية للولايات المتحدة ، ولكنه على العكس يسر مواصلة تخصيص اعتمادات عسكرية ضخمة في وقت السلام . ثالثا : قد يكون الاتفاق على الدفاع أقل من المبلغ المطلوب كرد على البرامج العسكرية للخصوم نتيجة لاساءة الادراك واساءة التقدير لقدرات الخصم ونواياه . رابعا : في العالم الفعلي لا توضع قرارات التسليح على أساس العلاقات الثنائية البسيطة فحسب ، ولكنها توضع على أساس تهديدات معسكر ثالث أيضا . خامسا : ربما أدنى التدنى في مستويات التسليح عند الخصوم الى زيادة اغراء الدولة بالإضافة الى قدراتها العسكرية بدلا من العكس (٤٣)

لعله بالاستطاعة اضافة القول بأن السبب الأخير الذي يفسر لماذا أخفق الباحثون في تقدير دور عملية الفعل ورد الفعل في التسابق على التسليح هو سبب منهجي ، فعندما ركز الباحثون على جملة الميزانية السنوية للدفاع ، فانهم لم يتمكنوا من الاحاطة الكاملة بظاهرة سياق التسليح التي تجرى لتطوير أنظمة بعينها للأسلحة أو نشرها (٤٤) ، فقد

نلجأ أية دولة الى زيادة حجم جيشها (أو زيادة مخزونها من أسلحة معينة) كرد على ما حدث من تقدم عند الطرف الآخر) ، ولكن أثر هذا الفعل على جملة ميزانية الدفاع قد لا يكون ملحوظا ، فمثلا فى حالة تسابق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انشاء رؤوس نووية حربية ، واقدامهما على تخفيض مستويات قواتهما فى ذات الوقت ، فان التأثير الاجمالى على ميزانية الدفاع يحتمل أن يكون نقصا خالصا - بالرغم من حدوث تسابق على التسليح فى قطاع بالذات من البرنامج الدفاعى الشامل . وحدث ذلك بالفعل فى خمسينات القرن العشرين عندما أعادت الولايات المتحدة ترتيب اولوياتها الدفاعية حتى تحدث مجرد (فرقة) من قبيل (التهويش) : من هذا يتضح أنه لا يستبعد اذن ارجاع تعذر الاهتمام الى تسابق للتسلح من مثل الاتحاد السوفيتى كرد فعل الى استعانة بأرقام الميزانية السنوية للدفاع كمؤشر للمنشآت بدلا من الاستدلال من التكديس الفعلى للأسلحة ذاتها . ولا جدار كما أثبت مايكل دون وورد فى أنه عندما تضمن أية بيانات عن المخزون الاحتياطى فى معادلة سباق التسليح ، الى جانب الأرقام الدالة على نفقات الدفاع سيبين أن التسليح عند الاتحاد السوفيتى كان من قبيل رد الفعل (٤٥) .

سباق التسليح والحرب : النظرية :

حتى الآن اقتصر حديثنا على عملية تكديس الأسلحة ولكننا لم نتطرق الى الكلام عن الحرب . ومن بين أسباب وفرة دراسات سباق التسليح الاعتقاد بأنه يلعب دورا - على نحو ما - فى اشعال الحرب . واذا صح الرأى بأن التسابق على التسليح أحد مظاهر عملية التفاعل التى تجتنب الى العدوان أو الرد بالمثل بين البلدان (أو الأحلاف والتألفات) لذا ، فمن المنطقي أن يفترض احتمال تسريع التسابق على التسليح وتكثيفه للدورة الحزونية للصراع مما يؤدي فى النهاية الى نشوب الحرب . علينا اذن أن نفحص الصلة بين سباق التسليح والحرب بتفصيل أكبر .

بالمقدور استنباط افتراض وجود صلة موجبة بين التسابق على التسليح والحرب من النظرية العامة للمؤثر والاستجابة فى الصراع . فلو صح القول ان الشعوب تتعامل بالمثل مع الشعوب الأخرى ، ولو صح القول بأن الدول المتنافسة تنظر الى منشآت الأسلحة كعلامة عدائية فى هذه الحالة ، فان بمقدورنا أن نتوقع رد هذه الشعوب على العدوان بأفعال عدائية مماثلة لا تقتصر على مجرد تكديس ما هو أكثر من الأسلحة ، وانما باتباع أنواع أخرى من الأفعال العدوانية أيضا . وهكذا يمكن القول ان

منشآت الأسلحة عند أحد الأطراف تؤدي الى تزايد العدوان عند الطرف الآخر . وكما رأينا ، ليس من المستبعد أن يستفحل هذا الصراع المتبادل ويزداد شدة « ويفلت الزمام » . فقد ينتهي الصراع الحزوني بالحرب . بطبيعة الحال ، ما يستخلص من ذلك هو أن أى تكديس سريع للأسلحة قد يؤدي لا الى تحقيق أمان أعظم للدولة ، ولكن استفحال عدوان الخصم . وتعارض هذه الحالة تعارضا واضحا - كما يبدو - هي والحكمة العتيدة التي تنسب الى الكاتب العسكري الروماني فلافيوس ريناتوس : « اذا أردت السلام فاستعد للحرب » ولدينا الكثير مما سنقوله فى هذا الشأن فيما بعد .

وحاول مقال كلاسيكى لصمويل هانتينجتون اكتشاف كم ادى سياق التسلح فى كثير من الأحيان الى وقوع الحرب ، وما هى الظروف التي ساعدت على حدوث ذلك (٤٦) . فقد بدا واضحا لهانتينجتون انه بينما انتهت بعض سباقات التسلح الى الحرب ، الا أن جميع سباقات التسلح لم تنته هذه النهاية . فبالامكان أيضا أن تنتهى سباقات التسلح بعقد اتفاقات متبادلة غير رسمية بالتوقف عن المنافسة أو « بانتصار » دولة على أخرى ، ومن هنا يضحى السؤال على الوجه التالى : ما هى الظروف التي تحدث فيها هذه البدائل ؟

ويذكر هانتينجتون احتمال حدوث نقطة حاسمة فى الأطوار المبكرة من سياق التسلح . فبعد أن يقدم المتحدى على اتخاذ خطواته المبدئية لتغيير الأوضاع العسكرية الراهنة ، قد تعمد الدولة المتحدة الى اختيار أحد الردود العديدة الميسورة : أولا : قد تسعى الى اجراء عملية حفظ توازن دبلوماسى ، اعتمادا على عقد تحالف مع دولة ثالثة ، أو بعقد معاهدة للتسلح مع المتحدى . ثانيا : قد ترفع مستوى تسليحها ، وبذلك تعد المسرح - فى أغلب الظن - لسلسلة من الزيادةات فى التسلح من كلا الطرفين . ثالثا : قد تحاول الاقدام على خطوة عسكرية وقائية اكتالا على كونها ما زالت محتفظة بعافيتها نسبيا ، بأن تهاجم المتحدى مستغلة استمرار ميزان القوى لصالحها . رابعا : لا تلجأ الدول المتحدة على اتخاذ اجراء مباشر ، وبذلك يحقق المتحدى هدفه . فإذا خطت الدولة المتحدة خطوة متباعدة لانقاذ ما يمكن انقاذه ، للحاق واصلاح ذات البين فى ميزان القوى ، فقد تنجم الحرب نتيجة لرد فعل المتحدى .

ومن هنا يستخلص هانتينجتون وجود حالتين قد تحدثان في بداية سباق التسليح : الحالة الأولى - هي رد الدولة المتحللة على الزيادة المبدئية في التسليح عند المتحدى . والحالة الثانية - هي رد فعل المتحدى (الذي حقق نجاحا مبدئيا لهدفه) ازاء المحاولات المضطربة والمتمهلة للدولة المتحدة ، حتى تتنازل عن موقفها السابق . ويعرض هانتينجتون مثالا للحالة الخطيرة الأولى القرار الاسرائيلي بهاجمة مصر ١٩٥٦ ، بعد أن تزودت مصر بأسلحة سوفيتية ضخمة . ويرى هانتينجتون أن رد الفعل الفرنسي (والبريطاني) لاعادة التسليح الألماني في الثلاثينات يمثل مثالا حسنا للحالة الثانية . فبالرغم من أن الميزانية الفرنسية ظلت على حالها بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ثم ازدادت نوعا في السنتين التاليتين ، إلا أن رد الفعل الحقيقي لم يبدأ الا في ١٩٣٩ عندما قررت فرنسا زيادة الاتفاق على التسليح بما يساوي كل ما أنفق عليه خلال السنوات الخمس مجتمعة (٤٥) . وما أن جاءت نهاية العام حتى شبت الحرب بين فرنسا وألمانيا . ويستنتج هانتينجتون ازدياد رجحان كفة الحرب رجحانا مباشرا قبل حدوث التغير في التفوق العسكري . ففي هذه اللحظة يتسم الموقف العسكري بغلبة الارتياب وشدة عدم الاستقرار .

ومما يدعو الى التفاؤل أن احتمال الحرب يتغير تغيرا مأكسا تبعا لطول فترة سباق التسليح . ويعتقد هانتينجتون أنه بمواصلة سباق التسليح يجنح نمط التفاعل بين الدول الى قابلية للتنبؤ بأحداثه ويفلب عليه الاستقرار والانتظام . إذ تسفر هذه الحالة عن حدوث موقف من « التوازن الدينامي » فتواصل كل دولة زيادة تسليحها ، ولو أن التوازن النسبي يظل ثابتا ؛ فمن المحتمل أن تصل الدولتان بمرور الوقت الى تفاهم ضمني مما يساعد على قبول كل طرف للتوازن النسبي . ويختتم هانتينجتون بالقول برجحان كفة أن يؤدي أي سباق تسليح معلق الى حدوث نهاية مسالمة أكثر من احتمال الانزلاق نحو النهاية الدموية (٤٨) .

وكما أشار أحد النقاد : لقد اعتمد الكثير مما جاء في حجة هانتينجتون عن الأخطار النسبية لسباق التسليح قصير الأجل وسباق التسليح طويل الأجل على طريقة انتقائه لسباقات التسليح ، وما رآه بخصوص طولها (٤٩) . فمثلا ، لقد صمم هانتينجتون على القول بأن سباق التسليح البحري الانجليزي الألماني قد انتهى ١٩١٢ (بعد أن قبل الألمان الاعتراف بعدم تفوقهم في هذا المجال) وإذا قدمنا بدلا من ذلك موعد نهاية سباق التسليح سنتين لكي يصبح ١٩١٤ ، فيستكون هذه الحالة أول

مثال لسباق تسلح معمر (١٦ سنة) انتهى بالحرب بدلا من انتهائه
بالسلام .

وثمة عامل آخر نعتة هانتيجتون بالأهمية : هل ينظر الى سباق
التسلح من حيث الكيف أم الكم ؟ ويرى أن الحالة الثانية هي الأخطر
لأنها تعنى اضافة أعداد أضخم من الرجال والعتاد لمعدات الحرب . وفي
مثل هذا النوع من سباق التسلح يزداد رجحان التفوق اعتمادا على التفاوت
فى الموارد والتصميم . وهكذا تجنح سباقات الكم الى الحسم باتباع طريق
أو آخر ، ويعتقد هانتيجتون أن سباقات الكم تفرض أعباء أفدح وأفدح على
البلدان المتورطة فيها ، وفي ذات الوقت يتوجب على الحكومات أن تعي
التأييد الشعبى لمواجهة التضحيات التى تستلزمها منشآت الأسلحة ،
كما يولد الشك والخوف والعداء نحو الخصم المحتمل :

« وفي نهاية المطاف نصير الى حالة تبدو فيها التكاليف المتزايدة
والتوترات الناجمة عن سباق التسلح أسوأ بكثير من تكاليف الحرب
ومخاطرها . فبمجرد استئثار رأى العام ، يصبح من الصعب تهدئته .
وعندما تطول فترة سباق التسلح ، فلا بد أن تصل الى حالة تطالب فيها
أحدى الدول أو الأخرى بانهاائها ان لم يكن عن طريق التفاوض ، فلا بأس
أن يتحقق ذلك عن طريق الحرب » (٥٠) .

ولا يتواءم هذا الرأى هو والرأى الأكبر بأن احتمالية الحرب
تناسب تناسبا عكسيا هي وسباق التسلح ، ولكنه قد يفسر لماذا ينتهى
سباق التسلح عندما يطول أمدته بالحرب .

ومن ناحية أخرى ، فإن التسابق الكيفى فى التسلح، يعنى السباقات
التي تتضمن قرارات باستحداث أسلحة جديدة ، اعتمادا على المبتكرات
التكنولوجية تتصف بقدر أقل من التعريض لخطورة الحرب ، تمشيا مع
ما قاله هانتيجتون . فخلافا لما يحدث فى سباقات الكم فى التسلح ،
فإنها لا تستوجب زيادة فى ميزانية التسلح . إنها تمثل تنافسا للنخبة
من التقنيين وتنافسا لمعامل الأسلحة ، وليس تنافسا بين عامة الناس ،
ومن ثم فإنها لا تفرض أى عبء جسيم على الرأى العام . وبالإضافة الى
ذلك ، فإن السباقات الكيفية تتطلع الى المساواة تبعاً للاتجاه نحو الاختراع
المتسابق للتكنولوجيا العسكرية الموازية . ومن الناحية التاريخية ، لم
يسفر التغلغل التكنولوجى فى التسلح العسكرى عن الاهتداء الى حافسة
دائمة للمبتكر (٥) ، ومن ثم يستطاع القول ان سباقات التسلح فى
ناحية الكيف أكثر استقرازا ، وتفوق فى جنوحها للسلام سباقات الكم .

لعلنا نود أن نضيف الى الحجة العامة التي اوردها هانتيجتون عن الاستقرار النسبي لسباقات التسلح في الكيف شرطا خاصا * فالظاهر انه عند حدوث ما يدل على توقع تحقيق المتحدى لقفزة في التسلح ، فانه يوجب باقتراجه من احدى النقطات الخطيرة * وكثيرا ما لا ترغب الدولة المتحدية عبور الدول المتحددة لحافة معينة في الكيف * وقد تكون هذه الحافة الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، أو غير ذلك من نوعيات الأسلحة * ولكن بمجرد ادراك اقتراب المتحدى من اختراق الحافة المحظورة ينظر الى الالتجاء للتسلح أحيانا على أنه أمر يستاهل إعادة النظر *

ففي سبتمبر ١٩٦٩ عندما انتهت الصين من اجراء عدة اختبارات نووية ، وعندما كانت تستعد لارسال أول قمر صناعي (لاثبات قدرتها على انتاج أسلحة نووية ذات مقذوفات باليستية) ، بدا واضحا أن الاتحاد السوفيتي كان يفكر في اجراء ضربة جراحية مسبقة على المؤسسات النووية الصينية (٥٢) * وعندما ظهر أن الحكومة الليبية قد اقتربت من اكمال مصنع للأسلحة الكيماوية في أواخر ١٩٨٨ ، وفكرت حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ اجراء عسكري لتدمير هذه القدرة (٥٣) * وعندما اقترب المفاعل النووي أوسيراك من الاكتمال ، وكان سيزود العراق بامكانية انتاج مادة البلوتينيوم ، عملت الحكومة الاسرائيلية الى شن هجوم جوى لتعطيل هذا المرفق * وليس من شك أن استمرار العراق في البحث عن تكنولوجيا الأسلحة النووية كان عاملا مؤثرا في القرار الذي اتخذته ادارة بوش لارسال قوات الولايات المتحدة لتحرير الكويت من السيطرة العراقية ١٩٩١ * وهكذا ، فالظاهر أن مرحلة الافتراق في سياق التسلح الكيفي لا تختلف في خطورتها عن المرحلة الأولى في السباق الكمي للتسلح *

سياق التسلح والحرب : الليل التجريبي :

اتجهت عدة دراسات احصائية لبحث العلاقة بين سباقات التسلح والحرب ، وجاءت النتائج متضاربة ، كما جرت العادة * وفي دراسة يكثر الاستشهاد بها قد استعان ميكائيل والاس بمعاملات الارتباط بين بيانات مشروعات الحرب لبحث مشاحنات القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ * وتركز سؤال بحثه على : « هل تتفوق المشاحنات الخطيرة بين الدول المنشغلة بسباق التسلح في زيادة احتمال تعرضها لحرب شاملة على تلك الدول التي تعرض أنماطا عادية للتنافس العسكري ؟ » (٥٤) ، وبعد أن

نعرف المؤلف على ما يقرب من مائة نموذج للمشاحنات التي انتهت بوقوع حرب كلية أو شاملة ، واتضح ان من بين ٢٦ حربا كانت ثلاث منها منسوبة بسباق للتسلح ، ومن بين المشاحنات السبع والعشرين التي لم تسفر عن وقوع حرب، لم يكن بينها أكثر من خمس حالات سبقتها سباقات التسلح، واستخلص والاس من ذلك أن وجود سباق للتسلح أو عدم وجوده بين الدول المتشاحنة قد أنبا على نحو صحيح بالحرب (أو عدم حدوثها) فيما هو أكثر من ٩٠٪ من المشاحنات (٥٥) . والظاهر أن سباقات التسلح تثبت وجود اختلاف جوهري في الرد على التساؤل : هل تتصاعد المشاحنة وتتحول الى حرب أم العكس ؟

ولابد أن ندرك أنه والاس لم يتجه اتجاها مباشرا للتساؤل حول هل تؤدي سباقات التسلح للحرب ، ولكنه بدلا من ذلك ، كان يبحث قضية أضيق من ذلك نوعا سميت افتراض « علبة القدح » (*) ويتضمن افتراض علبة القدح القول بأنه بينما لا تؤدي سباقات التسلح بالضرورة لوقوع الحرب بصفة مباشرة ، الا أنها تلعب دورا وسيطا مهما في تصعيد المشاحنات وجنوحها للحرب ، وبعبارة أخرى ، فإن سباقات التسلح لا تؤدي مباشرة الى اشعال الحروب ، ولكنها تخلق جوا ملتهبا قابلا للاشتعال بين الدول المتسابقة بحيث تكفى شرارة صغيرة في مثل هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء لاشعال جحيم من النيران .

على أن منهج والاس هونجم ووصف بأنه أشبه بعملية قرص زهر النرد لصالح الافتراض . واختلف العديد من الباحثين مع والاس ودليله عن سباق التسلح والوسيلة التي اتبعها لتقرير هل يعد مستوى الانفاق على التسلح عند أية دولتين بالغداحة التي تدعو الى استنتاج وجود تسابق فعلي على التسلح . ويتم الحصول على الدليل بضرب نفقات التسلح عند الدولتين بعضها ببعض ، وبذلك يصح بالامكان تسجيل أحد البلدين رقما عاليا في التسلح ، بينما يسجل البلد الآخر رقما متدنيا ، ويكون الناتج مرتفعا الى حد يساعد على استنتاج وجود سباق للتسلح وهذا يعنى أن بعض سباقات التسلح التي تعرف عليها والاس لم تكن سباقات متبادلة ، ولكنها كانت مواقف دلت على أن إحدى الدولتين تنفق نفقات طائلة لتعزيز دفاعها (٥٦) .

وأعاد التفكك تحليل بيانات والاس مستعينا بمعيار أدق للتعرف على وجود سباقات للتسلح ، واكتشف أن جميع سباقات التسليح التي صنفت على هذا النحو تؤدي إلى الحرب ١٠ ومن جهة أخرى ، فقد اندلعت عدة حروب أخرى لم تكن مسبقة بسباقات للتسلح (٥٧) .

١٠ مشكلة ثانية تتعلق بطريقة والاس في اختيار جميع سباقات التسليح وجميع الحروب . فقد اعتبر هذه المشكلة مشكلة خاصة بطرفين فحسب . يعنى أنه بدلا من أن يمثل الحرب العالمية الأولى بقضية واحدة أو حالة واحدة ، فانه مثلها يتسع مشاحنات ، وبدلا من تمثيل الحرب العالمية الثانية بحالتين فانها مثلت بسبع مشاحنات ، وبذلك تم خلق ٢٦ حربا متميزة ، بينما لم تحدث الا سبع أو ثمانى حروب لا غير (٥٨) . وترتب على ذلك زيادة التشديد على الأهمية الإحصائية لسباقات التسليح التي سبقت الحريين العالميتين في القرن العشرين . ولجا اريش ويد في معرض تصحيحه لهذه المشكلة إلى إعادة إنشاء جدول والاس فرتب جميع الثنائيات التي تمخضت عن حدوث حرب واحدة (بينما أبقي مسرحي الحرب الأوروبية والحرب في المحيط الهادى منفصلين) وأدى هذا الاجراء إلى اضعاف الارتباط بين سباقات التسليح والحروب إلى حد ما ، وان ظلت نسبة سباقات التسليح التي تصاعدت إلى الحرب ثابتة (٢٥ ٪) ، بينما لم تزد نسبه المشاحنات التي لم ترتبط بسباقات التسليح التي تصاعدت إلى الحرب عن ٣ ٪ (٥٩) .

على أن التحسينات التي جرت بعد ذلك أدت إلى زيادة اضعاف النتائج الأهمية لوالاس . فلقد أعاد بول دل (بكسر الدال) اختيار ما فعاه والاس مستعينا بفروض أدق وشروط أكثر تقييدا ، وابتكر دليلا مستحكما لسباق التسليح اعتمادا على المعدل المتوسط للتغير في نفقات الدفاع . واشترط أن تكون سباقات التسليح قائمة على المنشآت المتبادلة التي زاد فيها كلا الطرفين النفقات بمعدل ٨ ٪ أو أكثر على مدى ثلاث سنوات ، ونظر إلى المشاهدات على أنها متعددة الأطراف بدلا من اعتبارها ثنائية باعتبار هذا التعديل يناظر ما يحدث في الواقع وانتهى الباحثان دل والتفكك إلى الاعتقاد بعدم وجود تنوع مشترك بين سباقات التسليح والحرب . فلا تأثير لوجود أو عدم وجود سباق التسليح على وجود أو عدم وجود الحرب (٦٠) ، كما يبين من الجدول المبين التالي .

الجدول رقم (٢)

مقارنة العلاقة بين سباقات التسلح والحرب

اسماء العلماء	والاس ٧٩	ويد ٨٠	والاس ٨٢	دل ٨٣	التقليد ٨٤
	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب
سباقات التسلح	٢٣ ٣	٦ ٥	١١ ٢	٣ ٩	١١ ١١
لا سباق	٥ ٦٨	٢ ٦٨	٤ ٦٣	١٠ ٦٤	١٥ ٧٣

ويتفق معظم المحللين على أنه حتى في حالة وجود غلبة في سباق التسلح ، فإنها تسبق إلى الحرب . فبعد أن استثنى جيمس مورو بست مجموعات مختلفة ، انتهى إلى قائمة تضم ٣٥ مشاحنة للقوى العظمى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت مسبقة باستعدادات عسكرية من كلا الطرفين ، ومن بين ١٧ مشاحنة اعتدى إليها بين مجموعات البيئات الست ، لم تنته إلا أربع منها بالحرب (ولم يزد عددها عن ٤ مما جعلته (٣٥) (٦١) .

والقول بأن سباقات التسلح تمهد للحرب مسألة بيّنة . إذ كانت الحربان الكبيرتان في قرننا - الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - مسبوقتين بسباقات للتسلح ، ويتمثل مع هذا الرأي في الوضوح القول بأن الكثير من سباقات التسلح لم تنته بالحرب (٦٢) .

إذ يعتمد عدد الحروب التي سبقتها سباقات للتسلح على معيار التعامل الذي نستخدمه لقياس وجودها . ولا بد أن نختم كلامنا بالقول بأنه بالرغم من أن الدليل النهائي لم يعرف بعد ، إلا أنه من المحتمل أن يكون دور سباقات التسلح متواضعا فحسب ، أو دورا ثانويا في الميكنيات العامة للحرب . وكما ذكر أحد المحللين : « إن المشاحنات التي تسبقها سباقات التسلح تتصاعد في كثير من الأحيان وتتحول إلى حروب أكثر من غيرها من المشاحنات ، ولكنها لا تلعب دورا اكتسابيا في التصنيع للحرب (٦٣) » .

فهي لا تعد ضرورية أو شرطاً كافياً لاندلاع المعارك . وبالرغم من ذلك

فيحتدل أن يكون من الصحيح أن يساعد سباق التسلح على زيادة احتمال
تصعيد أية مشاحنة خطيرة إلى الحرب .

ولما كانت بعض سباقات التسلح تؤدي إلى وقوع الحرب ، وبعضها
لم تؤدي إلى ذلك ، فمن المناسب أن نتساءل (مثلما فعل هانتينجتون) عن
أى أنواع سباقات التسلح يرجح أن تسوق إلى الحرب ؟ ، وما هي الشروط
الواجب توافرها حينئذ ؟ . فكلما أشار مورو أن بعض «علب القدر» أكثر
قابلية للاشتعال من البعض الآخر (٦٤) . وجرى بعض أبحاث في هذه
المسائل ، ولكن إجاباتها كانت بعيدة عن الوضوح (٦٥) . وطُرحت عدة
قضايا منافسة كالقول : سباقات التسلح تؤدي إلى الحرب «أ» إذا كان سباق
التسلح يؤدي إلى حدوث تحول في التوازن الثنائي للقوى . ب - إذا
انتصرت إحدى القوى «الثورية» في سباق التسلح بدلا من انتصار إحدى
القوى التي تسلم بالأوضاع الراهنة . ج - إذا عجز سباق التسلح عن
تحقيق أى توازن .

وبعد أن استعان جيمس مورو بأحدى النظريات المنفعية المتوقعة
في تحليل دوافع أى بلد للحرب ، انتهى إلى القول بأن سباقات التسلح
التي تسفر عن مجرد الدفع إلى مواصلة التنافس مع قدرات الخصم لا تغير
التوازن النسبي للقدرات ، ومن ثم فإنها لا تغير حسابات أى طرف عن
احتمال النجاح في الحرب . على أن معظم سباقات التسلح لا تنتهي
لا بحدوث توازن مواصل أو توازن فوري ، لأن اختلاف معدلات التسلح
تتمخض عن تذبذبات مؤقتة في التوازن النسبي . فعندما تحصل إحدى
الدول على ميزة عسكرية وقتية يحدث تعديل مبهج في حساباتها عن
احتمال النجاح في الحرب . وفي هذه الحالة بالذات يحتمل أن تساعد
المشاحنات وتتحول إلى صراع ساخر . وكلما زاد التراجع في التفوق
العسكري ازدادت احتمالية الحرب ، ويفقد الاقتتال أشده جاذبية - وقتبا
على أقل تقدير ، لأن هذه الفرصة الأضيق بالتألفذة يحتمل أن تغلق فيما بعد
عندما ينتبه الخصم ويسعى لاستقلالها . ويؤكد مورو استعانتة ببيانات
مستقاة من ١٦ حالة من القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، كانت فيها
المشاحنات بين القوى الكبرى مسبقة بعملية استعدادات عسكرية ،
مما دفعه إلى التأكيد بازدياد احتمال تصاعد المشاحنات إلى الحرب بازدياد
حجم سباق التسلح (٦٦) .

وتبدو أبحاث العلماء الآخرين وكأنها قد اتبعت نفس الاتجاه .
فلقد بحث بول دل سباق التسلح في ٢٢ قوة عظمى دائمة التنافس بين

١٨١٦ و ١٩٧٦ ، واكتشف تأخر حدوث الحرب بين هذه القوى المتنافسة .
اذ تسبقها عادة مشاحنتان مصطبقتان بالصيغة العسكرية ، واستخلص
من ذلك القول بأن الاستعدادات العسكرية لها تأثير هين مباشر على تصاعد
التنافس على الحرب ، ولكنها قد توجب بشدة الخطر في حالتين :

(أ) عندما يكون الاستعداد أحاديا أو اسيمتريا .

(ب) عندما يؤدي الاستعداد الى حدوث تحول في القوى نحو
الأزدواجية (في القرن التاسع عشر) أو نحو غلبة العسكريين (في القرن
العشرين) (٦٧) .

ويعتقد الكتاب من انصار التقليد الواقعي في خطورة سياق التسليح
عندما يؤدي الى حدوث تغيير في ميزان القوى العسكرية بين المتنافسين
أو الحوصوم ، وان كان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد . فالأهم هو ماهية
الدول التي حصلت على ميزات نسبية أو التي فقدت بعض الميزات من
جاء هذا التحول ويفترض أن الموقف الأخطر يحدث اذا جرى التحول
لصالح الدولة التي تعيد النظر في موقفها بعد عدم شعورها بالرضا عن
النظام الدولي السائد ، واعتقادها أنه يعترض سبيل حالة الأمر الواقع .
وهي فكرة مماثلة لنظرية نقلة القوة التي سنتحدث عنها في الفصل
الثامن . على أن والاس قد اكتشف أن كلا الطرفين لا يجنيان شيئا من أثر
التوازن الذي تسعى لتحقيقه الدول التي تعيد النظر في موقفها . كما
لا توجد علاقة بين مراجعة الدولة لموقفها والتفوق في ميزان القوى
واندلاع الحرب (٦٨) .

وهناك صاحب نظريات آخر يستحق لقب أشد المؤيدين لدور سياق
التسليح في اشعال الحرب : لويس فراي ريتشاردسون . ووفقا للصيغة
التي طرحها ريتشاردسون فإن السباقات « غير المستقرة » - - - يعني التي
أخفقت في بلوغ حالة من الاستقرار يتوقف عندها التغير - - - ولكنها تعرض
بدلا من ذلك أنشطة أعظم وأعظم ، وتجنب نحو الاستمرار في الاسراف
في الإنفاق على التسليح بغير وجود كايح فعال . انها هي التي يرجع
تفاقمها وزيادتها للتوتر الدولي وتحفيز العنف (٦٩) : واستعانت تيريزا
كلير ببيانات من سباقات التسليح عند القوى الكبرى والقوى الصغرى
للتعرف على العلاقة المفترضة بين سباقات التسليح غير المستقرة والحرب .
وتوصي نتائجها بأن السباقات غير المستقرة هي بلا جدال الأكثر تهيؤا
للحرب أكثر من السباقات المستقرة ، ومما له أهمية خاصة الكشف الذي

اثبت أن سباقات التسلح التي تبدأ في صورة مشددة سرعان ما تجنح الى بلوغ حدودها القصوى سياسيا واقتصاديا ، ومن ثم فانها تخمد وتتخذ وضعاً مستويا بعد بلوغها حالة من التوازن المستقر (والسلمي) . ومن جهة أخرى ، فإن السباقات التي تبدأ حميلة تميل الى الاشتداد بمرور الزمان ، وتتصاعد حتى تبلغ حالة الحرب (٧٠) . وتكاد هذه البكشوف أن تكون متعارضة أشد تعارض هي واعتقاد هائتينجتون الباكر بأنه كلما طال أمد سباق التسلح ازدادت فرصة انتهائه الى حالة سلام .

وهكذا تكون الأدلة الميسورة (وان كانت شحيحة) قد أثبتت أن سباقات التسلح الطويلة الأمد التي تتميز بخصائص غير مستقرة وباللاسيمنية تنزع لأن تكون الأقرب احتمالا في انتهاء الحرب . ويتصف هذا الرأي بجانب كبير من المعقولية . ففي هذه السباقات يحدث تارجح مؤقت في تكديس الأسلحة مما يمنح أحد الطرفين أو الطرف الآخر ميزة لم يكن لها وجود من قبل . ان « الغالب » في سباق التسلح يتمتع الآن بميزة مؤقتة تتيح له الفرصة لتأمل الاجراءات العسكرية . وفيما يتعلق « بالخاسر » فإن الفجوة التي انفتحت حديثا قد تولد خوفا جديدا عميقا من الخصم . وتمشيا مع هذه المؤثرات فإن أية دولة من الدولتين ستقرر موقفا من الاقدام على فعل أكثر تطرفا .

وفي الختام ، هناك سؤال أساسي آخر يستحق الذكر : هل تؤدي سباقات التسلح الى الحرب ؟ أم أن توقعات الحرب هي التي تؤدي الى سباقات التسلح ؟ قد يكون الرد هو أن البشر لا يخطرون بالحرب بمجرد امتلاكهم للأسلحة ، ولكن الأرجح أنهم يملكون الأسلحة لاعتقادهم أنه من الضروري أن يحاربوا . وتتضمن هذه الأسئلة الرأي القائل بوجود عدم اعتبار سباقات التسلح أسبابا جارية للحرب ، ولكنها بالأحرى مظاهر لأسباب كامنة أخرى للحرب (٧١) . ان سباقات التسلح تزيد فرصة الحرب لمجرد أنها تزيد مقدار التوتر والعداء والشعور بالتهديد الذي يحتمل أن يكون موجودا أو قائما بين البلدان . وبطبيعة الحال ، فإن الانصاف يدعونا الى القول بأن نظرية المؤثر والاستجابة لم تبحث فكرة نسبة السبب الجذري للحرب الى سباقات التسلح ، واكتفت بالقول بأنها تمثل جانبا من البيئة الشاملة والتوتر والعداء المتبادلين بين البلدان ، وأنها تلعب دورا ضمنيا في عملية الصراع الأعم التي تؤدي الى الحرب .

متضمنات خاصة بالسياسة : مازق الأمن :

وباختصار ، بوسعنا القول بأن حشدا كبيرا من الدراسات العلمية قد أيد بالدليل نظرية المؤثر والاستجابة في الصراع الدولي ، في علاقة

السوقية بالأمريكان أو في التفاعل المتبادل بين الناقد وحلف وارسو ،
أو فيما يتعلق بالشرق الأوسط أو آسيا . فقد استطاعت هذه النظرية
العثور على أنماط مماثلة للتفاعل . اذ يبدو أن الدول تتجاوب بعضها مع
بعض على نفس النحو الذي تلقاه في معاملاتها المتبادلة . فالتعاون يولد
التعاون ، والعداء يولد العداء ، وعندما يستفحل مستوى العداء تتصاعد
الصراعات الحزونية التي قد ينتهي أمرها بالحرب . وقد تكون سباقات
التسلح محفزاً مهماً في تصعيد نبط الفعل ورد الفعل نحو الحرب ، وإن
كان الدليل المؤيد لذلك أقل وضوحاً في هذه النقطة .

وقبل أن نواصل الكلام علينا أن ننظر فيما يترتب على هذه النظرية
من آثار في مجال الصراع والتعاون في العالم الفعلي ، فلم تصبح نظرية
المؤثر والاستجابة ، فأنها تكون قد قدمت تحدياً واضحاً خالياً من اللبس
لبعض الأفكار شديدة الرسوخ في العلاقات الدولية . وإحدى هذه الأفكار
هي فكرة الربط بين الأمان والقوة ، والاعتقاد بأن أفضل سبيل للأطمئنان
إلى السلام هو الاستعداد للحرب (وقد أشرنا إلى هذه الفكرة أو الأفكار
المرتبطة بها بالنظرة المحافظة أو الواقعية في العلاقات الدولية) . ويتصل
بهذه الفكرة الاعتقاد بأن البلدان الأخرى ستتخلى عن السعي نحو
تحقيق مصالحها عندما تواجه بالتهديد . إن صليل السيوف يردع
العدوان ويحقق السلام . وعلى عكس ذلك فإن الأفعال التصالحية قد
تدفع الخصوم إلى الاعتقاد بأنك لن تدافع عن مصالحك . ويستشهد
المحافظون هنا بما حدث في ميونخ ، ويقولون إن كل ما فعلته سياسة
المسانة لفرنسا وإنجلترا في الثلاثينات هو أنها فتحت شهية هتلر لالتهايم
المزيد من الأراضي وأقنعتهم بأن الغرب لن يقدم على الحرب . ويقال إن
سياسة التهديد إذا اعتمدت على مساعدة الأفعال القوية كان بمقدورها أن
توقف هتلر عند حده . ثم يصمم المحافظون من هذه التجربة ويطبقون
الدرس المستفاد من ميونخ - لا تهاون مع الخصم - على السياسة الدولية
بوجه عام (وسنركز على هذه الفكرة في الفصل التالي عندما نفحص نظرية
الردع) .

« الذبابة في المرهم » . فإذا صحت نظرية المؤثر والاستجابة فإن
التهديدات والسلوك المستأسد وإقدام البلد « أ » على إنشاء القواعد
العسكرية سيحدث سلوكاً مماثلاً عند البلد « ب » . ولربما ساعد صليل
الغسكرة على تخويف الطرف الآخر ، ولكنه لن يستوقه إلى الشراجه .

ويرى روبرت جرفيس أن الفكرة المحورية في العلاقات الدولية ليست البشر ولكنها المأساة (٧٢) . اذ تدور المأساة حول ما يسميه علماء السياسة بمأزق الأمن . ويرجع المأزق الى أنه عندما يسعى بلد ما لزيادة نصيبه من الأمان ، فإنه يخطو خطوات غير مقصودة تثير عند خصمه نوع السلوك الذي يسعى للحيلولة دون وقوعه . وربما ترتب على محاولة زيادة شعورنا بالأمان لسوء الحظ انقاص ما نشعر به من أمان . فثمة علاقة اعتماد متبادل بين السياسات الدفاعية للشعوب . فقد يعنى تحقيق قدر أكبر من الأمان لبلد ما انقاص مقدار الأمان لدى البلدان الأخرى (*) . فالمشكلة كما طرحها جرفيس هي « أن معظم إجراءات الحماية الذاتية تحدث في ذات الوقت تهديدا للآخرين (٧٣) » ويشرح جرفيس هذه الفكرة بقوله :

« عندما تسعى الدول لتحقيق القدرة على الدفاع عن نفسها ، فإنها تجنى الكثير ، وتجنّب القليل معا . أما الكثير فلأنها تكسب القدرة على الشروع في مواصلة العدوان . أما القليل فيرجع الى أن الآخرين عندما يتعرضون للتهديد فإنهم يمزقونه تسليحهم ، وبذلك يقللون من أمان الدولة البائدة . فما لم تختلف احتياجات الهجوم عن احتياجات الدفاع من حيث النوعية والمقدار ، فإن قوة الوضع الراهن ستحتاج الى وضع عسكري يتشابه هو ووضع المعتدى . لهذا السبب ليس بمقدور الآخرين الاستدلال من قوات الدول العسكرية واستعداداتها هل تنصف الدولة بالعدوانية أم لا . ومن هنا تميل الدول الى افتراض الأسوأ » (٧٤) .

وما يترتب على محاولات كل دولة تحقيق أعظم قدر من الأمان لنفسها هو فقدان الجميع للأمان ولا جدال في أن ما يسفر عند ذلك هو اندلاع مستويات حلزونية متصاعدة من الاقتتال عندما تحاول الرد على الأفعال النسبية للبلدان الأخرى . وفي نهاية المطاف قد تنتهي بالحرب هذه المحاولة لتحقيق أمان أعظم . ومنذ وقت طويل شرح جان جاك روسو (الفيلسوف الفرنسي) المنطق المأساوي لهذا التسلسل سيئ الحظ للأحداث .

« يصح القول أنه من الأفضل لجميع البشر أن يظلوا دوما في سلام ، ولكن ما دام من الصعب تأمين هذا القول ، ولما كان لا وجود لأي ضمان لتجنب الحرب ، لذا يتسلف كل شخص للشروع في هذه الحرب في

(*) ليت إسرائيل تسمى هذه الجملة .

اللحظة التي تتواءم مع مصالحه ، ويستبقى جاره في الاعتداء . وهكذا وقع العديد من الحروب الهجومية التي تندعت بكونها احتياطات غير منصفة لحماية ممتلكات المعتدى أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ممتلكات الغير » (٧٥) .

احلك لاحظت أن روسو (والمدافعين عن نموذج المثير والاستجابة) يعتبرون بمعنى ما قد برروا وجود نوعية من الحروب يمكن أن توضع تحت شعار « لا وجود لحرب خاطئة » . فلا وجود لقولة ترغب في الحرب ، وليس هناك من تسعى لكسب أية أراض ، وإنما الباعث الأساسي للحرب ليس تضخيم الذات ، ولكنه الخوف . فالدول تشن الحروب لاعتقادها أن الدول الأخرى سرعان ما تشنتها . وفي مثل هذه الظروف ، يقتضي التبصر أن يكون أفضل سبيل للدفاع هو الهجوم ببراعة . وتقتنع كل دولة من تسلسل الأفعال العدوانية وردود فعلها أن تخصمها أو خصومها نوايا عدوانية ، ويتزايد الصراخ الحزوني وتشننه حديثه كلما حدث رد من أحد الأطراف على استفزاز الآخر ، وقد يطرا طارئ يؤدي الى تجاوز حافة الاقتتال فتندلع الحرب . فلا أحد يريد لها ، وليس هنالك من يلام على اشغال لهيبها ، ولا أحد مسئول أكثر من الآخر . لقد حدثت والأمر الله !

متضمنات السياسة (جريت) :

ما يترتب - ضمنا - على نظرية المؤثر والاستجابة مثل النزاع الحزوني ومازق الأمان واضح جلي : فبالقدور الاستنباط المنطقي لاستراتيجية محددة الملامح للسلام من هذه المتضمنات . فإذا صح أن الحرب نتيجة لعملية رد فعل لحركة التصاعد الحزوني ، لذا يتوجب التدخل على نحو ما في عملية النزاع لعكس اتجاه التصاعد الحزوني ، وإذا اعتبرنا الجانب السيئ هو ما يقع من عدوان وعنف وخصومات وردود فعل من الطرف الآخر ، فإن الجانب المشرق يتمثل في الأفعال التعاونية والتصالحية فكل ما يحتاج اليه لتحقيق هذه النتائج المتفائلة) هو أن يتخذ أي بلد المبادرة ، وبدلا من اتباع شعار العين بالعين ، فإن عليه أن يدير غده ، ويتصرف تصرفا كريما نحو خصمه .

ولقد ابتكر تشارلز أوزجود استراتيجية تخضع لهذه المواصفات :
لتخفيف العداء القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأسمى

هذه المبادرة « المبادرة المتدرجة المتبادلة لتخفيف التوتر » (*) (٧٦) . ويرى أوزجود أن الأفعال الأحادية الأقطاب بالاشتراك مع التصريحات الشفوية الواضحة يمكن الاستعانة بها للمبادرة في بدء عملية حلزونية متبادلة لتخفيف التصاعد . فبمقدور الدول عن طريق الأفعال والكلمات معا أن تتعلم الثقة المتبادلة ، وبمقدورها أن تخفف حدة التوتر والحصومة القائمة بينهما . ويقدم أوزجود عدة إرشادات لتطبيق هذه الاستراتيجية (٧٧) :

١ - لابد من التصريح علنا بجميع الأفعال الأحادية الأقطاب قبل تنفيذها ، ويتوجب التعريف بها كجانب من سيامة متصورة لتخفيف أسباب التوتر ويتطلب ذلك تجنبه الرأي العام العالمي مما يساعد على أحداث ضغوط لدفع الآخرين إلى المعاملة بالمثل .

٢ - يتعين أن يتضمن التصريح - صراحة - دعوة علنية للخصم بالرد بالمثل على المبادرة المبدئية برد أحادي الأقطاب من اختياره . ولا يلزم أن يكون الرد صورة طبق الأصل من العرض الأصلي ، أو أن يتجائل معه في الكم ، ولكن يجب أن يوضح انتظار شكل ما من أشكال الرد بالمثل .

٣ - لكي يتحقق نقل الالتزام الحق بتحقيق التوتر يجب تقديم الأفعال الأحادية المعلنة في صيغة برنامج عمل ، حتى إذا لم يصرح الخصم تصريحاً مباشراً باستعداده للمعاملة بالمثل .

٤ - ينبغي أن تتخذ الأفعال الأحادية صيغة الأفعال السافرة أكثر من اتخاذها صورة العقوبات الموجبة أو السالبة . وبينما قد تكون العقوبات أمراً طارئاً يسبق ما يفعله الآخرون ، إلا أن أوزجود يفضل أن تكون أفعال « جريت » من الأفعال المباشرة ، وليست من الأفعال الطارئة . فلا بد أن تكون واضحة للعيان خالية من التناقض ، ومن الميسور إثباتها . بهذا المعنى تكون الأفعال السافرة أفضل من اللاأفعال أو الأفعال التخفية .

٥ - يتعين تخطيط الأفعال الأحادية وترتيبها في مسلسل متدرج ابتداء من الأقل أهمية (والأقل خطورة) إلى الأهم (الأخطر) ويقترح أوزجود أن تبدأ الأفعال الأحادية بقياس صغير ، وتنطلق من هذه البداية .

Graduated and reciprocated Initiative in tension (GRIT) (*)
وسنشير إليها في سياق الكتاب باسم الجريت أسوة بما اتبعناه في حالة
reduction
« الرام » .

وبعد أن تقابل أفعال المبادر بالمثل يستطاع النظر في الأفعال السياسية بعيدة الأثر .

٦ - من المحتمل أن يكون الأفضل بدء سياسة « الجريت » في مجال آخر غير مجال نزع الأسلحة والتسلح ، ثم ينتقل الى هذا المجال فيما بعد عندما تتوطد الثقة اعتمادا على أفعال المعاملة بالمثل ، مجالات أخرى • فمبدئيا يجب أن تخطط الأفعال الأحادية في مجال بعيد عن تخفيف قدرة البلد على ردع العدوان • ويتعين ألا تتضمن الجريت أية مخاطر قد تترك البلد عرضة لأخطار عدوه • • وكلمة صغر مجال المعاملة بالمثل قلت مخاطر الأفعال التي يمكن أن تكون مجمل نظر •

٧ - يجب أن تتنوع الأفعال الأحادية بحيث لا تضعف من قدرات أى بلد في أى مجال واحد ، وبالإستطاعة اتخاذ تخفيف التوتر شكلا تصاعديا يضم مجالا من الأفعال في ميادين شتى : اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وعسكرية •

٨ - يجب مواصلة الأفعال الأحادية في فترة زمنية مناسبة بغض النظر عن حدوث رد مباشر بالمثل ، أو عدم حدوث ذلك • وفي دواكير مراحل الاستراتيجية قد لا تكون سياسة المعاملة بالمثل وشيكة أو في المتناول ، ولكن من المهم أن نتسابع رغم ذلك برنامجنا الأحادى القطب والهادف الى تخفيف التوتر وهذا أمر ضرورى ، لأن أفعالنا المبدئية قد ينظر الخصم اليها على أنها مجرد خدع أو ملاميع لأغراض الدعاية فلن يصدق الخصم صحة أفعالنا ونوايانا الا بمرور الوقت • ومن ناحية أساسية فان « الجريت » تتضمن جانبا يحتاج الى التعلم والتلقين ، فمن الواجب أن يعرف المبادر خصمه أنه يرغب تحقيق التعاون رغبة أكيدة ، ويجب أن يهيئ البيئة المناسبة التي تساعد على تعريفه بهذه الرسالة • ومن جهة أخرى ، فان الخصم سيعرف المبادر في نهاية المطاف أن لديه هو الآخر اهتماما مماثلا بالتعاون أكبر من اهتمامه باستغلال كرم المبادر •

٩ - لو حدثت أية تجاوزات أو انتهاكات (يعنى لو استغل الخصم تنازلك الأحادى لكى يلحق بك الأذى) فيجب أن تقاومها بصلاب • ويجب أن تهدف المقاومة الى حصر رد فعلك على مجال التجاوز وحده ، على أن تستمر تحركات تخفيف التوتر في المجالات الأخرى • وبعبارة أخرى ، يتحتم ألا يحدث أى ارتباط بين أية جاذبة منعزلة دالة على « سوء الخلق » فى أحد المجالات ومواصلة التقدم فى أى مجال آخر •

١٠ - تتميز « الجريت » بالمرونة ، وبأنها سياسة تنظم نفسها بنفسها .
فكل طرف يعمل كمؤشر لأفعال الطرف الآخر ، ويجرى الاتصال بينهما عن طريق الأفعال ، وإذا لم تتحقق المعاملة بالمثل ، فيالامكان الاستغناء عن السياسة في نهاية المطاف دون حدوث أى أذى للمبادر .

جريت - تقييم :

يبدو أن المشكلة الكبرى التى تعترض تطبيق الجريت تنصب على كيفية الاقدام على الخطوة الاولى فى المبادرة ، اذ تعد التنازلات أحادية القطب من المستحبات لدى زعماء العالم ، مثلما يشق طلبية السنة الأولى بالجامعة ذكر الأحداث غفلا من تاريخ وقوعها . ففى كلا الحالتين ، تتطلب الخطوة الأولى قدرا هائلا من التسجاعة . فبمجرد شروع أى بلد فى اتباع سياسة الجريت ستظهر عند الخصم بعض المفريات القوية لمسايرتها وبطبيعة الحال ، ستلقى سياسة « الجريت » معارضة فى البلد المبادر . والوسيلة الوحيدة لاحتواء المعارضة الداخلية هى احراز النجاح ، الذى يحقق مبتغاه فيما لسرعة تحقيقه . ويدرك زعماء الدولتين المتنافستين أنهما اذا أخفقتا فى تحقيق سياسة المعاملة بالمثل ، فانهما ستخاطران بمواجهة القوى الداخلية التى ستشتد قوتها فى الدولة المبادرة من قبل من يقفون منهم مواقف العداء . ومن هنا يكون هناك اعتماد متبادل بين الطرفين لانجاح المحاولة .

وثمة نوع آخر من المشكلة فيما يتعلق بالجريت يجب التعرف عليه ، لاعتماد السياسة القائمة على الجريت على مرونة أعظم وقسوة أكبر على المناورة السياسية يفوق ما هو معتاد فى السياسات الحكومية . فلا يستبعد أن تؤدى المؤثرات الداخلية وتقلبات السياسة الحزبية والتنظيمية والبيروقراطية الى اقامة عراقيل خطيرة تحول دون نجاح الحكومات فى اتباع استراتيجية الجريت (٧٨) .

وقد يتكون رد فعلك للجريت هو كونها تجريبية تحمل جانبا من المخاطرة ، وأنها مصممة لاختبار النظريات الأكاديمية للعلاقات الدولية المعروفة بضيق الأفق ، بالاستعانة بالعالم الفعلي كمعمل أبحاث عملاق . وغنى عن البيان أن الزعماء مطالبون بعدم اخضاع دعاياهم للتجارب الخطيرة ، وإن كانت التجارب بمعناها الضخيق أمرا لا يمكن تجنبه . وبمعنى ما ، يصح وصف جميع سياسات الحكومات بأنها تجارب معتمدة على نظريات مضمرة عن كيفية سير الأحداث بالعالم .

ولا تخفى صعوبة إعداد اختبار لتطبيق الجريث في العالم الفعلي
وحدثت اختبارات الجريث في البداية في عمليات *Simulation gaming*
فاهتمت على سبيل المثال الدراسات التي اتخذت شكل المباريات التجريبية
والتي أجراها فريق من علماء النفس تحت إشراف سفين لندسكول من
جامعة أوهيو إلى نتيجة اعترفت فيها بالجريث كاستراتيجية فعالة لغرس
الثقة والتعاون . وفضلا عن ذلك ، فقد أثبتت الجريث فاعليتها سواء
أجريت على الخيارات بصورة متعاقبة أم في ذات الوقت (٧٩) .

ونفساك موقف واقعي أوحى كثيرا ما يشار إليه كمثال لتطبيق
الجريث في العلاقات الدولية ، أنه ما يستلزم التجربة كيندي التي بدأت في
يونيو ١٩٦٣ . عندما صرح الرئيس من جانب واحد انتهاء الاختبارات
النووية في الجو وأعلن أن الولايات المتحدة لا تنوى استئناف مثل هذه
الاختبارات ما لم تقبل الدولة الأخرى على ذلك ، وردت السوفيت بالمثل ،
ثم خطا بعد ذلك نحو تشوف الخطوة التالية بعد ذلك بأيام عندما أعلن
التوقف عن إنتاج القاذفات الاستراتيجية ، وتوالى التحركات التصالحية
الاحادية التي انتهت بعقد اتفاقيات للتحكم في التسلح ، وانتهت عملية
تخفيف التوتر عندما استأنف السوفيت الاختبار ردا على الاختبارات
النووية التي أجرتها الحكومة الفرنسية .

وفحص جولدستين وفريمان في دراستيهما للتفاعل بين الولايات
المتحدة والسوفيت والصينيين بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ ست حالات من مبادرات
التعاون أقدمت عليها إحدى القوى العظمى عند تعاملها مع القوتين
الأخريين (٨٠) واكتشفا نجاح خمس محاولات من ست في خلق تعاون
متبادل بين الطرفين . وكان الإخفاق من نصيب محاولة جولدستين خلق
علاقة تعاون متبادل ثنائي . وفي جميع الحالات ، كان المبادر مضطرا
للتغلب على القصور ذي الأهمية في الدول المستهدفة . وهكذا يتضح
اعتماد النجاح في كسب التعاون المتبادل على استعداد المبادر للمثابرة
بعد تعرضه لردود مبدئية لخبية للأمال - وأوحى ذلك إلى جولدستين
وفريمان بأن سياسة الجريث الممتدة أو الاجريث هي السياسة التي
يتقدم فيها المبادر بإيماءات من طرف واحد ، متفرقة أو متقطعة (بدلا من
تقدمها في صورة متواصلة) في فترة زمنية ممتدة ربما تعتبر السياسة
الأفضل لكسب التعاون المتبادل .

وأجرى جولدستين وفريمان تحاربا كومبيوترية لاختبار تأثير
الاستراتيجيات العديدة في الدفع للتعاون . وكانت الاستراتيجيات كما
يلي :

١ - جریت واحدة بواحدة (*) . تضم حركة مبدئية تعاونية واحدة
ثم يكتفى بالرد بالمثل على الحركة السابقة للمنافس .

٢ - جریت تصاعدية وتعد أساسا هي نفس استراتيجية جریت
السابق اجمالها وتبدأ بمبادرات محدودة وتتحرك حركة تصاعدية الى أن
تبلغ الأفعال الأكثر أهمية .

٣ - استراتيجية جریت (ستاتارد) وفيها لا تتحرك المبادرات
الأحادية من الأصغر الى الأكبر ، ولكنها تحتفظ عوضا عن ذلك بثباتها في
حالة متوسطة .

وانبثقت النتائج مرة أخرى تفوق استراتيجيات الملاينة . فبالرغم من
أن جميع الاستراتيجيات قد أثبتت فاعليتها نوعا في تحقيق بعض
التعاون ، إلا أن استراتيجية « الاجریت » واستراتيجية « ميجریت » قد
أثبتتا أنهما أفضل الاستراتيجيات . ولم تنجح أية استراتيجية في التظاهر
بالحفاظ على التعاون على المدى الطويل . وصادت العلاقات السوفيتية
الأمريكية في نهاية الأمر الى حالة التوقف عند الحصومة ، وهي نتيجة تعزى
الى القصور الذاتي السياسي عند الدولتين كليهما ، كما يرى المؤلفان (٨١) .

واستخلص المؤلفان أن أفضل استراتيجية للبحث على التعاون هي
سياسة « السوبر جریت » التي ربما كانت في الأساس سياسة
« أجریت » دائمة ، تتتابع فيها المبادرات الأحادية في مستوى يمكن الحفاظ
عليه لعدد من السنوات (٨٢) . والواقع أن المؤلفين يعتقدان أن الرئيس
السوفيتي جورباتشوف قد اتبع هذه السياسة بعينها في اتجاه « نظرتة
المستحدثة » الى السياسة الخارجية ابتداء من ١٩٨٥ . وجرت تنازلات عن
طرف واحد للبحث على التعاون من قبل كل من الصينيين والأمريكان . وفيما
يتعلق بالصينيين ، فإن خطة جورباتشوف في فلاديفوستك ١٩٨٦ ، والتي
أعلنت استعداد السوفيت لمواجهة الأحوال الصينية الراسخة لتحسين
العلاقات قد أثمرت تطبيقا للعلاقات السوفيتية الصينية .

لم يكن كسب التعاون مع الولايات المتحدة أمرا يسيرا . فلقد حدثت
عدة محاولات للمبادرة الأحادية من قبل السوفيت ، ولكنها لم تفلح أذانا .
صاغية : كتوقف السوفيت عن اجراء التجارب النووية في يوليو ١٩٨٥
وانسحاب السوفيت من أفغانستان في ديسمبر ١٩٨٨ وخطاب

جورباتشوف في هيئة الأمم (ديسمبر ١٩٨٨) وفيه أعلن قرار السوفيت من جانب واحد تخفيض العسكرية السوفيتية نصف مليون من القوات لمدة تزيد عن السنتين وتدمير أو التخلص من عدد ضخم من الدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات ، وتعهد مايو ١٩٨٩ بسحب خمسمائة سلاح نووي من أوروبا ، وحتى ١٩٨٩ ، كما يرى جولدستين وفريمان بدا السوفيت وكأنهم يقومون بدور المبادر ودور « المغامر بالمثل » معا ، بينما ينادوا ما قدمت الولايات المتحدة أية ميسادة أو معاملة بالمثل ، الا في صورة واحدة ، ولم يحدث تحسن في علاقات السوفيت والأمريكان أساسا زغم شبح استجابة الأمريكان . ومع نهاية ١٩٨٨ ، كان كل ما عرضه السوفيت للتعريف بمحاولاته هو اتفاقية القوى النووية متوسطة المدى (*) وهي اتفاقية اعتمدت بصفة أساسية على استعداد السوفيت لتقديم تنازلات جوهرية مهمة للولايات المتحدة .

وغيرت السنتان التاليفتان كل ذلك ، بعد أن حدثت سلسلة من الأحداث المبهمة التي قلبت علاقة الأمريكان بالسوفيت (والعلاقات الدولية بوجه عام) رأسا على عقب في فترة قصيرة من الزمان ، وأحدثت صدمة كبرى . فقد يسر استعداد جورباتشوف للتنازل عن مذهب برجنيف والسماح بحدوث تحول سلمى سقوط الشيوعية في سنت دول من الكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٩ . وساعدت تنازلات السوفيت أيضا على توحيد اللامنتيين في أكتوبر ١٩٩٠ وفقا لشروط الغرب ، كما عزز عضوية ألمانيا في حلف الناتو . وكان من المنطقي أن يعقب هذه الأحداث موت حلف وارسو (والكومميكون) في أبريل ١٩٩١ ، وأيضا عملية انسحاب جميع القوى السوفيتية من المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا . وفي ذات الوقت ، بدأ الاتحاد السوفيتي يتحول من دولة شيوعية ذات حزب واحد الى ديموقراطية غريرة تجري تجارب في رأسمالية السوق .

وحدث هذه الأحداث الى انتصار فكرة المعاملة بالمثل في الغرب ، ف وقعت الناتو على معاهدة (القوات التقليدية في أوروبا) (**) ، ووقع السوفيت والأمريكان على معاهدة ستارت لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في يوليو ١٩٩١ . ووقع السوفيت والدول الغربية عدة اتفاقيات ثنائية الأقطاب أو متعددة الأطراف للتجارة والمفونة - وازدهرت مؤتمرات القمة الثنائية ومتعددة الأطراف .

INF,
CFE.

(*)
(**)

ثم حدث بعد ذلك في سبتمبر ١٩٩١ وفي أعقاب الانقلاب الاجهاضي ،
الذى حاولوا فيه تنحية جورباتشوف من السلطة ، اللقاء الرئيس بوش
خطابا تليفزيونيا مثيرا للدهشة . فاقد أعلن عن جملة اجراءات أمريكية
من جانب واحد تضمنت من بين أشياء أخرى :

(أ) انسحاب جميع الأسلحة النووية التكتيكية من أوروبا .

(ب) ازالة الصواريخ النووية من بعض أنواع من السفن البحرية .

(ج) رفع حالة الاستعداد القصوى لقاذفات القنابل الأمريكية .

(د) انتهاء البرامج الحركية السريعة للولايات المتحدة (*) . وأعلن
الرئيس أن هذه الخطوات ستطبق في حالة اتخاذ السوفيت خطوات مماثلة
أو عدم اتخاذها لهذه الخطوات على حد سواء ، ولكنه تحدى السوفيت
للاضمام الى الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات جريئة مماثلة . وهكذا
يكون الرئيس الأمريكي قد تبني لغة واستراتيجية الجريت ا

كانت هذه الاجراءات بمثابة أكبر تطبيق مباشر لاستراتيجية الجريت
من قبل زعيم من زعماء العالم . فلم تكن مبادرات جورباتشوف الا مسارا
من جانب واحد مصحوبة باتصالات خالية من التناقض عن توقعات
السوفيت ، ولا بدعوة صريحة للولايات المتحدة للمعاملة بالمثل في مقابل
ما فعله السوفيت عندما فتحو الطريق المغلق . وعلى الأكثر ، فان كل
ما هناك هو دعوة الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل في مسألة واحدة بالذات
مثل الاحجام عن اجراء تجارب نووية . ولم يوضع هذا المطلب في سياق
الايماءات السوفيتية التي جات فيها بعد في حالة معاملة الولايات المتحدة
بالمثل .

ولم يتأخر وصول رد السوفيت على خطاب الرئيس بوش . ولم
يمض أكثر من أسبوع تقريبا على اعلان جورباتشوف اجراءاته من جانب
واحد . فلقد اقتدى اقتداء مباشر بأغلب الاستقطاعات الأمريكية ، بل
وخطا خطوات أبعد بأن علق مرة أخرى التجارب النووية السوفيتية ،
وتعهد ألا تتجاوز الترسانة الاستراتيجية السوفيتية ما لا يقل عن ألف
رأس نووي عن الترسانة الأمريكية ، ثم اقترح اتفاق البلدين على استقطاع
٥٠٪ من الأسلحة الاستراتيجية .

ICBM.

(٤)

وفى غضون شهر قليلة ، جرى الاستعداد لتقديم اقتراحات أخرى وفقا لمبدأ الجريت . وقدم الرئيس بوش فى معرض خطابه الاتحادى فى يناير ١٩٩٢ مجموعة من الاقتراحات تضمنت مبادرات دفاعية من جانب واحد (بعضها قديم والآخر جديد) وتحدى الرئيس الجديد للحكومة الروسية (بوريس يلتسين) لكى يتقدم باقتراحات مماثلة . وجاءت اقتراحات يلتسين فى ذات الوقت (اذ كان التصريح المشترك قد أعد سلفا على نحو لم يخف على أحد) . وهذا تحريف جديد لاستراتيجية الجريت .

من هذا يتضح حدوث عدد من التغيرات المهمة بين ١٩٨٥ و ١٩٩١ مما يوضح التطبيق الناجح لاستراتيجيات الجريت بوساطة القوتين العظميين . وإلى حد كبير ساهمت مبادرات جورباتشوف المتواصلة من جانب واحد واستعداده لتقديم تنازلات فى غضون فترة من الزمان على تعريف زعماء الولايات المتحدة (والصين) أن انطباعاتهم المسبقة عن دولة السوفييت فى حاجة الى مراجعة وتغيير ، وأنه رغبة السوفييت فى التعاون ليست مجرد خدعة . ولكنها رغبة مخلصه ، وبدأت الثقة تحل محل الشك فى علاقة العلوين السابقين وبطبيعة الحال ، فقد لعبت دورا مائلا أيضا التجربة الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ، وأدت الى انتهاء سيطرة الشيوعية ، ليس فى ذلك البلد فحسب ، وإنما أيضا فى جميع شرق أوروبا ، مما ساعد على خلق بيئة دولية بعيدة الاختلاف وعلينا أيضا ألا ننفل ما حدث على جانبى ما كان يدعى بالستار الحديدى . فلقد ارتاح المعسكران من الأزمات الطاحنة فى الميزانية التى كانت تنفق على الدفاع . وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية ، فلقد أفسح جو الحرب الباردة للعداء المتبادل والشك والتوتر المجال أمام ادراك الطرفين أن التعاون لتحقيق المصالح المشتركة أمر ميسور . ووفقا لهذه المؤثرات استطاع الرئيس الأمريكى التحرر من القيود السياسية الداخلية التى قيدت صنع السياسة الأمريكية لسنوات طويلة ، وأصبح قادرا للمرة الأولى على اجراء تخفيضات من جانب واحد فى النواحي العسكرية دون أن نخشى أية صدمات رجعية سياسية تؤدى الى هزيمته فى الاقتراع . وهكذا غدت سياسة اعلانية فى نهاية الأمر أمرا مقبولا .

ويحاجى جولدستين وفريمان اللذان ختما تحليلهما ١٩٨٩ بالقول ان صناع القرار فى القوى الثلاث العظمى قد عملوا فى عشرات السنوات الأخيرة فى بيئة « محبودة التبادل » كان فيها التعاون المتبادل من كلا الجانبين قائما ولكنه محدود . غير أن مازام صعبة هو وجود مستويات أعلى فى سياسة التصبور الذاتى فى الدول الثلاث (٨٣) ، أما البيئة.

السائدة الآن فقد غدت من المقومات التي أفسحت الطريق أمام الاندفاع نحو التعاون (على أقل تقدير) فيما يتعلق بالأمريكان والسوفيت .

للمحديث بقية :

سنعود فيما بعد لزيادة الحديث عن الجريت ، وان كنا الآن سننتقل الى الفصل التالى لتفنيد نظريتين أخريين فى التفاعل الدولى : نظرية المبادرة ونظرية الردع . فلما كنا قد بقينا فى مستوى التفاعل الثنائى ، فانكم ستلاحظون عددا من التماثلات المتميزة فى الأفكار المطروحة . ولا جدال فى أننا سنعاود النظر فى الكثير من التصورات الكبرى المقدمة فى هذا الفصل كالنزاع الحلزوني ومازق الأمن وسباق التسلح واستراتيجيات السلام عن طريق القوة ، والسلام من خلال التصلح والتعاون . وسنقدم منظورات بديلة لجميع هذه التصورات .

هوامش الفصل السادس

- (١) The Level of Analysis Problem in — J. David Singer
: James Rosenau International Relations
Politics & Foreign Policy من ٢٢ .
- (٢) Fights, Games and Debates — Anatol Rapoport
Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies
الجزء الثاني ١٩٧٤ ، من ١٩٢ - ١٩٤ .
(٣) Goodsell و Leng من ١٩٤ .
(٤) Goodsell و Leng من ٢٠٧ - ٢١٧ .
- (٥) Three Way Street : — John R. Greeman و Joshuas. Goldstein
Strategic Reciprocity (١٩٩٠) .
- (٦) كحل بديل بمقدورنا أن نبتكر مقياسا تخلص فيه الأفعال التعاونية بقيم موجبة (من ١ - ٤ على سبيل المثال) وتعطى فيه الأفعال اللاتعاونية قيما سالبة .
(من ١ الى ٤) لمعرفة المقارنة بين بعض المقاييس الشائعة . انظر مقال :
Recopricity in Superpower Relations — Joshua Goldstein
في العدد ٢٥ من مجلة الدراسات الدولية الفصلية يونيو ١٩٩١ ، من ٢٠٠ .
- (٧) Regan and the Russian Crisis Bargaining — Russell leng
- مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٧٨٠ (يونيو ١٩٨٤) ، من ٣٢٨ - ٣٥٥ .
- (٨) Untangline the — Andre Modigliani و William A. Gamson
Cold War استشهد بها Michael P. Sullivan في كتاب
International Relations : Theories and Evidence من ٢٨٦ - ٢٨٧ .
- (٩) Soviet - Dadiv D. Finley و Jan F. Triska
American Relations (١٩٩١) .
- (١٠) Escalation and War — Ole Holsti (١٩٧٢) .
- (١١) The Political Economy of War and Peace - Richard K. Ashley
١٩٨٠ وايضا Michael Don Ward
Policy مجلة الدراسات الدولية الفصلية مارس ١٩٨٢ ، ٧٦ الى ١٢٦ .

- (١٢) The Verbal Dimension in Sino-Soviet — Frank Mogdis Relations
بحث مقدم الى مؤتمر جمعية العلوم السياسية الأمريكية سبتمبر ١٩٧٠ .
- (١٣) The Three-Way Street — Freeman و Goldstein
الـثالث وايضا Reciprocity in Superpower Relations — Joshua Goldstein
الذي يتناول العلاقات الأمريكية الروسية وحدهما .
- (١٤) Richard Brody و Robert North و Ole Holsti
Perception and Action in 1914 Crisis (١٩٦٨) .
- (١٥) Goodsell و Leng نفس المرجع .
- (١٦) American and Soviet Influence — Jeffrey S. Milstein
Balance of Power and Arab-Israeli Violence ١٩٧٢ (١٢٩ - ١٦٢) .
- (١٧) The Road to the six — J. Carriga — Prico, و R. Burrowes
Day War — جمعية علوم السلام ، ص ٧٤-٤٧ .
- (١٨) Evaluating Models of Crisis Behavior — J. M. McCormic
مجلة الدراسات الدولية (يناير ١٩٧٥) ، ص ١٧ - ٤٥ .
- (١٩) Dale و Virginia Lee Lussler و Jonathan Wilkenfeld
Conflict Interactions in Middle East — Tahtinen ١٩٦٧ - ١٩٤٩
Conflict Resolution (فبراير ١٩٧٢ ، ص ١٢٥ - ١٥٤) .
- (٢٠) هناك ١٥ معادلة لان المؤلفين فحصوا جملة عسكرية بالاضافة الى نوعين
اخرين من النزاعات الخارجية هما "active hostility" و "Verbal hostility" .
- (٢١) A Time Series Perspective on — Jonathan Wilkenfeld
Conflict Behavior in Middle East Ratric McGowan ضمن كتاب اشرف عليه
Sage International Yearbook of Foreign Policy (١٩٧٥) ،
ص ١٧٧ - ٢١٢ .
- (٢٢) Cooperation and Conflict in Foreign — Michael Don Ward
Policy Behavior مجلة الدراسات الدولية مارس ١٩٨٢ ، ص ٦٧ - ١٢٦ . وكان رد
اسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة تصعيدا ايضا فقد ردت على كل من الصراع
والتعاون بنسبة ١٧ الى ١٠ .
- (٢٣) Influence Strategies, — Hugh B. Wheeler و Russell J. Leng
Success and War ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٢٥ - ٦٨٤ .
- (٢٤) Influence Strategies and Interstate Conflict — Russell J. Leng
Testing Some Realpolitik Models — Correlates : J. David Singe ضمن
of war II (١٩٨٠) (ص ١٢٤ - ١٥٧) : انظر بوجه خاص ص ١٥٤ .
- (٢٥) Dangerous — Charles S. Gochman و Russell J. Leng
Disputes مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، نوفمبر ١٩٨٢ (ص ٦٦٤ - ٦٨٧) .

- When Will They Ever Learn Conflict — Russell J. Leng (٢٦)
 Crisis Bargaining Resolution سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤١٩-٢٧٩ • وايضا مقال
 Beliefs and the Historical Record مجلة العلوم السياسية الامريكية سبتمبر ١٩٨٤
 ص ٢٢٨ - ٢٥٥ •
- Nations in Conflict — Robert North و Nazli Chauri (٢٧)
 Lateral (١٩٧٥) وانظر ايضا بحثهما الاحداث عن الضغوط الجانبية في كتاب
 Pressure in International Relation ضمن كتاب اشرف عليه Manas Midlasky
 (١٩٨٩)
- Nations in Conflict — North, Choucri (٢٨)
 ص ٢١٨ - ٢٥٤ •
 انظر بوجه خاص الصفحات ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٤ •
- International System and Foreign Policy — Raymond Tanter (٢٩)
 Approaches دراسات السياسة العالمية • (ربيع ١٩٧٢) ص ٧ - ٣٩ •
 وايضا G. T. Duncan و R. M. Siverson Markov Models for Conflict
 Analysis مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٧٥ ، ٢٤٤ - ٢٧٤ •
- A closed and open Model Analysis of — Gordon Hilton (٣٠)
 Expression of Hostility in Crisis مجلة ابحاث السلام ١٩٧١ •
 ص ٢٤٩ - ٢٦٢ •
- S. J. Andriole و P. J. Rossa و G. W. Hopple و J. Wilkenfeld (٣١)
 Foreign Policy Behavior انظر كتاب
 Reciprocity in United States-Soviet Relations وايضا William Dixon في كتاب
 مجلة العلوم السياسية الامريكية (١٩٨٦) ، ص ٤٢١ - ٤٤٥ •
- Arms Races : Prerequisites — Samuel, P. Huntington (٣٢)
 and Results ١٩٥٨ - ص ٤١ •
- Arms and Insecurity — Lewis F. Richardson (٣٣)
 ١٩٦٠ •
- An Analysis of Arms Processes — W. Ladd Hollist (٣٤)
 in the United States and Soviet Union. مجلة الدراسات الدولية الفصلية
 (سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٥٠٢ - ٥٢٨ •
- Arms Races and the Likelihood of War — Horn Mike (٣٥)
 بحث مقدم الى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية ثلاثا ١٩٨٤ •
- Military-Michael Don Ward و Thoms R. Cusak (٣٦)
 Spending in the United States- (سبتمبر ١٩٨١)
 ص ٤٢٩ - ٤٦٧ • استمرت دراسات سباقات التسلح في الشرق الاوسط عن نتائج متضاربة •
 هذه اتبع في بعض عهود وفي بعض الدول نمط رد الفعل الذي جاء به Richardson
 ولكن هذه النتيجة لم تظهر صحتها بالنسبة لجميع الدول وجميع العهود - انظر مقال :
 From War to War — Hans Rattinger
 ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٥٠١ - ٥٣١ •

- Armament, Deterrence and Bureaucracy — Hans Rattinger (٢٧)
 مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٥ • Alternative Explanation
 of Competitive — W. Ladd Hollist Arms Process
 السياسية ، مايو ١٩٧٧ ، ص ٢١٥ - ٢٤٠ •
- Nations in Conflict — North و Choucri (٢٨)
 From the Dreadnought to Scapa flow — Arthur و Marder (٢٩)
 (١٩٦١) ص ١٢١ - استشهدت بها نازلي شكرى ونورث ، ص ٢٠٦ •
 North و Choucri (٤٠) ص ٢٠٧ •
 North و Choucri (٤١) ص ٢٠٨ - ٢٠٩ و ٢١٨ •
 North و Choucri (٤٢) ص ٢١٨ •
- Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen (٤٣) ١٩٨٢ ،
 ص ٢٢٩ - ٢٤٠ •
- Three Way Street — Freeman و Goldstein (٤٤) ص ٢٦ - ٢٧ •
 Differential Paths to Parity — Michael Don Ward (٤٥)
 مجلة العلوم السياسية الأمريكية ١٩٨٤ ، ص ٢٩٧ - ٤١٣ •
- Arms Races : Prerequisites and Results — Huntington (٤٦)
 Huntington ص ٦١ • (٤٧)
- Huntington ص ٦٥ • أشار نموذج Richardson الى اتجاه
 مختلف بعض الشيء • على الصيغة التي أوردتها ، لو ازداد التسليح بلا حدود مع التقليل
 من القيود لاستندلع الحرب في نهاية الامر •
- Theories and Approaches to International — Patric Morgan (٤٩)
 Politics ١٩٨١ ، ص ٢٦٨ •
 Huntington ص ٧٥ - ٧٦ • (٥٠)
 Huntington ص ٧١ - ٧٢ • (٥١)
- The Dynamics — Deborah Palmieri و Adelman Jonathan (٥٢)
 of Soviet Foreign Policy ١٩٨١ (ص ٢٧٦ - ٢٨٠) •
- جريدة واشنطن بوست في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ صفحات ١ و ٢٧ • A (٥٣)
- Arms Races and Escalation — Michael D. Wallace (٥٤)
 مجلة Conflict — Resolution مارس ١٩٧٩ ، ص ٧ •
- Arms Races and Escalation — Wallace (٥٥) ص ١٤ •
- Arms Races and Escalation — Erich Weede (٥٦) انظر
 مجلة Conflict Resolution ٢٤ يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ •
- Arms Races the — Paul Diehl و Randolph Siversin ، و

Handbook of War Studies ضمن Conflict Spiral and the Onset of War

ص ٢٠٢ .

Arms Races ? — and Escalation ? — M. Altfeld (٥٧)

مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ (يونيو ١٩٨٢ - ص ٢٢٥ - ٢٢١) .

Peace Arms Races and Escalation — Paul F. Diehl (٥٨)

Research ١٩٨٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، هذه هي المشكلة التي تعرض لها

بالذات وحلها جزئيا في دراسة لاحقة . : Michael — D. Wallace

Armaments and Escalation مجلة الدراسات الدولية الفصلية مارس ١٩٨٢ ،

ص ٢٧ - ٥٦ .

Arms Races and Escalation : Some — Erich Weede (٥٩)

Some Persisting Findings — Wallace وانظر رد Wallace

Conflict Resolution (يونيو ١٩٨٠) ٢٨٩ - ٢٩٢ .

(٦٠) انظر Arms Races and Escalation — Diehl ص ٢٠٧ -

٢١١ - وايضا بحث Lambelet وليس بينه وبين دراسة Wallace أي ارتباط

إذا اكتشف عدم وجود أي اتصال بين سباقات التسلح والحروب . - انظر :

Peace John Lambelet Do Arms Races Lead to War ? مجلة

Research ١٢ (١٩٧٥) .

A Twist of Truth : A — James D. Morrow (٦١)

Conflict Resolution Reexamination of the Effects of Arm Races

سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٥١٨ - ٥١٩ .

(٦٢) لعل من بين الأسباب التي جعلت الحروب ليست جميعا مسبقة بسباق التسلح

هو أن جميع الحروب لا تنشب بين طرفين متكافئين ، وبالرغم من أن سباقات التسلح

تعمل إلى تصعيد المشاحنات بين الأطراف المتكافئة نسبيا إلا أنها قلما قامت بأي دور في

المشاحنات بين الطرفين غير المتكافئين - انظر في هذه النقطة — The Steps of War

John Vasquez مجلة السياسة الدولية أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ ، ١٣٦ .

A Twist of Truth — Morrow (٦٣) ص ٥٠٢ .

(٦٤) نفس المصدر .

(٦٥) انظر العرض الذي قدمه Siverson و Diehl نفس المرجع ص ٢١٤ .

A Twist of Truth — Morrow (٦٦)

(٦٧) هناك شرط ضروري آخر - فيما يبدو - وهو أن ينشب الخلاف المقصود في

منطقة ناطقة للعدوى مجاوزة لأحدى الدولتين المتنازعتين .

Arms Races to War — Paul Diehl مجلة Sociological Quarterly

١٩٨٥ ، ص ٢٣١ - ٢٤٩ .

(٦٨) . اكتشف Wallace عدم وجود ما يدعم الافتراض القائل بأن المعدلات

التسعية، الزيادة العسكرية مرتبطة باندلاع الحرب ، انظر Armaments and Escalation

— Michael, Wallace مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٨٢ ، ص ٢٧ - ٥٦ .

(٦٩) Arms and Insecurity L. F. Richardson

(٧٠) Arms Race Instability and War — Theresa Clair Smith

مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٥٢ - ٢٨٤ .

(٧١) يومئذ بحث Diehl و Kingston بأن زيادة الأسلحة لا تدفع السؤل أو أية مجموعة من الدول المناسبة الى التورط في المشاحنات . وبدلاً من ذلك فالأرجح هو أن المشاحنات تنشب لأسباب أخرى ثم يشتعل سباق التسلح نتيجة للتوترات الناجمة عن المشاحنات المسبقة Paul Diehl و J. Kingston — Messenger or Message
مجلة السياسة (١٩٨٧) ص ٧٨٩ - ٧٩٩ .

(٧٢) The — Perception and Misperception — Robert Jervis

Spiral of International Insecurity في كتاب تحت إشراف William Olson
وآخرين Theory and Practice of International Relations ، ص ٢٠١ .

(٧٣) Jervis ص ٢٠٠ .

(٧٤) Jervis ص ٢٠١ .

(٧٥) A Lasting Peace — Jean -Jacques Rousseau

ترجمه عن الفرنسية الى الانجليزية C. E. Vaughan ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٧٦) An Alternative to War or Surrender — Charles E. Osgood

١٩٦٢ .

(٧٧) Graduated Unilateral Initiative for Peace — Osgood

مجلة Conflict Resolution ١٩٧١ .

(٧٨) هذا ينطبق أيضا على Tit-For-Tat وهي استراتيجية ستناقش فيما

بعد . وانظر في هذه النقطة Explaining Cooperation — Kenneth Oye
مجلة السياسة العالمية - أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

(٧٩) تبدو أعظم تأثيراً من Tit for Tat في البحث على

التعاون المبكر - انظر Steven Linskind و Michael Collins —

Cooperation by : Groups and Individuals مجلة Conflict Resolution
ص ٦٧٩ - ٦٩٠ .

(٨٠) Goldstein و Freeman — Three Way Street الفصل الرابع .

(٨١) نفس المصدر - الفصل الخامس خصوصاً ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٨٢) نفس المصدر ، ص ١٥٣ .

(٨٣) نفس المصدر ص ١٥٢ .

الفصل السابع

نظرية المباراة - نظرية الردع

تعال يا واطسن تعال : فالمباراة حامية
الوطيس -

سير كوثان دويل

يدعم الكثير من البلدان نفسه بالحرب ، وما
يتخللها من تقهر ومهانة أكثر من ركوبها
الى الصمود والتمسك بما تعتقد .
رونالد ريجان

نظرية المباراة :

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول في شكل مباراة ، يعنى
تنافس الدول للحصول على مغنم . ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر
من رابع واحد ، وقد يوجد في المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين ،
على أن العنصر الأساسى فى السياسة عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة
الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التى يتبعها كل لاعب (أو كل بلد) ،
فلا بد أن يعمل اللاعب حسابا لمصالح الخصم واستراتيجياته . ويتحقق
أفضل طريق للعمل إذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعله الآخر (١) .

وابتثقت نظرية المباراة من الدراسات المنطقية والرياضية للتزويد
بوسيلة لفهم أنواع معينة من المواقف الشبيهة بالمباريات ، وللمساعدة فى
تقديم استراتيجيات صنع القرار . وغرضها مزدوج . الغرض الأول عمل
ومعيارى لمساعدة صانع القرار على التصدى لمواقف معينة فى العالم الواقعى
من طريق وضع الاستراتيجيات التى تساعد على تفسير لماذا تحدث أفعال
بعضها فى مواقف معينة ، وقد تساعد نظرية المباراة فى تفسير فهمها

لشتى التفاعلات الدولية، التي يخططها طرف ما لمواجهة أفعال واستراتيجيات الآخرين ، كما هو الحال في تفاعلات الأزمات والمساومات الدبلوماسية وسباقات التسلح والردع والتعبئة السابقة للحرب والتنافس الاستعماري وغير ذلك .

وتستند نظرية المباراة مثل جميع نظريات علم الاجتماع على افتراضات مبسطة محددة ، وأهم فرضيات نظرية المباراة هي :

١ - اتصاف البشر بالعقلانية (أو على أقل تقدير اتصاف أغلب البشرى بالعقلانية معظم الوقت) وربما اعتقد أن الحكومات عبارة عن كائنات متفردة تعتمد في حساباتها على العقل ، وتعنى العقلانية بهذا المعنى سعى كل فريق لتضخيم مصالحه .

٢ - بالمقدور حساب جانب المنفعة (القيمة أو الربح) في كل نتيجة ، والتعبير عن ذلك بلغة الأرقام . أما باستعمال مقياس مقسم الى درجات ، أو تبعا لمقياس يدل على مراتب المرغوبة . ويساعد ذلك على إيجاد معيار موثوق به في المقارنة العقلانية للاستراتيجيات تبعا لقدرتها في الاسهام في تضخيم مصالحنا .

وغالبا ما يستعين أصحاب نظريات المباراة بقاعدة تصور الخيارات المتاحة لكل لاعب والمائد الذي يمكن توقعه لكل نتيجة محتملة . ولقد شرفنا في النموذج المبين فيما يلي صورة لقاعدة من قواعد المباريات في حرب العصابات .

حرب بين فريقين في حرب العصابات

اللاعب (١)

العصابات

د المناوشات	ج المعارك المفتوحة	(١) المباراة في الأوغال	اللاعب (٢)
$6 - (6 +)$	$6 - (6 +)$		
$2 + (2 -)$	$9 + (9 -)$	(ب) في المدن المحمية	الفرقة

ولكل لاعب استراتيجيتان • فلاعب (١) الاستراتيجيتان أ ، ب
وللاعب (٢) الاستراتيجيتان ج ، د • وقد تكون الخيارات الاستراتيجية
المتاحة متماثلة للاعبين ، وقد تكون مختلفة ، وفي المثل التالي الخيارات
فلما كان لكل لاعب استراتيجيتان • فلقد رمزنا للنتائج الأربع الممكنة
بأربع خانسات في المساعدة • وإذا زاد عدد اللاعبين ، أو زادت الخيارات
الاستراتيجية ، فستدعو الحاجة الى زيادة عدد الخانات وتبين الأعداد المدرجة
في كل خانة العائد (الربح أو النفع) الذي سيحصل على اللاعب (١)
(اللاعب الأفقي - أو الصف الأفقي) وسيشار إليها أولا ، ويشار ثانية
لنافع اللاعب في اللاعب العمودي بين قوسين • ويفترض حدوث الخيارات
في ذات الوقت ، وتعتمد النتيجة على الجمع بين الاستراتيجيتين المختارتين •

وعليك أن تلاحظ أن هذه المباراة هي مباراة تمثل حالة صراع بحث
أو غير محدود ، لأن أحد اللاعبين يكسب دائما ، بينما يخسر اللاعب الآخر
دوما ، فلا تسمح النتيجة بحدوث كسب متبادل أو خسارة متبادلة • وفوق
كل ذلك ، فإن ما يكسبه أحد اللاعبين يناظر تماما ما يخسره اللاعب الآخر ،
ومن هنا يكون المجموع في كل خانة صفرا ويسمى هذا النموذج من المباراة
(مباراة المجموع صفر) (*) •

وساعد على ذيوها مارتين شوبيك أحد رواد نظرية المباراة (٢) •
واللاعب (١) قوة من الشرطة ، واللاعب (٢) بعض العصاة في خلاياها
حرب العصابات • وبمقدور الشرطة أن تختار إما : أ - دخول الغابة لمطاردة
العصاة ، وهي استراتيجية خطيرة ، لأن الغابة هي الوطن الذي يأوي العصاة
أو ب - حماية مناطق المدن التي يفترض أنها تزودهم بما يحتاجون إليه من
عون • ولدى رجال العصابات الخيار ج - وهو شن معارك مفتوحة على نطاق
واسع أو د - القيام بمناوشات على نطاق ضيق يتبع فيها الاقتتال تقنيات قبح
تقليدية ومن منظور الشرطة ، تعد حماية المدينة هي الاستراتيجية المفضلة •
فلو أنهم اقدموا على مطاردة العصاة في الغابة ، فأنهم سيكونون من
الحاسرين في الحالين ، أي سواء أقاتلوا في معركة مفتوحة أم مشتبكين في
مناوشات • فالمسألة إذن مسألة تقدير كمي ، ولدى العصابات أيضا
استراتيجية مهيمنة • فسواء أقاتلوا في الغابة أم في المدن فأنهم سيختارون
الموقف الذي يعود بكسب أكبر وخسارة أقل ، إذا قصروا المعركة على
المناوشة • وهكذا يكون لكلا الطرفين استراتيجية حاسمة • أنها استراتيجية
عليهم أن يحاولوا القيام بها بحيث تتوافق هي وطبيعة الموقف والخيارات

المناحة لهم والعصاة منها ، وهكذا يكون مصالح كل طرف قد التقي في الخانتين (ب) و (د) . في الربعية اليمنى السفلى ، وستظل الشرطة في عقر دارها ، وتحمي المدن ، وسيهاجم العصاة باتباع تقنيات المناوشة .

ويمثل الحل مرتفعاً يصل بين قمتين ونقطة توازن تلتقي فيها استراتيجية الطرفين . وإذا كان للمباراة مرتفع ، وليست جميعها كذلك ، فإنها تنبئ عبادة بوجود حل أدنى وحل أعلى والحل الأدنى يمثل أفضل ما يستطيع كل لاعب أن يفعله عندما يواجه مخططاً مرسوماً بعقلانية كاملة ، ويمثل أيضاً الحل الذي يحاول فيه كل لاعب تصغير خسائره ، إذا قدم الخصم أسوأ ما بمقدوره أن يقدمه . وبعد أن يدرك العصاة أن الشرطة ليست بالغفلة التي تدفعها إلى دخول الغابة ، ولكنها ستلجأ عوضاً عن ذلك إلى حماية المدن ، فإنهم سيرون أن العقل يدعوهم إلى جعل خسارتهم تقتصر على فقدان ثلاثة إذا اشتبكوا في مناوشات ، بدلاً من فقدان تسعة ، كما ستكون النتيجة لو أنهم اختاروا الهجوم في معركة مفتوحة . ومن القواعد البديهية العامة في المباريات التي يشترك فيها شخصان (المجموع صفر) أن تعتمد أفضل استراتيجية لكل طرف على مبدأ الحد الأدنى ، أي أن يحاول كل لاعب تصغير أدنى ربح وتصغير خسارته الكبرى . إنها استراتيجية محافظة ، ويقتصر الاستعانة بها على حالات مباريات المجموع صفر (٣) .

الزعيدي (٤) :

يبدو أن صيغة المباراة المجموع صفر لا تناسب جميع المواقف ، لأن معظم المواقف السياسية تتضمن عناصر تعاون إلى جانب عناصر الصراع . فقد يهدف اللاعبون إلى تحقيق أرباح متبادلة أو تحمل خسائر متبادلة . فهناك جوانب المصالح المشتركة للاعبين إلى جانب السعي للتفوق على الخصوم . وقد تتضمن بعض المصالح المشتركة بين الدول تجنب العائد السلبي المتبادل (كالدمار النووي وتكاليف سباق التسلح) بالإضافة إلى تحقيق النفع المتبادل (كالتعاضد التجاري والنجاح المتبادل في استخراج الكتور النفطية في أعماق البحار والمحيطات) . ولننظر في بعض المباريات (التي لا تتبع مباريات المجموع صفر) والتي لا يضاف فيها إلى خانة مجموع النتائج أي شيء بالإضافة إلى الصفر . والنموذج الثاني يصور مباراة اعتيد تسميتها مباراة الكتاكيت أو الرعايد .

اللاعب (٢)

جـ -
الانحراف بالسيارة الاندفاع قدما

$(٥ -) ٥ +$	$(٢٠ -) ٢٠ -$	(١) الاندفاع قدما	اللاعب (١)
$(٢ -) ٢ -$	$(٥ +) ٥ -$	(ب) الانحراف بالسيارة	

نموذج ٢ - الرعدي

فلنكل لاعب الخيار بين نفس الحركتين : أ - اما أن يقود سيارته الى الحارة الوسطى في الطريق بأقصى سرعة في مواجهة السيارة المندفعة تنافسه ، أو ب - ينحرف بسيارته لتفادى الاصطدام بالسيارة الأخرى (وبذلك يكون قد أجرى عملية كتكتة *) ، فإذا رفض الطرفان الانحراف بسيارتهما ، فستكون النتيجة حدوث صدام عنيف وتهشم الصلب وتجريح الكروم مع احتمال كبير للإصابة بجراح وموت السائقين ، والعائد من هذه الكارثة المتبادلة قد قدر (- ٢٠) ، ولم يكن من المستبعد أن يصل الى - ٥٠ أو - ١٠٠ ، على أن القيمة المقدرة ليست ذات بال ، فما يهم هو أن الرقم أكبر كثيرا من أسوأ عائد تال ، فإذا عمد أحد السائقين الى الانحراف بسيارته ، بينما أحجم السائق الآخر عن القيام بالمثل (الخانات ب ، ج ، أو أ ، د) في هذه الحالة سيتعرض الحارف للفضب من جراء وصفه بالرعدي (- ٥) ويلقى الخصم إعجاب عامة الناس (+ ٥) وإذا حرف الاثنان سيارتيهما فانهما يتعرضان لبعض الاذلال الهين ، ولكن لما كان الاثنان قد اشتركا في الصفة المميزة المريبة بأنهما من الرعاعيد (فلا عجب اذا تعرض الاثنان للوم (- ٢) ، وسيتبقى الاثنان على قيد الحياة لكي يرتكبا حوادث أخرى في مناسبات أخرى على الطرق العمومية .

وتتصور الاستراتيجية الأمثل هنا أنك اذا افترضت أن السائق الآخر سيفعل الأسوأ ، فإن الجانب الأفضل من الشجاعة سيدعوك الى حرف

*Chickening out

(*)

سيارتك مع التعرض لاذلال لن يدوم طويلا ، ثم تصبح حيا في اليوم التالي ، وبذلك تكون قد خففت خسائك . واذا سلطنا بالشمس البساط الذي يدفعه صاحب التكهّن الخاطئ ، فانك لن ترغب في تجربة حظك ومواجهة حرف السائق الآخر لسيارته . والأعقل في هذه الحالة هو أن تفترض أنه لن يفعل ذلك . ومن جهة أخرى ، فإن اعتقادك أن خصمك شخص منطقي وعادل قد يدفعك الى الاستفادة بحصافته ، وإن كان ليس بعيدا عن الخطر . ومع هذا فإذا كان هدفك هو الكسب أكثر من كونه التصدي لموقف سيئ ، فإن نظرية المباراة ستزودك ببعض حلول لهذا اللغز .

وإذا أردت أن تتاح لك فرصة كسب أية مواجهة من مواجهات مباراة الرعديد ، فإن عليك أن تتبع الاستراتيجية المصممة على نحو يدفعك الى الوثوق من أن خصمك سيؤمن إيماننا لا يتطرق اليه الشك بأنك لن تنحرف ، ومن ثم فإن أسلم سبيل منطقي سيسلكه خصمك هو ألا يعترض طريقك ، ومن هنا تكون الاستراتيجية الرابعة هي التي تساعد على توطيد مصداقيتك ، والرابعون في مباراة الرعديد ينجحون بفضل قدرتهم على التحكم في خصومهم واعتقادهم أنهم ملتزمون باتباع استراتيجية انتحارية ، ويفتقرون الى المرونة في هذه الاستراتيجية . وبمعنى ما ، فإن النجاح يعتمد على إثبات أنك لست عقلانيا ، وإن كانت اللاعقلانية تعني الموت (- ٢٠) ، ولكنها أفضل في نظرك من الاذلال (- ٥) . وإذا أمكن غرس هذا الاعتقاد فسيكون الاختبار آنذا متروكا لخصمك لكي يختار الحياة أو الموت لكليهما .

ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على شيئين : أولا : عليك أن توطد مصداقيتك ، يعني أن تدفع خصمك الى الاعتقاد بأنك ستفعل على وجه الدقة ما هددت بفعله . ويمكن اجراء ذلك (على ضوء ما ذكرنا بالمثال) بأن تثبت العجلة حتى تمنعها من التحرك من جانب لآخر والجل البديل هو أن تخرج يدك من النافذة علامة على أنك لن تستطيع وضعها على العجلة في الوقت المناسب لتحريكها ، بيد أن هذه الأفعال ستعرف السائق الآخر عدم وجود بديل آخر أمامك غير الاستمرار في المضي قدما . ثانيا : عليك أن توطد مصداقيتك قبل أن يحاكي خصمك استراتيجيتك ويفعل الشيء عينه . وأول من يتبع هذه الاستراتيجية يتمتع بميزة ، لأن عبء الاختيار بين الحياة والموت سيقع على عاتق الخصم .

والمشكلة المحورية هنا هو أن ما يعد خيرا لائنسى الأوز سيكون خيرا لذكر الأوز (ولعل هذه العبارة من الأمثلة السائرة في اللغة الانجليزية)

فلو كان أفضل سبيل لكسب أية مواجهة في الأزمة هو الاحتماء بدرع من الفولاذ في المضي قدما، فسيكون من المعقول أنثذ الزعم بأن هذه الوسيلة هي التي ستتبع متآنية من كلا الطرفين ! وبذلك تغدو هذه الاستراتيجية درعا من الفولاذ يساعد على الاندفاع نحو التهلكة . واكتشف سيندر وديزنج أن التكتيكات التهديدية غالبا ما تكون مؤثرة في مواقف عالم الواقع (الرعية) بين الدول ، وبخاصة في مواجهة ضعاف الخصوم . غير أن مثل هذه التكتيكات تتعرض لمخاطر جمة في حالة الخصوم ممن يتمتعون بقدرات مكافئة ومصالح مكافئة (٥) .

وفي حالات المباريات (الرعية) المستمرة ، أو التي تكرر بلا انقطاع ، قد يختار كل سائق القيادة (الدفري) بدلا من الانحراف بالسيارة (التعاون) تمشيا مع الزعم بأن هذه الوسيلة ستهدد الخصم ، وتدفعه الى الانحراف مستقبلا . فربما سعى الطرفان لاكتساب الصيت بأنه لاعب صلب العود لا يلين ولا يثني ولا يحيد عن طريقه (٦) .

ولقد رثيت صلاحية مباريات الرعية في حالات علاقات الردع وأزمات المواجهات ، بما في ذلك أزمات حافة الهاوية وسبق أن رأينا أنه كثيرا ما تؤدي هذه المواجهات الى الحرب ، وبخاصة اذا أدرك زعماء إحدى الدول أن استراتيجية الانحراف التي يتبعها الخصم إنما هي من قبيل الخدعة أكثر من كونها التزاما حقا . وفي مثل هذه الحالات فإن نقطة الصهوة في الانحراف ضد الانحراف يتعذر بلوغها بالنظر الى سوء ادراك التزام الخصم . ولا يخفى أنه قد يصيب بلوغ نقطة الصهوة عند العدو ، اذا رأى أحد الطرفين أن العائد من الانحراف ، سيكون قاسيا بحيث يبيدو الاذلال مساويا للموت أو مفضلا عليه .

قد يمترض على ذلك بأن بعض التفاسلات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ابان أزمة صواريخ كوبا اتخلت مظهر مباراة الوعيد ، اذ لمحت الولايات المتحدة بأنها على استعداد لاستخدام القوة (بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية) ضد الاتحاد السوفيتي لو أنه لم يرفع صواريخه من كوبا ، ومن ثم تكون قد وطدت مؤقتا موقعا ضلها بعيدا عن الانحراف وكان يمتنور السوفيت أن يمشوا قدما بلا تردد ولكن الولايات المتحدة كانت قد أثبتت بالفعل مصداقية استعدادها للاندفاع اذا اقتضى الأمر ، وجاء التعبير عن هذه المصداقية بالكلمات (في تصريحات الرئيس كينيدي) والأفعال (الحصار البحري لكوبا واتخاذ قوات الولايات المتحدة وضع الاستعداد) . وعلى الرغم من أن مصداقية الأمر كان للقتال في هذه

المشكلة كانت قد توطدت ، الا أن مصداقية السوفيت للقتال لنصرة حليفاتها كوبا لم تكن قائمة . وأدرك السوفيت ذلك ، وكان أفضل طريق أمامهم هو التخفيف من خسائرهم والانسحاب بشرف .

ان وعد كينلدى بالاحجام عن مهاجمة كوبا الى جانب امكانية سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا قد جعل عائد التنازل (الانحراف) أكثر استساعة من اتباع الطريق الآخر ، ويمكن اعتباره مثالا حسنا لكيف يمكن أن يساعد تغير الحائد الطرف الآخر الى تحقيق أهدافه .

مازق المحبوسين :

وننتقل الآن الى أكثر مباريات « المجموع صفر » تعرضا للتحليل انها مازق المحبوسين ، كما صورة نموذج المباراة المذكور فيما بعد : اثنان من المشبوهين قبضت عليهما الشرطة بتهمة ارتكاب احدي الجرائم . واقترح المدعى العام في المحكمة اجماع نقطة دالة على الدهاء وسعة الخيلة ، فرفض السماح لأي مشبوه منهما بالاتصال بالمشبوه الآخر ، وسجنهما في زنزانتين منفصلتين ، واستجوبهما كل على انفراد ، ودار الاستجواب على النحو الآتي :

١ - لو أنكما رفضتما الاعتراف ، فستعاقبان بالسجن ٩٠ يوما بتهمة التشويع (+ ١ لكل) .

٢ - لو اعترف أحدكما وورط الآخر ، فسيطلق سراح المبلغ (بضم الميم وكسر اللام) ويسجن الشريك مدى الحياة (+ ٢٠ - ٢٠) .

٣ - لو اعترفتما سويا بالجريمة ، فستوقع عليكما عقوبة السجن لمدة خمس سنوات (- ١٠ لكل منهما) .

اللاعب (٤)

		بج	
		التخلي عن الآخر /	التقارن
اللاعب	(١) التخلي / (الاعتراف)	(الاعتراف)	التزام الصمت
		١٠ - (١٠ -)	٢٠ + (٢٠ -)
(٢)	(٢) التقارن (التزام الصمت)	٢٠ - (٢٠ +)	١٠ + (١٠ +)

لما الذى سيفعله ؟ وكما يحدث دوماً : ان هذا يعتمد على ما تعتقد ان السجين الآخر سيفعله . فاذا كنت السجين (١) \$\$\$ واعتقدت ان اللاعب (٢) \$\$\$ سيتعاون معك ، فانك ستشترك معه فى خداج الشرطة ، ويكتفى فى هذه الحالة بمعاملتك معاملة الشريك فى الجريمة ، أو بمقدورك أن تتخلى عنه فيخلى سبيلك ، تاركاً زميلك للتهلكة . وإذا نظر لهنم المسألة بمنظور المصالحة الفردية البحتة فسيغدو التخلي هو الحل العملى ، اذا اعتقدت أن المشبوه الآخر سيتعاون (بالتزام الصمت) . ومن جهة أخرى ، فإن اللاعب (٢) \$\$\$ قد يقرر الاعتراف . فاذا اعترف فسيكون من الحق المؤذ بالصميم ويحكم عليك بالسجن مدى الحياة . وإذا تخليت أنت أيضاً فستنال عقوبة خمس سنوات ، ومن هنا يكون التخلي حلاً مجزياً بصرف النظر عن اعتقادك بأن اللاعب الآخر سيتخلى عنك أو سيتعاون معك . فيبغض النظر عما سيفعله فإن الأفضل رد لك هو التخلي عنه ، وأن تضمن لنفسك أفضل عائد . ولما كان اللاعب الآخر ليس معنوياً تماماً ، فإنه سيهتدى الى نفس التقدير الذى قدرته ، يعنى سيتخلى عنك أيضاً . (ويعترف) ولعلك يكون التخلي هو الاستراتيجية الحاكمة لكل لاعب ، ويكون الحل الناجم عن ذلك هو الصهوة فى أ ، ج (- ١٠ - ١٠) فى الربعية اليسرى العليا التى تمثل التخلي المتبادل .

وما يثير الاهتمام فى هذه المباراة هو محاولة كل طرف أداء الأفضل . ولو اتبعا التعاون المتبادل فانهما كانا سيهتديان الى حل مقبول . ولما رفضا الوشاية كل منهما بالآخر ، واستطاع الاثنان الحصول على + ١٠ التى تمثل الخط الموفق النسبى للحكم بالحبس لمدة ٩٠ يوماً بتهمة التشرد . وهو ما يمثل الاختيار الثانى عند كل لاعب ، بينما كان الصهوة عند كليهما فى واقع الأمر الاختيار الثالث ولا جدال أن كل لاعب منهما يفضل + ١٠ على - ١٠ والمأزق يتمثل فى أنه عندما اختار ما اعتقد أنه آمن سبيل والحل الذى يمثل أقصى قدر من المنفعة الفردية فانهما ساهما على السواء فى الاهتمام الى نتيجة أقل ارضاء - نسبياً - لكليهما مما كان بالمقدور بلوغه .

فلماذا يصعب تحقيق التعاون المتبادل والكسب المتبادل ؟

أولاً : اذا أريد تحقيق التعاون المتبادل فلابد أن ينبذ كل لاعب العائد الأكبر الذى بمقدوره الاهتمام اليه عن طريق التخلي من جانب واحد . فعلى الرغم من وجود مجزيات للتعاون المتبادل فى مباراة مأزق المحبوسين ، فإن اللاتعاون من جانب واحد يحقق أعظم مكافأة أو عائد .

ثانيا : ليس لدى اللاعبين أية معرفة مسبقة باختيار الطرف الآخر .
وليس بمقدورهما الاتصال أو الالتقاء قبل إصدار قرارهما ، مما يصعب
صوغ استراتيجية متبادلة للتعاون .

ثالثا : الثقة التي تعد من أهم مقومات التعاون غير موجودة .
وهكذا ففي غياب الثقة وغياب الاتصال الذي قد يولد مثل هذه الثقة ،
يضحى كل فريق مرغما على اتباع سبيل يضر الطرفين معا .

وأخيرا ، تعتمد القدرة على التعاون على عدد مرات لعب المباراة ، ففي
هذا المثل الكلاسيكي لم تتح للمشبووهين غير فرصة واحدة للعب على أنه
في حالة المباراة المتكررة التي يتواصل فيها اللعب يتسنى للمتنافسين المام
كليهما بما يضره الطرف الآخر ، وإذا لم تلعب المباراة غير مرة واحدة
ولا تتاح الفرصة لادراك اللاعبين أي خيار سيختاره منافسهم في المرة
التالية ، بيد أن معرفة حدوث العديد من التفاعلات بينهما في المستقبل
سيتمسك على توعيتهما وتعريفهما بعدم كسب أي منهما أي شيء من
التعاون المتبادل ، فعندما يدرك اللاعبان أن الخيارات التي يجريها أحدهما
اليوم ستؤثر في تحركات المنافس في الغد ، سيتعلمان أهمية التعاون
ويدركان أن الخيار التعاوني في الحاضر قد يغري بالتعاون المتبادل في
المستقبل (V) .

مباريات مازق المحبوسين وتطبيقها

على العلاقات الدولية :

تنطبق مباريات مازق المحبوسين على نطاق واسع على جميع أنواع
مواقف العلاقات الدولية ، فمثلا ربما أمكن تطبيق مباراة المازق على حالة
تعبئة الجيوش قبل نشوب الحرب وأيضا على حالة تشكيل الأحلاف
والتنافس الامبريالي على المستعمرات ، أو على المواجهة بين سياسة حرية
التجارة وسياسة الحماية الاقتصادية . ويتشابه تكوين هذه المواقف هو
ومباريات مازق المحبوسين في كونها جميعا مواقف يحظى فيها مبدأ الكبح
المتبادل بالأفضلية ، ولكن ربما كانت أفضل سياسة هي معاناة القيود
وتفادي الظهور بمظهر الحق ، وإذا رفض الآخرون جناح مطامعهم .
وتعرف اكسيلرود على مثل آخر مثير للاهتمام لمازق المحبوسين . وزعم
أن الجنود في الحرب العالمية الأولى وضعوا سياسة أوربية شعارها « عش
وذع الآخرين يعيشون » في خنادق غرب أوروبا ، وبذلك تحاشيت كتائب
الجنش تحظيم العدو في ظروف خاصة مقابل المعاملة بالمثل من الطرف
الآخر . والنقطة المهمة عند اكسيلرود في حرب الخنادق هي :

• • • • • لقد كانت الوحدات الصغرى تواجه كل منها الأخرى فى قطاعات ساكنة لفترات ممتدة من الزمان ، وساعدت هذه الحالة على تغيير طابع المباراة من مباراة حركة مازق المحبوسين التى يعد فيها الارتداد هو الاختيار الغالب الى مباراة مازق محبوسين متكرر يستطاع فيه اتباع استراتيجيات مشروطة (أ) .

وترتب على التفاعل المعلق بين الوحدات امكان اتاحة الفرصة للتعاون المتبادل المستند الى المعاملة بالمثل ، وأدرك الجنود أن لأفعالهم عواقب غير مباشرة ، شريطة أن يكون الضيق عند الأعداء مجرد حركة لف ودوران تنتهى بتوفير الراحة لهم (٩) ، وبينما كانت غللات المدفعية الموجهة ضد مواقع الأعداء كان من المحتوم أن تتسبب فى تساقط النيران من هؤلاء الأعداء ، فان كبح الجراح كان من المرجح أن يقابل بالمثل .

وأخيرا ، فان تقييد التسليح يعد - فى أغلب الظن - المثل الكلاسيكى لمازق المحبوسين . ولنتأمل ما جاء فى النموذج التالى للمباراة الذى يمثل ما يحدث فى حالة التحكم فى التسليح .

اللاعب (٢)

		لا تسليح	(تسليح)
اللاعب (١)	ب لا تسليح	$20 + (20 -)$	$10 - (10 -)$
	١ (تسليح)	$10 + (10 +)$	$20 - (20 +)$

لربما اتخذ هذا السيناريو مظهرا شبيها بما يأتى : عندما بلغت الحرب الباردة أوجها جمع الرئيس الأمريكى ورئيس السوفيت خيرة خبراءهما الاستراتيجيين والسياسيين لمناقشة التطورات الأخيرة ، واستقر رأى علماء البلدين على أن الوقت قد أصبح مناسباً (الآن) لظهور - أو استعمال ؟ - ملاح استراتيجى بعيد الارتقاء . بيد أن الشئ الذى سيدفع فى مقابل ذلك سيكون باهظا ، واكتشفت استخبارات كلا البلدين أن القوة الأعظم الأخرى تواجه نفس الموقف التكنولوجى . فلعلها هى الأخرى ستقرر انشاء ونشر مثل هذا السلاح الجديد . وفهم أيضا امكان

تأثر كل بلد بتقييمه لما يتوقع أن يفعله البلد الآخر وعلى الرغم من إمكان استخلاص المزايا المتبادلة (كماهال سباق التسلح والتخفيف من الأعباء الاقتصادية الداخلية المصاحبة لهذا السباق والحد من التوتر العالمي) إلا أن أعظم ما يخيئ الطرفان هو شطب البرنامج ، ثم اكتشاف اقدام الطرف الآخر على تنفيذه . وهكذا يتعين على أية رغبة لاتباع التعاون المتبادل أن تراعى امكانية انفراد الخصم أو المنافس بالتصرف مستغلا سذاجتها ومن جهة أخرى ، فانك ستتمكن من تحقيق التفوق العسكى عن طريق الانشاء ، بينما يكون الطرف الآخر قد اتبع سياسة الكبح من جانب واحد . وبطبيعة الحال ، اذا اختار الطرفان الانشاء فلن يكون لى طرف اليد العليا ، لأن الاعتمادات الباهظة ستكون قد اعتمدت ، وتكون الموارد التى كان بالاستطاعة انفاقها فى مشروعات أجدى وأنفع ، قد استنفدت فى دورة أخرى غير مجدية من دورات سباق التسلح .

لسوء الحظ ، ينزع قرار « الانشاء » للخضوع لطبيعة الموقف فاذا كنت غير قادر على الوثوق فى الجانب الآخر ، فانك ستفضل الخيار الذى يهون من امكانية حدوث خسارة جملة والمتضمن ميزة اضافية تمنحك التفوق العسكى اذا اتبع الجانب الآخر موقف الكبح الذى ، على أن اتباع الصالح الفردى يؤدى الى حدوث كارثة متبادلة ، لأن التسلح سيغزو الاستراتيجية المهيمنة على كلا الطرفين .

ومن حسن الطالع أن عمليات الحصول على الأسلحة لا تخضع لى قيود رسمية تسير مباريات مأزق المحبوسين . اذ يجرى الاتصال بين اللاعبين فى العالم الفعلى اعتمادا على الكلمات والأفعال مما يزيد زيادة كبرى من فهمهما للتحركات المستقبلية لخصومهما . ثانيا : ليست سباقات التسلح من المباريات التى تحسم من طلقة واحدة ، ولكنها تتألف من سلسلة من القرارات المتعددة التى تتجمع بمروء العديد من السنوات . انها قرارات تخصى الاختيار والبحث والتطور ونشر العديد من مختلف أنظمة الأسلحة وتعديلاتها . وبعبارة أخرى ، انها مباراة متواصلة تتضمن عددا لا نهاية له من التفاعلات ، يعنى هم مباراة « متكررة » ، وتحدث معرفة تواصل المباراة بلا نهاية تأثيرا على أسلوب نظرة اللاعبين للمباراة (١٠) .

وفى مثل هذه المواقف ، يكون للفريقين المام بمسلك خصمهما فى المياضى ، ويقدران لى تأثير موقفهما الحاضر على مسلك خصمهما فى المستقبل . وهذا ييسر للاعبين (الدولتين) تعلم كيفية التعاون .

وبطبيعة الحال سيبقى السؤال : أية استراتيجية هي الأفضل للاهتمام الى التعاون المتبادلي وكيف يستطيع الحيلولة دون استغلال الخصم للموقف اذا أحس برغبتك في التعاون ؟

حل مازق المحوسين : واحدة بواحدة (*) :

ابتكر روبرت اكسيلرود طريقة فريدة لاختبار مختلف الاستراتيجيات للمب مباريات المتكررة لمازق المحوسين ، فقرر اجراء مسابقة كومبيوترية ودنى منظرو المباراة من شتى الأنحاء ومن مختلف الدراسات الأكاديمية لاختراع « قواعد القرار » ، يعنى البرامج الكومبيوترية التى تتضمن استراتيجية أو قاعدة تقرر ماهية ما يتخذ من قرارات فى كل دورة من الدورات المتعاقبة للمباراة . ورتبت خطوات المباراة ترتيبا زوجيا (بالنسبة لبرنامج مؤلف من سلسلة عشوائية من الخيارات) وتوضع القاعدة الحاكمة بالرجوع الى الفائز الذى يحصل على أعلى الدرجات فى جميع المباريات (١١) .

واقامت مسابقتان كومبيوتريتان . وفاز نفس البرنامج فى كلتا المسابقتين ويعد برنامج « واحدة بواحدة » قاعدة شديدة البساطة . اذ تعتبه أول تحركاته على التعاون ، ويحاكي فى ثامى تحركاته محاكاة دقيقة ما فعله اللاعب الآخر فى الدورة السابقة . ويكافى « الميكافى » الميكافى المتلونى ويماقب المسلك العدوانى فما الذى ساعد على تحقيق النجاح لقاعدة « واحدة بواحدة » ؟ لقد اكتشف اكسيلرود فى قاعدة واحدة بواحدة وغيرها من المسابقات الناجحة عدة خصائص متميزة (١٢) :

أولا : ان التحلى بالفضل له جزاؤه الطيب . والقاعدة الحسنة هي القاعدة التى يستبعد أن تكون البادئة بالحلل . وأثبتت القواعد الحسنة أنها حققت نجاحا فى كلتا المسابقتين .

ثانيا : تتصف أفضل القواعد أيضا باستفزازيتها ، يعنى أنها تعاقب الخصوم عقوبة فورية عندما يخفقون اخفاقا غير مجرد . ويتخلل من القواعد الاستفزازية بمجرد هزيمة الخصم . واذا لم تتكرر أية قاعدة على هذا النحو فإنها يقالها ما تستغل من قبل أية قواعد غير حسنة : فهي تعود بالنفع اذا اتصفت بصلاحياتها ولكنها لا تعود بالنفع اذا اتصفت بالغلو فى مجاسنها .

ثالثا : تتميز أفضل القواعد بأنها غفورة ، يعنى ميلها للتعاون بعد افتضاح فشلها « فواحدة بواحدة » لديها الاستعداد للصفح عما سلف ، والاستجابة باستئناف التعاون على الفور . وبعبارة أخرى ، انها تشارك في العقوبة قصيرة الأجل ، ولكنها تعود للتعاون اذا الملح الخصم لذلك . وتمثل « واحدة بواحدة » أفضل صورة لتصورات الحسنة والصفح والاستفزازية : « فهي لن تكون البادئة قط بالتخلي أو الوقوع فى الخطأ ، وتصفح عن أى خطأ مفرد يقع بعد الاستجابة المفردة ، ويستثار استفزازها عند ظهور أى عيب بغض النظر عن خيرية التفاعل » (١٣) .

رابعا : تنتفع واحدة بواحدة من اتصافها بالبساطة والوضوح اللذين ييسران تعرف خصومها عليها . اذ يشعر - عادة - من يتتبعها من أول خطواتها بتقديم التعاون فى مقابيل المعاملة بالمثل ، ولكنها أيضا تقابل الاساءة بالاساءة . ولما كانت استراتيجية « واحدة بواحدة » تتميز بالوضوح ، فلا غرو اذا شعر الخصم بأن أفضل سبل الاستجابة فى واحدة بواحدة هو التعاون المتبادل ، وتمثل قاعدة واحدة بواحدة استراتيجية حسنة للتعاون مع مآزق المحبوسين المتكررة ، لأنها - تبعا لما يقوله اكسيلرود « بفضل حسناتها تحول دون الوقوع فى متاعب لا ضرورة لها . ويؤدى طابعها الاستفزازى الى تثبيت ميل الطرف الآخر الى الاصرار على العناد عندما يتعرض لأى خلل ، ويساعد طابعها الصفيح على استعادة التعاون كما يساعد وضوحها على جعلها مفهومة للاعب الآخر ، مما ييسر تحقيق تعاون طويل الأجل » (١٤) .

قد يضاف الى ذلك عدم اقتصر قاعدة واحدة بواحدة على تحقيق حيدة عند اخضاعها لعملية المحاكاة الكمبيوترية ، ولكن التجارب المحاكاتية التى أجريت للبشر قد أثبتت أيضا أن استراتيجية واحدة بواحدة قد انتزعت قدرا كبيرا من التعاون من الخصمين المتنازعين (١٥) . ولعل الأهم هو ما أظهرته تحاليل العلاقات بين الخصوم فى حالة الدول فى ميدان العلاقات الدولية من نتائج أفضل من الاستراتيجيات البديلة ، لا سيما عندما تكون الدول متكافئة عند عقد مقارنة فيها . فمثلا اكتشف لنج وويلر أن استراتيجية المعاملة بالمثل قد أثبتت فاعليتها بوجه خاص فى مواجهة الخصوم الذين يتبعون استراتيجية الاستئساد (١٦) .

وعلى الرغم من الاعتراف العام بقاعدة واحدة بواحدة كأفضل استراتيجية متفردة للعب المباريات المتكررة لمآزق المحبوسين (١٧) ، الا أنه بالاستطاعة - فيما يحتمل - تطبيقها أيضا فى مباريات « الرعديده » .

فمثلا لاحظ . كينيت ان استراتيجية المعاملة بالمثل فى مثل هذه المواقف قد
نعوض التأثيرات العكسية للاستراتيجيات غير القابلة للانحراف المعمنة
لتوطيد سمعة الخشونة (١٨) .

وما من شك أن « واحدة بواحدة » ليست بالاستراتيجية الكاملة ،
ولعل أهم مشكلة متفردة لها هي أنها أثبتت عدم فاعليتها فى الحصول على
التعاون المتبادل عند استعمالها فى حالات النزاع الطويل . ففى الصائم
العقلى تتصف أغلب العلاقات بتواصلها . فإذا كان الطرف الآخر قد أقدم
على فعل لا تعاونى ، فإن قاعدة واحدة بواحدة تتطلب المعاملة بالمثل ، والرد
بفعل لا تعاونى مماثل ، وبذلك تنحصر أفعال الطرفين فى عملية تنافسية
متكررة . فى هذه الحالة ، يتحتم على علماء الاستراتيجية الذين يلعبون
مباراة واحدة بواحدة الانتظار حتى يبادر الخصم بالتعاون وبعبارة أخرى ،
قد لا تتصف واحدة بواحدة بقدر كاف من الصفح الذى يقرى
بالتعاون (١٩) .

وبالمقدور تعديل قاعدة واحدة بواحدة بعض الشيء للتخفيف من هذا
الميل للانحصار فى العدوان المتبادل . فإذا افترضنا أن اللاعبين ليسا ازاء
اختيارين متطرفين بين التعاون أو التخلّى ، ولكن ما يواجههما هو تدرجات
من الخدين ، فى هذه الحالة سيكون لدى اللاعبين « مستمر » من الخيارات
بدءا بالتعاون الشامل الى التخلّى الشامل . وهناك استراتيجية (*) (واحدة
صغيرة مقابل واحدة كبيرة) تستجيب لأى خلل يحدثه الخصم بالرد
بمسلك أقل درجة من الحركة الأصلية للخصم . والواقع أن هذه
الاستراتيجية المعدلة قد حققت نجاحا فى مسابقة كومبيوترية من اعداد
ثيودور قد مما جعل قاعدة واحدة بواحدة تحتل المرتبة الثانية (٢٠) ،
وتسمح استراتيجية (واحدة صغيرة مقابل واحدة كبيرة) للخصمين
بالخروج بمقدار أقل من المساوى ، ولكنها تحول دون تصاعد العقوبة التى
تؤدى الى الانحصار فى تحركات متبادلة التنافس ، ومن هنا كان الأفضل
هو توافر القدرة على استعادة التعاون المتبادل ، عندما يبدأ التعامل بعدم
تعاون متبادل . واكتشف باحثون آخرون أنه عندما يحاول أحد الخصوم
الاستغلال ، فإن أكثر السبل فاعلية للبحث على التعاون هو الالتجاء للثأر
المعتدل بدلا من الثأر القوى أو اللأثار (٢١) . وساعدت هذه الكشف
التجريبية على تعزيز وصية اكسيلرود بأن يكون رد الفعل تسعة أعشار
واحدة بواحدة .

هناك مشكلات أخرى تتعلق باستراتيجية واحدة بواحدة يتعين ذكرها بإيجاز ، ولقد أشار روى بير الى احتمال أن تكون واحدة بواحدة استراتيجية غير مناسبة للاهتمام الى بعض الأهداف . فمثلا ، لقد كان الهدف من مسابقات اكسيلرود هو اصابة أكبر قدر مستطاع من النقاط . وحقت قاعدة واحدة بواحدة هذه الغاية على نحو رائع . ولكن اذا تغير الهدف وتحول الى محاولة للفوز على أكبر عدد مستطاع من الخصوم ، فإن قاعدة واحدة بواحدة ستفشل فشلا ذريعا . ففي مسابقة من هذا القبيل اعدها بير عجزت قاعدة واحدة بواحدة عن تحقيق أي فوز ضد أية استراتيجية معارضة (٢٣) ، وكان الفوز من نصيب استراتيجية فيلد وجوس - وهما استراتيجيتان لا تتصفان بحسنهما لانهما حاولتا استغلال المعارضة اعتمادا على ما حدث من تغل لم يوتكن الى أي استفزاز في نسبة ما من الزمان . وغنى عن البيان ، أن من يرغب في التفوق على الخصم في النقاط عليه أن يكون مستعدا للتعرض للتخلف أكثر من الخصم ، ومن ثم فإن قاعدة واحدة بواحدة لن تحقق بهذا المعنى أي فوز ، وما يسعى بير لاثباته هو انه في بعض الأوقات يكون الحاق الهزيمة بالخصم أهم من تضخيم عائدها ، ولا تناسب « واحدة بواحدة » هذه الجالات .

وتتأثر استراتيجية واحدة بواحدة ايضا بالقيم المذكورة في استراتيجيات تصفية الحسابات (٢٤) . ففي الحد الأدنى ، ولكي تثبت واحدة بواحدة فاعليتها يجب أن يفوق مائد كل طرف في حالة التعاون ما يحصلان عليه عند اختيار عدم التعاون (تخل) . ويجب أن يتكفنا بما سيجري من تفاسلات أبعده في المستقبل (٢٥) ، فبالاذا خففت الجزاء (أو الجزاء المتوقع) للتخل المتبادل ، فسيكون بمقدورنا آتئذ أن نتوقع أن يقل احتمال مبادرتهم بالتعاون في المسابقات الكومبيوترية ، كما هو الحال في الحياة الفعلية ، وأيضا لزيادة احتمال استجابتهم لأوجه نقص الخصم .

وصور مبتغني فإن أخيرا هذه النقطة يأن أوضح كيف أدت اسامة ادراك الزعماء الأوروبيين لآزمة ١٩١٤ الى تحريف قوام العائد ، وقبلوا الآية ، مما أدى الى عجز استراتيجية واحدة بواحدة عن اثبات فاعليتها في الجيولوجية دون وقوع الحرب العالمية الأولى (٢٦) . وبوجه عام يمكن القول بأن اعتقادات الزعماء الأوروبيين عن فاعلية استراتيجيات الاستئساد واعتقادهم أن هذه السياسة ستدفع الآخرين الى التراجع ، مما يستلزم ويستوجب التعبئة السريعة ، واعداد العدة للاستراتيجيات الهجومية لايمانهم بالمزايا الموجبة للحرب بعد ادراكهم لنيات الآخرين العدوانية .

كل هذا قد أدى الى ظهور حالة تصفية حسابات لم يكن مجتمعا اغراؤها بالتعاون ، وبخاصة :

(أ) عندما تضخم العائد من عواقب التعاون مقابل التخلي والجزء الذى سيعود من اتباع التعاون مقابل التخلي ، مما أدى الى ازدياد جاذبية انتهازية التخلي والتخلي الدفاعي .

(ب) بعد تضيق فجوة الاختلاف بين التعاون والنتائج التعاونية والنتائج الناجمة عن التخلي ، تضاعفت جاذبية التعاون من الجانبين .

(ج) بعد ازدياد الخشية من أن يجنى الرد على التعاون بالتخلي ، ازداد الغراء التخلي .

(د) بعد تزايد الأمل فى أن يجنى الرد على التخلي بالتعاون ، فانهم جعلوا التخلي أشد جاذبية (٢٧) .

وفى مثل هذه الأحوال ، كان ثمن اتباع استراتيجية الحسنى غاليا للغاية ، ولم يكن مستبعدا أن يحدث عجز فى استخلاص المسلك التعاونى من الخصم أيضا .

مقارنة بين قاعدة واحدة والجريت :

ربما قيل ان النعوت التى أنجحت قاعدة واحدة بوحدة (النجاح والحسنى والاستقلالية والصفح والوضوح -- هى بعينها استراتيجية الجريت) وفى الحق ، فإن « واحدة بوحدة » والجريت تمثلان استراتيجيتين متماثلتين للتعامل مع مواقف مأزق المحبوسين . فكلتاها مخططة لحفز المسلك التعاونى عن طريق التواصل بين النوايا التصالحية -- وكلتاها تجمع بين نظرة الجزرة والعصا التى تكافئ التعاون وتعاقب التخلي ، على أن أرى هناك فروقا مهمة عديدة بينها :

أولا : بينما تعتمد قاعدة واحدة بوحدة على الاتصال الإلزامى فإن الجريت تتميز بقدرتها على الاعتماد على اتصالات جريئة فى محاولة حفز المتعاون .

ثانيا : بغض النظر عن التلميح بالتعاون الذى تنسبه حركة وإجدة بوحدة الى الحركة الأولى ، فإن الفريق الآخر هو الذى يتولى المبادرة ، ويكتفى بالاعتداء ، ولكن اللاعبين الذين يتبعون استراتيجية الجريت هم

بأنفسهم الذين يتخذون المبادرة . واكتشف لنج وويلر أن أغلب الاستراتيجيات الناجحة التي يعتمد عليها المتنافسون الدوليون لم تكن استراتيجيات من نوعية المعاملة بالمثل فحسب كما هو الحال في قاعدة واحدة بواحدة ، ولكنها كانت استراتيجيات تضمنت مبادرات من جانب واحد للمصالحة (٢٨) .

ثالثا : لقد اشتركت قاعدة واحدة بواحدة هي والجريت في طريقة الرد على التخلي ، وإن كان لاعبو الجريت كانوا يتخذون دوما الصدارة في الرجوع الى التعاون ، بينما تلجأ استراتيجية واحدة بواحدة الى التخلي عندما ينزع الخصم الى اتباعها مما يؤدي الى احتمال إطالة مدى عملية التآزر الحلزوني .

رابعا : في الجريت لا يتوقع المحدث المباشر لعملية المعاملة بالمثل . فلابد أن يكون المبادر مستعدا للمخاطرة ببعض الاعلانات والاستغلات ، دون التجاء للتآزر ، بينما لا تسمح « واحدة بواحدة » بأي تخل بغير تآزر .

خامسا : تعد استراتيجية الجريت أساسا خاصة بالمباريات التي تتضمن خيارات متعاقبة للخصوم ، بينما ينظر الى واحدة بواحدة على أنها تنطبق على المباريات التي تتضمن خيارات متساوية ، وهكذا يحتمل أن تعكس الجريت على نحو أدق العالم الحق لصنع القرار السياسي .

ولقد أجريت عدة اختبارات للفاعلية المقارنة لواحدة بواحدة والجريت وأثبتت الجريت في التجارب التي حاكت الشخصية الانسانية أنها الأكثر فاعلية في حفز التعاون من قاعدة واحدة بواحدة ويعزى الى قدرة اللاعبين على الاتصال الشفوي الكثير من أسباب تفوق الجريت على استراتيجية واحدة بواحدة في مثل هذه التجارب (٢٩) ، وأجرى جولدستين وفريدمان عدة تجارب محاكاة كومبيوترية على أربعة أجيال من بينات التفاعل بين السوفيت والأمريكان لاختبار فاعلية واحدة بواحدة وثلاث صيغ من الجريت في حفز التعاون المتبادل . واستخلصا أنه بينما نجحت جميع الاستراتيجيات الأربع الى حد ما ، إلا أن واحدة بواحدة كانت الأقل فاعلية، وأثبتت الجريت مع اختلاف درجة تصاعدها (*) أنها الأنجح (٣٠) . ويرجع ما حققته هذه الاستراتيجيات من قدرة الى استعدادها للصمود في التنازلات المستمرة من جانب واحد بغير معاملة بالمثل كوسيلة لحفز التعاون المتبادل .

ولما كانت استراتيجية واحدة بوحدة لا تناسب غير مثل هذه الميادنة من جانب واحد ، لذا فإنها تعد الأقل مقدرة على التغلب على أحجام الهدف عن التعاون .

نقد نظرية المباراة :

وقبل أن ننهي الكلام عن نظرية المباراة ربما كان من الحكمة ذكر بعض من أوجه قصورها .

أولا : ربما شعرنا بالشك في الافتراض الذي قامت عليه النظرية . فكما رأينا مما كتب عن صنع القرار ، فإن مسألة قدرة صنع القرار على الانشغال بالقرارات العقلانية كل الوقت مسألة جديدة بالنظر . ومن المسائل المثيرة للشك أيضا إمكان طرح قيم حافلة بالمعنى على مجموعتين من الأهداف ، وإمكان تخصيص أوزان عديدة دقيقة للنتائج الافتراضية تبعاً لمدى مرغوبيتها . ومن الصعب بوجه خاص محاولة تخمين تقييم النتائج المتوقعة للخصم إذا سلمنا بالصعوبة العامة لقراءة أفكار الخصير . وأيضا بالمشكلات العامة لاساءة ادراك أهداف الخصم واستراتيجيته .

ثانيا : والأهم ، فمن المسائل المثيرة للجدل التساؤل حول هل بمقدور نظرية المباراة أن « تفسر » تفسيراً فعلياً لماذا تحدث أحداث ومسالك بعينها ، وهل هي حقاً قادرة على تفسير سبب أى مسلك . فمثلاً من المحتمل أن نكون قد أسرفنا في تقدير مدى صلاحية نظرية المباراة للتطبيق إذا قلنا أن سباقات التسلح تجري لأن تكوين موقف بلدين ساقهما إلى اعتبار أنفسهما في تكوين مازق المحبوسين ، وبالمثل قد يكون من الصعب القول أن الحروب تحدث من جراء ما يسبقها من مواقف أشبه بموقف الكتاكيت أو الرعادي . ولذا فليس هناك ما يبرر القول بوجود نظرية المباراة في الحرب وفي العلاقات الدولية .

لعل الأفضل هو تصور نظرية المباراة كوسيلة تشخيصية تساعد على تحري الحقيقة أكثر من كونها نظرية تجريبية . فهي مجرد وسيلة تحليلية تزودنا بالاستبصارات والمائلات التي تعيننا على فهم لماذا تحدث الأحداث ، ولكنها لا تشير بالفعل إلى العلاقات السببية بين المتغيرات (٣١) . ومع هذا فحتى رغم هذا الدور المحدود بأن بمقدور هذه النظرية إثبات نفعها كمرشد لصناع السياسة يساعد على جلو أفكارهم عن السبل البديلة للعمل ، ويساعدهم على النهوض بأفضل الاستراتيجيات للاهتداء إلى أغراضهم .

نظرية الردع :

تتفق نظرية المثير والاستجابة واستراتيجية جريت واستراتيجية واحدة بوحدة على القول بأن طريق تحقيق السلام يعتمد على الاستعداد للمبادرة بالتعاون والمشاركة في هذا السعي . وثمة نظرية بديلة سبق التنويه عنها . انها مكبسة في عبارة لاتينية شهيرة (*) ترجمتها اذا سمعت للسلام فلا تنس أن تستعد للحرب أيضا . هذا هو لب نظرية الردع .

ويشير تصور الردع الى القدرة على الحيلولة دون اقدام شخص آخر (أو بلد آخر) على فعل شيء ما غير مستحب أو يضر بمصالحنا (٣٢) ، كما يحدث على سبيل المثال في حالة غلص رطائك عن سرقة شخص آخر لما تمتلكه ، وعدم موافقتك على مهاجمة بلد آخر لبلدك أو بلاد حلفائك . وهناك سبيلتان نموذجيتان للحيلولة دون وقوع ذلك - الدفاع والردع .

ولجذا بالكلام عن الدفاع : افترض أنك تملك مجموعة من الجواهر النفيسة ، فلكي تحول دون سرقتها ربما فكرت في تكليف أحد أصحاب العضلات القوية من ماركة زامبو المزودين بما يشبه المدفعية الثقيلة بحماية ممتلكاتك لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، (وبلغه الأفلام السينمائية فالك تصرف في هذا الموقف باستنجاز غريب مؤلف من سبعة من الفصول من أمثال كليبت استود وأذوله شواتستجر وبنان كلود فان دون وسلفستر ستالوني وداني جلوفر وويل جيبسون وسيجورتي ويفر للاضطلاع بهذه المهمة) والفروض أن هذا الاجراء سيصعب - من الناحية المادية - اقدام أي لص على سرقة نفائسك ، بعد أن غدت ممتلكاتك تحت حراسة يصعب على خصمك ، بل ومن زابع المستحيلات ، تحقيق هدفه . ويشار أحيانا الى هذا الاجراء بأنه استراتيجية الردع (**) .

وتنحو استراتيجية الردع منحى مختلفا نوعا . فربما لا تسند حماية مجوهراتك الى حراس أشداء ، ولكنك تعرف الجميع بأنك وكلت استود ورفاقه بهذه المهمة . ولو تجرأ أحد ومس ممتلكاتك الشخصية فانهم سيذيقون الويل لمن يقدم على هذه الفعلة ومع هذا ، فبالرغم من أن الردع والدفاع من الناحية التحليلية يبدوان أمرين مختلفين ، الا أنهما متصلان من الناحية العلمية اتصالا كاملا ، كما يقول باريك هورجان . واذا توافرت

Si vi Pacem para bellum.

Denial.

(*)

(**)

القدرة على الدفاع البجيلة والرفض لأية دولة تكون قد عززت جانب الردع
عندهما (٣٣) .

ويستند الردع على علاقة سببية بين شعيل أو بلدين . إذ يحاول
« أ » أن يفرس في ذهن « ب » الاعتقاد بأنه إذا ارتكب « ب » فعلاً ما في
المستقبل ، فإن « ب » سيتعرض للمعاقبة ، يخشى تهديد « ب » بالنار ،
ولكن ينبغي ملاحظة الاعتقاد عند « ب » فلا بد أن يدفعه إلى تصور شيئين :

١ - توافر القدرة عند أ على النار الفعال .

٢ - توافر النية أو الإرادة للنار عند أ ، إذا تعرض للتهديد .

فلو توافرت القدرة والإرادة معاً ، فإننا سنقول حينئذ أن تهديد أ
يتمتع بالمصداقية ، وأنه بالاستطاعة تصديق ما قال . وليس من شك في
ضرورة أن تكون العقوبة التي يهدد « أ » باستعمالها شيئاً يخشاه « ب » .
بالفصل .

فلو كان تهديد أ يحتمل التصديق ، فحينئذ في هذه الحالة من
- أو ردع « ب » - عن الأقدام على أي فعل . ولذا اعتقد « ب » بالفصل أن
الاستعداد وبطائفة سيئاته سيؤملون بوعشيتية من قبيل النار لو فعل شيئاً
ما ضد « أ » ، فلن يكون من ضلته شرقة متفككة « أ » ، لأن الحقائق المتوقعة
ستفوق أية مكاسب متوقعة . وفي الردع خلافاً لما يحدث في الدفاع ،
ليس الهدف هو قتل العدو عندما يمتد ، وإنما الهدف هو اقناعه بأنه
سيتمتع للفعل إذا أقدم على الأقدام .

وإذا واعيها تبين نظرية الردع ، فستقول أن وسيلة الحفاظ
على السلام هو الخوض على اتباع تهديدات مقولة ضد خصمنا . وفي
نهاية الأمر ، لابد أن يقتنع الخصم أنه في ظل ظروف معينة فإنك
ستحاربه ، وأن أفعالا بعينها مرفوضة ، وأنك على استعداد للمعاربة إذا
تجاوز حدود ما هو مسموح به من أفعال ، ويحول التهديد بالحرب دون
وقوعها ، وعلى العكس ، فإن الحرب مستتقة إذا أخفق قبول التهديد
بالتصديق ، يعني إما أن يصدق « ب » أن « أ » يتمتع بالقدرة على الرد
رداً فعلاً ، أو لا يصدق « ب » أن « أ » يمتلك الإرادة بالفعل لتنفيذ ما هدد
به ، أو كليهما .

لعل أفضل الحجج المقنعة بشأن نظرية الردع والسياسة الخارجية المستندة عليها قد جاء بها جيمس بين (٣٤) . وربما كان من المفيد النظر في الحجج التي أوردها ببعض التفصيل . ويرى « بين » أن أهم وسيلة تلجأ إليها الدولة لتحريم العدوان هي التهديد بالحرب ، ولكن التهديدات يجب أن يتعرف عليها الخصم في صورة تقبل التصديق ، والكلمات هي التي تنقل عبارات التهديد ، وأن كانت « الكلمات لا تكلف شيئا » . وتعد اتفاقيات المعاهدات الرسمية وسيلة أفضل نوعا ، وإن كان أفضل سبيلا للتعريف بتهديدنا الراجع هو أفعالنا السابقة ، خصوصا من خلال تنفيذ التهديدات . إذ يمثل تنفيذ التهديدات استعدادا بتحمل التضحيات والمخاطر للوفاء بالالتزامات .

ويتوجب على الدول أن تولى مسألة جعل تهديداتها مصادقة قدرها كبيرا من العناية . وفي هذا المقام ، يهاجم « بين » الشعار الذي ينسب الى مورجنتاو الذي يدعو الأمم الى عدم وضع نفسها في موضع يصعب التراجع عنه دون فقدان ماء الوجه (٣٥) . ويؤيد بين الاتجاه عكس ذلك ، ويرى أن من الضروري أن تضع نفسك في موضع يصبح فيه في غير مقدورك التراجع عنه تراجعا مشرفا . ففي هذه الحالة فقط سيوقن الخصم بصفة مطلقة أنك جاد في تهديده ، وإذا أمكنك أن تتراجع تراجعا مشرفا آتخذ لمن تكون . بحاجة الى الالتزام بكلمتك . أما إذا لم يتيسر لك ذلك ، فإن الخصم سيعتقد في هذه الحالة أنك لا تنوى ذلك (٣٦) . ويعتقد بين أن التهديدات ستكون مصادقة بمقدار يمكنك من حرمان نفسك من حرية الفعل والاختيار . ولو أمكن تحقيق ذلك ، فسيعتقد خصومك أنك مقيد آليا بتنفيذ التزامك .

لو بدا هذا الأمر مألوفاً فسيصح ما قاله بين ، وكانت هذه بالضبط النصيحة التي قدمت كنتكتيك رابع في مباراة « الرعدي » : اقنع خصمك بعجزك عن اختيار الانحراف ، وأنت ملتزم بالسيرة قدما حتى لو غنى ذلك تعرضك للتهلكة . ومن ثم ينتقل الاختبار الى خصمك ، ويكون الحل المعقول بالنسبة له هو التراجع ، وبذلك تتمثل استراتيجيات الردع هي واستراتيجية الرعدي على أنحاء مهمة ، فكلاهما يحتاج الى اعلان صريح بالتهديد . وكلاهما يحتاج الى تعريف التهديد للخصم بصورة تجعل قدرها كبيرا من المصادقية . بطبيعة الحال ، فإن مشكلة النظر الى الردع على أنه مسائل لمباراة الرعدي ترجع الى احتمال تقديم كلا الجانبين لالتزامات لا رجعة فيها ، والتهديد في موقفين غير متوافقين ، وبذلك تحدث الكارثة التي حاول كلاهما تفاديها .

وفي أحد الأبحاث البصيرة عن علاقة عوامل المستوى الفردي بعوامل التفاعل التنشائي ، لاحظ لوكهارت أن رجال الدولة المتصلين والصقور يجنحون (ربما بتأثير أساليب تعاملهم) الى النظر لمنازعاتهم مع الدول المنافسة على أنها نزاعات رعادية تحتاج في مواجهتها الى أفعال قوية ، لكي نوميء بالالتزام والمصادقية . ومن ناحية أخرى ، فإن « الزعماء المعتدين » ، أو فريق الحماثم أميل الى النظر الى هذه المواجهات على أنها مباريات مازق المحبوسين ، التي تتطلب اتباع استراتيجيات تعاونية وتصالحية (٣٧) .

ومن بين النماذج المحورية النظرية الردع (ولما جاء به بين) أزمة ميونخ ١٩٣٨ واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بسنة واحدة . وربما كان لذكر الأحداث التي سبقت هذه الأزمة باقتضاب بعض النفع هنا ، ففي ١٩٣٦ ، أعاد هتلر ارسال قواته العسكرية الى حوض نهر الراين منتهكا معاهدة فرساي ، واحتجت بريطانيا وفرنسا ، ولكنهما لم تتخذا أية إجراءات أبعد من هذا الاحتجاج . وفي مارس ١٩٣٨ ، أربب هتلر الزعماء النمساوية وأرغمها على قبول الاحتلال الألماني العسكري والاندماج في الرايخ الثالث . وللمرة الثانية لم تتخذ فرنسا وبريطانيا أي إجراء . وفي خريف ١٩٣٨ ضغط هتلر على حكومة تشيكوسلوفاكيا لكي تضم مقاطعة السوفيت الى ألمانيا ، وعلى الرغم من أن التشيك كانوا قد وقعوا ميثاق دفاع مشترك مع كل من فرنسا وروسيا ، الا أنهما كانتا على غير استعداد لمحاربة ألمانيا ، على أرض تشيكوسلوفاكيا . وفي مؤتمر ميونخ في أكتوبر ، وافقت بريطانيا على وجوب تنازل التشيك عن السوديت . وفي مارس ١٩٣٩ زحفت القوات الألمانية دون أن تلقى أية مقاومة فيما بقي من تشيكوسلوفاكيا . ورفض البريطانيون والفرنسيون اتخاذ أي إجراء فوري ، ولكنهما رأتا (فرنسا وبريطانيا) تهديد هتلر واندازه اذا هاجم بولاندة فانهما ستباددران بمساعدتها . وكما يعرف الجميع ، لم يذعن هتلر لتهديد الحلفاء وهوجمت بولاندة في خريف ١٩٣٩ ، وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب وبدأ اشتعال الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين .

فما الذي استخلصه « بين » من هذا السيناريو ؟ وما هي « الدروس المستفادة من ميونخ » ؟ الدرس الرئيسي هو أن البلدان التي تسمح لخصومها بالعدوان عليها تحمل التعرض للمزيد من العدوان (٣٨) . اذ تؤدي سياسة المهادنة الى تخفيف المناعة من تهديد الدولة ويؤدي التسامح والعدوان الى آنية حدوث عدة نتائج غير مستحبة ، فيشعر الخصم بالابتهاج بعد أن نجحت أول محاولاته للتحدي والعدوان . ويشعر باغراء يدفعه الى الاعتقاد بأن المزيد من التحركات سيقابل بسلبية مماثلة . فلقد بدأ

تجاهل المعتدى للإشارات المحذرة للبلدان الأخرى • وبالإضافة الى ذلك ، سيفرض النجاح الميداني للعدوان معسكر الصقور في الداخل ضد معسكر الحمام بعد أن حذر وطالب بكبح جماح العدوان في الماضي • لجميع هذه الأسباب هناك احتمال كبير في ازدياد عدوان الخصم بدلا من انكماشه •

ويؤدي التسامح في وجه العدوان الى نتائج داخل البلد المسالم أيضا • فليس بالاستطاعة الحفاظ على المهادنة الى ما شاء الله • اذ ستؤدي صيحات الشعور بالحزى والجبن التي سيجهر بها نقاد النظام في الداخل في آخر الأمر الى الارغام على أحداث تغيير اما في سياسة الحكومة أو الأشخاص أو النسخين معا • ويستدعي الصقور لتولي زمام السلطة كجانب من رد الفعل للسياسات الفاشلة في الماضي ، وينتهي الأمر بتطبيق سياسة جديدة للسلم معتمدة على القوة ، وتنطلق تهديدات جديدة ، وما يترتب على ذلك هو رجحان أمر الحرب • فمن جهة ، يميل المعتدى (على أساس ما وقع في الماضي الى تجاهل تهديدات المسالم باعتبارها بلاغة جوفاء • غير أن السياسة الداخلية في البلد المسالم سترغم الآن على اتخاذ موقف متشدد • وسيقدم المعتدى على اتخاذ خطوة أبعد ستقابل هذه المرة بالقوة •

ومن ثم استخلص بين القول بحدوث الحرب لافتقار تهديد أي بلد لقدر كاف من المصدقية لردع الخصوم • والحل المنطقي لذلك هو وجوب صد العدوان بقوة في مراحله المبكرة حتى لو عني ذلك الحرب • فمن الأفضل شن حرب بسيطة الآن بدلا من شن حرب على نطاق أوسع فيما بعد • وبالإضافة الى ذلك ، فلعله من الأمن مواجهة العدوان في مراحله المبكرة ، لأن المعتدى في هذه الحالة سيكون غير مؤمن - فيما يحتل - من رد فعل الخصم ، ويكون أكثر تهيؤا لفض الاشتباك عندما يتعرض للمواجهة • ولطالما ساد الظن بأن بريطانيا وفرنسا - على سبيل المثال - كانتا ستنبجان في وقف العدوان الألماني لو أنهما اتبعتا موقفا قويا من البداية •

وناقش بين أيضا موقفا أكثر معاصرة أدى فيه الافتقار الى مصداقية التهديد الى حفز العدوان • انه الموقف المتعلق بأزمة صواريخ كوبا ١٩٦٢ (٣٩) والتساؤل الذي دار في خلد بين هو : لماذا صمم السوفييت على اتباع لعبة خطيرة كنصب الأسلحة النووية في كوبا ؟ وجاءت اجابته على ذلك بأن الولايات المتحدة أخفقت في الحفاظ على فاعلية تهديدها • أولا : لقد سمح الرئيس الجديد كينيدي بالخضوع لأرهاب خروتشوف في

قمة فينا ١٩٦١ • ثانيا : لقد تعرضت الولايات المتحدة لاهانة الهزيمة في أزمة خليج الخنازير عندما فشلت في المخاطرة وتحمل التضحية في سبيل تقديم العون للعصابات المناهضة لكاسترو في مؤامرة كانت وراء اشغالها .
 ثالثا : اختار كيندى التفاوض حول حل وسط مع الشيوعيين في لاوس ، ورجح هذا الحل على استعمال القوة العسكرية لمساندة الحكومة حتى رغم التزامه بالدفاع في سسياتو (*) • رابعا : لم تحاول الولايات المتحدة التصدي ضد انشاء سور برلين ١٩٦١ • خامسا : اعتذرت الولايات المتحدة عن ارسال قوات برية الى فيتنام الجنوبية فرفضت في هذا الموقف الوفاء بالتزام كبير نحو احد حلفائها • سادسا : لقد سمحنا للسوفيت بالاسهام في بناء قاعدة مسلحة في كوبا ذاتها ، ومن ثم فاننا من خلال سلسلة من الردود الضعيفة على التحديات الموجهة لمصالحنا ، سمحنا للسوفيت بالاعتقاد باننا لن نرد على أية استفزازات لاحقة • وما ترتب على ذلك هو شدة اقتراب القوتين العظميين من الحرب •

وانتقد بين انتقادا اقرب الى الحدة نظرية المؤثر والاستجابة التي اسمها نظرية التهيج (***) (٤٠) ولعلك تذكر أن نظرية المؤثر والاستجابة قد صورت الحرب كنتيجة لاهمال نجم عن اساءة التقدير واساءة الفهم • فقد كانت النوايا المحقة للجانبين مسالمة ، ولكن من خلال نزاع حلزوني متصاعد افلت الزمام وتندر التحكم فيه ، فاندلعت الحرب رغم عدم رغبة الطرفين في اشغالها أو التخطيط لها ، وما يستخلص ضمنا من ذلك هو نشوب الحرب نتيجة لاختفاق احد الطرفين في كسر الحركة المتصاعدة الحلزونية للعنف ، وكان بالامكان احداث ذلك عن طريق الافعال التعاونية والتصالحية كرد على عملية الاستفزاز التي احدثها الطرف الآخر •

ويستبعد بين نظرية المؤثر والاستجابة ، باعتبارها لا تستند الى أى أساس تجريبي ، وباعتبارها دليلا خطيرا للسياسة ، ويرى أن مصطلحي التعاون والتصالح مجرد كلمتين وهميتين للدلالة على المهادنة • فلم تؤد المهادنة الى السلام ، ولكنها ربما أدت الى زيادة احتمال وقوع الحرب ، وسخر في أول طبعات كتابه ١٩٧٠ من نظرية التهيج أو ما يدعى بنظرية المؤثر والاستجابة :

South East Asia Treaty Organization Seato .
 Excitation.

(*)

(***)

« تنصحننا نظرية التهيج أن ندير الحقد الآخر بدلا من الرد بحزم .
فمثلا تبلى الصين كأنها بلد محب للحرب وخطير . غير أن نظرية التهيج
ترى أن سر ميل الصينيين للحرب هو ارتياهم فى نوايانا . فهم يشعرون
أنهم مطوقون ومهددون . ومن ثم فإذا أردنا تخفيف عداء الصين ما علينا
الا أن نلقى معاهدات الدفء الجماعية ، ونسحب من فيتنام ، ونضم
الصين الى هيئة الأمم ونعيد الأسطول السابع الى أمريكا » (٤١) .

وما أن أرسلت الطبعة الأولى للأسواق، اتضح أن هذا بالضبط ما فعلته
الولايات المتحدة ! فلقد سحبت ادارة نيكسون جنود الولايات المتحدة من
فيتنام ، ووقعت على معاهدة السلام فى باريس ، ويسرت انضمام الصين
الى هيئة الأمم ، واحتلت مقعدا فى مجلس الأمن ، ووضعت ترتيبات لمقعد
قمة احتفاء بنصرها مع زعماء الصين فى بكين . وعززت ادارة كارتر هذه
العلاقة المستحدثة بأن ألغت ميثاق الدفاع المشترك بينها وبين جمهورية
الصين (تايوان) ومنحت اعترافها الرسمي بجمهورية الصين الشعبية ،
وترتب على ذلك توثق العلاقة بين الصين والولايات المتحدة ، وازدياد
التعاون بينهما ، الذى اشتمل أيضا على محاولة إقامة تعاون عسكرى
واستخبارى موجه ضد الاتحاد السوفيتى ! . وفى ذات الوقت ، فإننا
لم نعد نعثر على هذه الفقرة المثيرة للاهتمام والتي تنبأت بسداجة بالغيب
فى الطبعة التالية المزينة المنقحة لكتاب بين التى صدرت ١٩٨١ .

والمشكلة الثانية المتعلقة بنظرية المثير والاستجابة كما يراها بين هى
أنها تضمنت الحكم بعدم توجيه اللوم لأحد عندما تقع الحرب . فلا وجود
لدولة فى كامل وعيها ترغب الحرب أو تخطط لها . ومع هذا فإن التقليديين
من أصحاب نظرية الردع مثل « بين » يرون أن الدول تحصل على الحد الأقصى
من الكسب عندما لا تتوانى عن السعى وراء نوافذ الفرص المتاحة التى
تستطيع النفاذ منها لجنى الكسب من الآخرين . وليس بمقدور أحد غير
تهديدات المصداقية والرد بالمثل وغير ذلك من الشعارات التى يروجها
المدافعون عن الوضع الراهن ابقاء هذه النوافذ مغلقة (٤٢) ، وفى نظرية
« بين » (التى عفا الزمان عليها الآن بعد أن أصبحت كتلة الاتحاد السوفيتى
فى ذمة التاريخ) ، (وانتهى أمر الحرب الباردة ذاتها) الزعم بأن العالم
مؤلف من أخيار وأشرار ، وأن التفرقة بين النوعين ليست بحاجة الى بيان .
فالولايات المتحدة والعالم الحر هم الأخيار باعتبارهم ملتزمين بالدفاع
وبالأوضاع الراهنة ومن الساعين لتحقيق السلام فى العالم . أما بلدان
الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى ، فإنها تقوم بدور الأشرار لكونها
عنوانية ودولا توسعية ترغب فى أحداث اضطراب فى الأوضاع الراهنة .

ويزعم بين أيضا وجود وضع راهن دول متعدد المعالم والملامح يمثل توزيعا للمقوق والأراضى بين الدول وتعترف به جميع الأطراف .

و « الوضع الراهن » بصفة أولية مكانى وجغرافى ، ولكنه يستند أيضا الى الأيدىولوجية . فمن ناحية أساسية ، فانه يشير الى توزيع الأرض ويقسمها الى « أرضنا » و « أرضهم » . ففى عشرات السنين الأخيرة ، كان جانبنا يتألف من أراضى الولايات المتحدة ذاتها وأراضى حلفائنا والبلدان الواقعة فى مناطق نفوذنا . ويتألف « جانبهم » من أراضى الاتحاد السوفيتى وحلفائه والبلدان الواقعة فى منطقة نفوذهم ، فكان أمرا واضحا لمن ينتمى أى شىء ؟ تمشيا مع ما يقوله « بين » (ولهذه الصيغة من صيغ الوضع الراهن أساس واضح مستمد من الحرب الباردة بالرغم من أن تصور الوضع الراهن ما برح مستملا بوجه عام فى الحقبة التالية للحرب الباردة) .

وتمثل صيغة الوضع الراهن مكانة مهمة فى النظرية العامة للردع عند « بين » . اذ يؤدى انتهاك الوضع الراهن الى الاستفزاز للحرب ، ويعزز الحفاظ عليه السلام . والاشتراك فى معسكره واضح كالبلور ، لأن الدول المتعادية تعلم علم اليقين أين تنوقف ، ومتى ، اذا كانت لا تريد الحرب . ولكن عندما يقرر أى بلد خوض الحرب ، فان مطلبه مستجاب ، اذا تحدى الوضع الراهن ، فليس بالمقدور حدوث اساءة تقدير ، لأن الحروب لا تخضع للمصادفة ، ولكنها قرارات واعية يقررها زعماء الدول المعتدية .

ولما كان بين لم يكتف بوضع نظرية تجريبية خاصة بسبب الحرب ، ولكنه وضع أيضا نظرية معيارية تتعلق بالحرب ، وتبين أفضل السبل لتسيير السياسة الخارجية الأمريكية ، لذا وجه جملة أسئلة متصلة بالسياسة ، من أهمها : « متى وأين يتوجب علينا الرد بالقوة على تحديات المصالح الأمريكية » ؟ ومن الردود التى يسود الاعتقاد بها على نطاق واسع القول بأن الولايات المتحدة يجب أن ترد بالقوة دفاعا عن البلاد ذات القيمة الاستراتيجية (٤٤) ، وربما كانت القيمة الاستراتيجية مستندة الى وجود صفة ما قد تساهم اسهاما ذا بال فى القدرة العسكرية لأى خصم من القوى العظمى اذا وقعت بين يديه ، يؤدى الى حدوث تبدل فى ميزان القوى العسكرية ، وما يترتب على ذلك - بطبيعة الحال - هو القول بأن الدول التى لا تملك أى مصدر من هذه المصادر الاستراتيجية لا مانع على الإطلاق بحول دون التضحية بها . فليس هناك ما يوجب الدفاع عنها .

ويرى بين وجود سياسة بديلة • اذ يعتقد أن على الولايات المتحدة أن تتصدى لآى تحرك لاية قوة عظمى أخرى ، أو لأصدقائها ، لتغيير الوضع الراهن ، لا لكون هذا الاجراء سيغير القوى العسكرية فحسب ، ولكن لأن الانخفاق فى تحقيق هذا الهدف قد ينتقص من مصداقية تهديدنا • ومن هذا المنظور يعد اشتراك أمريكا فى فيتنام أمرا جديرا بالثناء • وعلى الرغم من أن فيتنام الجنوبية لا تتمتع بأية قيمة استراتيجية إلا أنه كان من الضروري أن تدافع الولايات المتحدة عنها حتى يتسنى لها الدفاع عن مصداقية تهديدنا حتى نستطيع التصدى للعدوان الموجه ضدنا وضد حلفائنا •

والشئ المثير للسخرة المترتب على ذلك ، لو صح ما قاله بين هو أن الحرب مطلوبة للحيلولة دون حملوث حروب لاحقة • وبذلك تغدو الحرب وسيلة للسلام • فالردع يحتاج الى مصداقية ، وتحتاج المصداقية فى نهاية الأمر من أى بلد أن يستعرض قدرته واستعداد للاشتباك فى صدام مسلح •

الردع وبحث تجريبي :

على الرغم من وفرة ما كتب عن نظرية الردع - وبخاصة عن ردع الحرب النووية - الا أن ما أجرى من بحث تجريبي عن الردع التقليدى كان شحيحا نسبيا حتى وقت قريب •

وحلل الكسندر جورج وريتشارد سمول فى كتابهما الكلاسيكى محاولات الردع للولايات المتحدة فى حقبة الحرب الباردة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ (٤٥) ، واستعاننا بمنهج الدراسات المقارنة • فى فحص ومقارنة ١١ حالة من التهديدات الرادعة للولايات المتحدة فى محاولة للتعرف على كيف يفشل الردع ، وكيف يحقق النجاح • فما الذى يدفع أى مبادر باستعمال القوة « لتكثيف التحدى وتحويله الى ردع ؟ » الظاهر أن أهم عامل هو منظور المبادر بالقوة للمخاطر الكامنة فى تحدى المدافع • ففىما يقرب من جميع الحالات ، اكتشف المؤلفان أدلة تبين أنه قبل الاقدام على أى فعل ، استخلص المبادر أن مخاطره ما اختار من خيار يمكن تقديرها والتحكم فيها على نحو يؤكد امكان قبول المخاطر ، وبدا مثل هذا الشعور من ناحية المبادر فى نظر جورج وسمول شرطا ضروريا - ولكنه غير كاف - مثل اضئار القرار بتحدى الردع • ومن ناحية أخرى ، فيعد الاعتقاد فى امكان تقدير مدى الخيارات الميسورة والتحكم فيها ، شرطا كافيا فى العادة لنجاح

الردع (٤٦) . فلقد تبين أن صناع القرار في الدول المتحدة من معارضي المخاطرة من انصار الاقلال من الحسائر أكثر عددا من المرحبين بالمخاطرة ومن يطمعون في تضخيم ما يجنونه منها .

وثاني عامل رئيسي هو نظرة المبادر في العولة الملتزمة بالدفاع . فخلافا لما يتوقع ، اكتشف جورج وسمول أن الالتزام الأمريكي في ذاته غير كاف لردع أي مبادر محتمل . فلو امتلك الخصم خيارا لتحدي الوضع الراهن ، فسيكون من المرجح تحقيقه لفرضه وتكبده ثمنا مقبولا ، في هذه الحالة لا يستبعد أن يفشل الردع حتى في حالة توافر المصدقية للولايات المتحدة . واستخلص المؤلفان أن ادراك المبادر لوجود التزام للمدافع قد يكون شرطا ضروريا لنجاح الردع ، ولكنه ليس شرطا كافيا (٤٧) .

وتعرف جورج وسمول الى أنماط ثلاثة متميزة لاختفاق الردع : النمط الأول وصف بأنه من نوعية فرض الأمر الواقع باعتباره يتضمن أفعالا مصممة لقلب الوضع الراهن بسرعة قبل أن تتاح الفرصة للمدافع لكي يقرر الالتزام بعكس التغير . وتحدث أنماط الأمر عندما يعتقد المبادر في عدم وجود التزام فعل للمدافع . وبطبيعة الحال ، اذا صحت وجهة نظر المبادر وتبين عدم وجود أي التزام ، فأننا لن نستطيع القول بوجود اختفاق في الردع لأن المدافع في المقام الأول لم يلتزم على الإطلاق . ويتواء تدخل السوفيت في المجر ١٩٥٦ بكل تأكيد مع هذا النمط . اذ كان المقصود من التدخل السوفيتي هو فرض الأمر الواقع على الغرب ، ولكن بالتأكيد أيضا فان الولايات المتحدة لم تلتزم قط بالرد بالمثل ضد الاتحاد السوفيتي على أي عدوان هناك . وأحيانا قد يوجه الالتزام رغم اعتقاد الخصم غير ذلك ، ويحتمل أن يكون هذا الموقف هو ما حدث عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ١٩٥٠ ، وأيضا عندما هاجمت العراق الكويت ١٩٩٠ .

وأطلق اسم جس النبض المحدود (*) على النمط الثاني من اختفاق الردع الذي اكتشفه جورج وسمول . وتحدث مثل هذه الحالات عندما يعتقد المبادر أن التزام المدافع غير مؤكد أو متناقض . في هذه الحالة فانه يبادر باثارة أزمة تخضع لسيطرته للتيقن من التزام المدافع . وأغلب الظن أن هذا النمط يتبع شعار لينين المشهور : « اذا اكتشفت أنك طرقت شيئا صلبا انسحب ، واذا طرقت شيئا ليئا ، فانفج قلعا » وربما تضمنت أمثلة هذا النمط المرحلة الهندية لحصار برلين ١٩٤٨ وأزمة كيمونو

١٩٥٩ (٤٩) ، وتعقب مرحلة جس النبض المحدود في الأغلب مرحلة ثانية أطلق عليها جورج وسمول اسم الضغط المحكوم(*) . فإذا اكتشف المبادر وجود تصلب في الالتزام المدافع ، فإنه قد يواصل محاولة شق طريق بعمل حركة التفاف لو استطاع ، وأن يحافظ في الوقت ذاته على خياراته الخاضعة لتقديراته وتحكمه ، وتتضمن ردود الضغط المحكوم استراتيجيا ذات مخاطر هينة لا تتطلب أكثر من الحد الأدنى من القوة . وتصور المرحلة الأخيرة من حصار برلين وأزمة كيموى هذه التقنية (٥٠) .

ويستخلص جورج وسمول أن تهديدات الردع التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد خصومها ممن يتبعون استراتيجيات قليلة المخاطر كثيرا ما اتصفت بعدم فاعليتها ، وكثيرا ما يقدر المبادرون عدم احتمال أن يكون المدافعون على استعداد للدفاع بكفاية ضد الانتهاكات المتدنية للوضع الراهن . وتبدو حقيقة امتلاك المبادر لعدة خيارات لانتهاك الوضع الراهن غاملا خاسما في تقرير هل يتوقع أن يخاطر المبادرون بتحدى الردع(٥١) .

ورببت تحديات الوضع الراهن في النمط الثاني والنمط الثالث ترتيبا مسلسلا تصاعديا من الخطوات الصغيرة ، ويمكن عكسها إذا اقتضى الأمر ، مما حث أحد المعقبين على كتابة ما يأتي :

« ليس مثارا للدهشة أن توصف فاعلية الردع بأنها أقرب الى الهزال في الهوامش ، وأن تتميز بصعوبة الحفاظ عليها عندما يحدث التحدي في مستويات متدنية في مواضع ذات أهمية محدودة بخصوص مسائل لا تمس المصالح القومية الحيوية . ومن عجب أن تكون هذه الحالة هي بالضبط الشكل الذي تظهر فيه أغلب التحديات » (٥٢) .

وهناك عالم آخر اهتم بنظرية الردع . انه بروس راسيت ، ومن بين أبكر الدراسات المستندة الى بيناته عن الردع مقالته : « حساب الردع » (٥٣) . وتشابه راسيت هو وجورج وسمول مركز على الردع الممتد المباشر ، يعنى المحاولات التي تقدم عليها إحدى الدول (المدافع) للردع المباشر للقوة العسكرية من قبل دولة أخرى (المهاجم المحتمل) ضد دولة ثالثة صديقة (الدولة المحمية) . وعنى راسيت بوجه خاص باكتشاف ما الذي يقرر هل أخفق التهديد بالردع أم أصاب النجاح ، ودفعه استقصاء هذه المسألة الى فحص بينات ١٧ حالة ردع بين ١٩٣٥ و ١٩٦١ ، حاولت فيها إحدى القوى العظمى الهيمنة دون مهاجمة إحدى الدول

المحمية الصغرى • ومثلت الحالات السبع عشرة جميعا مواقف كان من المحتمل أن تقدم فيها الدول المعتدية على عملية اعتلاء على السولة التابعة •
وانساق راسيت وراء تحليله فاهتدى الى بعض النتائج المثيرة للاهتمام :

أولا : لم يبد أن الهجومات المحتملة ضد الدول التابعة الأهم قد حققت نجاحا في الردع يفوق النجاح ضد الدول التابعة الأقل أهمية •
والواقع أن جميع حالات الردع الناجحة قد تضمنت دولا تابعة أقل أهمية نسبيا (من حيث ضخامة انتاجها القومي وعدد سكانها) • وبعبارة أخرى، لم يبد هناك أى اتصال بين الردع الناجح وشمع الدول التابعة بآية قيمة استراتيجية •

ثانيا : اكتشف أن أى التزام ضريح من القوى العظمى المدافعة ليس ضمانا لنجاح الردع •

ثالثا : لم يبد التفوق المحلي أو التفوق العسكرى العام عند القوى العظمى المدافعة ضمانا للرد الناجح • وردد هذا الاكتشاف الأخير اكتشافا مماثلا فى محاولة بحث باكرة أخرى • اذ استخلصت دراسة راؤول نارول للردع فى القرون العشرين الماضية أن التفوق فى القوة وحده ليس كافيا لردع الحرب ، لأن استعداد الدول المدافعية لا يؤدى الى تجهيز قوات متفوقة من احتمالات السلام • واكتشف نارول أن التسليح يجنح الى ترجيح حدوث الحرب (٥٤) •

انها نتائج مثيرة للاهتمام ، لأن نظرية الردع توحى بأن القدرة العسكرية البهتة للمعاملة بالمثل بالاشتراك مع الالتزامات الصريحة لابد أن يترتب عليها تهديد موثوق به يسفر عن محاولة ردع ناجحة • فإذا لم تؤد هذه العوامل الى عملية ردع ناجحة ، فما الذى يستطيع تحقيق ذلك ؟

واكتشف راسيت أن أفضل ما ييشر بحدوث ردع ناجح هو وجود ارتباطات وثيقة ، عسكرية واقتصادية وسياسية ، بين المدافع والدولة التابعة ، ففى جميع عمليات الردع الناجحة ، كان التعاون العسكرى القوى قائما ، وكان المدافع يزود الدولة المحمية بالأسلحة والخبراء • ففى أربع حالات من ست من عمليات الردع الناجحة ، كانت هناك روابط سياسية وثيقة • وفى خمس حالات من ست ، كان هناك ارتباط اقتصادى جوهري

متبادل بين المحمي والمهاجم ، كما يبين من احصائيات التبادل التجارى الثنائى (٥٥) . اذ يدل اتساع وتكثف العلاقات بين المدافع والتابع على توثق الصلة بين التزام المدافع والدولة المحمية مما يساعد على تضخيم احتمال الردع الناجح .

وتعرض المؤلف الباكر لراسيت عن الردع الآن للمزيد من التوسع . فلقد تعرف راسيت وبول هوث على ٥٤ حالة من الاتساع المباشرة فى الردع بين ١٩٠٠ و ١٩٨٠ (٥٦) . وبعد أن استمعنا بنموذج النفع المتوقع للردع، فانهما افترضا امكان انجاز الردع اذا اثبت حساب تكاليف المنفعة عند المهاجم أن النفع المتوقع من أية عملية هجومية سيكون أقل من النفع المتوقع من الاحجام عن الهجوم . ولا بد من الناحية المنطقية أن تتضمن حسابات الهجوم المحتملة تقديرات لمقدرة المدافع على الدفاع عن المحمي والتزامه واستعداداته للنهوض بهذه المهمة . وابتكر راسيت وهوث مؤشرات لاستخلاص البيانات الآتية : التوازن العسكرى النسبى بين المهاجم والمدافع والمحمي ، والروابط الاقتصادية والعسكرية التى تربط المدافع بالمحمي والقيمة الجوهرية (أو الاستراتيجية) للمحمي والمسلك السالف للمدافع فى مواقف الردع (سمعته) .

واكتشفنا نجاح الردع فى ٣١ حالة من بين ٥٤ حالة . اذ حققت محاولات الردع أعظم نجاح عند توافر روابط اقتصادية (تجارية) وسياسية (مثل بيع الأسلحة) بين المدافع والمحمي ، وعندما كان التوازن العسكرى المحلى لصالح المدافع المحمي . والظاهر أن الروابط الرسمية لا تزيد من فرص نجاح الردع . والأمر بالمثل فيما يتعلق بمسلك المدافع السابق فى الأزمات ، بل وحتى امتلاك المدافع للأسلحة النووية (٥٧) .

ثم واصل هوث وراسيت مراجعة ما حصلنا عليه من بيانات وتوسعا فى الدراسة حتى ضمت السنوات من ١٨٨٥ - ١٩٨٤ مما زاد من حالات البحث الى ٥٨ حالة تمثل الردع الممتد الفورى ، وأكد تحليل هذه الحقبة أن التوازن الفورى قصير الأجل له تأثير مهم على نجاح الردع . وان كان لا توازن القوى الطويل الآن أو امتلاك الأسلحة النووية يضطلعان بالدور الرئيسى . والظاهر أن صناع القرار لا يبادرون بالنزاع وهم يقصدون اشغال حروب منهكة طويلة الأمد ، ولكن الأمل يحدوهم الى الكسب السريع وفرض الأمر الواقع الذى لا يستطيع المدافع قلبه ، ومن ثم فإن أكثر ما يهم هو قدرة المدافع على الحملولة دون حدوث مثل هذا النصر السريع . اذ يبدو الردع اعتمادا على حرمان الطرف الآخر من تحقيق كسب فورى أهم من أى تهديد موثوق للمعقبة على المدى الطويل (٥٨) .

ولعل المازق الذى واجه البريطانيين ١٩٣٩ يفيد فى معرفة الاختلاف .
ويذكر آلان الكسندر وريتشارد روزكرانس أنه بالرغم من أن بريطانيا
حاولت اتساع استراتيجية ردع طويلة الأمد ضد هتلر بالتهديد بكسب
حرب الانهاك ، إلا أن الاستراتيجية الوحيدة التى كان يوسعها الحيلولة
دون مهاجمة هتلر لبولانده كانت التهديد الموثق بحرمان الألمان من القدرة
الفورية على الاستيلاء على بولانده ، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بغير تعاون
البريطانيين والفرنسيين مع الاتحاد السوفيتي (٥٩) .

وفحص هوث ورأسيت أيضا مصداقية تهديد المدافع مستعينا
بالنمط الذى اتبعه فى المحادثات الدبلوماسية فى مواقف الردع السابقة
واستراتيجيته للتصعيد الاستراتيجي (سلوكه التساومي) فى الأزمة وأثبتت
كشوفهما قدرتها على التنوير . فلقد اكتشفا أن أية استراتيجية من نوعية
واحدة بوحدة التصعيد العسكري من المرجح أن تحقق تأثيرا رادعا ناجحا
أكثر من سياسة الرد بقوة أعظم على أفعال الخصم (سياسة القوة)
أو سياسة الرد فى مستويات أدنى من الفعل العسكري (سياسة الحذر) .
وبالمثل فإن الاستراتيجية البديلة للدبلوماسية (التى تجمع بين الحزم
والمرونة) تحقق تأثيرا أعظم للمدافع يفوق استراتيجيات التخويف
أو المصالحة (٦٠) ، لأن السجل السابق للتهديد أو المصالحة (التراجع)
يقلل من فرص الردع الناجح ، وأحيانا يكون للتهديد دور فعال فى مواجهة
أى مهاجم محتمل شديد الضعف ، ولكنه يمد استراتيجيا رادعة حافلة
بالأخطار ضد أية دولة تملك قدرات عسكرية ماثلة (٦١) .

وكما هو متوقع ، فإذا كان المدافع قد سبق ازغامه على التنازل من
قبل نفس المهاجم ، فإن تهديد المدافع سيفتقر إلى المصداقية فى الأزمة
التالية . مما يتسبب فى حدوث اخفاق فى الردع . على أن مسلك الاستسناد
الذى يتخذ المدافع فى المواجهة السابقة مع نفس المهاجم قد يقلل من فرص
نجاح الردع فى المستقبل . فبمجرد تعرض المهاجم المحتمل للتهديد فإنه
سبكون أقل ميلا للتراجع وتحمل خسائر. أفدح لسحته ومكانته
ومن المقارقات أن يكون بمقدور نجاحات الردع ضد نفس المهاجم المحتمل
تقليل فرص النجاح مستقبلا اعتمادا على زيادتها للشعور بالضيق عند
الخاسر (٦٣) ، وفى المدى البعيد فإن التورط فى أزمات سابقة يبدو آمن
من أى موقف يضطر فيه المدافع إلى التراجع أو التهديد لاحراز النجاح .
والواقع أن التورط كان هو المسلك الوحيد فى الماضى فى دراسة هوث
ورأسيت الذى لم يرتبط بعملية اخفاق الردع (٦٤) .

وازدادت دراية أصحاب نظريات الردع بأن نجاحه يستوجب اعتقاد المتحدى بنصداقية تهديدات المدافع ، وأيضا ألا تساعد أفعال الردع ذاتها على زيادة خوف المهاجم المحتمل من أية أفعال عسكرية وقائية مما يحفز التصعيد للحرب (٦٥) . وليس من المستبعد أن يخفق الردع في استحداث الدول التي تسعى لتحقيق تهديدات مؤثرة لحدوث نزاع حلزوني (٦٦) . ويتوجب على صنّاع القرار في مواقف الردع أن يراغوا شدة حساسية خطواتهم . فإذا تظاهروا بفرط الحشونة فإنهم يخاطرون باستفزاز المتحدى المتوقع ، وإقدامه على رد فعل عدواني سافر ، بينما كان هذا المتحدى ملتزما مسبقا بعدم المخاطرة بالحرب ، وإذا لم يكشفوا عن قدر كاف من الصلابة ، فإنهم قد يشجعون المفكرين الجالين عند المهاجم المتوقع على الاعتقاد بأن المدافع لن يفي بعهده ، والتزامه (٦٧) . فعلى الزعماء التزام الحذر ضد المهادنة والاستفزاز على السواء .

تبدو دراسات هوث وراسميت وكأنها قد بينت احتمال نجاح الردع أحيانا ، واخفاقها في أحيان أخرى ، وإن كانت طبيعة الردع الناجح والفاشل تقع ضمن توقعات نظرية الردع . فبالقدور ودع المعتدين المحتملين بتهديدات موثقة بالثبات من قبل المدافع ، وبخاصة لو كان المدافع يتمتع بسميزات عسكرية محلية مباشرة . وإذا كان بالقدور اكتشاف التزام المدافع نحو المحمي بوضوح من روابطه الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالمحمي ، وتبدو الأحلاف الرسمية الشكلية عديمة الأهمية للدلالة على مدى التزام المدافع ، ولكن بالامكان تفسير هذا الالتزام بالرجوع الى نوايا المهاجم المحتمل تجاه الأفعال لا الأقوال أو المعاهدات . وتبدو سمعة المدافع في الوفاء بالتزاماته مهمة ، وإن كان هذا يتعلق بنفس المتحدى المحتمل فحسبه . وقد ينسب الفشل في الردع الى القدرات العسكرية التي لا تصل الى درجة المصدقية وإلى الالتزامات عند الدول المحمية التي تفتقر الى الكثير من التحديد والوضوح . وقد تنبأت نظرية الردع بجميع هذه الاحتمالات .

نقد بحث الردع ونظرية الردع :

كما تستطيع أن تتخيل ، لم تستطع هذه الدراسات الافلات من التحدى : فمن بين الأسباب الأساسية للخلاف بين علماء السياسة من درسوا الردع كيفية اختيار الحالات الفعلية للردع . ومن بين الافتقادات التي أثيرت في الأصل ضد الدراسة المبدئية لراسميت ، وإن كانت تنطبق بوجه عام على معظم دراسات الردع المبتدئة هي القول بأننا إذا اقتصرنا على الحالات التي تعرضت فيها الدول للتهديد ، فإننا نلتفتد أنجع

حالات الردع ، يعنى تلك التى كان بوسع المدافع فيها أن يبرز تهديدا رادعا هائلا يدفع الخصوم الى الاجسام عن النظر فى اتخاذ أى اجراء ضد الصنيع (*) (٦٨) .

وهناك انتقاد آخر يتساوى فى الأهمية . اذ يحتاج قيام حالة من الردع الممتد المباشر الى وجود مهاجم محتمل معنى عناية جادة بالاستعمال المباشر للقوة العسكرية ، ووجود مدافع يتورط بالفعل فى محاولة جادة لردع مثل هذا الاستعمال للقوة . ويتهم النقاد راسبيت وهوث (وأيضاً الآخرين) بانهم :

(أ) ارتكبوا خطأ الاستعانة بحالات لم يفكر فيها المهاجم المحتمل فى استعمال القوة العسكرية ضد دول تابعة ، مما أدى الى الانطباع الخاطئ بحدوث نجاح رادع ، أو

(ب) لم يبذل المدافع أى جهد جاد لردع المهاجم ، مما أعطى الانطباع الخطأ باخفاق الردع (٦٩) .

فمثلا ، استخلص ريتشارد ندليبو وجانيس جروس ستين بعد الاستعانة بتعاريف أدق لوقوع الردع الممتد الفوري أن من بين ٥٤ حالة من البيانات الأصلية التى جاء بها هوث وراسبيت لم يتواءم أكثر من ٩ حالات مع التعريف فلم يهتدوا الى أكثر من عشرة أمثلة للردع الممتد فى المجموعة الأخيرة المؤلفة من ٥٨ حالة (٧٠) ، ولم يتعرفوا من بين ٩ حالات للردع فى القرن العشرين على أكثر من ثلاث حالات اعتبرت ناجحة ، وفى المدى القصير فحسب (ميونخ وردع مصر للهجوم الاسرائيلى على سوريا فى مايو ١٩٦٧ والردع الأمريكى للهجوم التركى على قبرص ١٩٦٤) . واكتشفوا أن النجاحات الرادعة المباشرة أمر « غير مألوف وجزافى وغير مستند الملامح » (٧١) . ان فحص هذا الاختلاف البين المتعلق بالحالات الموائمة يبدو مثيرا للدهشة . فهو يبين الصعوبة النظرية للتعرف على حالات الردع ، ويبين أيضا وجوب التزام الحذر عند التعامل مع نتائج أى تحليل احصائى مستند على مجموعة جزئية من الحالات .

ولا تقتصر المشكلات على تحديد وجود محاولات الردع، ولكنها تخص أيضا تحديد أى المحاولات أصابها النجاح ، وأياها منيت بالفشل . ولقد سبقنا الإشارة الى أن بعض الحالات التى تظهر وكأنها تمثل حالات الردع

الناجحة ربما كانت اما حالات لم يخطر ببال الخصم قط فعل أى شيء حيالها ، ومن ثم فانه لم يكن بحاجة الى التعرض للردع أو ٢ - حالات كان فيها الخصم - يرفبه رغبة أكيدة فى تجنب الوضع الراهن ، ولكنه أحجم عن اتخاذ أى اجراء عسكرى ليس لخشية من التكاليف المتوقعة التى قد يفرضها عليه المدافع عندما يرد بالمثل ، وانما مراعاة لاعتبارات أخرى - أيديولوجية وسياسية وأخلاقية وقانونية (٧٢) .

ولا يعنى عدم حدوث الهجوم أن تنسب السلام الى الردع الناجح . فكما أشار مورجان فإن التعرف على حالات الردع الناجح يتضمن اثبات لماذا لم يحدث شيء ما . وهي مهمة أشبه بالكابوس المنطقي (٧٣) . وربما ساعدت النكتة القديمة عن فلاح أو هيوى على تنويرنا . فالظاهر أن أحد الفلاحين الطيبين غريبى الأطوار قد نصب فى عصرية أحد الأيسام عمودا شديد الضخامة وسط الحوش الخلفى لمزرعته . وعندما لمح جاره هذه الحلية المبتكرة سأل عن سبب نصبها فى حوشه الخلفى ، وبخاصة لأنها كانت على شكل عمود مفرط فى الطول ينصب عادة للنباتات المتسلقة ، فأجاب الفلاح بأن هذا العمود يساعد على حماية المكان من اقتحام الفيلة . واعترض الجار على هذا اللغو بالقول بعدم وجود فيلة فى تلك المنطقة . وهنا رد الفلاح مندهشا ومزحوا بانتصاره : « هل رأيت أن هذا يثبت جدوى نصب هذا العمود ! » . ولعل الردع من نفس نوعية هذه الظاهرة .

ولقد سبق أن لاحظنا أكثر مما لاحظته عدة علماء أن عدد نجاحات عمليات الردع التى اكتشفها هوث ورأسيت أقرب الى التضخم أو الانتفاخ ، وأن عدد اخفاقات الردع أكبر بدرجة ملحوظة . والواقع أن بعض أصحاب النظريات يحتاجون بالقول بأن عدد اخفاقات الردع كبير للغاية ، وأن كيفية فشل الردع تتعارض الى حد كبير مع النظرية العقلانية للردع ، التى هى بحاجة الى اصلاح وتعديل رئيسى .

وعليك أن تذكر أن نظرية الردع لم تحاول القول بأن محاولات الردع تنجح دائما ، لأن الردع سينفق اذا اختفت عملية المعاملة بالمثل ، أو كانت غير معقولة أو « أقل قيمة من المشوبة » . واذا كانت محاولات الردع لم يحسن تخطيطها أو تطبيقها ، فان هذا لن يحتاج الى قول آخر لاثبات زيف نظرية الردع (٤٧) ، فان ما قد ينقض النظرية هو غلبة المواقف التى يضادف فيها المدافع احتياجات النظرية ، ولكن المهاجم يوجه ضرباته كيفما اتفق ؟ وبعبارة أخرى :

(أ) عندما لا يعرف المدافع التزامات هذه النظرية تعريفا خاصا
به فحسب .

(ب) عندما ينقل هذه الالتزامات الى المهاجم المحتمل .

(ج) عندما تتوافر له قدرات عسكرية كافية لتنفيذ التزامه .

(د) عندما يكشف عن استعداداته لتنفيذ هذه الالتزامات ، ويظل
المهاجم يبادر باتخاذ الاجراء العسكرى فى هذه الحالة يكون هناك خطأ فى
شئ ما ، أى يكون تصرف المتحدى على نحو لم تتنبأ به النظرية .
ويرى بعض النقاد انه بالامكان التعرف على العديد من هذه الأمثلة ،
وكثيرا ما تعرضت نظرية الردع العقلانية للنقد من علماء ممن فحصوا حالات
الردع بالاستعانة بدراسة الحالات المقارنة . فمثلا تعرف ليو عن ثمانى
أزمات من أزمات حافة الهاوية ، توافرت لها أربعة من الشروط المتعارف
عليها للمدافع ، ولكنها أسفرت عن الفشل فى ردع المهاجم المحتمل :
فاشودة ١٨٩٨ وكوريا (١٩٠٣ - ١٩٠٤) وأغادير ١٩١١ ويوليو ١٩١٤
وكوريا ١٩٥٠ وأزمة الصنوارينج الكوبية ١٩٦٢ والنزاع الصيني الهندي
١٩٦٢ والنزاع العربي الاسرائيلي (٧٥) . ويحاجي الناقد بأنه فى كل
حالة من الحالات الآتفة تميزت التزامات المدافع وقدراته بالصلابة ، ولكنها
لم تدرك بالضرورة على هذا النحو من قبل صنّاع القرار فى الدولة المتحدية .
فالمهم هو أن المتحدى أدرك وجود ضعف فى قدرات المدافع والتزاماته .
ولكن هذا الضعف لم يكن قائما بالفعل ، وتعد العوامل المصرفية فى
المستوى الفردى للتحليل ذات أثر حاسم . فلقد أدى العجز عن التقدير
الصحيح لقدرات الدولة الحامية والتزاماتها الى اخفاق الردع رغم توافر
شروط كان بالاستطاعة التنبؤ بها بكل ثقة (٧٦) .

وحلل جانيس جروس سستين ست حالات حاولت فيها الولايات
المتحدة تطبيق الردع الممتد الفورى فى الشرق الأوسط فى الستينات
والسبعينات (٧٧) ، وأنقذت ست محاولات ، وفى المحاولتين الأخريين
تراجع المتحدى ، ولكن كان من الصعب التقرير القاطع لهل يعزى ذلك الى
التهديد الرادع للولايات المتحدة ، وفى كل حالة من الحالات ، كان الارتباط
بين الولايات المتحدة والدولة المحمية (اسرائيل والأردن والعربية
السعودية) واضحا وجوهريا . وهكذا فشلت الردع حتى رغم مغزفة
المتحدين لقوة الروابط بين المدافع والهدف . ولم تكن السبغة بالأهمية التى

تنبأت بها نظرية الردع . فحتى بالرغم من اتخاذ الولايات المتحدة « موقفا صلبا » فى خمس حالات من الست ، الا ان الردع فشل فى ثلاث حالات من خمس (٧٨) .

وترى ستين أن المحرض الأول للمتحدى فى كل حالة كان ادراكه فسادة ثمن اتباع الموقف السلبي . اذ كان زعماء الدول المتحدية عرضة لضغوط داخلية دولية زادت من تحريضهم على تحدى الوضع الراهن . واستخلصت ستين القول بأنه بالنسبة للمتحدين الذين استحثتهم حالة ضعفهم فى الداخل كانت استراتيجية التصالح هى الأقدر على ردع المسالك غير المرغوبة أكثر من استراتيجية مصداقية التهديدات :

وتمثل هذا الاتجاه فى حالتين خضع فيهما المتحدى لتحذير الاجراء العسكرى التهديدى . وتخص الحالتيان تورط الأمريكان فى محاولات ردع التوسع بالتدخل السوفيتى المباشر فى الحروب الجارية فى الشرق الأوسط (١٩٦٧ و ١٩٧٣) . وتحقق النجاح فى هاتين الحالتيين للجمع بين الاجراءات الردعية للولايات المتحدة ، واعتراف الأمريكان بمشروعية المصالح السوفيتية ، ومحاولة إعادة توكيدهم بإمكان الاستجابة لمطالبهم . وفى الحالتيين ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل (مضطرة) للتوقف عن أعمالها العسكرية ضد الحليفتين المهددتين للسوفيت سوريا ومصر . وتختتم ستين بالقول بأن الممارستين المتأبئتين للردع وإعادة التوكيد لهما أثر فعال يفوق أثر الالتجاء الى الردع وحده .

وباختصار ، فان نقاد نظرية الردع يقولون ان النظرية التقليدية للردع يشوبها النقص فى ناحيتين أساسيتين :

أولا : لأنها تزعم اتباع العقل ، وهو شرط قد لا يتوافر فى الموافقة الفعلية فى العالم ، وفى العديد من الحالات يحقق المدافع جميع الشروط الأساسية التى طرحتها النظرية ، ولكن عملية الردع تظل فاشلة . ويرجع ذلك أساسيا الى عوامل فى المستوى الفردى مثل اساءة الادراك وتشويه المعلومات الحاسمة عن نسبة النفع والتزام المدافع أو النتيجة المرجحة لحدوث مواجهة ، ومن ثم فلا بد لاية نظرية فعالة للردع أن تعمل حسابا لعنصر اللامعقولية (٧٩) .

ثانيا : وحتى عندما يدرك المهاجم المحتمل قدرة المدافع العسكرية والتزاماته ادراكا دقيقا ، ويدرك احتمال تدخل المدافع ، واحتمال اخفاق هجومه ، فان المهاجم المحتمل قد يقوم بالمبادرة رغم ذلك على أى نحو اعتمادا

على عوامل لم تتعرف عليها نظرية الردع ، وتجعل مكانة الصدارة بين هذه العوامل للقيود الداخلية والتعرض للأخطار التي تجعل ثمن اتباع موقف سلبي غير مقبول سياسيا ، وغالبا ما يبادر المتحدون باتخاذ اجراء عسكري لخشيته العواقب الداخلية ، لاتباع موقف سلبي ، مما يؤكد القول بأن الردع المستند على التهديد غير كاف ، ومن غير المرجح بخاصة (٨٠) .

وكثيرا ما يطرح قرار أنور السادات بالمبادرة بالحرب ضد اسرائيل ١٩٧٣ وقرار الحكومة اليابانية بمهاجمة ميناء بيرل هاربور ١٩٤١ كمثالين لهذا النوع من المواقف . وبالمقدور ذكر مثل آخر يخص وقوع قرار جونتا في الأرجنتين بالتهور وشن حرب الفوكلاهد ١٩٨٢ . ولو كان عامل توازن القوى هو العامل الأساسي كما تزعم نظرية الردع التقليدية، لكان من واجب القادة العسكريين في الأرجنتين أن ينتظروا سنة أخرى قبل شن تحديهم ، ولكن ما كان سيواجههم آنئذ هو انتقال ملكية الباخرة انفنسبل (*) الى الأسطول الأسترالي واختفاء الباخرة هرمس وبيع الباخرتين انثرييد (**) وفيرلس في سوق الخردة ! ومن المفارقات أن يكون قادة الجيوش البرية والبحرية المسيطرين على الأرجنتين أقل اهتماما بالاحتياجات العسكرية من اهتمامهم بالأخطار المحدقة بهم سياسيا في الداخل (مما عجل بالتدخل) (٨١) .

الردع - خلاصة :

ما الذي بوسعنا أن نستخلصه عن الردع كوسيلة لمنع الحرب ؟
أولا : إنه سهل الفهم بحيث يستطيع الأبله فهمه ، وغالبا ما يفشل .
ثانيا : فحتى ان ظهر تفوق المدافع العسكري المحلي كعامل مساعد أساسي للردع الناجح ، الا أنه لا يضمن تحقيق النجاح . والواقع كما نستطيع أن نخمن من نظرية المؤثر والاستجابة فإنه ربما زاد الأمور سوءا !
ثالثا : تعد المصدقية مهمة لو أريد انجاح الردع . اذ لا يعتبر الالتزام الشعوري الصريح والضمائم المكتوبة كافية ، فلا بد أنه يثبت المدافع التزامه بوسائل أصرح ، خصوصا عن طريق الروابط الميثية والسياسية والاقتصادية بالدولة الصنيعة . وليس من شك في أن التعهد بمساندة التهديد الذي يقوم عليه أحد الأطراف لا ينبغي أن يظهر في مظهر غامض

(*) Invincible بمعنى من لا يقهر .

(**) Interpid (الجسورة) .

أو غير مؤكد للآخرين • ولكن وحتى إذا بدت المصادقية واضحة فإن احتمال فشل الردع ما زال قائما • وأخيرا فلا بد أن يواجه المعتدى المحتمل لمخاطر جمة في حالة مبادرته بالعدوان • فإذا واجهته مخاطر متدنية المستوى فإنه قد يبادر بجس نبض الأفعال التي قد ينبثق منها صراع مسلح على نطاق واسع •

وجدير بالذكر أن أغلب الأفعال المصممة لتضخيم الردع تؤدي إلى مخاطرة بالاستقرار والتصعيد والتحول إلى حرب غير مقصودة • ولقد كشف فحصنا لنظرية المؤثر والاستجابة أن مازق الأمن ومشكلة الصراع الحلزوني ينطبقان على مواقف الردع • فلا بد أن يوازن الزعماء في الدولة الرادعة بين الحاجة لتعزيز المصادقية والحاجة لاثارة المخاوف والحفز لرد فعل معاد مقالي فيه من الخصم • ولقد حذرنا فحصنا لنظرية المباراة من نجاح الاستراتيجيات المخططة لتعزيز المصادقية ، رغم اتصافها بالخشونة وعدم التعاون ، لأنها مشجونة أيضا بالمخاطر ، وقد تتحول مباريات « الرعديه » المتكررة بين خصمين متساويين إلى صراع حلزوني عندما يحاول كل لاعب اظهار مصداقيته للطرف الآخر •

لقد ناقشنا الردع كظاهرة موجودة أساسا في مستوى التفاعل من التحليل ، وإن كان نقاد الردع قد ذكرنا بارتباط الردع بعوامل في المستوى الفردي ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى الدولة •

وعليك أن تذكر أن الردع تصور سيكولوجي يعتمد نجاحه أساسا على ادراك هدف التهديدات الموجهة ضده • وهذا ينقلنا نقلا مباشرا إلى المستوى الفردي للتحليل • وأشار مورجان إشارة حكيمة إلى أن للتهديدات آثارا مختلفة على مختلف الأفراد تختلف باختلاف شخصياتهم • والواقع أن التهديدات قد تحفز للأقدام على ردود متطرفة بعيدة عن العقل (عليك أن تذكر عجز التهديدات عن اقناع صدام حسين عن اصدار الأوامر لجيشه بالانسحاب من الكويت) • ونحن نعرف أيضا جنوح مواقف الأزمات إلى انقاص دور العقل في حياة البشر • وبطبيعة الحال فلطالما أشرنا إلى العجز المتفشى عند الأفراد عن ادراك اتجاهات الآخرين ، وأفعالهم ادراكا صحيحا • ولسوء الحظ أن هذه الظواهر مجتمعة تحول دون المعنى الحق للتهديدات الرادعة ، وربما لا تحفز بالردود المنطقية الكاملة المرغوبة • وأجمل روبرت جرفيس محاولة الردع في عبارة واحدة : « فيما يكاد يكون معظم الحالات لم يحدث في أي تعامل أن فهم طرفان هدف كل منهما ومخاوفه ومعتقداته ووسائله وغاياته ومدركاته » (٨٢) وفي مثل هذه الظروف تكون احتمالات الردع واهية فسيبيا •

ولما كانت التهديدات الرادعة قد قصد بها التأثير في صناع قرارات الحكومة ، فإن عمليات صنع القرار في المجموعات الصغيرة تضغط بدور أيضا كعوامل في المستوى الفردي للتحليل ، فكيف يكون تأثير التهديد الرادع على الزعماء القوميين في ظل سيطرة أعراض التفكير الجماعي ؟ يرى مورجان أن عملية التفكير الجماعي لا تتواءم على خير وجه هي ونجاح الردع .

فقد تعمل المجموعة المتلقية وهي خاضعة لوهم المناعة ضد أي خطر ، وتتسلط عليها فكرة التفوق المعنوي ، وقد تكون مغالية في روحها المتفائلة ، وتقديرها لقدرتها على التصرف في النزاع من خلال حافة الهاوية . وقد تجنح للميل إلى المخاطرة في مواقف تحرص على إخفاؤها عادة في تصرفاتها الفردية (٨٤) . وعلينا أن نعي أيضا تأثير السياسة البيروقراطية على تقبل الحكومات للتهديدات ، التي تعزز عادة تأثير المتشددين ضد المهذبين . وكما رأينا ، فإن العوامل السياسية الداخلية تلعب دورا مهما في حسابات المهاجم المحتمل .

بطبيعة الحال ، فإن الردع يتأثر أيضا بعوامل من المستويات الأعلى من التحليل كطبيعة النظام الدولي . ويشير تحليل كلنتون فينيك لدراسة راسيت للردع إلى أن معظم حالات الردع الناجحة في دراسة راسيت يمكن الاعتناء إليها فيما بعد الحرب العالمية الأخيرة . إذ يوحى حدوث سبع حالات من ١١ قبل ١٩٤٠ بأن النظام الدولي قد يكون عاملا مهما . وتمثل الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين عهدين . فبعد انتهاء الحرب ، ساعد النظام الدولي على جعل البقعة من النظام المتعدد الأقطاب إلى نظام يتسم بثنائية الأقطاب المحكمة على شق العالم إلى شقين ، على رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتواجههما من الحلفاء وترتب على ذلك أنه غدا الردع بالمثل مزدوج الأقطاب، وأضحت القوتان العظميان ملتزمتين بمساندة تهديداتها الرادعة ضد كل منهما للآخر . وبذلك أصبح الوضع الراهن - مع استخدام مصطلح « بين » واضحا ومحدد المعالم بالمقارنة بتعقيدات الماضي المتعدد الأقطاب ، ويفترض في هذه الحالة أن يكون الردع قد غدا أيسر منألا .

وبعد ذكر هذه الملاحظة الأخيرة لعله من المناسب أن ننتقل بانتباهنا إلى طبيعة السياسة العالمية في حميتها . وسنركز انتباهنا في الفصلين الأخيرين على المستوى الخامس والأخير للتحليل : النظام الدولي .

هوامش الفصل السابع

- (١) The Strategy of Conflict — Thomas Schelling ١٩٦٣ (ص ٩ ، ص ١٠) .
- (٢) نقلًا عن Martin Shubik الذي اشرف على كتاب بعنوان Game Theory and the Study of Social Behaving ١٩٦٤ (ص ١٥ - ١٧) .
- وايضا كتاب James Dougherty and Robert Pfaltzgraff : Contending Theories of International Relations. ١٩٨١ - ص ٥١٥ ، ٥١٦ .
- (٣) Dougherty و Pfaltzgraff ص ٥١٦ .
- (٤) نفس المرجع ٥١٤-٥١٧ .
- (٥) Glenn Synder و Papi Diesing في كتاب Conflict Among Nations (١٩٧٧) ، ص ١١٨ - ١٢٢ .
- (٦) Explaining Cooperation under Anarchy — Kenneth Oye (١) مجلة السياسة العالمية (اكتوبر ١٩٨٥) ، ص ١٤ .
- (٧) انظر Robert Axelrod للتعرف على أهمية التفاعلات المتكررة في هازق المحبوسين ١٩٨٤ ، ص ١١ - ١٢ .
- (٨) Axelrod ، ص ٧٧ .
- (٩) Axelrod ، ص ٨٤ .
- (١٠) اكتشف Murnighan و Roth انه بزيادة احتمال اللعب المستمر لمباريات معينة يزداد ايضا التعاون . انظر : J. Keith Murnighan Expected Continued Play in Prisoners Dilemma Games — Alvin E. Roth مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٧٩ - ٣٠٠ .
- (١١) Axelrod خصص نموذج نقطة واحدة لكل لاعب نظير التخلي المتبادل وثلاث نقاط لكل لاعب نظير التعاون المتبادل . وبذلك يكون ناتج خانات التخلي/والتعاون اما لا نقاط او خمس نقاط . انظر Axelrod في كتاب The Evolution of Cooperation ص ٨ .
- (١٢) انظر الكتاب السابق وايضا مقال نفس المؤلف بعنوان : Effective Choice in the Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution

مارس ١٩٨٠ العدد ٢٤ - ص ٣ - ٢٥ وأيضا مقال آخر في نفس المجلة بعنوان
More Effective Choice في العدد ٢٤ (سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٢٧٩-٤٠٣ .

More Effective Choice in the Prisoner's Dilemma — Axelrod (١٢).

ص ٢٩٤ .

(١٤) لنفس المؤلف The Evolution of Cooperation ، ص ٥٤ .

Effects of Programmed Strategies on — S. Oskamp (١٥)

Cooperation in Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution ، ١٩٧١ ،

ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .

Influence Strategies — Hugh — B. Wheeler ، Russel J. Leng (١٦)

Success and War مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٥٥ - ٦٨٤

وأيضا Reagan and the Russians — Leng مجلة العلوم السياسية الأمريكية
يونيو ١٩٨٤ ، ص ٢٢٨ - ٢٥٥ و Paul Huth و Bruce Russett Deterrence —

Failure and Crisis Escalation الدراسات الدولية الفصلية (مارس ١٩٨٨) ،

ص ٢٩ - ٤٥ .

(١٧) انظر على سبيل المثال Raymond Dacey و Norman Pendergraft

The Optimality of Tit for Tat في مجلة International Interactions

١٩٨٨ ، ص ٥٢ .

(١٨) Oye — يعتقد Martin Patchen ان TFT ستكون فعالة

حتى في مواقف الرعيد Chicken أكثر من مازق المحبوسين ؛ لأن التنافس

سيعرض لأعظم قدر من الدمار اذا عومل عدم تعاونه بالمثل : انظر Martin Patchen

Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary مجلة

Conflict Resolution مارس ١٩٨٧ ، ص ١٧١ .

(١٩) Patchen ص ١٧٦ - ١٧٧ أثبت Leng أيضا الاممية المطلقة

للمبادرة في التعامل باجراء تعاوني ، لغير مثل هذه الاستراتيجيات البدئية سيصبح

لا مفر من انحصار الطرفين في عملية متصاعدة قد تؤدي الى الحرب ويعزو Leng

هذا التصعيد الى افتراضات real politiks للاستراتيجيات التساومية . انظر :

Russell J. Leng في مقال Crisis Learning Games مجلة العلوم

السياسية الأمريكية (مارس ١٩٨٨) ، ص ١٧٩-١٩٤ .

More Realism in Prisoner's Dilemma — Theodore To (٢٠)

مجلة Conflict Resolution ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .

Elicitation of Cooperation — R. J. Dulak و C. L. Grunder (٢١)

by Retaliatory and Man retaliatory Strategies in a Mixed — Motive

Game مجلة Conflict Resolution ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٢ - ١٧٤ .

(٢٢) The Evolution of Cooperation — Axelrod ص ١٢٨ .

- Conflict مجلة Nice Guys finish Last — Roy Behr (٢٢)
 Resolution: يولية ١٩٨١ ، ص ٢٨٩ - ٢٠٠ .
- (٢٤) Oye و Decey and Pendegrift ص ٤٥ - ٥٢ و ص ١ - ٢٤
 (يتأثر نجاح TFT أيضا بعدد اللاعبين) .
- (٢٥) Patchen ، ص ١٧٦ .
- Why Cooperation Failed in 1014 — Steven Van Evera (٢٦)
 مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٨٠ - ١١٧ .
- (٢٧) Van Evera ص ٩٩ .
- Influence Strategies Success and War — Wheeler و L. Leng (٢٨)
- Inducing — Michael Collins و Sverre Linds Kold (٢٩)
 Conflict Resolution مجلة Cooperation by Groups and Individuals:
 ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٦٧٩ - ٦٩٠ .
- Three Way — John R. Freeman و Joshua S. Goldstein (٣٠)
 Street. ١٩٩٠ ، الفصل الخامس .
- (٣١) على سبيل المثال - محاولة Jack Levy لاعادة انشاء قائمة
 الافضلية بين الزعماء القوميين في النمسا واثانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصرب في
 ازمة ١٩٩٤ ، فهو تساعد على تفسير من استحالة الامتداد الى حل تعاوني لما قبل
 الحرب العالمية الاولى - انظر : Jack Levy : Preferences Constrain and
 Choices: مجلة International Security شتاء ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ١٥١ -
- (٣٢) عرف George و Smoke الردع بأنه « اقناع الخصوم بأن ثمن
 المخاطر الفعلية ما قد ترجح كافة النافع » انظر مقال : Alexander L. George
 و Richard Smoke بعنوان Deterrence in American Foreign Policy
 ١٩٧٤ ، ص ١١ .
- Deference : A Conceptual Analysis — Patrick Morgan (٣٣)
 ١٩٧٧ ، ص ٣٠ .
- (٣٤) The American Threat — James L. Payne ١٩٧٠ والطبعة
 الثالثة لنفس الكتاب ، ١٩٨١ .
- (٣٥) Payne ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ .
- (٣٦) نفس المرجع ، ص ١٢٩ .
- Problems in the Management and — Charles Lockhart (٣٧)
 Resolution of International Conflicts مجلة السياسة الدولية أبريل ١٩٧٧ ،
 ص ٢٧٨ - ٤٠٣ .

- (٣٨) القسم التالي مبني على ما ذكره Payne ١٩٧٠ ، ص ١ - ٢٢ .
- (٣٩) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (٤٠) انظر بوجه خاص Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (٤١) نفس المرجع ، ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٤٢) يصف نقاد نظرية الردع هذه النظرية « بنظرية الفرصة » . انظر :
 Richard Ned Lebow *Windows of Opportunity* مجلة *International Security*
 صيف ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ - ١٨٦ وأيضا مقال Janis Gross Stein
 بعنوان *Extended Deterrence in the Middle East* مجلة السياسة العالمية
 أبريل ١٩٨٧ ، ص ٣٢٩ .
- (٤٣) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٨ .
- (٤٤) نفس المرجع ، ص ١١٣ - ١٢٦ .
- (٤٥) George و Smoke *Deterrence in American Foreign Policy* :
 نفس المرجع ٥٢٧ و ٥٢٩ .
- (٤٦) نفس المرجع ، ص ٥٢٦ ، من بين العوامل الأخرى التي تلعب دورا ثانويا
 في تقرير نجاح أو أخفاق الردع : ١ - ادراك المبادرة بكفاية وأهمية قدرة المدافع
 العسكرية ٢ - ادراك دوافع المدافع ٣ - ادراك أن القوة هي وحدها التي تحقق
 التغيير المنشود ٤ - الاستعداد لقبول التعويض في موضع آخر كبديل لتحدي المدافع
 (George و Smoke ٢٣٠ - ٢٣١) .
- (٤٨) انظر في هذه النقطة Morgan — *Deterrence* ص ١٤١ - ١٤٢ .
- (٤٩) George و Smoke ٥٤٠ - ٥٤١ .
- (٥٠) نفس المرجع ٥٤٢ - ٥٤٤ .
- (٥١) نفس المرجع ، ص ٥٠٨ - ٥٢٢ .
- (٥٢) Morgan — *Deterrence* ص ١٤٢ .
- (٥٣) *The Calculus of Deterrence* — Bruce Russett ذكرها
 James Rosenau في كتاب تحت إشرافه بعنوان *International Politics and Foreign Policy*
 ١٩٦٩ ، ص ٥٢٩ - ٢٦٩ .
- (٥٤) *Deterrence in History* — Raoull Naroll ذكرها Dean Pruitt
 و Richard Synder في كتاب *Theory and Research on the Causes of War*
 ص ١٥٢-١٥٣ (١٩٦٩) .
- (٥٥) *The Calculus of Deterrence* — Russell ص ٢٦٤ - ٢٦٨ .

What Makes Deterrence Work — Bruce Russett و Paul Huth (٥٦)

مجلة السياسة العالمية ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٩٦ - ٥٢٦ .

(٥٧) نفس المصدر ٥١٦ - ٥١٨ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War مقال Paul Huth (٥٨)

مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٢٢ - ٤٤٣ وأيضا Huth و Russett — Deterrence Failure and Crisis Escalation .

لم تتمكن الدراسة التحليلية للردع في هذه الفترة الممتدة لتأييد الاكتشاف الأبركر بأن الروابط الاقتصادية والسياسية القوية بين المدافع والصنيع تزيد من تغير نجاح الدولة موضع الردع . فلقد نسبنا هذه الناحية الى انضمام ٦ حالات جديدة في الحقبة السابقة لسنة ١٩٠٠ . إذ كان التحول في التسليح في هذه الحقبة الباكرة أقل شيوعا وأقل ارتباطا بالعلاقات السياسية والعسكرية . بين أية دولتين . انظر في هذه المسألة كتاب Huth و Extended Deterrence and the Out break of War ص ٤٣٦ .

Deterrence in 1939 : Richard Rosecrance و Alan Alexanderoff (٥٩)

مجلة السياسة العالمية أبريل ١٩٧٧ ، ص ٤٠٤ - ٢٢٤ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٠)

ص ٤٣٦ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦١)

ص ٢٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٢)

مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦٤)

ص ٢٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٥)

ص ٤٣٦ .

Rational Deterrences Theory and Evidence — Jervis (٦٦)

ص ١٩٢ .

Deterrence Failures : A Second Look مقال John Orme (٦٧)

مجلة International Security (شتاء ١٩٨٦ - ١٩٨٧) ، ص ٩٧ . تعتمد فكرة احتمال دفع المهاجم الى مهاجمة أية دولة صنيعة على الاعتقاد بأن المهاجمين لديهم دوافع دفاعية وفجائية ، ذات الوقت . يتعين ضم هذه الناحية الى نظرية الردع . انظر : Huth و Extended Deterrence and the Outbreak of War ص ٤٢٤ .

More Calculations About Deterrence — Clinton Fink (٦٨)

Conflict Resolution ١٩٦٥ (ص ٥٤ - ٦٦) .

- (٦٩) هناك مشكلة أبعد من ذلك تمشياً مع ما ذكره George و Smoke
فلقد عرف Russett الردع الناجح بأنه ١ - الحيلولة دون مهاجمة دولة ضعيفة .
٢ - استبعاد الهجوم دون حدوث ضراخ بين القوة المهاجمة والوحدات القتالية النظامية
للقوة العظمى المدافعة ودفع تضمين النقطة الثانية Russett إلى اعتبار بعض
الأمثلة نماذج للنجاح أو اعتبار أمثلة أخرى نماذج للأخفاق ، كما حدث على سبيل
المثال في فشل الهجوم الفرنسي الإنجليزي على مصر ١٩٥٦ ، وحصار السوفييت لبرلين
١٩٤٨ . ويستخلص جوردج سموك من ذلك أن راسيت قد أعفى بذلك الاختلاف بين
الردع الناجح والردع الفاشل . انظر : George و Smoke في كتاب Deterrence
in American Foreign Policy ص ٥١٦ - ٥١٧ .
- (٧٠) Richard Ned Lebow و Janice Gross Steins — Deterrence
the Elusive Dependent Variable مجلة السياسة العالمية ، أبريل ١٩٩٠ ،
ص ٣٣٦ - ٣٦٩ .
- (٧١) Lebow و Stein نفس المرجع ، ص ٢٤٨ .
- (٧٢) Alexander George و Richard Smoke — Deterrence
in American Foreign Policy ص ٥١٦ - ٥١٧ .
- (٧٣) Deterrence — Morgan ص ٢٣ .
- (٧٤) Rational Deterrence — Duncan Snidal و Christopher H. Achen
Theory and Comparative Case Studies مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ،
ص ١٥٢ .
- (٧٥) Richard Ned Lebow — Between Peace and War ١٩٨١ - ص
٨٢ - ٨٧ .
- (٧٦) يتعين التنبؤ بأن باحث آخر قد أعاد تحليل هذه الحالات الثماني واستخلص
قوانين أخفاقات هذه الروادع مع نظرية الردع بدلاً من أن تدحضها . فلقد اكتشف
John Orme وجود مشكلات خطيرة في كل حالة من هذه الحالات تتصل بموقف
المدافع ، فإما ترجع إلى ضعف الالتزام ، أو الضعف في القدرات العسكرية التي
أغرت خصماً عدوانياً من المغمرين بالمخاطر ، ولكن لا يلزم أن يكون من الخصوم
اللاعقلانيين . انظر : Deterrence A Second Look — Orme Failures
ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٧٧) Extended Deterrence in the Middle East — J. G. Stein (٧٧)
لم تحدث أية محاولة من هذه المحاولات الرائدة لردع أي هجوم تهديدي ضد أحد صنائع
أمريكا . لأقلب هذه المحاولات كان المقصود منها ردع تصعيد الحروب الجارية في المنطقة .
- (٧٨) تمشياً مع نظرية الردع ، اكتشف Stein في ثلاث حالات من أربع
من الحالات التي تعرضت للأخفاق أن استراتيجيات الردع قد اتصفت بضعف الإفصاح
عنها ، ولكنها استخلصت أن هذا الإفصاح المخفق لم يكن في ذاته تفسيراً كلياً
للاخفاق .

(٧٩) هذه هي رسالة كل من Robert Jervis و R. N. Lebow و J. G. Stein
في كتاب Psychology and Deterrence (١٩٨٥) .

(٨٠) بالمقدور تحفيز الزعماء أو القاعدة بواسطة القرحة والتعرض للخطر على
السواء في ظروف مختلفة أو في ذات الوقت فليس الحافزان متعارضين إلى حد يستبعد
فيه وجود أحدهما الصالح الآخر . انظر Achem و Rational — Snidal
Deterrence Theory and Comparative Case Studies من ١٤٨ — ١٤٩
وايضاً Stein Entended Deterrence in the Middle East من ٣٢٩ — ٣٣٤ .

(٨١) انظر Miscalculation in the South Atlantic — R.N. Lebow
Psychology and Deterrence — Stein, Lebow و Jervis من ١٢٢ في كتاب

(٨٢) Deterrence — Morgan من ١٤ ، من ٥٠ .

(٨٣) Rational Deterrence : Theory and Evidence — Jervis
من ١٩٨ .

(٨٤) Deterrence — Morgan من ٦١ — ٦٢ .

(٨٥) More Calculations about Deterrence — Fink

الفصل الثامن

النظام الدولي : الفوضى والقوة

ترجع مشكلة توازن القوة لا لأنها بلا معنى ،
ولكن لفكرة ما لها من معان .

ايليس - ل . كلود الصغير

وصلنا الى المستوى الأخير من التحليل : النظام الدولي . وفيه نسلط الضوء على الصورة الكبرى ، أى على طريقة تكوين العالم وطريقة تفاعل الدول كجانب من النظام العالمى . وتزعم محاولات انشاء النظريات فى المستوى الدولى ان العالم يسوده بعض النظام ، وما يقال عن أنه عشوائى ومفكك الأوصال غير صحيح الا من جانب من التركيبة الكبرى المنتظمة التى لا تدرك الا بـ "قياس الكبير" (١) . وينظر الى مسالك الأمم على أنها تحتوى على تماثلات ذات مغزى ومجموعات موحدة القياس من أنماط التفاعل . وبعبارة أخرى أنها تدل على وجود نسق أو نظام للعالم .

ولقد اشتهرت تعريفات النسق بغموضها ، ولكن بالنسبة للمبتدئين فإننا نكتفى بالقول بأن النسق (*) يعنى أية مجموعة من المتغيرات تتفاعل بعضها مع بعض ، فتؤدى تغيرات أحد أجزاء النسق الى حدوث تغير فى باقى الأجزاء . ويتخذ هذا التفاعل شكلا نمطيا ، ويمارس الحدوث بعد أن يتأثر ويؤثر فيما يجرى من تفاعلات أخرى . إذ تؤثر التغيرات التى تطرأ على أى جزء من أجزاء النسق فى الأجزاء الأخرى ، وبالإضافة الى توتر علاقة نمطية فى بعض الوحدات ، فإن جميع الأنساق أو النسق (بضم النون) لديها قواعد وقيم وحدود محددة ، وتنظيم يستطاع التعرف عليه ، وتكوين ومجموعة من المخارج والمداخل .

System.

(٢)

والمفروض أن الوحدات التي تتألف منها الأنساق أو الأنظمة الدولية تتمتع أساسا بالسيادة وتشترك في تنظيمات للدول (كالأحلاف والكتل الاقتصادية والتنظيمات السياسية كالأمن المتحدة) ولكن هناك أيضا قوة فعالة خارج نطاق الدولة السياسية كالهيئات المتعددة الأمم وجمعيات المصالح المشتركة بين الأمم ، بل والأفراد . وأدت التفاعلات بين القوى الفعالة الكبرى في النظام إلى ظهور انتظام عبر الزمان يتواءم والقيم الشرعية الدولية وأيضا إلى ظهور قيم أقل اتصافا بالصفة الرسمية تقدمت بفضل الأعراف . ولكل نظام حدود تفصل بين النظام وما يتناخه من أنظمة أخرى . ووصف علماء نظريات العلاقات الدولية - تاريخيا - النظام الدولي بأنه أشبه بنظام القوى النووية العظمى باعتبار الدول غير الأوروبية تمثل البيئة الخارجية للنظام ، وشيئا فشيئا ، تحول النظام الدولي إلى نظام يمثل الكرة الأرضية تمثيلا حقيقيا ، مما أدى إلى إصابة أصحاب النظريات بالحرع لعجزهم عن الاهتمام إلى بيئة خارجية حقة تتجاوب هي والنظام .

وللنظام الدولي تكوينات شتى . وأول مظهر أساسي لتكوين النظام هو افتقاره لتنظيم سياسي سلطوي يتمتع بالقدر على إصدار الأوامر وتطبيقها . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الدولي يتصف بالفوضى (*) ، أي أنه نظام سياسي يفتقر إلى الحكومة . ومن المفارقات أننا نحاول تخيل نسق له نظام دون وجود « من ينظمه » (٢) . ولكن وحتى وإن كان النظام الدولي فوضويا ، إلا أنه قد يتصف بقدر ما من التقسيم الطبيعي والهرمي (الهيرارشي) كالاتراف الدولي بوجود مراتب سياسية مختلفة . وأهم مظهر لتكوين النظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية . وإن كانت هذه الظاهرة محل جدل بين الوحدات التي يتكون منها . والواقع أن تنوع توزيع القدرات قد بدا لعلماء كثيرين الصفة المحددة لمختلف أنواع الأنظمة السياسية الأحادية القطب والثنائية القطب والمتعددة الأقطاب .

ويتميز كل نظام أيضا بمجموعة من المدخلات والمخرجات (**) . فقد تؤدي مختلف المدخلات (أو المؤثرات) من البيئة الداخلية للنظام ، أو من بيئته الخارجية إلى أحداث اضطراب في استقرار النظام أو توازنه ، ويضطر النظام آنئذ إلى الرد بطريقة فعالة (بالمخرجات) التي تهدف إلى استعادة التوازن والاستقرار ، وقد تعاود المخرجات الدخول مرة أخرى في النظام كمدخلات من خلال العملية المسماة التغذية الراجعة (***) التي تدور دورة

Anarchy
Outputs و inputs,
Feed back.

(*)
(**)
(***)

متواصلة . وربما نظر الى النظام الدولى على أنه يتوسط عملية موازنة مستمرة ، اذ يفترض أن كل نظام يرد على المشوشات على أنحاء تساعد على الحفاظ على تكوينه الأساسى ، وتوطيد دعائمه ، وربما نظر الى الحرب على أنها وسيلة للحفاظ على التكوين الراهن للنظام ، أو كوسيلة يتم من خلالها تحطيم التكوين أو تحويله بعنف على نحو يساعد على خلق نظام جديد كليسة (٣) .

وتحتوى معظم الأنظمة على أنظمة أصغر بداخلها (أنظمة فرعية) . وقد ينظر الى الأنظمة على أنها مهيئة لكي تتداخل بعضها فى بعض كمجموعة من العلب الصينية ، وأسمى روبرت نورث هذه الظاهرة بالتحشيش (٤) . فنظام الكرة الأرضية يتألف من العديد من الأنظمة الفرعية المتولدة عما يحدث من المشكلات المنبثقة من علاقة مختلف الأنظمة الفرعية فى العديد من الدول والقوى الفعالة الأخرى ، وتحتوى كل دولة فى داخلها على عدد كبير من صناعات القرار من جملة أفراد ، ويعد كل فرد مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة فيزيائيا وعاطفيا . . . وهلم جرا .

وفى المستوى النسقى من التحليل يعد الافتراض المحورى هو هل يلعب تكوين النظام الدولى أهم دور فى تقرير مسلك الأمم (٥) ؟ ان طبيعة الدولة وزعمائها عديمة الأهمية نسبيا . فما ينتحكم فى مسلك الدول أساسا هو مكانتها فى النظام الدولى (النظام الفرعى الاقليمى) (٦) ، وتتصرف مختلف الدول فى نطاق نفس النظام الدولى تصرفا متشابها رغم اختلاف صفاتها القومية (٧) ، وتفرض طبيعة النظام الدولى ذاته ومكانة الدولة داخل النظام حدودا معينة على مسلك الدول ، وترغمها أو تعرضها لأفعال محددة ، ويرى ايفان ليارد أن النظام الدولى يشكل طابع ومسلك الوحدات المكونة له ، بحيث تتخذ صيغة متشابهة فى دوافعها ووسائلها وأدوارها ومعاييرها ومؤسساتها ، بل وتكويناتها الداخلية . ولعل الأهم هو تعليم « المجتمع الدولى أبناءه النزاع وتعريفهم متى يتنازعون ، وما الذى يتوجب أن يتنازعوا عليه ومع من » (٨) .

ووصفت الحرب بأنها متصلة بنوع خاص من النظام الدولى ، الذى يخلقه توزيع خاص لقيم معينة داخل النظام (كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمكانة السياسية) أو مكانة الدولة ضد هذا التكوين الكلى . وكما تستطيع أن تتخيل هناك جدل ملحوظ حول نوعية النظام الدولى الأكثر استعدادا أو ميلا للحرب . ولنبدأ بحثنا فى مستوى العلاقات الدولية بالكشف عن مشكلة الفوضى .

الفوضى الدولية :

استعان الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بالتشبيه الذى شاع «صيد الأيل» ، للكشف عن الكوامن السياسية الاجتماعية للفوضى . ويتضمن التشبيه الآتى : « يقال ان خمسة رجال أصابهم الجوع ، وكان يكفى التهامهم خمس (بضم الحاء) مخلوق تعس كالأيل لكى يشعروا بالشبع ، ومن ثم اتفقوا على التعاون لصيده . ولو أن الجوع داهم شخصا واحدا لكان يكفيه صيد أرنب واحد ، وسيترك الأيل حرا دون مبالاة بما يلحق أقرانه الأربعة الذين قد يموتون من الجوع » (٩) .

ولما كانت هذه الحدوثة مجرد تشبيه ، فإن علينا أن نتصور الرجال كممثلين لخمس دول فى النظام الدولى ، ولكن ما الذى يصوره هذا التشبيه ؟ أولا - تمثيل موقف يتغلب فيه الصالح المباشر لأحد الأفراد على المصالح المشتركة للجماعة . فما فعله صائد الأرنب قد عاد بالخير عليه ، وكانت فعلته معقولة لا غبار عليها . وعلى الرغم من أن المنطق علمه أنه على المدى الطويل ، فإن الحفاظ على علاقة عملية قوامها التعاون مع جيرانه أمر ضرورى ، إلا أنه على المدى القصير أدرك أنه إذا أفلح شخص آخر غيره بالامساك بالأرنب فإنه سيتعرض بدلا منه للجوع (٩) ، فالدول تجرى وراء مصالحها القومية ، وكثيرا ما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى ، وعلى حساب مصلحة المجتمع الدولى . وكما لا بد قد خطر ببالك من هذا الحديث فإن تشبيه صيد الأيل يعد أمثلا بالضرورة لمازق المحبوسين ، أى يتضمن العديد من الدول ، وليس مجرد دولتين .

ثانيا - النظام الدولى وفقا للتعريف نظام سياسى فوضى ، لأنه يتألف من دول مستقلة ذات سيادة تجرى وراء مصالحها الخاصة . فلا وجود لحكومة دولية تكبح جماح أفعالها ، وترغمها على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة . ولما كان بوسع أية دولة رفض التعاون ، لذا يتوجب على الدولة أن تستعد دوما لاتخاذ اجراءات طلب العون . ولكى نتوسع فى التشبيه ، ولما كانت أية دولة قد تلجأ لاستخدام القوة ، لذا يتحتم على جميع الدول أن تكون بدورها على استعداد لاستخدام القوة . وكما يذكرنا كينيث وولش ، ليس بمقدور شخص بمفرده فى حالة الطبيعة (أو أية دولة بالمثل) أن تبدأ التصرف بحكمة ما لم يتأكد (أو تتأكد) من أن الآخرين لن يلحقوا به الدمار (١١) .

ان غياب الحكومة العالمية القادرة على ضبط المنازعات عنصر بنوى أساسى فى النظام الدولى . ويعنى الافتقار الى الحكومة العالمية عدم وجود

اختلاف بين المجتمع الدولى والمجتمع الذى حدثنا عنه هوبز ، « والذى تنسب فيه جرب الكل ضد كل انسان » ، أو كل دولة ضد كل دولة . ويترتب على الفوضى الدولية حدوث حالة من الشك الدائم والافتقار الى وجود ما يحول دون وقوعها (١٢) . ولا يرجع العنف الكامن فى النظام الى طبيعة الدولة بالذات ، ولكنه يرجع الى طبيعة النظام الدولى . وصدق روسو فى تحليله الشهير عندما قال :

« لا جدال ان بقاء البشر فى حالة سلام دائم هو الأفضل ، ولكن ما دام لا وجود لما يضمن حدوث ذلك ، أو لما يضمن تجنب الحرب ، فلا غرو اذا تطلعت الكافة الى بدء الحرب فى اللحظة التى تناسب لمصالحها ، ومن ثم ، فان كل انسان يعمل على استباق جاره بالعدوان مما جعل الكثير من الحروب ، حتى الحروب الهجومية تبدو فى طبيعتها ، على الأرجح ، كأنها احتياطات مجتفة لحماية ممتلكات المعتدى أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الآخرون » (١٣) .

الفوضى الدولية وذيولها وسبل القضاء عليها :

اتصف روبرت جرفيس بالحكمة عندما لاحظ أن هناك حجتين منفصلتين عن طبيعة البشر تتوافقان هما وتصور الفوضى الدولية ، ولكنهما تدفعان المنظر الى اتباع طريقين مختلفين تماما (١٤) . فمن ناحية قد يسود الاعتقاد باتصاف البشر (والدول بالتبعية) بالشر ، وبأنهم تواقون الى كسب القوة أو التسلط . فلا عجب إذن اذا رعت الفوضى المعتدين وأتاحت لهم فرصة الانحراف فى مسلكهم . وتنتج الحرب من جراء اخفاق حكومات الدول فى ردع أو كبح جماح الأفعال العدوانية للدول . ويدل هذا الطريق الأول على نموذج الردع المألوف . ومن جهة أخرى ، يفترض أن البشر « والدول بالتبعية » مسالمون ومتعاونون بطبيعتهم . وفى هذه الحالة يؤدى الافتقار الى حكومة عالمية تفرض التعاون بين الدول الى حدوث العدوان خشية الخوف من المنافسين ، وعدم وجود كوابح تكبح جماحهم ، وتتمخض الفوضى الدولية عن مأساة تحدث فيها العرب رغما عن النوايا الدفاعية لجميع الجهات المعنية . ويعد هذا الطريق الثانى ممثلا لنموذج النزاع الحلزولى ، أو مأزق الأمن بعد صوغه فى صورة موسعة . ولكن أيا كان الطريق الذى تبدأ منه ، فلا بد من القول بأن النظام الدولى الفوضوى يؤدى الى الحرب .

ففى كلتا الحالتين : الظاهر أن الحل هو انشاء نوع ما من الحكومة العالمية التى تملو على كل الأمم ، وتمتتع بالقدرة على تقييد أفعال أعضائها.

وفرض التعاون ، فما دامت المشكلة هي غياب الحكومة فمن ثم ، يكون الحل المنطقي هو انشاء حكومة مسئولة عن سائر أنحاء المعمورة (١٥) .

الفوضى والحرب : نقد :

نظر النقاش الآنف الذكر الى الفوضى الدولية على أنها مؤثر دائم على العلاقات الدولية . وليس من شك أنها ربما ساهمت بدور في السماح بوجود العنف بين الدول . غير أن الثوابت لا يحتمل أن تمكننا من التعرف على أسباب غلبة الميل للحرب في بعض عهود التاريخ أكثر من بعض العهود الأخرى . وإذا أردنا التعرف على لماذا لا تعد الحرب ذاتها من الثوابت ، فأننا سنحتاج الى التعرف على المتغيرات في بناء النظام الدولي ، التي تتغير بتغير معدلات الحرب . ورأى المنظرون كوسيلة للتحرر من هذا المأزق . أما أن يكون النظام الدولي ليس فوضوياً حقاً ، أو تختلف درجة الفوضى اختلافاً ملحوظاً بمرور الزمان ، بطبيعة الحال ، من الميسور أيضاً أن يكون لمتغيرات من مستوى نسقي آخر دور أكبر في اشعال الحرب يفوق دور الفوضى .

وصادفت جوانب عديدة من تكوين النظام الدولي عناية وثيقة خاصة . فلقد بذل علماء العلاقات الدولية جهوداً كبيرة في بحث مؤثرات الأوضاع الاجتماعية ، وبخاصة التفاوت في الأوضاع على السلوك ، بيد أن علماء السياسة انتزعوا أشجار غابات بأكملها لكي يصنعوا من لبابها أوراقاً أبحاثنا الأكاديمية المتعلقة بتوزيع السلطة داخل النظام . وبالمثل ، لقد أريق الكثير من المداد عما طرأ من تغير في توزيع السلطة داخل النظام ، ان هذا لا يعني ان عشرات السنين التي انقضت في البحث قد انتهت الى الاجماع في الرأي حول الصلة بين هذه المتغيرات النسقية والحرب . والأمر على عكس ذلك ، اذ اتسم الجدل في هذا المستوى من التحليل بمستويات عليا من الاختلاف ، وبقدر لا بأس به من الاضطراب .

التفاوت في الوضع :

تستند نظرية التفاوت في الوضع (والمعروفة أيضاً بعدم التوازن في المرتبة) على التصور الاجتماعي للهرم الطبقي ، والذي يمكن تعريفه بأنه تنظيم الوحدات التي يتكون منها النظام الاجتماعي في شكل « هيرارشية من الأوضاع التي تتسم بما فيها من تفاوت في السلطة الملكية والتقييم الاجتماعي (و - أو) الاشباع النفسي » . والوحدات التي يتألف منها النظام الاجتماعي من الأفراد والجماعات والدول تضطلع بأدوار مختلفة

في التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبلاستطاعة ترتيبها هرميا وفقا لجملة
معان مختلفة أو أبعاد مختلفة (١٧) . والافتراض الأساسي هو الحكم بالدور
الذي يلعبه وضع الفرد في البناء الطبقي في تقرير مسلكه .

ولما كان كل نظام اجتماعي بغض النظر عن حجمه يقبل اتخاذ شكل
طبيقي . اذ بلاستطاعة تصور حتى نظام الكون كنظام اجتماعي طبقي ، فان
الدول يمكن ترتيبها وفقا لعدد كبير متنوع من مختلف المعايير كالقوة
العسكرية والاستقرار الاقتصادي التكنولوجي والسمة الدبلوماسية
والقدرة على الانتاج وامتلاك الأسلحة النووية وهلم جرا . ويفضل
موريس ايسنر اختصار هذه المعايير في ثلاثة أركان تناظر المقولات
الكلاسيكية لعالم الاجتماع ماكس فيبر : الطبقة (القوة الاقتصادية) والقوة
(القوة العسكرية) والمكانة (النفوذ) (١٨) .

وباستطاعتك أن تتخيل على سبيل التبسيط امكان ترتيب الدول
في مرتبة من مرتبتين : عالية وواطية بناء على ضوء هذه المعايير الثلاثة :
القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والمكانة ، وإذا اصطالحنا على تسمية أعلى
مكانة (بالي فوق) (*) وأدنى مكانة (بالي تحت) (**) ، فسيتوافر لنا عدد
محدود من الأوضاع المحتملة . وسنطلق ف ف ف عندما يكون تقييمنا ف
لكل مظهر من المظاهر الثلاثة (الاقتصادية والعسكرية والمكانة) وسنطلق
على جملة الى تحت ت ت ت .

ويوصف هذان النوعان بأنهما متوازنان في المرتبة لأن مراتبهما في
جميع المعايير واحدة . ومن ناحية أخرى ، فان الدول التي يجرى توصيفها
بأنها ف ف ت و ت ف و ت ف و ت ف و ت ف و ت ف ، تعد دولا
لا متوازنة المرتبة ، لعدم وجود توافق بين تقدير مرتبة مقوماتها على
الاطلاق ، وكما يختلف مظهر الدول الفردية ، كذلك يختلف المظهر الدولي
لكل دولة اختلافا بينا . فقد تتألف بعض الأنظمة الدولية من دول متوازنة
تماما ، لا وجود فيها لدول متفاوتة في ترتيب طبقاتها . وقد يضم نظام
آخر نسبة كبيرة من الدول ذات المظهر المتفاوت في المرتبة .

فإذا سلمنا بهذه المواقف ، فنستكون في حضرة مجموعتين مترابطتين
من الافتراضات : المجموعة الأولى في مستوى دولة المدينة ، والمجموعة

(*) اختار المؤلف كلمة دارجة هي Topdog للتعبير عن عليا القوم ، أو ما
نسميه نحن في مصر بلغتنا العامة الذي فوق ، كما اختار Underdog للتعبير عن
الذي تحت . وسبختصر الذي فوق في « ف » والذي تحت في « ت » .

الثانية فى المستوى الدولى • ويعتقد جالتونج أن الدول المتفاوتة فى المرتبة أرجح فى احتمال اشتراكها فى الحرب من الدول المتوازنة فى المرتبة • وافترض ايسست أنه كلما زاد التفاوت الراهن فى المرتبة فى النظام الدولى ازدادت فرصة التعرض للحرب (١٩) •

فلماذا يؤدى التفاوت فى المرتبة الى الحرب ؟ وما هو التفسير النظرى لذلك ؟ يعتقد هؤلاء العلماء أن مسلك الدولة مرتبط ارتباط سبب بنتيجة بمكانتها الهرارشية الدولية • اذ تتصف الدول التى تتبوأ القمة فى شتى المناحي بالمسألة نسبيًا ، لأنها قد اهتدت الى معظم ما تصبو اليه من مزايا ميسورة فى النظام ، ومن ثم فان أبناءها يشعرون بالرضا والاطمئنان فى المجتمع • ومن جهة أخرى ، فإن دول القاع قد تتصف بالحرمان مما يؤدى الى شعورها بالامتعاض ، ولكنها تفتقر الى الموارد الضرورية للارغام الناجع على التغيير • ومع هذا فان الموقف مختلف بالنسبة للتفاوت فى المرتبة فى حالة الدولة ، التى تعاني من المعاملة المتباينة • فبينما تحظى بالتقدير بفضل منجزاتها فى الميدان العسكرى على سبيل المثال ، الا أنها تلقى التقدير المناسبه لتخلفها الاقتصادى • وتحدث المعاملة المتباينة ضغوطا تؤدى الى عدم الاستقرار عندما تحاول الصعود • وتنظر دول التفاوت فى المرتبة الى الدول الفوقية على أنها المرجح والقوة ، وتتطلع الى تقليدها • واذا لم تتيسر القنوات المسألة ، فانها قد تشق طريقها الصاعد عن طريق العنف • ويتمثل زعماء الدول هم والأفراد العاديون فى كونهم ينظرون الى العدوان على أنه رد طبيعى على الاحباط (٢٠) •

وتتصف دول التفاوت فى المرتبة بالحرمان النسبى (ومن هنا يحىء شعورها بعدم الاطمئنان وعدم الارتياح) ، ولكنها خلافا لأبناء عمومتهما من دول القاع تستمتع بقدرات تدفعها الى تصور محاولة الدفعة للصعود عملية واقعية ميسورة • فلهذا المقومات المشجعة ، ولديها الموارد ، ويلاحظ جالتونج أن علينا ألا نتوقع اقدم دول التفاوت فى المرتبة على المبادرة باشعال الحرب لتغيير مكانتها ومرتبته فى النظام الدولى ما لم يحدث الآتى :

(أ) تكون قد حدثت محاولات أخرى لبلوغ مكانة الفوقية الشاملة ،

ولم تنجح •

(ب) أن يكون للثقافة أثر فى الحىض على العنف العدوانى (٢١) •

وربما بدأ التفاوت فى المرتبة شديد الخطورة اذا تخلقت المكانة وراء البعد العسكرى (و - أ) الاقتصادى • ان هذا هو الموقف الكلاسيكى

الذى ترتقى فيه الدولة الى ذرى معينة. ولكن أقرانها يحرمونها من المكانة التى تستحقها . ومن المرجح أن تشعر هذه الدولة « المتفوقة الانجاز » أنها تستأهل معاملة أشد انصافا أكثر من الدول المتفاوتة المراتب والمتخلفة الانجاز ، التى تنسب اليها مكانة سامية رغم تدنى انجازها فى المجالين العسكرى والاقتصادى . ويوجه المتفوقون فى الانجاز اليوم للنظام الذى يكبح جماحهم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرت العادة على ادراج « المتخلفين فى الانجاز » فى مكانة من يتوجب عليه الدفاع عن مكانته فى مواجهة الصاعدين من المتفوقين فى الانجاز - ويا له من موقف يتسم بما يحمله من بشائر العنف ! (٢٢) .

وفىما يتعلق بتكوين النظام الدولى بالذات ، يذكر ايست أن الأنظمة التى تتمتع بقدر عال من التوافق فى المرتبة تنزع الى روح المساواة بدرجة تفوق الدول المتفجرة الى هذه الميزة . ويعتمد استدلاله على الاعتقاد بأن التطابق فى المرتبة يرتبط بالمسلك الأقل تناقضا ، ويساعد بقدر كبير على ايجاد أدوار محدودة المعالم ، ويقلل من دوافع التغير الاجتماعى (٢٣) . فليس لعلية الدول سوى رغبة هينة لتغيير النظام ، كما لا يتوافر للقاع الموارد والتطلعات على السواء التى تدفعه للتغيير الاجتماعى : « ويقتصر وجود المحفز اللازم للمبادرة باحداث التغير الاجتماعى على من يملكون البواعث والمهارة للارتقاء بأنفسهم فى الأنظمة ذات التفاوت فى المرتبة » (٢٤) .

ولا ينظر لعدم التوازن فى المرتبة - بالنسبة للدول أو النظام الدولى - فى شموله - كشرط ضرورى للحرب . فقد تنشبت الحرب عند أولئك الذين لا يشاركون فى التفاوت فى المرتبة ، كما أن التفاوت فى المرتبة ليس شرطا كافيا ، وأن الأنظمة المتفاوتة فى المرتبة والدول المتفاوتة فى المرتبة لا تتورط دوما فى اشعال الحروب . وما تعنيه النظرية هو القول بأنه اذا توافرت مستويات عليا من التفاوت فى المرتبة للأنظمة أو الدول بمفردها ، يزداد احتمال وقوع العدوان (٢٥) .

على أنك قد تتساءل عن نوعية مستوى التحليل الذى نتناوله فى هذا الفصل ؟ يشير المنظرون فى مسألة التفاوت فى المكانة الى المتغيرات السيكولوجية الفردية ، كما تتمثل فى رغبة زعماء البلاد فى الانجاز وادراكهم للاعباطات المرتبطة بعدم التوازن فى الهيرارشية فى دولتهم ، ومن المؤكد أن هذا رأى قد تركز على طبيعة دول بعينها سواء أكانت من الدول المتفاوتة المراتب ، أم لم تكن كذلك . ومع هذا ، فمن المحاور الأساسية

للمنظرية الافتراضية بأن الزعماء القوميين سيقومون برد فعل لموقف التفاوت في المرتبة على نحو متماثل ، بحيث تغدو شخصيات الأفراد بلا أهمية (٢٦) . وبالمثل فيبغض النظر عن الاختلافات بين الدول ، فإن من يشغلون مراتب متماثلة داخل النظام سيتصرفون على نحو متشابه . وأخيرا ، سواء أكانت الدولة من الدول ذات المراتب المتفاوتة أم لم تكن كذلك ، فإن هذه المسألة لا يمكن حسمها الا بالمقارنة بدول أخرى في سياق النظام الدولي . وفي نهاية المطاف فإن النظرية قائمة في المستوى الدولي .

التفاوت في المكانة ومتضمناته :

ولنفترض هتية أن لهذه النظرية بعض المزايا . فما هي المفاتيح التي تقدمها لامكانية السلام ؟ بوجه عام تتضمن النظرية الاعتقاد بوجود توجيه الزعماء انتباههم الى تحقيق قدر اعظم من العدالة الاجتماعية في النظام والحفاظ عليه . وينبغي التعرف على الطرق المسألة نحو التحركية (*) ، واتساعها . وكصد أدنى يتعين على الدول ذات القدرات الاقتصادية أو العسكرية أن تكافأ بمنحها نفوذا سياسيا أكبر ، وإقامة الفرصة لها لكي تتبوا المكانة التي تعكس منجزاتها المادية . فمثلا ، لقد أمكن الحفاظ على السلام في حقبة مؤتمر فيينا بعد السماح لفرنسا بالرجوع كعضو كامل الأهلية في نظام القوى الكبرى بعد الحروب النابليونية . ولو حدث غير ذلك لترتب على هذا الاجراء خلق دولة دائمة الاشغانات . ومن جهة أخرى ، فقد يرجع عدم الاستقرار في آسيا - من جانب - الى أنه بينما برزغت جمهورية الصين الشعبية كقوة عظمى بعد انتصار الشيوعية ١٩٤٩ ، إلا أنها اضطرت للانتظار أكثر من عشرين سنة حتى تحصل على مقعد في الأمم المتحدة ، وعلى مكانتها الجديرة بها في النظام الدولي :

التفاوت في المكانة : الدليل التجريبي :

هل هناك أى دليل يؤيد التفسير الذي يرجع الحرب الى التفاوت في المكانة ؟ لسوء الحظ ، ليس هناك دليل قوى يمكن العثور عليه لتأييد ذلك . ولقد استقصى است ارتباط بين التفاوت في المكانة (بين الترتيب في المكانة الاقتصادية والعسكرية من جهة والنفوذ الدبلوماسي من جهة أخرى) ونسب الحرب في النظام الدولي بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ مستعينا ببيانات مستقاة من ٢٠ بلدا ، وتمكن من اثبات صحة افتراض المستوى النسقي ، ولكنه لم يعثر على أكثر من معاملات ارتباط متواضعة وراء تخلف

متغيرات. النزاع سبختين عن التفاوت في المكانة من قوة الصلافة الى حد ما (٢٧) • واستقصى ميشيل والاس عهدا أطول قليلا من ١٩٢٠ - ١٩٦٤. واكتشف مرة أخرى ارتباطا ملحوظا نوعا بين مستوى التفاوت في المكانة في نظام الدول والقواجم المترتبة على المراكز (وأيضاً ارتفاع مستويات التسليح) ، واكتشف - مثلما فعل ايسن - اتسام العلاقات بالقوة عندما تكون البيانات الخاصة بالحرب متخلفة ، وكانت في هذه المرة متخلفة بمقدار ١٥ سنة تقريبا: (٢٨) •

وتمحضت أبحاث جيمس لي راى وتشارلز جوشمان عن اكتشافات - لعلها أكثر تواضعا - وعن تفسيرات متناقضة الى حد كبير (٢٩) • وربما يرجع ذلك - من جانب - الى الاستمالة بجوشرات مختلفة ، ولكن لعل ذلك يرجع أيضا الى كون دراساتهم قد انحصرت في النظام الأوربي • وقصر جوشمان بحثه على النظام الفرعى للقوى العظمى من ١٨٢٠ حتى ١٩٧٠ • وهى فترة زمنية مناسبة للغاية ، ولكنها اقتصرت على المجالين السياسى والمكانى • فلم تضم غير ٩ دول يعد اختلافها فى القدرات والمكانة محصورا على الأقل عند مقارنته بالاختلاف فى باقى العالم • فمثلا لم تغير الولايات المتحدة جزءا من النظام الفرعى للقوى العظمى حتى ١٨٦٩ • وكان هذا مقياسا للرأى التاريخى ، استند على الانتصار الأمريكى على احدى القوى العظمى الأوربية (أسبانيا) • ولو أنهم ضموا أمريكا قبل ذلك بسنة واحدة الى معسكر القوى الكبرى ، لكان توسع جوشمان الاهتمام الى مثل آخر لقوة متفوقة فى المكانة ساعد اشتراكها فى الحرب على تحسين موضعها فى النظام الدولى !

وما يستخلص من ذلك هو أن نظرية التفاوت فى المكانة تبدو مناسبة لهذه النوعية من المواقف فحسب ، يعنى عندما تكون أية دولة خارج القوى العظمى قد حققت قوتها الاقتصادية والعسكرية دون أن تحصل على ما يصحب هذه الميزات عادة من مكانة سياسية واقتصادية ، ثم تشتبك بعد ذلك فى عمل عدوانى آخر يسفر عن حصولها على هذه المكانة أى على ما كانت تسعى اليه بالتمام والكمال • وبعبارة أخرى ، فإن نظرية التفاوت فى المكانة تبدو مناسبة فى حالة البلدان التى تحتل مكانة هامشية سياسية فى النظام ، وترغب فى الانضمام الى منتدى القوى الكبرى • ولا جدال فى أن جوشمان قد اكتشف أن « نموذج المجحف » أنسب فى التطبيق على القوى الناهضة فى الهامش (كالولايات المتحدة والصين واليابان) ، ولكنه لا يفى بالغرض تماما فى تفسير مسلك الحرب فى الدول الفوقية الأوربية والتقليدية (كفرنسا وألمانيا والنمسا - والمجر وإيطاليا وروسيا ثم الاتحاد السوفيتى) •

وأخيرا ، فلعل التفاوت فى المكانة مجرد عامل ثانوى من بين أسباب الحرب . فليست جميع الحروب مرتبطة بالتفاوت فى المكانة ، وأيضا ليست جميع مواقف التفاوت فى المكانة مؤدية الى الحرب . وحتى فى تلك الحروب التى اتصف فيها المشاركون بالتفاوت فى المكانة ، فإن المرء يرى أن من التعسف استخلاص القول بأن التفاوت فى المكانة بالذات كان السبب الأساسى للحرب . ومع هذا ، وكما سنرى فيما بعد ، فغالبا ما يكون التفاوت فى المكانة متصلا بمتغير آخر فى مستوى الأنظمة الدولية .

الاستقطابية والاستقطاب : تعاريف :

لعل موضوع توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولى هو أكثر موضوع دار حوله النقاش على نطاق واسع . وبالمقدور اكتشاف الفكرة التى تدور حول التأثير المهم لتوازن القوى داخل أى نظام على مسلك الدول . منذ زمان بعيد كتاريخ توكوديد للحرب البلوبونيزية . وهى من التصورات التى يعتز بها أبناء المدرسة الواقعية للفكر . فمنذ الستينات حاول علماء الاجتماع اخضاع الافتراضات الواقعية التقليدية عن العلاقة بين توازن القوى والحرب للاختبارات التجريبية (٣٠) . وأسفرت المحاولات عن ظهور تيار مستمر من الدراسات التى تغذت على مستنقع ضخم من مجادلات تعريف التصورات ، وكيفية تفاعل المتغيرات والنتائج التفسيرية المتضاربة . ولو صبح الاعتراف بوجود مساحة من البحث فى الحرب يمكن أن توصف وصفا صحيحا بالمستنقع ، فانها هذه الساحة ! والآن بعد أن أثبتنا هذا التحذير فلنمنح قلما على بركة الله !

ولقد تم الجمع برباط مهلهل بين توزيع القوة العسكرية داخل النظام الدولى وتصورات الاستقطابية والاستقطاب . ومن أسف أن هذه المصطلحات كثيرا ما استعملت للدلالة على أشياء مختلفة اختلافا بينا من قبيل مختلف العلماء ، وفرق دافيد جارنهام بين أربعة من معانى الاستقطاب (٣١) .

ويطلق الاستقطاب فى معرض الكلام عن النظام الدولى ، ويستعمل بعض العلماء المصطلح فى التفرقة بين عدد من القوى العظمى والقوى الأخرى . ويستعمله آخرون للتفرقة بين عدد من الأقطاب . ويدل مصطلح « قطب » دلالة غامضة على مراكز القوة التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، تتألف إما من دول مفردة ، أو بدلا من ذلك من عدد من الأخطاف والكتل والروابط . وتصنف الأنظمة الدولية بعد ذلك على أنها إما أحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب ، تبعا لعدد القوى الكبرى أو عدد من يلتف حولها (٣٢) .

٢ - استقطاب القوة (وأحيانا يعرف بتوزيع القوى) ، ويدل على تركيز القوى أو نشرها داخل النظام . وعلى الرغم من اعتياد الاعتقاد بأن القوى القومية تعد أساسا قوى عسكرية ، إلا أنه من المعترف به أيضا أن للقوى القومية شعورا أوسع يتضمن أيضا عناصر أو مقومات اقتصادية وتكنولوجية وديموجرافية . وإذا توخينا الدقة قلنا إن استقطاب القوى يدل على درجة تركيز القدرات في قبضة حفنة صغيرة من الدول في مقابل درجة انتشارها بين عدد من الدول . ومرة أخرى ، بالاستطاعة تصنيف الأنظمة الدولية كاحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب . وتتميز الأنظمة الدولية أحادية القطب بغلبة القوة . أو تتركز القوة في يدي دولة بمفردها . وتتميز الأنظمة ثنائية القطب ومتعددة الأقطاب (كما يفترض) بتكافؤ القدرات ، ففيها تتوزع القوة بقدر متساو إلى حد ما بين قوتين عظميين (ثنائية القطب) أو بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى (متعددة الأقطاب) .

وفي بعض التحليلات تصعب التفرقة بين الاستقطاب المرتبط بالحجم بين أ ، ب (استقطاب القوة) وعلى الرغم من أن بعض العلماء قد زعموا وجود تناسب طردي بين ازدياد عدد الأقطاب ، وزيادة انتشار القوى من خلال النظام ، إلا أن البعض الآخر أثبت الاستقلال النسبي لعدد الأقطاب عن توزيع القوة داخل النظام (٣٣) .

ويدل مصطلح الاستقطابية (ويعرف أيضا بالاستقطاب العنقودي) على نمط خاص من روابط التحالف . فهو يشير إلى الحالة التي يقترب فيها الائتلاف بين الدول من تكوين كتلة فعالة تسودها روح الود داخليا ، وتحيط بها علاقة عدوانية خارجية . ومن مستلزمات الاستقطابية توثق العلاقة (التي تعتمد على درجة تماثل روابط التحالف داخل العنقود) وتحدث الاستقطابية عندما توجد عدة روابط تحالف داخل العنقايد ، ولا توجد روابط أفقية بين أعضاء العنقود . ويتمثل المثل الأعلى للنظام الاستقطابي عندما تلتزم جميع دول النظام في حلف من حلفين وعندما لا ينتمي عضو الحلف « أ » إلى الحلف « ب » . وأحيانا يطلق على هذه الحالة الاستقطابية الثنائية وربما اختفت التكتلات داخل النظام الذي يفتقر إلى الاستقطابية ، أو قد يتألف من جملة تكتلات وعضويات متشابكة . ولا تغدو التكتلات آنئذ منعزلة العزلا متبادلا (٣٤) . وقد توصف الأنظمة الاستقطابية بأنها عنقايد متعددة الأقطاب (ولكي تزداد المياه توحلا اعتقد بعض العلماء أن توزيع القوة يتعين أن يمثل جانبا من تعريف الاستقطابية . وبعبارة أخرى : ينبغي وجوب الجمع بين الشعورين) (٣٥) .

٤ - وأخيرا اعتبر الباحثون أحيانا أن توزيع القوى من ناحية حجم التزامات التحالف ، يعنى عدد الملتزمين بالتحالف داخل النظام أو النسبة المئوية للبلدان المشتركة فى النظام والالتزام بالتحالف .

لما كان التصور الثانى (استقطابية القوة) والتصور الثالث (الاستقطابية العنقودية) ههنا انحصب التصورات من الناحية النظرية لذا سنركز الكلام عليهما . وعلينا أن نبدأ بملاحظة أن الأنظمة التى تتصف بالاستقطابية المزدوجة العنقودية ، لا يلتزم أن تكون استقطابية ثنائية للقوة أو عكس ذلك . وبالمثل ، فإن الأنظمة التى تعد عنقودية متعددة الاستقطابية ليس من الضروري أن تكون متعددة الاستقطابية أو عكس ذلك (٣٦) .

جدول يمثل أنماط النظام الدولى المستندة على
الجمع بين الاستقطابية العنقودية والقوى العنقودية (٣٧)

توزيع التكتلات أو الأحلاف :

توزيع القوى العسكرية	العنقودية الاستقطابية المزدوجة	الاستقطابية المتعددة العنقودية
القوى المتعددة الاستقطابية	ما قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٠ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤١	أوروبا الحقة التالية لنابليون ١٨١٢ - ١٩٠٠ أوروبا ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩ .
القوى ثنائية الاستقطاب	الحرب الباردة فى بواكيرها ١٩٤٧ - ١٩٦٢	ما بعد انشقاق الصين عن السوفييت ١٩٦٢ - ١٩٨٩ .

وقبل أن نعرض للبليلة فلننظر فى التصنيف الرابعى الأبعاد المذكور فى الجدول السابق : وبمقدورنا أن نتعرف منه على الأنظمة الدولية التى تشغل جميع الأنواع الأربعة المحتملة . إذ كان ميزان القوى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر فى أوروبا ما بعد نابليون يجمع بين كل من الاستقطابية العنقودية المتعددة والقوة المتعددة هو وكثير من القوى العظمى المماثلة له فى القوة التى انتظمت فى شكل تنظيمات متحالفة معقدة . واتسمت

فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي سبقت بضفة مباشرة الحرب العالمية الأولى بما فيها من قوى عظمى عديدة متساوية نسبيا (متعددة الاستقطابية) التي انتظمت في حلفين مستقطبين وثيقى الارتباط . أما عهد الحرب الباردة في بواكيرها والذي أعقب مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية فكان ثنائي الاستقطابية في القوة وعلى رأسها قوتان عظيمتان مسيطرتان عسكريا ، بالإضافة الى الثنائية الاستقطابية العنقودية والنظامين التحالفيين الوثيقي الارتباط اللذين أحاط بتشكيلهما بكل من القوتين العظيمتين . وبحلول ١٩٦٢ ، كان النظام ما زال استقطابيا معتمدا على القوة ، ولكنه لم يعد ثنائي الاستقطابية العنقودية ، بعد أن نجح التكتل السوفيتي الى التصنيد عقب انتزاع يوجوسلافيا منه ١٩٤٨ وانضمام ألمانيا الشرقية الى معسكر الصين واستقلال رومانيا (على الأقل في سياستها الخارجية) وابتعاد بكين عن موسكو . وشرس التكتل الغربي للانحلال أيضا بعد ارتداد الفرنسيين من القيادة الموحدة للناتو . واستمرت القوتان العظيمتان تتمتعان بالهيمنة العسكرية ، ولكن تكتلاتهما تعرضت للوهن ، وبزغت حول غير منجزة كالهند . وأثبت البحث التجريبي تدهور الاستقطابية إبان فترة الحرب الباردة بعد حدوث انحدار مفاجيء بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وانحدار آخر بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ (٣٨) .

الاستقطابية المزدوجة والاستقطابية متعددة الأقطاب :

مناقشة نظرية :

تركز الجدل النظري بين علماء السياسة حول دور القوة في النظام الدولي والمميزات النسبية للأنظمة المزدوجة القطب في مقابل المتعددة الأقطاب (٣٩) . وبدأ هذا الجدل في الستينات عندما تعذرت التفرقة النظرية بين الازدواجية العنقودية وازدواجية القوة أو السلطة . وترتب على ذلك أنه عندما ناقش المنظرون الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الاستقطابية ساد قدر ما من الاضطراب عن معنى هذه المصطلحات ، وتضمن النقاش مشكلات الاستقطابية الثنائية والاستقطابية متعددة الأقطاب وأيضا حجم النظام .

ويحتمل أن يكون الأحكم هو النظر الى ما دار من مجادلات حول الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الأقطاب ، وكأن الازدواجية تعني الازدواجية العنقودية . وأيضا ازدواجية القوة ، وأن تصور المتعددة الاستقطابية على أنها تعني كلا من المتعددة العنقودية والمتعددة القوى . وبعبارة أخرى ، أن ننظر اليها على غرار ما حدث عند مواجهة نظام الحرب

الباردة لنظام توازن القوى الكلاسيكي في القرن التاسع عشر . وبعد
مراعاة ذلك فلمنض قدما .

ويتضمن هذا الجدل مسألتين مترابطتين : ماهية النظام الذي يتميز
بالاستقرار ؟ وماهية النظام الأكثر جنوحا للسلام ؟ ولا اختلاف بين هذين
السؤالين . اذ يدل الاستقرار على قدرة النظام على الاستمرار عبر الزمان ،
والبديل هو أن يتعرض النظام للتبدل والتحول الى نوع مختلف من النظام
الدولي كالتحول من نظام ثنائي الاستقطابية الى متعدد الاستقطابية
أو أحادي القطب . على أن مثل هذه التحولات يعتقد بوجه عام أنها من
العوامل المساعدة على نشوب الحرب العامة المؤدية الى ابتعاد بعض القوى
الفعالة السياسية ، وتحول دول صغرى الى دول كبرى بفضل ما تكتسبه
من أرض أو استيعاب . كما أنها قد تصيب دولا أكبر وامبراطوريات أعظم
بالتصدع والتفتت الى العديد من الوحدات الأصغر ، الأضعف . وهكذا
تؤدي الحروب الكبرى الى حدوث تحولات في الأنظمة ، ولذا فإن ما يعنيه
المنظرون بكلمة الاستقرار هو هل يستطيع النظام الحفاظ على نفسه بمرور
الزمان دون خوض حروب كبرى (٤٠) . وبذلك يتخذ السؤالان الكيران
الصيغة الآتية : أى الأنظمة ، هو الأقدر على تفادى الحرب ؟ وأى الأنظمة
هو الأفضل لتجنب الحروب الكبرى ؟ وبطبيعة الحال فإننا سنساق بعد
ذلك الى التساؤل عن الاستدلالات المنطقية المستخلصة لتفسير الاختلاف
بين النظام الثنائي القطب والمتعدد الأقطاب ؟

الحجج المؤيدة للتعددية الاستقطابية :

طرحت جملة تفسيرات لتبرير الاستقرار المزعوم للأنظمة متعددة
الأقطاب (٤١) :

١ - بازدياد العاملين في النظام (خصوصا في الأنظمة الكبرى)
يزداد تبعا لذلك عدد الامكانيات المتاحة للتفاعلات التعاونية ، وترتب على
ازدياد عدد التفاعلات أيضا عملية ضغوط ولائية متقاطعة أو اعتراضية
بين العاملين . ويقلل هذا التناقض من احتمال أن تصبح أية علاقة منفردة
قادرة على الاضطلاع بدور المعارضة العنيدة . والأرجح بدلا من ذلك أن
يتحول خصم احدى الدول في مشكلة ما الى صديق لها في مشكلة أخرى ،
ويترتب على ذلك ظهور نظام متعدد الأقطاب من العلاقات المتعددة التي تحول
دون حدوث انقسامات واستقطابات حادة ، مما يخفف من احتمال أن تؤدي
المنازعات الى نشوب الحرب .

٢ - بازدياد عدد العاملين الكبار يزداد عدد الأحلاف المحتملين والافتراض الكامن وراء ذلك والمستند الى الفكر الواقعي هو أنه في أى نظام متعدد الأقطاب تتبع الدول سياسة توازن للقوى يتفق من خلالها على الوقوف في وجه محاولة تقدم عليها دولة ما أو مجموعة من الدول لزيادة قوتها . وهكذا فكلما زاد عدد القوى العظمى سترداد مقدرة الردع في النظام (وليس من شك أن الردع قد يحقق مما يستوجب المشاركة في حروب محدودة للحيلولة دون سيطرة إحدى الدول أو ائتلاف من الدول) .

٣ - بازدياد عدد الفاعلين يزداد عدد الوسطاء المحتملين القادرين على حل المنازعات .

٤ - تساعد تعددية الأقطاب على إهمال معدل الزيادة في سياق التسلح ، وبذلك يخف التوتر والعدوان . ولو اقتصر الأمر على وجود قوتين كبيرين في النظام وزادت القوة أ من قواتها المسلحة من ٢٠ فرقة الى ٢٣ فرقة ، فستضطر الدولة ب الى زيادة قوتها بنفس المقدار . ومع هذا فإن كان هناك العديد من القوى العظمى وزادت الدولة أ عدد فرقها ثلاث فرق فإن الدول ب وج وف ستكتفى آنثذ بزيادة جيوشها فرقة واحدة لكي تتكافأ مع الدولة أ .

٥ - في الأنظمة المتعددة الأقطاب تفجر الدول عن الانشغال في مشاحنة مع خصم واحد . اذ يفرد من الصعب تخصيص مستويات كافية من الاهتمام لأية دولة مفردة حتى تقرر شن الحرب عليها . والمفروض أن أية دولة تحتاج الى تخصيص حد أدنى من الاهتمام لدولة من الدول الأخرى لكي تقرر الحرب مع هذه الدولة . ويقدر دويتش وسنجر هذا الحد بعشرة في المائة من اهتمامات الدولة بالسياسة الخارجية (٤٢) . وبازدياد عدد العاملين في النظام يزداد بوجه خاص عدد (كبار العاملين) ، وتزايد صعوبة تخصيص مستوى من الأشياء لأى عامل بمفرده يكفي لجعل الحرب أمرا ممكنا .

٦ - في النظام المتعدد الأقطاب تقل أهمية منازعات القوى الكبرى ، لأن العداء يتفرق على النظام في جملته ، بينما يتعزز العداء في أى نظام ثنائي الأقطاب، ويتردد صدى في النظام برمته بحكم استقطابيته المزعومة .

٧ - ولعله من الأهم أن نذكر أن الأنظمة متعددة الأقطاب حافلة بالنقاش واللايقين ، وتعذر التنبؤ بما يحدث فيها من تحركات بحكم زيادة

عدد العاملين وتعقد الاتصال بينهم . فإذا سلمنا بالإنظمة التي تعترض سبيلها ، فسيصعب التنبؤ على وجه الدقة بمن سينضم إلى صفوف من ، إذا اندلعت الحرب ، ومن ثم سيتعذر التنبؤ بنتيجة هذه الحرب . وإذا سلمنا بالافتقار إلى التيقن أو إمكان التنبؤ في النظام ، فإن الدول ستضطر إلى مراعاة الحيلة في تصرفاتها .

٨ - وأخيرا ، فإن أنصار تعددية الأقطاب يحتاجون بالقول بأن السجل التاريخي قد بين أن مثل هذه الأنظمة قد تميزت بمستوى متدن من شدة النزاع ، وربما نشبت حروب صغيرة في الأنظمة المتعددة الأقطاب ، وإن كانت الحروب الكبرى نادرة الحدوث . وليتك تلاحظ ما سبىء العالم من سلام نسبي طويل خلال ما يقرب من القرن من الزمان (بين مؤتمر فيينا ١٨١٥ والحرب العالمية الأولى ١٩١٤) .



إن الدعاية النظرية لحجج تعددية الأقطاب مستمدة جزئيا من معتقدات توازن القوى التقليدية، التي طرحها المدرسة الواقعية في الفكر ، والتي سادت العلاقات الدولية في الولايات المتحدة من الأربعينات حتى الستينات، والتي روجت لها بعض الكتابات المستندة لهامش مورجنتاؤ وجورج كينان و هنري كيسنجر . وتحتوى النظرة الواقعية على عناصر من كل من النظرية المعيارية والنظرية التجريبية ، وتستند أساسا على دروس الدبلوماسية الكامنة في البيئة متعددة الأقطاب في القرن التاسع عشر في النظام الأوربي .

ويحتاج الواقعيون بالقول بأن المصالح القومية للبلاد قد تقودها إلى القيام برد فعل ضد أية محاولة للدول للنافسية لتغيير ميزان القوى . وبالمقدور حدوث ذلك من خلال مجموعة من الوسائل التقليدية الميسورة ، ولكنها تتحقق أساسا عن طريق انشاء حلف مضاد للتوازن وعن طريق الحرب ذاتها في نهاية المطاف . وليست عملية توازن القوى ببسيطة الاختلاف عن السوق الاقتصادية التي حدثنا عنها آدم سميث عندما قال انه من خلال سعى كل دولة لصالحها - يعنى الحفاظ على بقائها وتضخيم سلطاتها - يتحقق الاستقرار وتصبان حقوق الجميع بعد الحيلولة دون سيطرة أية شخصية فعالة أو تكتل ، وبذلك يتحقق الحفاظ على جميع القوى الفعالة الأساسية ، ويصان السلام .

وفي نظر الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا مفر من أن تمتد جذور توازن القوى إلى النظام الدولي بالذات (٤٣) . وإذا سلمنا بتكوين الفوضى

الدولية • والقوة النسبية للوحدات ، فسئري أن الدول مرغبة على التصرف على أنحاء بعينها • اذ تدفع طبيعة النظام الدولي الى اتباع أنواع معينة من السياسات والتصرفات ، لأن بعض الأفعال تتميز بكونها أكثر عقلانية من الأفعال الأخرى بعد افتراض وجود سباق للموقف الكونى ويعد توازن القوى مجرد نتيجة منطقية للنظام الكونى يستند الى مبادئة الفوضى (٤٤) •

ويتفق الواقعيون هم وأتباع المذهب الواقعى الجديد على أن من بين الثوابت الرئيسية المتعارف عليها للنظام الدولي الصراع على الفوز بين الدول ، وإن نزاع الواقعيون الى القاء اللوم فى هذه الناحية على طبيعة النظام (فوضويته) وسواء أكان سبق الظهور للدجاجة أم الببضة ، فإن ما يترتب على ذلك هو اعتبار المنظم الرئيسى للنظام الدولى هو آليات توازن القوى • اذ يستطاع كبح جماح العدوان مقسدا اعتمادا على اجراء تنظيمى للقوى المتكافئة ، وميزان القوى بالضرورة نظام رادع يستطاع الاعتماد عليه لمنع وقوع الحروب الكبرى •

وهناك مزاعم ترى أن التوازن أساسا توازن متكافئ ، ومن ثم فإن ترك الغلبة لبند بمفرده أو تكتل بمفرده أمر خطأ • وكما قال (أو قالت) اينيس كلود : « ينشأ الخطر عندما تحدث مواجهة بين قوة وقوة أخرى ، ولكن هذا الخطر يشبهه عندما تقف القوة فى مواجهة الضعف » (٤٥) • ومن المتوقع أن تكون القوى القوية عدوانية بالنظر الى أن الواقعيين يزعمون أن جميع الدول تحاول زيادة قوتها المطلقة لو أمكنها ذلك ، وأن الوسيلة الوحيدة التى تحول دون حدوث هذه الحالة هى احتمال الهزيمة • ويعنى انشاء أحلاف متكافئة القوى أنه ليس بمقدور المعتدلين المتوقعين أن ينتظروا الحصول على أى مكسب مقابل ثمن زهيد (٤٦) • ويؤكد أن المساواة فى القوة بين القوى العظمى لها أثر فعال فى زرع الحرب ، على الأقل بين القوى العظمى ، بالرغم من أنها قد لا تحقق السلام بين القوى العظمى والدول الأقل شانا (٤٧) •

الحجج المعارضة لتعددية الأقطاب :

يعترض نقاد نظرية التعددية وتوازن القوى على الاستدلالات السابقة وأوردنا فيما يلى ما هو مقبول من بعض الحجج المضادة (٤٨) :

- ١ - تؤدي أية زيادة فى عدد القوى الفاعلة الى زيادة عدد الفرص المحتملة للنزاع ، وأيضا الفرص المحتملة للتعاون • ويؤيد قانون المتوسطات ما يقال عن وجود صلة بين شدة المنازعات وازدياد فرص التفاعل •

٢ - كلما زاد عدد القوى العظمى ، ازداد احتمال اتصاف النظام بتنوع الإهتمامات والمطالب أكثر من الميل الى التعاون .

٣ - تزعم حجة مستوى الانتباه وجود إيجابية للانتباه بوسع الدول اتباعها ، وان اتصفت قدرتها بالمحدودية في محاولة إعادة توجيه الانتباه الى الدول الأخرى في النظام . وهذان الافتراضان محصوران للغاية .

٤ - يؤدي ازدياد اللاتيقين الذى تتصف به الأنظمة المتعددة الأقطاب الى ازدياد احتمال اساءة الادراك واساءة التقدير ، مما يزيد من أرجحية النزاع للحرب . فضلا عن ذلك ، فان التناقض يفرى المعتدى بالقامرة بدلا من أن يحفزها الى التزام الحذر .

٥ - لو قبلنا مقولة : أن المساواة فى توزيع الموارد بين القوى الكبرى أكثر تشجيعا على اقامة علاقة مسالمة على اللامساواة فان الامكانات الحسابية تبين أنه كلما ازداد عدد الدول فى النظام أصبح المرجح ألا يتم توزيع الموارد بالتساوى ، وتعد هذه النقلة من المساواة الى اللامساواة حرجة بصفة خاصة ، لأن النظام يتحول من دولتين الى ثلاث ، وقد يؤدي ازدياد عدد القوى العظمى ، بالاضافة الى حدوث تدنى فى الموارد الثمينة (كعدد الدول الصغرى غير المتحازة) الى ازدياد سريع فى اللامساواة . والاستقرار (٤٩) .

٦ - وأخيرا يقول النقاد ان حجة توازن القوى تتطلب من الدول المخاطرة بالابتعاد والمخاطرة بالقبول فى ذات الوقت ، وتزعم أن المعتدين المحتملين لن يخاطروا بشن الحرب عندما يواجهون باحتمال حدوث ائتلاف بين خصومهم . ومن جهة أخرى ، تزعم نظرية توازن القوى أن بعض الدول تجنح الى تضخيم رقعتها ، ولديها استعداد للمخاطرة بقلب الأمر الواقع .

الحجج وثنائية القطب :

تساائل من حيث الصرامة التفسيرات التى طرحت لتأييد الاستقرار المزعوم للأنظمة ثنائية القطب هى والحجج المؤيدة لمتعددية الأقطاب . وربما ساعدت النقاط التالية على تعريفك بما دار حولها من جدل (٥٠) .

٢ - لما كانت القوتان العظيمتان لهما مصالح فى شتى الأنحاء ، لذا ينشأ توازن للقوى يصعب رجحان كفة التوازن ويحول دون وقوع النزاع .

٢ - لما كان هناك استقطاب في النظام ، ولدى القوى العظمى مصالح في شتى أنحاء المعمورة ، فإنه إذا نشبت حرب في أى مكان فإنها تتحول الى حرب عالمية • ويحفز هذا الخوف من حدوث حرب عالمية وإدراك شدة الأخطار في أى نزاع على التزام الحذر في شتى الأنحاء •

٣ - يزداد اليقين والحذر اعتمادا على سهولة الانحياز في أى نظام ثنائي الأقطاب ، ويقلل ذلك من فرصة الحرب التي تنجم عن اساءة الادراك واساءة التقدير •

٤ - بمقدور القوى الكبرى أن تضغط على حلفائها المتطرفين أو أية دول صغيرة لدفعها الى التزام الاعتدال في مسلكها •

٥ - نظرا لاتصاف بنيان التحالف بالجمود ، و بروز مشكلات القوى العظمى ، فليس أمام الأنظمة المزدوجة الأقطاب سوى طريقين تستطيع الحرب شق طريقها من خلالها ، مما يخفف كثيرا من احتمال الحرب بعكس الأنظمة المتعددة الأقطاب التي قد تندلع فيها الحرب من خلال أى صراع بين دولتين من الدول العديدة •

٦ - ان توازن القوى أسهل في التحقق في النظام الثنائي الأقطاب • ففيه يتم التوفيق والتوازن تلقائيا ، والواقع أن آليات التوازن تتخذ شكلا منتظما ، وتطور القوى العظمى ووتينيات للتعامل مع الأزمات ، بل ويسمح تعاقب الأزمات للقوى العظمى بضبط نفمة تقنيات التحكم في المنازعات •

٧ - لن تكون التحولات في الانحياز بين الدول الصغرى مصدر تهديد دى بال لتوازن القوى نظرا الى الغلبة الكاسحة للناحية العسكرية عند القوتين العظميين • ولما كان توازن القوى آمنا ، فلن يكون للتغير في الانحياز أثر فعال في تحفيز وقوع الحرب •

٨ - من الناحية التاريخية ، لقد ساعدت الأنظمة ثنائية القطب المحكمة - مثلما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية - على تدعيم استقرار النظام الدولي •

الحجج المعارضة للاستقطابية الثنائية :

قدم نقاد هذه النظرة العديد من الحجج المعارضة :

١ - يعد مستوى العدوان في مثل هذا النظام الشديدي الاستقطاب بالغ الشدة • ففيه تواجه الاعتداءات بصفة تلقائية باعتداءات مماثلة •

والواقع أن النظام الثنائي الأقطاب يمثل ميسارة كبرى من ميساريات « المجموع صفر » ، التي تسفر عن حصول أحد الطرفين على مكسب ما - أيا كان حجمه - على حساب الطرف الآخر . وبصرف النظر عن هل يؤدي التحول في الانحياز إلى أحداث تغيير فعلى فى ميزان القوى ، إلا أن الجانب الخاسر سيدرك - يقينا - خسارته كشيء حيوى .

٢ - يفتقر النظام الثنائي الأقطاب الكامل إلى وسطاء ربما قاموا بدور فعال فى التوسط لتخفيف النزاع بين الكتلتين .

٣ - لما كانت مصالح القوى العظمى معرضة للخطر فى شتى الأنحاء ، فإن أى نزاع ينشب فى أى مكان قد يؤدي إلى إشعال حرب عامة . ويتعرض العالم لموقف حافة هاوية الحرب فى مثل هذه الحالات . ولا بد أن تحقق قدرات التحكم فى الأزمات للقوى العظمى فى أية لحظة .

٤ - من المفارقات أن تؤدي المآزق التى تقع فيها القوى العظمى - عسكريا - إلى مواقف يتخاضى فيها زعماء الكتل عن منازعات العالم الثالث لخشيتهم أن يؤدي التدخل إلى حدوث مواجهة مباشرة .

٥ - قد لا يكون وضوح التقدير وبقينها مجديا . فلربما انساق الدول للحرب عندما يزداد اطمئنانها للبيئة الدولية أكثر مما يحدث لو افتقرت إلى هذا الاطمئنان . فقد يؤدي الافتقار إلى التضارب إلى زيادة الحرب بدلا من الإقلال منها .

الاستقطابية : متضمناتها :

قبل أن يغيب عن خاطرنا وانتباهنا ، فلنوجه على عجل السؤال الذى البحثنا فى ترديده عن النظريات التى ناقشناها : كيف تساعد الاستتبصارات المستتقة من هذه النظريات فى زيادة توقعات السلام ؟ ولا بد أن يكون أنصار ثنائية الأقطاب وتعددية الأقطاب قد ردوا بالضرورة الحاجة ذاتها : توازن القوى هو الذى يحافظ على السلام . وكل ما هناك هو اختلافهم المتعلق بنوعية النظام الدولى الأقدر على تحقيق الحفاظ على السلام واستقراره . ويحاجى المعسكران لتأييد السياسة التى تحقق التوازن المتكافئ . ويعتقد بعضهم أن تحقيق هذه الغاية أيسر فى أى نظام لا يوجد فيه غير قوتين عظميين والعديد من الدول الأصغر . ويعتقد المعسكر الآخر أن هذه الغاية ستكون أيسر عندما تتوافر عدة دول تتمتع جميعا بقدرات قوية على عدم المساواة . أما ما غاب عن دفاع المنظرين فهو بذل أى جهد لتغيير أحد الأنظمة إلى النظام الآخر . فمثلا لا يرى منظرو الثنائية

الاستقطابية انه خلال عهود الاستقطابية المتعددة يتعين علينا أن نقلل عدد القوى العظمى الى قوتين ١ ونحن جميعا نعرف ما يصحب الانتقال من أنظمة متعددة الاقطاب الى أنظمة ثنائية الاستقطاب (أو العكس) من حروب كبرى في أغلب الأحيان . ومن هنا ينظر الى سياسة توازن القوى على أنها وسائل للحفاظ على النظام لأطول فترة ممكنة سواء أكان هذا النظام ثنائي الاستقطاب أم متعدد الاستقطاب .

الاستقطابية : بحث تجريبي :

هل اكتشف علماء السياسة في دراساتهم للاستقطاب والاستقطابية أى دليل على وجود اتصال بين تكوين النظام الدولى والحرب ، فلنتناول أولا بالبحث الاستقطاب أو الاستقطابية العنقودية .

لقد اكتشفت دراسة فرانك وايمان لحروب القوى الكبرى ان الاستقطابية العنقودية المتعددة فى القرن التاسع عشر (يعنى الافتقار الى الاستقطاب) قد أدت الى الحرب . اذ بدا أن التحالف كان يتفسخ قبيل اندلاع الحرب . وكشف القرن العشرون عن نمط مخالف . اذ أدت الاستقطابية المتعددية العنقودية الى السلام . واتجهت أنماط الائلاف الى التحول الى استقطابية ثنائية قبيل اندلاع الحرب . ولما كانت حروب القرن العشرين أقسى وتستمر مدة أطول ، لذا كانت الاستقطابية العنقودية الثنائية فى أعلى صورها مصحوبة بحروب قاسية (٥١) .

واكتشف بروس بونودى مسكويتا أنماطا مماثلة نوعا بالنسبة للنظام الدولى فى شموله . وتمائل هو وايمان فى اكتشافهما وجود اختلافات أساسية بين القرنين . وعلى الرغم من أنه لم يعثر على أية علاقة بين الاستقطاب وحروب القوى الكبرى ، الا أنه اكتشف أن التغيرات فى التكتف (الاستقطابية) قد سبقت الحروب بين القوى الكبرى والحروب بين الدول بوجه عام ، وإن كان هذا لم يحدث الا فى القرن العشرين ، وتبين أن ٨٤٪ من حروب القرن العشرين بدأت فى السنوات التى أعقبت خمس سنوات مزدهرة من التكتف النسقى . وليس من شك فى ارجاع ذلك الى تكوين الائلاف وهى عملية لها تأثير بالغ على عدد فرص التعامل ، وكانت قد أحدثت اضطرابا فى أنماط العلاقات فيما مضى فالجرب لا تحدث قط فى عهود تدهور التكتف طبقا لما أعلنه بونودى مسكويتا ، ولم تحدث أية حروب متعددة الاقطاب خلال فترات تدهور التكتف (٥٢) .

وأثبت ميشيل والاس بعد أن استعان بمؤشر مختلف للاستقطابية وجود علاقة منحنية بين الاستقطاب واتساع نطاق الحرب وشدها (٥٣) ، واستند المتغير المستقل لوالاس (الاستقطابية) على الاشتراك في الأحلاف والتنظيمات داخل الحكومة (٥٤) ، والروابط الدبلوماسية . واشتركت هذه العوامل في دليل له أهمية روعيت فيه القدرات العسكرية لكل بلد وهكذا جمع الدليل بين الاستقطابية العنقودية والاستقطابية السلطوية . واكتشف أن الأنظمة التي يتوافر لها إما مستوى مرتفع من الاستقطابية أو مستوى منخفض منها عرضة لأعظم قدر من احتمال التعرض لحروب ضارية . إذ تقلل المستويات المعتدلة من الاستقطابية من احتمالية الحرب . والظاهر أن القرن العشرين يؤيد تأييدا قويا هذا النمط بخلاف القرن التاسع عشر الذي يؤيده تأييدا واحدا . واستنتج والاس أنه في حالة عدم وجود أحلاف، تسقط البلدان الضعيفة وغير المحمية ضحية للأقوى منها ، وعندما تكون هناك استقطابية مرتفعة تزداد شدة التنافس وتنتهي بحدوث حروب كبيرة متعددة الأقطاب . إذ تؤدي الاستقطابية المستفحلة إلى دفع جميع الأعضاء إلى الحرب (٥٤) .

وقدم التحليل التاريخي لجاك ليفي لحروب القوى الكبرى بين ١٤٩٥ و١٩٧٥ العون والارتياح للرأي المعارض . فلقد أثبت أنه خلافا لما يتضمنه افتراض توازن القوى ، فلقد جاءت في أعقاب ما يقرب من جميع العهود التي أظهرت فيها أحلاف فائقة المرونة (مما جعلها لا استقطابية) مستويات عليا نسبيا من الحروب (٥٥) ، والاستثناء الوحيد لذلك هو النظام البسمباركي (١٨٧١ - ١٨٩٠) الشهير . فخلافا لما جرى في العديد من الأنظمة اللا استقطابية الأخرى ، اتسم هذا النظام الاستقطابي بنسق ساكن من الروابط المعقدة والمتقاطعة أكثر من اتصافه بالائتلافات السريعة التغير ، واستنتج ليفي أنه بالرغم من أنه بالمقدور الاحتذاء إلى أمثلة لأنظمة الأحلاف الشديدة الاستقطاب التي تسبق الحرب ، إلا أننا نستطيع أن نصادف أيضا أمثلة لأنظمة ترتب عليها عهود سلام شديدة الاستقرار (كالتحالف الذي تركز على معاهدة أوجسبورج ضد فرنسا على عهد لويس الرابع عشر بالمقارنة بالاستقطاب الذي جاء فيما بعد بين النانو وحلف وارسو) وبإمكاننا العثور بالمثل على أمثلة متباينة لأنظمة استقطابية مهلهلة .

لعل الشيء الوحيد الذى بمقدورنا استخلاصه ببعض الثقة من هذه الدراسات هو أن العلاقة بين الاستقطابية والحروب لا تتبع فى خطها: البياني خطأ مستقيماً ، ولا تتسم بالاستقرار عبر الزمان (٥٦) . ومع هذا فالظاهر أن هناك دليلاً ما على أن تزايد الاستقطابية وحشود الأحلاف قد أدت إلى الحرب ، فى القرن العشرين على أقل تقدير .

البحث التجريبي : الأحلاف :

لاقى البحث فى الاستقطابية ، وعلى الأخص كشف بيسونوى مسكوييتا وإيمان بعض التأييد من الباحثين فى مقدار أهمية التزامات التحالف . بطبيعة الحال يصح التنويه بأن تجمعات الأحلاف شئ والاستقطاب شئ آخر . فلا تماثل بينهما . وعلى الرغم مما يبدو منطقياً بأن الأحلاف من تأثير ما يعترضها من تضارؤل فى فرص التفاعل وحرية الاختيار قد تزيد الاستقطابية ، إلا أن الأحلاف يمكن أنشاؤها بغير زيادة كبيرة فى درجة استقطاب النظام . وبدلاً من ذلك ، ربما أمكن انشاء الأحلاف على نحو يساعده على زيادة التعقيد والضغط الاعتراضية فى النظام عوضاً عن الاقلال من هذه الجوانب . ولئن استطاع زيادة الاستقطاب إذا اتصفت الأحلاف بتنفيجها (أى عدم سماحها باشتراك دول أخرى إلا وفقاً لقيود خاصة) وتضاربها وإذا راعينا ذلك ، فلنحاول الآن التركيز على البحث فى طريقة تجميع الأحلاف .

يفترض سنجر ومسول أنه من المحتمل أن تخفف الأحلاف من الضغوط الاعتراضية وفرص التفاعل وعدد العاملين غير الملتزمين ، لذا يعد من المعقول توقع أنه كلما زاد عدد الأحلاف ازدادت فرصة نشوب الحرب . وبينت أبحاث سنجر ومسول أنه فى القرن العشرين - على أقل تقدير - قد ارتبطت الزيادة فى عدد الأحلاف بمدى اتساع رقعة الحرب وضراوتها ، وإن كان ذلك لا يصل إلى درجة شدة الحرب ، وبعبارة أخرى فهناك صلة بين تجمعات الأحلاف والحروب الكبيرة فى القرن العشرين ، ومع هذا فإن هذا الرأى لا ينطبق على القرن التاسع عشر . إذ كانت الأحلاف آنئذ متصلة بالسلام . وفيما يتعلق بالحقة فى جعلتها اكتشف سنجر ومسول ارتباطاً هنا بين تشكيل الأحلاف ومقدار ما يشتمل من حروب (٥٧) . ولأحظ بعض الملاحظين أنه لو امتدت دراسة المؤلفين إلى ما بعد ذلك (لأنهما توقفا عند ١٩٤٥) لما كان من المستبعد اكتشافهما عكس اتجاههما الأبعد الذى كان يرى وجود علاقة سلبية قوية بين تجمعات الأحلاف والحرب (٥٨) .

وبين تحليل تشارلز أوستروم وفرنسيس هول للمحقبة بين ١٨١٦ و ١٩٤٥ أنه بعد ثلاث سنوات من تشكيل الحلف ، وبعد أن ازدادت المحالقات الثنائية زاد أيضا عدد الحروب الثنائية . وبعد ثلاث سنوات اختفت هذه الصلة مما يوحي بأن خطر الحرب لم يستمر باقيها الا في أعقاب تشكيل الحلف ، ثم تراجع بعد ذلك (٥٩) . ويرى آلان ند صابروسكي بعد أن استند الى حالة واحدة من دراسة الحرب العالمية الأولى أنه اذا طالت فترة تجمع الحلف حول نفس مركز القوة، فسيكون النظام الدولي أكثر ميلا للحرب (٦٠) ، واذا غضضنا النظر عن التوقيت ، فسيبين لنا أن هذه الدراسات تتوافق هي وكشوف بيونو دي مسكويتا التي اعتقدت في اتصال أي تغير في أحكام النظام بالحرب .

وكشف تحليل جاك ليفي لحروب القوى العظمى من القرن السادس عشر الى القرن العشرين أيضا بعض الأنماط المثيرة للاهتمام . واكتشف ليفي أنه باستثناء القرن التاسع عشر فإن أغلبية الأحلاف كانت متبوعة في مدى خمس سنوات بحرب اشتركت فيها دولة على الأقل من دول الحلف . والواقع أن جميع أحلاف القوى العظمى في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن العشرين قد أعقبتها حروب في غضون خمس سنوات وكانت أغلب هذه الحروب حروب قوى عظمى . ومع هذا ففي القرن التاسع عشر ، لم يعقب سوى حفنة صغيرة للغاية من الأحلاف حروب للقوى العظمى . فمن بين ١٤ حلفا للقوى الكبرى ، لم تنشأ أية حرب بعد خمس سنوات من عقده التحالف اشتركت فيها دولتان من الحلفاء . ونشبت حرب واحدة في أعقاب عقد التحالف اشتركت فيها إحدى الدول المتحالفة (٦١) .

فما الذي يمكن أن يقال في تفسير الاختلاف بين القرنين ؟ هناك عدة امكانات قائمة ويرى ليفي أن الهدف من الأحلاف قد تغير بعد ١٨١٥ ، وصرح بأنه قبل ١٨١٥ كانت معظم أحلاف السلام هجومية في طابعها ، وتركزت المعاهدات بضيقة خاصة على مبادأة الحرب . وبعد ١٨١٥ ، اتصفت معظم الأحلاف بطابعها الدفاعي واعتماد أي إجراء عسكري على حدوث هجوم من أحد المشتركين في الحلف . وكانت الأحلاف المبكرة تقام لغرض خاص محدد، وتؤلف كتمهيد مقصود للحرب ومع هذا، فقد كانت أحلاف القرن التاسع عشر دائمة أكثر من كونها بنت سناعتها ، وقصد بها الحفاظ على الوضع الراهن وزيادة الردع (٦٢) . وتغير طابع الأحلاف مرة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر ، وإن كان هذا قد حدث على أنحاء لم تفهم فهمها كاهلا .

والظاهر أن ميشيل والاس يتفق على القول بأن القصد من الحلف .
ربما كان عاملا مهما في تفسير الاختلافات بين الأنماط التي تصادف في
مختلف القرون ، وصرح بأن أحلاف القرن التاسع عشر كانت آليات
توازنية . اذ كان بالإمكان تشكيلها ثم فضها دون حدوث تهديد خطير لأمن
أى بلد . ومن جهة أخرى ، فقد هدفت أحلاف القرن العشرين - بوجه
عام - الى انشاء تآلفات ظافرة في حالة الحرب . وترتب على ذلك حدوث
رد فعل تمثل في صورة تسابق على التسليح في كلا المعسكرين مما زاد من
حدة العداء ومن احتمال الحرب (٦٣) . وربما صح القول ان طبيعة أحلاف
القرن التاسع عشر اختلفت عن طبيعة ما سبقه من قرون وما جاء بعده ،
ولكن وصف ليفي لها بأنها كانت دائمة ، ووصف والاس لها بأنها تميزت
بالمرونة يسوقنا الى اعادة ترديد قول كيندى ونسائل هل قصد هذان
العلمان (ليفي والاس) نفس القرن ؟ .

حتى الآن عطينا أساسا بالدراسات التي بحثت في التساؤل حول
احتمال نشوب الحرب في أعقاب الأحلاف . ونحن بحاجة أيضا الى تحديد
مقدار سبق الأحلاف للحروب ، وكان هذا هو ما فعله ليفي ، فلقد اكتشف
أن الأحلاف سبقت الحروب في أقل من $\frac{1}{3}$ الزمان في القرن السادس عشر
وفي أقل من $\frac{1}{4}$ الزمان في القرن السابع عشر وأقل من نصف الزمان في
القرن الثامن عشر . وغنى عن البيان أن الأغلبية العظمى من الحروب لم
تكن مسبقة بالأحلاف ، ومن هنا يستنتج ليفي أن الأحلاف ليست سببا
ضروريا للحرب (٦٤) ، وعلى الجملة فإن العلاقة بين تشكيل الأحلاف والحرب
(مجتمعة في مدى عشر سنوات) سالبة ومتدنية نسبيا ، مما يتعارض
وفرضية أنه كلما زاد عدد الأحلاف في أية حقبة معلومة ازداد احتمال
ما ينشب فيها من حروب . ومن جهة أخرى ، فيبدو واضحا أيضا أن
الأحلاف لا تحول دون حدوث الحرب ، ولا تفرز السلام .

ويحاجي جون فاسكويه بالقول بأن الربط بين التحالف والحرب
يمكن أن يعزى الى أن انشاء الأحلاف يؤدي الى انشاء أحلاف مضادة ،
مما يدفع الى زيادة تزعزع الاستقرار وازدياد عدم الثقة بالنظر الى احتمال
تهرب بعض المتحالفين من التزاماتهم (٦٥) . ويستخلص من ذلك :

« لما كان هناك في كثير من الأحيان فترة زمنية فاصلة بين التحالف
والدلاع الحرب ، فمن المشروع الاستدلال بأن الأحلاف لا تسبب الحرب
بصفة مباشرة ، ولكنها تساعد على تعزيز صفو الموقف مما يرجح اشتعال
الحرب . وقد يحدث ذلك على نحوين :

١ - يخلق جو يتسبب في استقطاب النظام .

٢ - بالتشجيع على سباقات التسلح (٦٦) .

ويحذر ليفي من أن هذه الصلات الموجبة بين انشاء الأحلاف ونشوب الحرب قبله تكون زائفة ، يعنى بالرغم من حدوثها في ذات الوقت تقريبا ، إلا أنه لا توجد صلة سببية مباشرة بينهما . وعوضا عن ذلك ، فإن الصلة ربما لا تزيد عن انعكاس لحقيقة تولد الأحلاف والحروب من نفس العوامل الكامنة (٦٧) ، والحق أنه حتى في حالات سبق الاستقطابية للحرب فإن السببية المباشرة قبله لا تكون موجودة ، وربما لا يزيد انشاء الأحلاف وما يترتب على ذلك من أعراض عن أعراض تعكس سببها للحرب أكثر قاعدية . فالأحلاف لا تسبب الحرب . وكل ما هناك هو أن الدول تنشئ الأحلاف لأنها تعتقد أن الحرب أصبحت وشيكة الوقوع .

★ ★ ★

من بين الأنماط القليلة التي يبدو أن الباحثين اتفقوا عليها أنه بمجرد اشتعال الحرب ، فإن التحالف يساعد على توسيع نطاق ما يجري فيها وودفعها الى الامتداد الى دول أخرى (٦٨) ، لأن الأحلاف تقوم بدور نقل آليات العدوى للحرب ، وإن كان التحالف ليس الآلية المعدية الوحيدة . (فهناك آلية أخرى كالعدوى الجغرافية) (٦٩) .

يبين من دراسات الاستقطاب وتشكيل الأحلاف أن انشاءها عندما يؤدي الى الاستقطاب يتسبب في اشعال الحروب أحيانا (وليس دوما) على نطاق واسع ومهول يستمر أمدا طويلا ، لأن الاستقطابية تزيد من ادراك التهديد والتوسع العسكري . كما أنها تركز على الانتباه الى المشكلات التي تفرق بين الدول بدلا من تركيزها على جوانب الربط بينها ، وتقلل من فاعلية الضغوط العارضة ، وعدد الوسطاء الفعّالين ، وربما أججت سباق التسلح . على أن هذه الحالة ليست النمط الاوحد ولكنها إحدى السبل التي يمكن أن توصل الى الحرب .

١٠ الاستقطاب . بحث تجريبي :

أسفرت دراسات توزيع القوى في النظام الدولي عن نتائج بعيدة التنوع والتضارب . فلقد زعم بعض المحللين أنهم اهتموا الى نمط من الميل للحرب عند نوع ما من توزيع القوى ، واكتشف بعض آخر علاقات تتغير بتغير البلد موضع البحث ، واكتشف آخرون عدم وجود أية علاقة البتة بين توزيع القوى والحرب .

وركزت الدراسات التي طالما استشهد بها سنجر وبريمر وستاكي عن الحقبة الواقعة بين ١٨٢٠ و ١٩٦٥ عن حجم الحرب في النظام الدولي (كما يبين من عدد الأشهر التي استغرقتها البلدان في الحرب) أكثر من تركيزها على عدد الحروب أو الشروع فيها . وكان المتغير المستقل في هذه الدراسة عبارة عن احصاء أطلق عليه مصطلح « كون » ويدل على درجة تركيز القدرات العسكرية والصناعية والديموقراطية في أيدي قلة من دول النظام ، أو بالأحرى درجة انتشاره بين دول النظام (٧٠) واكتشف المؤلفان أن توزيع القوى في القرن التاسع عشر كان مصحوبا بمقدار خفيض من الحرب ، وكان التركيز العالي للقوى مصحوبا بمقدار من الحرب ، وجاء نمط القرن العشرين على نقيض ذلك تماما . وفي عهد متأخر كانت الأنظمة ذات التوزيعات المركزة للقوى (أى التي تغلب عليها القوى) مصحوبة بدرجة متدنية من الحرب ، بينما ارتبط توزيع القوى (أو التوازن) بدرجة عالية من الحرب .

وأعاد بروس دى مسكويتا تحليل دراسة سنجر - بريمر - ستاكي بعد أن نظر الى وجود الحرب أو عدم وجودها على أنها المتغير المستقل بدلا من مستوى الحرب ، واستنتج علم وجود اتصال بين توزيع القوى ووقوع الحرب في القرنين على السواء (٧١) . إذ بدا عدم وجود اختلاف بين تركيز القوى في النظام وبين التغير في تركيز القوى . واستعمل وايمان في تجربة مستنسخة أبعد من « كون » بالإضافة الى احصاء موضع خلاف سماه « كون ٢ » ، يمثل النسبة المئوية لقدرات القوى الكبرى المقبولة من أقوى دولتين في النظام . واكتشف وايمان أن السنوات التي كانت متعددة الاستقطاب في القوى (أى التي انتشرت فيها القوى بدلا من تركيزها) كانت أقل استعدادا للحرب بدرجة هيئة ، ولكن الحرب التي اندلعت في هذه الأنظمة كانت هائلة ، إذ كانت ثلاثة أرباع الحروب في مثل هذه الأنظمة حروبا من الدرجة العالية . ومن جهة أخرى ، فإن ثلاثة أرباع الحروب في الأنظمة ثنائية الاستقطاب (أى الأنظمة التي تركزت فيها القوى الى أبعد حد) كانت متدنية الضخامة . والظاهر أن العملاقين اللذين استند اليهما الاستقطاب الثنائي قد تمكنا من التحكم في النزاع في هذه الأنظمة وحالا دون استيعابهما في النظام (٧٢) .

وركز التحليل التاريخي لميدلارسكى على النقلة من الأنظمة ثنائية الاستقطاب الى الأنظمة التي تضم عددا أكبر من القوى العظمى (٧٣) ، وتضمنت الحجة النظرية التي استند اليها القول بأن أية زيادة في عدد

القوى الكبرى بالإضافة الى نقصان مقدار الموارد ذات الشأن فى النظام قد تترتب عليها زيادة سريعة فى اللامساواة ، وعدم الاستقرار تبعاً لذلك .
ولاحظ ميدلارسكى أن حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) بدأت كنقلة من ثنائية الاستقطاب (الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية فى أوروبا) الى استقطاب ثلاثى (يضم دولا كاثوليكيا ولوثرية وكالفانية) كانت جارية فى أوروبا .

وبدأت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بعد أن نقصت الموارد (من الدول المستقلة الصغيرة والمناطق المستعمرة) بينما حدثت فى ذات الوقت زيادة معتدلة فى عدد القوى الكبرى (كبروز دور الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال) .

وبحث جاك ليفى نظام القوى العظمى لفترة تاريخية أطول (١٤٩٥ - ١٩٧٥) بتصنيف ذاتى لعصور منتقاة تمثل الاستقطابية المتعددة والاستقطابية الثنائية والاستقطاب المطرد (٧٤) . وتركز اهتمامه على الحروب بين القوى العظمى والحروب التى اشتركت فيها قوى واحدة على الأقل ، واستنتج نفس استنتاج وايمان أنه بالرغم من غلبة وقوع الحروب فى جميع الأنظمة ، إلا أن الحروب فى الأنظمة ذات الاستقطابية المتعددة تجنح الى الاتصاف بخطورة أشد . وفى مقابل ذلك اكتشف عدم حدوث « حروب عامة » كبيرة فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، وإن كانت الأنظمة ثنائية الاستقطاب قد خاضت غمار حروب أقل ضراوة وضخامة . وتبدو الأنظمة ثنائية الاستقطاب ومتعددة الأقطاب متساوية فى استقرارها من ناحية عدد السنوات النسبية التى نعمت فيها بالسلام والأنظمة أحادية الاستقطاب كانت الأميل الى حد بعيد للحرب ، وحدثت الحروب العامة بصورة غالبية فى العهود أحادية الاستقطاب .

وقلبت نتائج دراسات كل من ليفى ووايمان الحكمة الواقعية التقليدية رأساً على عقب ، عندما تضمنت القول بأن الأنظمة متعددة الأقطاب تشيخ فيها الحروب، وإن كانت هذه الحروب أقل خطورة، بينما ظهر أن الحرب فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب أقل شيوعاً وإن كانت الأكثر خطورة . ويوحى هذا البحث باحتمال ضحلة عكس هذا الرأى .

فما الذى بوسعنا استخلاصه من هذه المحاولات ؟ أولاً - يحتمل أن تتغير العلاقة بين توزيع القوى والحرب بمرور الزمان - ثانياً - تتمخض محاولات البحث عن نتائج مختلفة عندما تعتمد على مؤشرات مختلفة

للاستقطاب والاستقرار والحرب - ثالثا - يبدو أن توزيع القوى بالرغم من ضعف ارتباطه في بداية الحرب ، إلا أنه يكون مصحوبا بأنواع ما من الحرب . فعندما تقع الحرب قد يكون لتوزيع القوى أثر كبير على نوعية الحرب التي تحارب (٧٥) ، رابعا - الحرب تقع في الأغلب في جميع أنواع الأنظمة ، فليس هناك نظام يمكن أن ينسب إليه فضل الاسهام في صنع السلام . وإذا سملنا بالمناهج المختلفة المستعملة وبالنتائج المتباينة التي اهتمت اليها محاولات هذه الأبحاث ، فلا بد أن نستخلص القول بأن العلاقة بين التوزيع والحرب بعيدة تماما عن أن تكون قد فهمت فهما كاملا .

الآثار مجتمعة والاستقطاب والاستقطابية :

لما كانت لا تصورات استقطاب القوى واللا استقطاب العنقودي قد اثبتنا نفهما بدرجة كاسحة ، فلعل الحل هو الجمع بين التصورين . فقد تتعرض محاولات التركيز على عامل واحد للبلبلة أو التشوش ، أو تكون مختلطة بنتائج العامل الآخر . ويفضل وإيمان الجمع بين تصوري الاستقطاب والاستقطابية حتى يتسنى تصنيف الأنظمة الدولية على أساس المخطط الرباعي المبين في اللوحة السابق ذكرها . ويبين من بحثه أن الأنظمة الأميل للحروب الخطيرة هي الأنظمة التي جمعت بين الاستقطابية العنقودية والمتعددة أقطاب القوى ، يعنى الأنظمة المؤلفة من عدد كبير نسبيا من الدول المتساوية في القوة ، التي انحازت الى كتلتين متنافجتين . أما الأنظمة التي كشفت عن شدة تمسكها بالسلام (في القرن العشرين على أقل تقدير) فقد جمعت بين حالة الاستقطابية العنقودية المتعددة وثنائية الاستقطاب والقوى (٧٦) .

ويرى وإيمان أن مؤيدى القطبية الثنائية قد أصابوا عندما اعتقدوا في استقرار الثنائية والاستقطابية ، كما أصاب أنصار الاستقطابية المتعددة فيما قالوه عن استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب ما داموا يعنون بذلك الاستقطاب العنقودي .

ولا بد أن يراعى أن متغيرات أخرى قد تتدخل مع الاستقطاب والاستقطابية على نحو يقلل أو يزيد من احتمال الحرب . ويرى ستول وشامبيون أن النتائج المختلفة في أبحاث الثنائية الاستقطابية والاستقطابية المتعددة قد تعزى الى القوى الراضية في النظام (٧٧) . فلا بد أن يتمخض عن تصنيف الدول الى دول راضية ودول ممتعضة مسالك مختلفة . ولقد افترضنا أنه عندما تتوافر للدول الراضية نسبة متدنية نسبيا من القدرات

النسقية ستوجد علاقة موجبة قوية بين تركيز القدرات (غلبتها) والحرب .
واسفر اختبار الافتراض عن تأييد معتدل (بالرغم من استعانة العالمين
بعدد الحروب التي دارت كل شهر كمتغير مستقل بدلا من الاعتماد على
المبادرة بالحرب ، ووصفهما حالة الرضا أو الامتعاض عند أية دولة بالابتعاد
عن التصلب) . وأعتقد أنه عندما ترغب أية قوة عظمى ممتعة تغيير الأمر
انواقم ، سيكون بمقدور أى توزيع قوى متكافئ أن يثبذ الحفاظ على السلام .
وليس من شك أنه عندما يرتفع مستوى الرضا داخل النظام، فإن الاستقطاب
يكون أقل ارتباطا .

والظاهر أن الاختلاف بين دول الأمر الواقم والدول الراغبة فى
مراجعة الأوضاع الراهنة له أهمية . ولا جدال فى أن الفرق عظيم الارتباط
بنظرية التفاوت فى المكانة ومرتبطة أيضا بالنظرية التى سنبحثها فى التو
عن انتقال القوة .

نظرية انتقال القوة :

بحثنا حتى الآن التغيرات النسقية على نحو يتسم باستاتيكية (أى
باعتبار الحياة ساكنة) ، وركزنا على النسق فى زمان محدد سواء تميز
بكونه استقطابية ثنائية عنقودية أو تعددية استقطابية فى القوى ، أو بعدم
التوازن فى الوضع . غير أننا لاحظنا أيضا الأهمية التى نسبها بعض
العلماء الى التغير فى بعض هذه المتغيرات . وقدم أورجانسكى نظرية فى
الحرب تستند أساسا على التفسيرات فى توزيع القوى فى النظام
الدولى (٧٨) .

ويتحدى أورجانسكى فكرة توازن القوى التقليدية التى تعتقد أن
المساواة فى التوازن تساعد على تحقيق الحفاظ على السلم . واستندت هذه
الفكرة على حجة ترى أن المساواة فى القوة تكفى للتحذير من المخاطرة (*) ،
بينما يعد التفوق من نصيب من يملك القدرة على كسب القوة على حساب
الآخرين . فما دام هناك توازن فى النظام ويخلق توازنا لقوة ضد أخرى ،
فإن ردع الحرب سيغدو أمرا ميسورا . ولكن وكما أوضح اينيس كلود
إذا عنى بالتوازن احتمال خسارة أحد الجانبين ، فإنه سيعنى أيضا أن
أحد الجانبين سيكون من الفائزين ، مما يغرى الجانبين بالمبادرة بالحرب (٧٩) .
هذه هى النقطة التى بدأ منها أورجانسكى .

ويحاجي أوجانسكي بالقول بأنه في كل عصر من عصور التاريخ تتولى دولة واحدة الهيمنة عادة على النظام الدولي باعتبارها رأسا لتألف من القوى الراضية عن الأوضاع (بعد النظر الى النظام الدولي لا على أنه فوضوى ، ولكن على أنه يتبع الى حد ما نظاما هرميا) . وما دام متزعم هذا التألف القائم على الوضع الراهن يتمتع بخلبة القوى ، فان السلام سيسود . ان عدم المساواة في توزيع القوى بين المسيطر وأول المتحدين له ، بالإضافة الى تأييد حلفاء المسيطر للوضع الراهن هو الذي يصون السلام . في ظل هذه الظروف ، يكون من الحق أن يبادر المتحدى بشن الحرب ، ولن تجنى الدول المهيمنة أو تخشى الا القليل ، ومع هذا فعندما يتجه المنافسون المحتملون الى التصنيع والعصرنة ، فان الزعيم القديم يتعرض للتحدى ويخلق موقفا غالبا ما يؤدي الى الحرب . وهكذا يتضح أن مصدر الحرب هو الاختلاف في حجم ومعدل نمو المنتمين الى النظام .

ويزداد رجحان كفة النزاع عندما تكون نقلة النفوذ والقوة وشبكة التحقق . ويوجد في صميم هذه التحولات الزيادات الآتية في الانتاج المتصلة بالتصنيع وزيادة القوى البشرية التي ترجع الى النمو الديموجرافي وزيادة قدرة النخبة من الساسة على تعبئة الموارد القومية . وتحديث التغيرات المياغنة في القدرات القومية اضطرابات في التوزيع المسبق للقوة . وعلى وجه الخصوص ، يقال أن احتمالات الحروب الكبرى تتزايد عندما يلحق المتحدى بالدولة المسيطرة ، ويرغمها على نوع ما من « صدام الخطوط الخلفية » . ويزعم أوجانسكي وكوجلر أن المتحدى الأضعف هو الذي يبادر بشن الحرب على الدولة المهيمنة الأقوى . إذ لا تقدم الدول القوية الراضية عن الأوضاع على بدء الحرب . انها تمثل المنتفع الأول من النظام القائم ، وليست لها مصلحة في حدوث أى تغيير ، ومن جهة أخرى ، جرت العادة أن يكون المتحدى مستجدا في الانضمام الى معسكر الأقوياء ، ومن ثم لا تتوافر له عادة المزايا التي تناسب قدراته . انه من الممتنعين الساخطين على الوضع الراهن بوجه عام وعن وضعه في النظام الدولي بصفة خاصة ، ومن ثم فانه يرغب في إعادة تخطيط القواعد بحيث تتواءم ومشتهايته . ربما بدا هذا الكلام مألوفاً . إذ يعد جانبا من المنطق التفسيري لنظرية انتقال القوة منقولا على أية حال عن نظرية التفاوت في الوضع (٨٠) .

ويرجع أوجانسكي وكوجلر في افتراضهما الحروب الكبرى الى حد كبير الى ما يحدث عندما يكون توزيع القوى بين الدولة المهيمنة والمتحدى متقاربا على وجه التقريب . ويعتقد بوجه خاص أن المتحدى يحتمل أن يبادر بشن الحرب قبل أن تعمق المساواة بالفعل ، وان كان هناك خلاف حول هذه النقطة (٨١) .

وبغض النظر عن التوقيت الدقيق المتضمن هنا ، فإن النظرية ترى أنه كلما ضاقت الفجوة، يحتمل أن تنظر كل دولة إلى الموقف على أنه مصدر تهديد ، اذ تزداد لهفة المتنافسين على الموقف وتزداد حساسيتها للتغير في توزيع القوى ، وتخشى الدولة المهيمنة أن يتجاوزها المتحدى في القوة ، وأن يعزف عن قبول مكانة ثانوية في النظام الدولي ، وأن يتحداهما على الزعامة ، ويحاول تغيير قواعد النظام ، ولهذه الأسباب قد تشرع الدولة المهيمنة في توجيه ضربة مباغتة ضد المتحدى آملّة في الحيلولة دون وقوع ما لا مفر من وقوعه . ومع هذا فإن الحرب يزداد احتمال حدوثها عندما تجرى محاولة من قبل المتحدى للتعجيل بالنقلة قد تعزى في أغلب الظن إلى الإفراط في الثقة الناجم عن سرعة النمو ، والإغراء باستغلال الفرصة لاحتراز نصر فوري كامل ، ويخلق الافتقار إلى الموضوع في ميزان القوى موقفاً يحتمل أن يرى فيه الزعماء القوميون إما فرصاً أو تهديدات في البنية الخارجية .

والظاهر أن العنوان السابق لأوانه خطأ استراتيجي يقع فيه المعتدى، وعادة ما يكون تحالف الدولة المسيطرة هو الأقوى ، وكثيراً ما يكون ما أغرى المتحدى هو استبعاده حصول المسيطر على العون ، مما يجعله عرضة لمواجهة تآلف متفوق من المتحدى وكتلته ، ومع هذا ففي المدى البعيد يستعيد المتحدى قوته في فترة يقدرها أورجانسكي بخمسة عشرة سنة أو ثمانى عشرة سنة ، بل وربما تفوق في هذه الأثناء على بعض أعضاء التحالف المنتصر . وأسمى أورجانسكي هذه الظاهرة « تقابل العنقاء » ، لأن الحروب لا تحول دون صعود المتحدين في المدى البعيد ، وقد تصاب محاولات إيقاف مكاسب الدول السريعة النمو بالانخفاق .

وكلما زادت سرعة معدل النقلة ازداد احتمال الحرب ، فإذا كان معدل النمو بطيئاً نسبياً ، فسينعم المتحدى بفترة تحذير أطول ، وتتوافر الفرصة للدولتين للاستعداد للمستقبل على نحو أكثر اتصافاً بالمعقولة والواقعية . وبالمقدور أعداد ترتيبات نافعة من كلا الطرفين بين المتحدى والمسيطر تساعد على التباحث حول تسوية الخلافات والتعويضات والحلول السلمية . ومن جهة أخرى ، إذا كان معدل نمو المتحدى سريعاً فمن غير المحتمل أن تكون البلدان على أهبة الاستعداد للنقلة ، ويزداد احتمال حدوث اساءات في التقدير ، ووقوع أحداث طائشة رعناء .

نظرية انتقال القوة : بحث تجريبي :

حاول أورجانسكي وكومر اختبار نظرية انتقال القوة بعد ما دار من حروب من القوى الكبرى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كالحرب

الفرونتسية البروسية (السبعينية) والحرب الروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، واكتشفا وقوع الحرب فى حالتين متباينتين :

١ - عندما يتساوى المسيطر والمتحدى فى القوة .

٢ - وأيضا عندما لا يتساويان فى القوة (واستعانا بالنتائج القومى كمؤشر للقوة) .

ومع هذا ، ففى كل حالة حدثت فيها الحرب بين طرفين متساويين فى القوة كان انتقال القوة أمرا واردا . ولم توجد أية حالات للحرب بين بلدين متساويين لم يلحق فيها أحد الطرفين الطرف الآخر ، ومن ثم استخلصنا القول بأن الحروب العظمى التى تقع بين خصمين متنافسين لا تقع الا عندما يكون انتقال القوة وشيك التحقق ، ومن هنا يعد انتقال القوة أمرا ضروريا ، ولكنه ليس شرطا ضروريا للحرب ، واكتشفا أيضا أهمية سرعة الانتقال فى افتراضهما (٨٣) .

ولاحظ عالمان هولنديان (هنك هادولنج وجان سيكاما) أنه بينما اختبر أورجائسكى وكوجلر مسألة هل تسبق حرب القوى العظمى نقلات القوة ، الا أنهما لم يبحثا هل تكون نقلات القوة متبوعة دوما بالحروب . وبعد أن استعان هادولنج وزميله بنقياس أرحب للقوى القومية ضم عناصر تتضمن حجم الدولة ومدى تقدمها واطارا زمنيا أوسع وقائمة مستوفاة بالحروب التى وقعت ، واكتشفا أن نقلات القوة مؤشرات نبوية مهمة عن اندلاع الحرب . وبفضل اكتشافهما للعلاقة القوية بين المساواة فى القوة واندلاع الحرب ، اعتبرت هذه الكشف تحديا كبيرا للفرضية التقليدية لتوازن القوى التى ظنت أن المساواة مفتاح السلام (٨٤) .

واتفق ريتشارد ستول وميخائيل شامبيون بعد استعانتهما بمؤشرات كاو (*) المختلطة عن القدرة النسبية على أن جميع حروب ألمانيا مع القوى الكبرى قد حدثت بعد التكهّن بوقوعها اعتمادا على نظرية انتقال القوة . فلقد اندلعت الحرب النمساوية البروسية والحرب الفرنسية البروسية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية فى غضون خمس سنوات من التشابك بين التسلحات الألمانية وقدرات منافسيها من القوى الكبرى

آنثذ . وبذلك أيدت الفرضية القائلة بأن التكافؤ يؤدي الى الحرب ، ولكنهما لاحظا عدة نقلات لم تسفر عن وقوع الحرب . فلم تتكشف دلائل الحرب الا عندما فاقت قدرات الولايات المتحدة قدرات القوى الأوروبية ، كما أن تفوق الألمان على الروس في سبعينات القرن التاسع لم يكن عاملا حاسما في اشعال الحرب (٨٥) . وقد يعزى عدم حدوث الحرب المقترن بهذه النقلات الى حالة الرضا النسبي للمتحدى الصاعد ، وبوسعنا - يقينا - تفسير الحالة الأخيرة (مثلما فعل أوجانسكى) على هذا النحو .

ويبحث تشارلز بوشمان الصراع الذي دار بين القوى الكبرى وخصوصهما من غير القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٩٠ (٨٦) ، وأيد تحليله بوجه عام فرضيات انتقال القوة واكتشف زيادة احتمال حدوث الحرب بين كل من القوى الكبرى ومنافسيها من غير القوى الكبرى المساوية لها في الامكانيات (الديموجرافية والصناعية والعسكرية) . بيد أن التكافؤ وحده لا يكفي للتخفيف للحرب فلا بد من حدوث نقلة في القوة تمهد لذلك . واكتشف جوشمان أن كلا من ثنائيات القوى العظمى وثنائيات القوى غير العظمى ، من المرجح تورطهما في الحرب عندما تكونان مسرعتين في التقارب نحو التكافؤ (أو في التباعد عنه) ، وان كان هذا الاكتشاف ليس مماثلا في قوته . واعتقد أن القوى الكبرى تكون مهتمة بوجه عام للاشتباك في الحرب عندما تزداد قدراتها الشاملة زيادة سريعة ، ولكنها لا تكون كذلك عندما تتناقص هذه القدرات وتتوافق هذه النتيجة هي ونظرية أوجانسكى عن اصطدامات المؤخرة أو الصفوف الخلفية . ويختتم جوشمان رأيه بالقول :

« تسفر التحولات السريعة في القوة النسبية للعاملين عن حالة من عدم اليقين تتعلق بالنوايا أو الامتعاض من توزيع المميزات التي لم تتح للمستولين فرصة صلبة صلبة ، بينما يؤدي التغير التدريجي الى التزويد بإمكانات أكبر للتكيف أو التوافق مع ما يستجد من حقائق » (٨٧) .

قبل أن نشعر بالسأم من صعوبة الاعتراف بصحة أية نظرية من النظريات التي أوردناها في هذا الفصل ، يتعين التنويه بدراسة حديثة العهد من اعداد ووسانج كيم زودتنا بأدلة لها قيمتها لتأييد عكس ما جاء في هذه النظريات (٨٨)، فلقد فحص كيم نظرية أوجانسكى بعد استعائته بقائمة وافية للحروب ومؤشر القدرات المختلطة مثلما فعل سستول وشامبيون ، واستند بالإضافة الى ذلك على مجموعة مختلفة من الاختبارات الاحصائية ، واكتشف أن دعائم أغلب فرضيات أوجانسكى واهنة مما جعل

من الصعب توحيدها ، واتضح له أن توزيع القوى بين دولتين قليل التأثير على حدوث الحرب . ففي الواقع أنه ليس هناك ما يؤيد الفرضية التي ترى أن « المساواة في القوة مفتاح الحرب » ولا فرضية تمهيد الغلبة بين أية دولتين للحرب . فضلا عن ذلك ، اكتشف كيم وجود علاقة سلبية بين نقلات القوة والحرب ، التي تبدو أقل احتمالا في الوقوع عندما تتفوق دولة ما على الدولة الأخرى ، والظاهر أن سرعة النمو القومي عديمة الأهمية . وأسفر هذا النقد عن تحدى ما ذكر عن النمو القومي المتفاوت في نظرية أوجانسكى . وما زال المحلفون يتداولون للحكم على هذا الرأي الأخير .

لعل الوقت قد حان الآن للتنويه بشيئين لابد أن يكون القارى قد تنبه اليهما . أولا - ليست نظرية انتقال القوة بالنظرية العامة للحرب . فقد اقتصر دورها على تفسير حالات استثنائية محدودة كالمواجهات الكبرى بين أقوى دول النظام الدولى (٨٩) ، ومن جهة أخرى ، وكما بين جوشمان فإنها أثبتت قدرتها على التعميم بحيث يستطيع تطبيقها على جميع الدول فى أى نظام سواء أكان نظاما مركزيا أم نظاما فرعيا اقليميا . والظاهر أنه ليست هناك أسباب نظرية إجبارية تفسر لماذا يقتصر تطبيقها على المتصارعين على التسيد ، والواقع أن أوجانسكى وكوجلر قد طبقا هذه النظرية على الحرب الروسية اليابانية .

ثانيا : اذا توخينا الدقة فنستقول ان نظرية انتقال القوة لا تتنبح نظريات المستوى الدولى عن الحرب ، لأنها تصلح للتطبيق فى حالات التفاعل الثنائى بحكم اهتمامها بالعلاقات المتبادلة بين أية دولتين (دولة مهيمنة ودولة متخدية) أنها صورة من التوزيع النسقى للقوة بمقياس مصغر ، ويرجع ذكرها ضمن هذا الفصل الى أنها تناولت أساسا مشكلات توازن القوى ، لأنها جزء لا يتجزأ من نظرية عن تكوين النظام الدولى ، عندما يكون خاضعا لزعامة قوة مهيمنة وما يحفظ فيها سلام النظام الدولى هو غلبة من يتزعم النظام .

وبعد مراعاة هذه النقاط علينا أن نلاحظ بعض محاولات البحث القليلة التي ركزت لا على نقلات القوة بين دولتين ، وإنما على توازن القوى بين دولتين وعلاقة ذلك بالحرب . إذ تنزع هذه الدراسات الى تأييد حجة أوجانسكى (المساواة بين القوى مفتاح الحرب) ، وإن كان التأييد الكامل غير قائم ، فلقد بينت دراسة اريك ويد للثنائيات الأسبوية من ١٩٥٠ الى ١٩٦٦ ودراسة دافيد جارنهام لثلاثين ثنائية (من ١٨١٦ الى

(١٩٦٥) أن التفوق هو العامل الأكثر احتمالا في تحقيق السلام ، بينما يكون التكافؤ مصحوبا الى درجة كبيرة بالحرب (٩٠) . وأيد المؤرخ جوفري بليني أيضا تأثير التفوق على السلام عندما قال ان الانتصارات الحاسمة في الحروب الكبرى هي التي أطالت فترات السلام ، لأنها مثلت بوضوح التفوق المطلق للخصال ، بينما أدت الحروب التي افتقرت الى نهايات حاسمة الى الاستتبال في حروب لاحقة ، لأنها تركت النظام الدولي في موقف تكافؤ نسبي ، فيه يحتمل أن تسوق اساءة ادراك توازن القوى الحق جميع الدول الى الظن بأن التوازن كان لصالحها (٩١) .

ومع هذا وكما توجد اختلافات مهمة تتعلق بالعلاقة بين توزيع القوى في الحرب في مستوى النظام الدولي ، فان الأمر بالمثل فيما يخص المستوى الثنائي . وجاء أفضل تأييد مقنع لفرضية المساواة مفتاح السلام من دراسة وين فريس . فلقد اكتشف تحليله لاثنتين وأربعين حربا (بين ١٨٥٠ و ١٩٦٥) أن ٣٤ منها (٨١ %) قد كشفت عن وجود تكافؤ في القوى (بين ١٩٤٥ و ١٩٠) أو أكبر من ذلك بين الثنائيات المتصارعة . واختتم الدراسة بالقول : « لقد رئي أن عددا قليلا من الحروب قد نشب عندما اقترب طرفا النزاع من المساواة في قدرات القوى (أقل من معدل ١٩٤٥) » . وبمجرد تجاوز هذه الحافة ، تزايد عدد أحداث الحرب زيادة ملحوظة (٩٢) . فالظاهر أن التفوق يسوق الى الحرب . ويعتقد سيوم براون أيضا أنه بينما قد تؤدي تحديات توازن القوى القائمة (اللاتوازن) الى اشعال الحروب ، فان التفوق في العلاقة الثنائية قد يسوق الى الحرب أيضا ويحاجي بالقول بأنه في حالة وجود علاقة عداء شديدة بين دولتين . وخلق كبير في التوازن العسكري ، فان هذه الحالة تفرى أية دولة متفوقة حاتقة على تصعيد النزاع حتى يتحول الى حرب ، ومن أمثلة ذلك ، هجوم اليابان على الصين ، واعتداء هتلر على أوروبا وهجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وهجوم الهند على باكستان ١٩٧٣-٩٣ ، فلعل مفتاح الرأي اذن هو القول بأن القوى المتفوقة عسكريا مسيرة الى الشعور بالامتصاص ، بينما يفترض أوجانسكي وكوجلر عكس ذلك .

نقلات القوة والمساواة : خلاصة :

بينما لم تثبت نظرية انتقال القوة صحتها على أي نحو ، الا أنها تظهر كواحدة من أقوى المحاولات لتفسير حرب القوى الكبرى ، ولا يخفى أن المساواة الثنائية (أو ما يقرب من المساواة) في القوة لا تؤدي دوما

الى اندلاع الحرب بين المتنافسين . وواضح أيضا أن نقلات القوة لا تتمخض دائما عن وقوع الحرب ومع هذا فإن التوافق بين نقلات القوى والتكافؤ الثنائي يبدو مهما . فالظاهر أن التغيرات السريعة في قدرات القوة ، خصوصا تلك التي تؤدي الى حدوث تكافؤ ثنائي تجعل الحرب بين القوى العظمى والقوى غير العظمى أمرا محتملا . ومن المرجح أيضا أن تكون نقلات القوة نحو المساواة مقترنة بعوامل أخرى مثل القوى النسقية للامركزية وسباقات التسليح وإدراك التهديد . وهى عوامل تزيد الاسهام فى احتمال الحرب .

ان نظرية انتقال القوة يمكن أن تلقى قبولا اعتمادا على الحدس ، فهى تتوافق مع احساسنا بما يحتمل الوقوع ، ولها منطق باطنى ، وتتميز بشحها ، فهى غير مؤيدة بالكثير من الأدلة ، ولها ارتباط بعوامل مهمة فى مستويات أخرى من التحليل تسببهم أيضا فى اشعال الحرب . اذ يبدو أن التحولات الكبرى فى التوازن النسبى بين الدول جانب مهم من معضلة الحرب . وعلى الرغم من دراسات كيم وفريس ، فإن هناك مقدارا مهما من الأدلة يوحى بوجود أن يخامرنا الشك فى فرضية توازن القوى التقليدى ، وأن التكافؤ فى القوة يؤدي الى السلام (٩٤) .

فلنواصل فحصنا للعلاقة بين التفوق فى القوة والسلام (وبين المساواة فى القوة والسلام) بأن نوجه انتباهنا الى نظريات النظام الدولى ، التى ركزت على الصعود والسقوط البوراني للزعامات المسيطرة على العالم والعلاقة بين هذه البورات والحرب .

هوامش الفصل الثامن

- (١) International Relations : Theories — Michael Sullivan
• ١٤٤ and Evidence ١٩٧٦ ، ص
- (٢) يعتبر Kenneth Waltz الفوضى أو الهيرارشية المبدأ الأساسي لتقريب
الأنظمة الدولية - انظر كتاب Theory of International Politics ١٩٧٩ ، ص ٨٩
- (٣) Contending — Robert L. Pfaltzgraff و James E. Daughtery
• ١٢٧ Theories of International Relations ١٩٩٠ ، ص
- (٤) Robert North War peace, Survival — ١٩٩٠ ، ص ١٠
- (٥) لمعرفة النظرية المضادة القائلة بعدم وجود دور للأنظمة الدولية في تحديد الدور
انظر : War, Peace, Survival — North
- (٦) تزعم نظرية الأنظمة الدولية أن التغيرات في المستويات الأخرى للتحليل لها
اثر عشوائي على مسلك الدول International Relations Sullivan Theories
• ١٥٣ and Evidence
- (٧) Theory of International Politics — Waltz ص ٧٢
- (٨) War in International Society — Evan Luard ١٩٨٦
• ٢٨٥ انظر أيضا كتاب Types of International Society ١٩٧٦
- (٩) ذكرت في كتاب A Discourse on the Origin of — Rousseau
Inequality ضمن كتاب Contract and Discourses ترجمه الى الانجليزية
• ٢٢٨ G. D.H. Cole ١٩٢٠ ، ص
- (١٠) Man, the State and War — Kenneth Waltz ١٩٥٩ ، ص ١٦٨
• ١٦٩
- (١١) نفس المصدر ، ص ٢٦ ، ص ٧
- (١٢) نفس المصدر ، ص ١٨٨
- (١٣) A Lasting Peace Through the — Jean-Jacques Rousseau
Federation of Europe ترجمه من الفرنسية الى الانجليزية Vaughan ١٩١٧ ،
• ٧٩-٧٨

- (١٤) Perception and Misperception in — Robert Jervis
• (١١٢ - ٥٨) ١٩٧٦ International Politics
- (١٥) التعرف على النقد الكلاسيكي للحكومة العالمية انظر كتاب : Inis Claude
• ١٩٦٢ Power and International Relations
- (١٦) Social Stratification — Melvin Tumin ١٩٦٧ ، ص ١٢
- (١٧) A Structural — Johann Galtung Theory of Aggression
مجلة Peace Research ١٩٦٤ ، ص ٩٦
- (١٨) Status Discrepancy and Violence in the — Manrice East
James Rosenau ضمن كتاب International System
والآخرين بعنوان The Analysis of International Politics ١٩٧٢ ، ص ٢٠٠
- (١٩) A Structural Theory of Aggression — Galtung وايضا : East
Status Discrepancy and Violence
- (٢٠) Galtung ص ٩٩ و ص ٩٦ ، يبدؤ بناء على البيانات المستقاة من
دراسات المستوى الفردي أن الحاجة تقتصر وجود قدر لا بأس به من التعارض قبل وقوع
العدوان ، انظر : Status Discrepancy and Violence-East
- (٢١) نفس المصدر ، ص ٩٩ ، لما كان من المستبعد أن يجنى العدوان كرد مباشر
على الفروق في المرتبة ، فمن المحتمل وجود تخلف زمني وراء ذلك ، انظر نفس المصدر
ص ١٠٥
- (٢٢) نفس المصدر ، ص ١٠٢
- (٢٣) East ص ٢٠٣
- (٢٤) نفس المصدر
- (٢٥) ثمة جانب مثير للاهتمام في النظرية يتمثل في كونها قد سلمت بوجود
محاذاة بين مستويات عدة من التحليل (المستوى الفردي - ومستوى دولة المدينة -
(النظام الدولي) بعد الربط بين كل مستوى منها بالتفاوت في المرتبة والعدوان ، ومن
ثم يوجد احتمال في ارتباط هذه المستويات برباط سببي ، فبالقدر أن يؤدي التفاوت
في أحد المستويات الى تفاوت في مستوى آخر ، انظر Galtung ص ١٠٦
- (٢٦) Sullivan ص ١٧٧
- (٢٧) East نفس المرجع ١
- (٢٨) Status and Formal Organization — Michael Wallace وايضا :
Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War
١٩٦٤-١٨٢٠ جاء ذكرها في كتاب اشرف عليه Bruce Russett بعنوان Peace
War and Numbers انظر ايضا : Michael Wallace War and Rank
among Nations ١٩٧٢

Status Inconsistency and War Involvement — James Lee Ray (٢٩)

١٨١٦ - ١٩٧٠ - جمعية علم السلام - البحث ٢٣ ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩-٨٠ in Europe

Status Capabilities and Major Power : Charles S. Gochman وايضا

Conflict. في كتاب اشرف عليه J. David Singer بعنوان The Correlates of War

١٩٨٠ ، ص ٨٢ - ١٢٢ .

(٣٠) انظر John Vasquez ، The Power of Power Politics ، ١٩٨٢ .

(٣١) هذا التصنيف مقتبس من كتاب David

Garnham ضمن كتاب Alan Ned ، Polarity and War — ١٩٨٥ ، ص ٧ - ٢٢ .

(٣٢) انظر مقال Patric James و James Brecher Stability

and Polarity مجلة أبحاث السلام ٢٥ ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ - ٤٢ .

(٣٣) Jack S. Lev — The Polarity of the System and International

Stability ضمن كتاب اشرف عليه Sabrosky — Polarity & War ص ٤٧ .

(٣٤) عرف Levy الأنظمة الا استقطابية بأنها الأنظمة التي تتميز بوجود

عدد من الحلفاء وغياب تجمعين محددى العالم ويتوافر اما ١ - مجموعة من التحالفات
التعارضة أو ب - بفركام من الحلفاء المتكلمين . انظر Jack S. Levy Alliance

Formation and War Behavior مجلة Conflict Resolution العدد ٢٥ ، ١٩٨١ .

ص ٦٠٧ .

(٣٥) Michael Wallace — Polarization : Toward a Scientific

Conception جاء ذكرها في كتاب Sabrosky — Polarity and War

ص ٩٥ - ١١٢ .

(٣٦) اثبت Frank Wayman أن استقطاب القوة والاستقطاب العنقودى

جانبيان غير مرتبطين بعضهما ببعض ومنفصلين من الناحية التجريبية . انظر :

Bipolarity, Multipolarity and the Threat of War في كتاب :

Sabrosky : Polarity and War ص ١١٥ - ١٤٤ . انظر ايضا .

Jeffrey Hart Symmetry and Polarization in the European International.

System 1870-1879 مجلة بحوث السلام ١١ (١٩٧٤) ، ص ٢٢٩ - ٢٤٤ .

وايضا Jeffrey Hart في كتاب Power and Polarity in the International

System في كتاب Sabrosky المذكور انفا ، ص ٢٥ - ٤٠ .

(٣٧) ثمة تصنيف مشابه نوعا - انظر : Seyam Brown — The Causes

and Prevention of War ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .

(٣٨) David Rapkin واخرون Bipolarity and Bipolarization in the

Cold War مجلة Conflict Resolution العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ - ٢٩٥ .

(٣٩) يرى عدة محللين أن الأنظمة البديلة التي تضم عناصر من كل من الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية بمقدورها أن تزود بأعظم قدر من الاستقرار .
 فمثلا قام Richard Rosecrance بفحص نظام الاستقطابية الثنائية ، وفند Manus Midlarasky نظام التوازن الهيرارشي ويشاطر نموذج Midlarasky في التوازن الهيرارشي في بعض ملامح نموذج Morton Kaplan الثنائي
 الاستقطابي المتحدر - انظر : Variants on Six Models : Morton Kaplan
 of International System Rosenau International Politics ضمن كتاب
 and Foreign Policy ص ٢٩١ - ٢٠٢ .

(٤٠) انظر كتاب Henry Kissinger — A World Restored ١٩٦٤ .

(٤١) Karl W. Deutsch و J. David Singer Multipower Systems and International Stability في مجلة السياسة العالمية ، العدد ١٦ (١٩٦٤)
 ص ٣٩٠ - ٤٠٦ . وأيضا Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen
 ص ١٩٨٢ ، ص ٢٥٥ .

(٤٢) Deutsch و Singer نفس المرجع .

(٤٣) الواقعية الجديدة محاولة لاعادة تحديد التطورات على نحو أوسع واعتمادا على فرضيات يمكن برهنتها . وما زالت القوة هي المفتاح المتغير للواقعية . وإن كان التركيز قد انتقل من مستوى دولة الأمة الى النظام الدولي ويعد Waltz أول نصير لهذا الاتجاه . وإن كان بوسعنا ائراج أسم Robert Gilbin كنصير آخر .

(٤٤) Theory of International Politics — Waltz - إن هذا لا يعني أن تكوين النظام هو الذي يحدد مسلك الدولة ، فكل ما هناك هو أنه يحدث تأثيرا كائنا قويا . وفي مقابل ذلك فإن وحدات النظام هي التي تشكل تكوين النظام . ويؤكد الواقعيون الجدد أن الدول في مختلف التحالفات الدولية ستصرف تصرفات مختلفة . وتعرف Walte على ثلاثة جوانب من التكوين الدولي تعد ذات أهمية في هذه الناحية : ١ - المبدأ الذي يعتمد عليه النسق في تنظيمه (الفوضى أم الهيرارشية) ٢ - تخصيص أدوار الوحدات - انظر Theory of — Waltz
 International Politics ص ٨٢ .

(٤٥) Claude ص ٦٢ .

(٤٦) Jack Kugler و A. F. K. Organski The power Transition
 ضمن كتاب أشرف عليه Midlarasky Handbook of War ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ .

(٤٧) Randolph Siverson و Michael Sullivan في The Conflict Resolution
 Distribution of Power and the Onset of War
 ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٧٧ .

(٤٨) من بين النقاد الكلاسيكيين لمحجة Deutsch و Singer عن استقرار
الاستقطابية : التعددية ما جاء في كتاب Bipolarity — Richard Rosecrance
Multipolarity and the Future وأعاد ذكرها James Rosenau في كتاب
أشرف عليه بعنوان International Politics and Foreign Policy ١٩٦٩
• (٢٢٥ - ٢٢٥) .

(٤٩) Hierarchical Equilibria and the — Manus Midlarsky
Handbook War Long Run Stability of Multipolar Systems
• ٧٤ - ٦٤ Studies

(٥٠) يمكن العثور على الصيغة الكلاسيكية المؤيدة للاستقطابية الثنائية في كتاب
International Structure, National Force and Balance — Kenneth Waltz
• (٣١٤ - ٣٠٤) of World Power .

(٥١) Wayman نفس المرجع .

(٥٢) Systematic Polarization and — Bruce Bueno de Mesquita
Conflict Resolution مجلة the Occurence and Duration of War
• (يونيو ١٩٧٨) ، ص ٢٤١ - ٢٦٧ .

(٥٣) Conflict War and Rank among Nations — Wallace
Resolution العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ٥٧٦ - ٦٠٤ .

(٥٤) اكتشف نتائج مماثلة عالمان آخران : Charles Kegley
و Gregory Raymond في مقال Alliance Norms and War مجلة
الدراسات الدولية الفصلية العدد ٢٦ (ديسمبر ١٩٨٢) • لقد أهدت إلى الرأي القائل
• بأن الأحلاف المفروطة المرونة تصبحها عادة درجة عالية من ضراوة الحرب .

Alliance Formation and War Behavior — Jack S. Levy (٥٥)
• ٦٠٨ ص .

(٥٦) جاء بهذه النقطة Michael Wallace في كتاب Polarization : Toward
Scientific Conception ص ١١٠ .

Alliance Aggregation — Melvin Small و J. David Singer (٥٧)
and the Onset of War 1815-1945 ضمن كتاب أشرف عليه Singer بعنوان
Quantitative International Politics ١٩٦٧ - ص ٢٤٧ - ٢٨٦
• ٢٨٦ - ٢٤٧ ص .

(٥٨) Daugherty و Pfaltzgraff ص ٣٥٢ .

Alliance and War — Francis Hoole و Charles Ostrom (٥٩)
Revisited مجلة الأبحاث الدولية الفصلية ، العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٨ ، ص ٢٦٥ - ٢٣٦ .

(٦٠) From Bosnia to Sargievo — Alan Ned Sabrosky مجلة
Conflict Resolution العدد ١٩ مارس ١٩٧٥ ، ص ٢ - ٢٤ .

- (٦١) Alliance Formation and War Behavior — Levy
(٦٢) نفس المرجع ، ص ٥٩٠ و ٦٠٥ .
- (٦٣) Polarization Toward a Scientific Explanation of — Wallace
of Correlates مجلة السياسة العالمية ، العدد ٤٠ (أكتوبر ١٩٨٧) ، ص ١٢١ .
- (٦٤) Alliance Formation and War Behavior — Levy ص ٦٠٠
(٦٥) نفس المرجع .
- (٦٦) The Steps to War — John Vasquez مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٢١ .
- (٦٧) نفس المصدر ، ص ١٢٣
- (٦٨) انظر على سبيل المثال Joel King Randolph Siverson في Alliances and the Expansion of War : Singer : ضمن كتاب To Auger Well : Early Indicators in World Politics ص ٢٧ - ٤٩ . وايضا : Siverson — و Harvey Starr في Opportunity, Willingness and the Diffusion of War ص ١٨١٦ - ١٩٦٥ . مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، مارس ١٩٩٠ .
- (٦٩) Benjamin Most و Harvey Starr Diffusion Reinforcement, Geopolitics and the Spread of War في مجلة العلوم السياسية الأمريكية العدد ٧٤ (ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٩٤١ - ٩٤٤ .
- (٧٠) Singerv وآخرون : Capability Distribution Uncertainty and Major Power : Peace, War and Numbers — Bruce Bussett ص ١٩ - ٤٨ ضمن كتاب :
(٧١) Bruce Bueno Mesquita Measuring Systemic Polarity : Conflict Resolution العدد ١٩ يونيو ١٩٧٥ (ص ١٨٧ - ٢١٦) .
- (٧٢) Wayman نفس المصدر .
- (٧٣) Midlarsky ص ٧٠ .
- (٧٤) The Polarity of the System and International — Levy Stability ص ٤١ - ٦٦ .
- (٧٥) انظر في هذه النقطة John Vasquez : The Steps to War ص ١٢٨ .
- (٧٦) Wayman ص ١٢٨ - ١٢٩ . على أن بحث Waymann لم يتمكن من تأكيد الصلة بين الاستقطابية العنقودية والسلام في القرن التاسع عشر .
- (٧٧) Stoll و Champion نفس المصدر .

- (٧٨) World Politics — A. FK Organski (١٩٥٨ - ١٩٦٨) وأيضا
 Jack Kugler و Organski في كتاب The War Ledger ١٩٨٠ .
- (٧٩) Claude ص ٥٦ .
- (٨٠) لاحظ أيضا أن نظرية Organski توحى بوجود طبقية في الحرب .
 فيقال أن الدول التي تتمتع بمرتبة عالية في القوة أكثر تورطاً في الحرب .
 انظر في هذه النقطة Henk Houwelling و Jan Siccama :
 Transitions as a Cause of War في مجلة Power Conflict Resolution العدد
 ٢٢ (مارس ١٩٨٨) ، ص ٨٧ - ١٠٢ .
- (٨١) انظر William R. Thompson Succession Crises in the Global
 Political System ضمن كتاب A. L. Bergeson Crises in the World
 System ١٩٨٢ .
- (٨٢) يعترف Organski بأن نظرية توازن القوى قد تثبت صحتها في الحقيقة
 السابقة للصناعة ولكن في القرن العشرين بعد أن أحدثت حركة التصنيع تحولات كبيرة
 في الطاقة ، لم يعد هناك التوازن الذي يساعد على الحفاظ على السلام .
- (٨٣) Organski و Kugler نفس المرجع .
- (٨٤) Houwelling و Siccama نفس المرجع .
- (٨٦) Charles Gochman Capability Driven Disputes ص ١٤١ -
 ١٥٩ : ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoners of War
 (٨٧) Gochman Capability — Driven Disputes ص ١٥٧ .
- (٨٨) Woosang Kim Power Alliance and Major Wars ١٨١٦ -
- ١٩٧٥ : مجلة Conflict Resolution العدد ٢٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٢٥٥ - ٢٧٢ .
- (٨٩) Sullivan و Siverson نفس المرجع .
- (٩٠) في دراسة Weede للثنائيات الأسيوية عرف التفرق بأنه يعني الفارق
 الكاسح الذي يصل إلى عشرة أمثال وعرفت المستويات الأقل بأنها تعنى المساواة .
 انظر مقالة Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition ١٩٥٠ -
 ١٩٦٩ مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ .
- (٩١) Geoffrey Blainey The Causes of War ١٩٧٢ ، ص ١٠٨ -
 ١٢٤ .
- (٩٢) Wayne Ferris The Power Capability of Nation States
 ١٩٧٢ - ص ٧٦ .
- (٩٣) Brown ص ١٠٢ - ١٠٥ .
- (٩٤) Michael Tennetoss, Randolph Siverson Power Alliance
 and the Escalation of International Conflict ١٨١٥ - ١٩٦٥ مجلة العلوم
 السياسية الأمريكية ، العدد ٧٨ - ١٩٨٤ ، ١٠٥٧ - ١٠٦٩ .

الفصل التاسع

النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخية للحرب

النظام الاقدم يتغير مقسما الطريق للنظام
الجديد .

لورد ألفريد تينينسون .

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخي للنظام الدولي ،
لاسيما ما حدث من تقلب في تركيز القوة ، مثلما انعكس في ظهور
وأفول متزعم النظام والحروب التي رافقت هذه الظواهر . ويعتقد أنصار
هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولي
يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولي في أواخر
القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل في بنية النظام الدولي ،
وتياراته التي كانت قائمة في القرن السادس عشر على سبيل المثال ،
وبالمقدور فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية (بما في ذلك دورانيات
الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع
الى الأنظمة الدولية السالفة . فعلينا إذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد
من نظريات الحرب التي تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن
عمدوا الى تحديثها . والمجادلون الرئيسيون الذين سنستعين بهم هم
زوبرت جيلبين ونظريته في الحرب السياسية ، وجورج موديلسكي ونظريته
عن الدورة الطويلة وإيمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالي في
العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية .

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته في كتاب الحرب والتغير في سياسة العالم (١) ،
وتتمثل نظريته هي ونظرية انتقال القوة لأورجانسكي ، لأنها ليست

نظرية عامة في الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التي حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولي - حروب الهيمنة . وتمائل جيلبين أيضا مع أورجانبسكى فى كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة فى النظام وسماها بالهيجيمون . ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكرى . اذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لابتناء النظام كالأمان العسكرى ورأس المال الاستثمارى والعملة الدولية والبيئة الآمنة التى تبسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن . ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا ومميزات أخرى (٢) . وكما بمقدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم فى النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة .

وجيلبين معنى أساسا بالحروب التى حوربت من أجل السيطرة فى النظام الدولى . اذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولى . والحرب تنشب فى رأيه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسى للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلى للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطها الذى طالما اشتهر بالتوثق . وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذى يؤكد بالفعل أن توزيع القوى فى النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترتب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة .

ويتمائل الى حد ما تصور جيلبين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذى أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلبين يوصفه من أتباع المذهب الواقعى الجديد يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) . والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصاديات القومية . ويدرك جيلبين أن هذا النمو فى القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير فى وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال ، بالإضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجى .

ويشدد جيلبين بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنة ونهوض
المتحدى . اذ يعد انحلال المكانة النسبية للسيطر أمرا لا مندوحة
من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا - فداحة ثمن الحفاظ على الهيمنة
فى النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد
بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ،
ثانيا - فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى
من تأثير المعدلات المتقطعة فى النمو وتضاؤل المستحدثات والمخاطر التى
يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على
حساب الاستثمار . ثالثا - « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية
والاقتصادية بعيدا عن المركز . رابعا - تقلص موارد المسيطر . خامسا -
نزوع السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن يتهك الاقتتال بين
الدول مراكز قواها جميعا .

وبعد أن طعم جيلبين نظريته بنموذج اختيار عقلانى ذكر أن الدول
ستحاول تغيير النظام الدولى ردا على ما سيحدث من تحسن فى معدل
الثمن والمنفعة كمنجولة لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة
بالتغيير فى النظام الدولى الى أن يتم الاهتمام الى حالة توازن بين التكاليف
والمنافع (٤) . ويظل النظام الدولى ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة
تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فإن هذا يعنى أن
الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضى عن التوزيع السائد
للمحقوق والمنافع . ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظام
الدولى بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسعى نحو أحداث التغيير . وعندما
تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فإنها تحاول تغيير
قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المنافع والأراضى ، وإن كان
هذا لا يحدث الا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع
من تكلفة .

وكانت الحرب - بطبيعة الحال - تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ،
عند التوازن بين بنيان النظام الدولى وتغيير توزيع القوة والسلطة .
فمن هو الذى بدأ هذه الحرب ؟ فى نظرية جيلبين من المتوقع أن يكون
المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى
يتواءم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلبين يعترف بأن المهيمن بالذات قد
يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة يشن حرب وقائية ، ويرى
جيلبين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على
استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سعيا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناهضة التي لا تفضل في السعي عن مصالحها (٥)) .

وليس الاستقطاب الثنائي الا الاستقطاب التعددي بالضمان الكافي للسلام ، تبعا لما يراه جيلبين . فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ، ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان . وفي الأنظمة الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدي التغيرات في القوة النسبية لصاحب أو أصحاب الدور الرئيسى في الحياة السياسية الى الحرب والتغيير (٦) . (وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى فى العديد من الكلمات ، آثر شرح حروب الهيمنة بالرجوع الى نقلات القوة) (٧) . وذكر بطريقة مضمرة فى نظرية الحرب والتغيير عند جيلبين أن هناك تناسبا عكسيا بين قوة المسيطر واحتمال الحرب . فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التى ينفرد فيها الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقرارا ، بينما يصاحب عدم الاستقرار انحلال التفوق العسكرى للمسيطر ، وان كانت الحافة التى يفترض حدوث ذلك عندما لم توضح . وتمشيا مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام والاستقرار ابان العهود التى فهمت فيها هيرارشية الهيبة والنفوذ كمسألة مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدى ، وينجم عن اضعاف هيرارشية الهيبة وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) .

أبرز ما فهم ضمنا من نظرية جيلبين هو أن نصف القرن الذى سباهه السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ، وان كان انحلال التفوق الأمريكى قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب العالمية (٩) . ومن جهة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك ما يحول دون تحقق التغير فى العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة . ولا يعنى أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب .

حرب الهيمنة : بحث تجريبي

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر لنظريته أى اختبار تجريبى . وتناسى اثبات ارجاع حروب الهيمنة جميعا الى افتقاد التوازن الذى تحدث عنه ، ولم يثبت أيضا أن جميع حالات عدم التوازن فى العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة . وأجرى ادوارد سبيزيو (١٠) اختبارا قريب العهد لافتراض جيلبين حول وجود علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولى الحديث ١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا - وكما يقول جيلبين - فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ - ١٩٣٩)
والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١)
ولما كانت الدورة الأمريكية لم تكتمل حلقتها ، لذا يعد عهد الهيمنة
البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار . ويحاول سبيزيو أن يكتشف
هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع
الاقتصادي ، يعنى هل كانت للحرب الغلبة أثناء عهد تدهور الهيمنة أكثر
من حالتها فى عهد تبوّؤها لعرش الهيمنة . وانتهى الى القول بأن نظرية
جيلين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وان كانت العلاقة ليست فورية بوجه
خاص . فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية .

وكما جاء فى الفرضية ، فان غلبة النزاع الدولى كانت متناسبة
تناسبا عكسيا هي والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة.
ومع هذا ، فرغم وفرة ما حدث من حروب ابان فترة تدهور بريطانيا وفاق
عددتها عدد الحروب التى خاضتها أثناء ابعثلاثها عرش الهيمنة ، الا أن
الاختلاف لم يكن كاسحا (٥٤ ٪ : ٤٥ ٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى
المراحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت
فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت أثناء مرحلة
الصعود وتجمعت حول السنوات ١٨٤٥ - ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة
النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة . ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ
أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع
الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا أثناء مرحلة تدهور بريطانيا ، ومع
هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقتور النظر
الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحدوث الحرب .

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى :

طرح جورج موديلسكى ووليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية
والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) . وجاء فى النظرية
ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنية الأولى النظام السياسى العالمى ،
والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل
للثقافة العالمية . وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك
شكلا من أشكال الحكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) :
وأحيانا تختفى ادارة النظام اختفاء تاما . وكثيرا ما تكون مشتركة بين
جملة دول ، ولكن من آن لآخر تقع عملية ادارة هذا النظام العالمى -
الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض - فى قبضة وحدة مفردة ،
ومتهمين هذه الدولة - التى سماها موديلسكى قوة العالم - على الحفاظ

الفصل التاسع

النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخية للحرب

النظام الاقدم يتغير مقسما الطريق للنظام
الجديد .

لورد ألفريد تينينسون .

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخي للنظام الدولي ،
لاسيما ما حدث من تقلب في تركيز القوة ، مثلما انعكس في ظهور
وأفول متزعم النظام والحروب التي رافقت هذه الظواهر . ويعتقد أنصار
هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولي
يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولي في أواخر
القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل في بنية النظام الدولي ،
وتياراته التي كانت قائمة في القرن السادس عشر على سبيل المثال ،
وبالمقدور فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية (بما في ذلك دورانيات
الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع
الى الأنظمة الدولية السالفة . فعلينا إذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد
من نظريات الحرب التي تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن
عمدوا الى تحديثها . والمجادلون الرئيسيون الذين سنستعين بهم هم
زوبرت جيلبين ونظريته في الحرب السياسية ، وجورج موديلسكي ونظريته
عن الدورة الطويلة وإيمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالي في
العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية .

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته في كتاب الحرب والتغير في سياسة العالم (١) ،
وتتمثل نظريته هي ونظرية انتقال القوة لأورجانسكي ، لأنها ليست

نظرية عامة في الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التي حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولي - حروب الهيمنة . وتمائل جيلبين أيضا مع أورجانبسكى فى كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة فى النظام وسماها بالهيجيمون . ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكرى . اذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لآبناء النظام كالأمان العسكرى ورأس المال الاستثمارى والعملة الدولية والبيئة الآمنة التى تبسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن . ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا ومميزات أخرى (٢) . وكما بمقدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم فى النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة .

وجيلبين معنى أساسا بالحروب التى حوربت من أجل السيطرة فى النظام الدولى . اذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولى . والحرب تنشب فى رأيه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسى للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلى للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطها الذى طالما اشتهر بالتوثق . وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذى يؤكد بالفعل أن توزيع القوى فى النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترتب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة .

ويتمائل الى حد ما تصور جيلبين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذى أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلبين يوصفه من أتباع المذهب الواقعى الجديد يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) . والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصاديات القومية . ويدرك جيلبين أن هذا النمو فى القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير فى وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال ، بالإضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجى .

ويشدد جيلبين بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنة ونهوض
المتحدى . اذ يعد انحلال المكانة النسبية للسيطر أمرا لا مندوحة
من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا - فداحة ثمن الحفاظ على الهيمنة
فى النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد
بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ،
ثانيا - فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى
من تأثير المعدلات المتقطعة فى النمو وتضاؤل المستحدثات والمخاطر التى
يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على
حساب الاستثمار . ثالثا - « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية
والاقتصادية بعيدا عن المركز . رابعا - تقلص موارد المسيطر . خامسا -
نزوع السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن يتهك الاقتتال بين
الدول مراكز قواها جميعا .

وبعد أن طعم جيلبين نظريته بنموذج اختيار عقلانى ذكر أن الدول
ستحاول تغيير النظام الدولى ردا على ما سيحدث من تحسن فى معدل
الثمن والمنفعة كمنجولة لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة
بالتغيير فى النظام الدولى الى أن يتم الاهتداء الى حالة توازن بين التكاليف
والمنافع (٤) . ويظل النظام الدولى ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة
تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فإن هذا يعنى أن
الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضى عن التوزيع السائد
للمحقوق والمنافع . ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظام
الدولى بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسعى نحو أحداث التغيير . وعندما
تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فإنها تحاول تغيير
قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المنافع والأراضى ، وإن كان
هذا لا يحدث الا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع
من تكلفة .

وكانت الحرب - بطبيعة الحال - تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ،
عند التوازن بين بنية النظام الدولى وتغيير توزيع القوة والسلطة .
فمن هو الذى بدأ هذه الحرب ؟ فى نظرية جيلبين من المتوقع أن يكون
المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى
يتوأم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلبين يعترف بأن المهيمن بالذات قد
يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة بشن حرب وقائية ، ويرى
جيلبين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على
استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سعيا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناهضة التي لا تفضل في السعي عن مصالحها (٥)) .

وليس الاستقطاب الثنائي الا الاستقطاب التعددي بالضمان الكافي للسلام ، تبعا لما يراه جيلبين . فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ، ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان . وفي الأنظمة الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدي التغيرات في القوة النسبية لصاحب أو أصحاب الدور الرئيسى في الحياة السياسية الى الحرب والتغيير (٦) . (وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى فى العديد من الكلمات ، آثر شرح حروب الهيمنة بالرجوع الى نقلات القوة) (٧) . وذكر بطريقة مضمرة فى نظرية الحرب والتغيير عند جيلبين أن هناك تناسبا عكسيا بين قوة المسيطر واحتمال الحرب . فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التى ينفرد فيها الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقرارا ، بينما يصاحب عدم الاستقرار انحلال التفوق العسكرى للمسيطر ، وان كانت الحافة التى يفترض حدوث ذلك عندما لم توضح . وتمشيا مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام والاستقرار ابان العهود التى فهمت فيها هيرارشية الهيبة والنفوذ كمسألة مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدى ، وينجم عن اضعاف هيرارشية الهيبة وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) .

أبرز ما فهم ضمنا من نظرية جيلبين هو أن نصف القرن الذى سباهه السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ، وان كان انحلال التفوق الأمريكى قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب العالمية (٩) . ومن جهة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك ما يحول دون تحقق التغير فى العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة . ولا يعنى أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب .

حرب الهيمنة : بحث تجريبي

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر لنظريته أى اختبار تجريبى . وتناسى اثبات ارجاع حروب الهيمنة جميعا الى افتقاد التوازن الذى تحدث عنه ، ولم يثبت أيضا أن جميع حالات عدم التوازن فى العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة . وأجرى ادوارد سبيزيو (١٠) اختبارا قريب العهد لافتراض جيلبين حول وجود علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولى الحديث ١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا - وكما يقول جيلبين - فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ - ١٩٣٩)
والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١)
ولما كانت الدورة الأمريكية لم تكتمل حلقتها ، لذا يعد عهد الهيمنة
البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار . ويحاول سبيزيو أن يكتشف
هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع
الاقتصادي ، يعنى هل كانت للحرب الغلبة أثناء عهد تدهور الهيمنة أكثر
من حالتها فى عهد تبوّؤها لعرش الهيمنة . وانتهى الى القول بأن نظرية
جيلين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وان كانت العلاقة ليست فورية بوجه
خاص . فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية .

وكما جاء فى الفرضية ، فان غلبة النزاع الدولى كانت متناسبة
تناسبا عكسيا هي والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة.
ومع هذا ، فرغم وفرة ما حدث من حروب ابان فترة تدهور بريطانيا وفاق
عددها عدد الحروب التى خاضتها أثناء ائمتلائها عرش الهيمنة ، الا أن
الاختلاف لم يكن كاسحا (٥٤ ٪ : ٤٥ ٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى
المراحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت
فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت أثناء مرحلة
الصعود وتجمعت حول السنوات ١٨٤٥ - ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة
النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة . ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ
أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع
الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا أثناء مرحلة تدهور بريطانيا ، ومع
هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقتور النظر
الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحدوث الحرب .

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى :

طرح جورج موديلسكى ووليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية
والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) . وجاء فى النظرية
ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنية الأولى النظام السياسى العالمى ،
والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل
للثقافة العالمية . وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك
شكلا من أشكال الحكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) :
وأحيانا تختفى ادارة النظام اختفاء تاما ، وكثيرا ما تكون مشتركة بين
جملة دول ، ولكن من آن لآخر تقع عملية ادارة هذا النظام العالمى -
الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض - فى قبضة وحدة مفردة ،
ومتهمين هذه الدولة - التى سماها موديلسكى قوة العالم - على الحفاظ

على النظام عن طريق احتكارها للموارد العسكرية وكانت قوة الدولة قبيل ١٩٤٥ تعتمد - طبقا لما رآه موديلسكى وطومسون - بصفة أساسية على القدرات البحرية . وسأهم هذا العامل اسهاما كبيرا فى امتداد سلطة الدولة بحيث شملت جميع أنحاء المعمورة (١٤) ، ويسرت غلبة القوة العالمية لهذه الدولة التزويد بالخدمات العامة كالامن العسكرى والتنظيم العالمى ومجموعة من قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومنذ سنة ١٥٠٠ تعاقبت القوات العالمية التى شكلت النظام العالمى واتسم طابع نهوض زعماء العالم وسقوطهم بالدورانية ، فرأينا كل دورة تبدأ بحرب عالمية تقرر كيفية تكوين النظام ، وأى القوى العالمية ستملك القدرة على تسيير النظام . وتساعد الحرب على الحفاظ على شدة تركيز القدرات العسكرية (وبخاصة القوة البحرية) - مؤقتا على أقل تقدير - فى قبضة فاعلية واحدة ، وتملك هذه الفاعلية - مؤقتا أيضا - النظام العالمى الرائد . وفى نهاية المطاف تتدهور قوة هذه الدولة وشرعيتها السياسية ، وتجذب منافسين ، ويفسح النظام الطريق للقوضى ، ويتخلل تركيز القوى عن دوره للامركزية . وهكذا يكون هناك أربع مراحل « للدورة الطويلة » : الحرب العالمية - والقوة العالمية ، والتجريد من الشرعية واللامركزية .

فالدولة القوية المهيمنة على العالم هى التى يقرن اسمها بالسلام والاستقرار ، لأن أنصار الدورانية الطويلة يعتقدون ، مثلما فعل قبلهم جيليين وأورجانبسكى أن تركيز القوة فى من يتزعم العالم يقترب باستقرار النظام ، وإن كان هذا الاستقرار لايدوم . إذ لا تستغرق زعامة العالم فى الدورة الطويلة أكثر من مائة عام ، أى ثلاثة أجيال . وتتولى القوة العالمية أمر النظام وحدها فى الفترة المبدئية من هذه الدورة ، ولكن النظام لا يظل موحد القطب بعد اضمحلال شرعية زعيم العالم وقوته ، ومن ثم تتحول الأنظمة من وحدة القطب الى ثنائية القطب ، وتعددية الأقطاب ، ويزعم منظرو الدورة الطويلة أن النظام الدولى قد أتم أربع دورات كاملة وجزءا من الدورة الخامسة كما يبين من الجدول الآتى :

الدورات الطويلة للزعامة

الدورة الطويلة	القوة العالمة	الحرب العالمة
١ - ١٤٩٤-١٤٧٩	البورتغال	حروب المحيط الهندي وإيطاليا ١٤٩٤ - ١٥١٦
٢ - ١٥٨٠-١٦٨٩	البلاد الواطئة	الحروب الأسبانية الهولندية ١٥٨٠ - ١٦٠٩
٣ - ١٦٨٩-١٧٩٢	بريطانيا	حروب لويس الرابع عشر (١٦٨٨ - ١٧١٣) وحروب التحالف الكبير
٤ - ١٧٩٢-١٩١٤	بريطانيا	حروب الثورة الفرنسية و نابليون ١٧٩٢ - ١٨٥٤
٥ - ١٩١٤ - ١٩٤٥	الولايات المتحدة	الحرب العالمة الأولى والثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥

فلمن ينسب موديلسكى الطبيعة الدورانية لزعامة العالم ؟

أولاً - ان كل دورة تولد أثناء إحدى الحروب . وهذا موقف لا يعد أفضل المواقف للدفع نحو خلق نظام عالمى مستقر . ثانياً - يعد احتكار القوة العالمية سلاحاً ذا حدين ، لأن الاحتكار يخلق المنافع ، والمنافع تجلب المنافسة . والاحتكار مكلف ، لأنه يتطلب أعباء إدارة النظام التى تحتاج لانفاق أموال طائلة ، ومن المؤثرات المهمة التى تؤدى الى تدهور القوى العالمية ، وبخاصة فى بواكير عهود الزعماء العالميين (١٥) ، زيادة القروض والعجز عن تأمين السبل المنتظمة غير المتقطعة لتسيير الأمور . ثالثاً - ثمة ميل للقوة العالمية للرد على التحديات بالدفاع عن المواقع الثابتة والحدود القصية . رابعاً - لقد جنح التحالف الذى أنشئ لكسب الحرب العالمية السابقة نحو التصدع . ويلاحظ طومسون أنه فى كل دورة طويلة تبادل أحد أعضاء التحالف المنتصر الموقع مع أحد أعضاء التحالف المغلوب بعد الحرب ، وتحول الى أول المتحدين فيما أعقب ذلك من صراع على الخلافة (١٦) .

وتعنى نظرية الدورة الطويلة بصفة أساسية بالحروب العالمية ، أى الحروب التى يترتب عليها اختيار قوة عالمية جديدة (أو تعزيز القوة العالمية السابقة) . ولقد استمر بقاء كل قوة عالمية مدة طويلة نسبياً .

وشغلت مكانتها فى فترات دامت قرابة مائة عام ، وكان لكل منها طبقا لما ذكره موديلسكى مقومات ومميزات فى السيطرة على البحار والمحيطات (١٧) . وعلى الرغم من أن النظرية تركزت أساسا على الحروب العالمية ، إلا أن ما حدث فيها من تفكك للقوة متصل أيضا بحروب أصغر مهدت للحروب العالمية الأشد هولا (١٨) . ويرى أتباع نظرية الدورات الطويلة أن بالإمكان الاهتداء الى سبب الحرب فى عمليات النظام وديناميته ، وعلى الأخص فى تغير توزيع القوة الذى ينسب الى تقطع معدلات النمو عند أعضاء النظام الدولى ، وتؤيد أبحاث منظرى « الدورة الطويلة » رأى أورجانسكى بأنه قبل الاندلاع المباشر « للحرب العالمية » تكون قدرات المتحدى فى حالة صعود بينما تكون قوى العالم متجهة نحو التدهور ، وإن كان موديلسكى وطومسون قد اعترضا على ذلك بالقول بأن هذا لايعنى بالضرورة اقدام المتحدى المستاء على مهاجمة القوة المتزعمة .

وجرت العادة أن تبدأ مبادرة النزاع لا بمواجهة مباشرة بين المتحدى والمسيطر ، وإنما بمحاولة من المتحدى للتوسع فى القارة الأوربية فيما كان فى البداية نزاعا محليا . وهى محاولة كثيرا ما تحدث قبل أن يكون المتحدى قد تجاوز بالفعل قدرات قوة المسيطر مع مراعاة استثناء واحد (فقبل حروب الفرنسية) ، كان الموقف العالمى مثلث الأركان ، وواجهت القوة الأوربية الصاعدة قوتان بحريتان (أحدهما كانت القوة العالمية ذاتها) . وعندما ينفض الغبار فى نهاية الحرب العالمية ، يهزم المتحدى ، وتبرز القوة البحرية الأخرى كخليفة لخليفته فى تزعم القوة العالمية الجديدة (١٩) . ويشرح طومسون هذا الرأى قائلا :

« كسنة لا تتغير يبدو المتحدى كأنه يعمل والأمل والايان والزعم الخاطيء يحدوه للاعتقاد بأن واحدة أو أكثر من القوة المتطلعة للعالمية لن تعترض توسعه فى القارة ، وربما اختلطت هذه الاساءة ، الإدراك بالعجلة والافراط فى الثقة المنبثقة مما جرى لقدرات المتحدى من تحسن سريع ، ومن تشجيع نظام يتصف بالتدهور ، وأبضا من تزايد الصراعات ، ولكن فى شتى الأحوال تيجنح الحروب العالمية الى البدء فى صورة خلافات ذات طابع محلى نسبى ، ولا تتحول الى العالمية فى أبعادها الا عندما تقرر القوى المتطلعة للعالمية المشاركة (٢٠) » .

ان نزوع الحروب العالمية للاستهلال كخلافات محلية ، يثبت احتمال ألا يكون المتحدون قد قصدوا الكشف للجميع عن تحديهم للوضع الراهن

مما يثير التساؤل حول هل تصد الحروب العالمية لتزعم النظام العالمي أو أن تكون أفعالا متعمدة (٢١) .

سواء أكانت الحروب العالمية متعمدة أم لا ، فإن النتيجة واحدة ، والواقع أن أنصار نظرية الدورة الطويلة قد كشفوا عن نمط اكتشفه جميع منظري الدورات الطويلة ، إذ يخسر المتحدى دوماً في صراعه العسكري مع المسيطر ، وكثيراً ما تنتقل الزعامة العالمية عن طريق التعاون والود ، وغالباً ما يظهر الزعيم الجديد من بين تآلف الأحلاف المحيطة بالمهيمن القديم (٢٢) . ولعل أحداث النصف الأول من القرن الحالي تؤيد ذلك . فلقد تصاعدت التحديات الألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، وقبل أن تلحق بكل من بريطانيا أو الولايات المتحدة في الميدان الاقتصادي ، ولكن المهم بصفة خاصة هو إفتقارها إلى القوة البحرية النسبية بالمقارنة بكل من الدولة المسيطرة الغازية (بريطانيا) أو القوة الدولية الجديدة الوارثة لهذه الزعامة (الولايات المتحدة) ، وبذلك حدث من « مدى ما ستحققه في الميدان العالمي » ، مما جعلها عرضة للحصارات البحرية (٢٣) . وبعد الحرب العالمية الثانية ، انتقلت الهيمنة برزق من بريطانيا المتزعمة المتحكمة في العالم إلى شريكها في الائتلاف : الولايات المتحدة .

الدورات الطويلة : البحث التجريبي

لعلك تذكر أن نظرية الدورة الطويلة لموديلسكي قد افترضت أن الأنظمة أحادية القطب هي التي تنعم بالاستقرار والمسالمة ، وتليها في الترتيب الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، بينما تتصف المتعددة الاستقطاب بأنها أبعد الأنظمة عن الاستقرار . وبذلك يكون مستوى الاستقرار (والنظام) مرتبطاً بصفة مباشرة ببيان القوة في النظام الدولي ، واختبر طومسون هذه المجموعة من الأحكام بالاستعانة بمؤشر خاص بالاستقطاب مستند إلى توزيع القوى البحرية .

واكتشف طومسون - أنه رغم وجود استثناءين - إلا أن توزيع القوى أحادية القطب ، أو ما يقرب من أحادية القطب في توزيع القوة ، يبرز من عهود الحروب العالمية (٢٤) . وتتسم هذه العهود بتضاؤل ما فيها من حروب عما هو متوقع بحكم المصادفة . ويتضائل شيوع الحروب المؤدية إلى عدم الاستقرار في الأنظمة أحادية القطب ، وعندما يتزايد توزيع القوة في النظام ، يقل بصورة متزايدة تركزها ، وتزداد الحرب من حيث الكم ، بحيث تصبح الأنظمة المتعددة الاستقطابية أقل الأنظمة

استقراراً (٢٥) . وانحرفت الفترة من ١٨١٦ - ١٩٤٥ الى حد ما عن هذا النمط بعد أن تمخضت ثنائية الاستقطاب في هذه الفترة عن ظهور نسبة عالية من الحروب الهائلة ، وكانت الثنائية الاستقطابية للبريطانيين والألمان هي الأكثر جنوحاً للحرب بوجه خاص ، بينما لم يتصف بالخطورة التنافس الثنائي الاستقطاب (البريطاني الهولندي) في القرن السابع عشر ، والبريطاني الفرنسي في القرن الثامن عشر والبريطاني الألماني في بواكير القرن العشرين ، وهكذا يعتمد التنافس النسبي للأنظمة ثنائية الاستقطاب على عوامل لانسقية (٢٦) ، وتظل هناك نقطة مهمة وهي أن الأنظمة أحادية القطب - كما عرفها أقطاب نظرية الدورانية الطويلة - هي الأكثر مسالة .

وبحث طومسون أيضاً الاتصال المحتمل بين نظرية انتقال القوة لأورجانسكي ودورة الحرب للهيمنة ، بعد أن فحص خمس حروب دورات طويلة (اعتمدت على القدرات البحرية) واكتشف أن كل حرب عالمية قد سبقها تدهور في قدرات الدولة المهيمنة يتناسب والحصم الأولى في المستوى الثنائي ، وبذلك يكون قد أثبت - من جانب - صحة نظرية أورجانسكي عن الحروب العالمية الخمس ، واستخلص القول بإمكان وجود اتصال ما بين العمليات النسقية والثنائية . فاذا حدثت دورة النظام العالمي وانتقال القوة في وقت متأن ، فلربما أدت الأزمات المحلية الصغيرة الى اشتعال فتيل أية حرب عالمية (٢٧) .

ولقد عرفنا من نظريات أورجانسكي وجيلبين وموديلسكي أن تدهور قوى الدول - ولاسيما الدول المهيمنة ، يؤدي الى حدوث مواقف خطيرة . ومع هذا فإن تدهور القوة لا يؤدي دوماً الى الحرب . ومن المفيد أن يعرف متى يحدث ذلك ، ومتى لا يحدث . وطرح المنظرون شروطاً شتى ، وقيل ان القوة المتدهورة تسوق الى الحرب ، عندما : ١ - تكون النقلة سريعة ومتجهة نحو حالة التقارب في المساواة : ٢ - زيادة حجم التحول . ٣ - عندما تفتقد الصداقة التقليدية بين المتنافسين . ٤ - شعور المتحدى بالاستياء من الوضع الراهن . ٥ - أن تتمتع القوى المهاجمة بميزة نسبية على القوة المدافعة ، ويظهر احتمال متوقع بإقدام العدو على الشروع في المبادرة ، ٦ - أن يكون هناك احتمال للفوز في حدود تكاليف بالاستطاعة تحملها . ٧ - أن يكون زعماء دولة المبادرة من المرشحين بالمخاطرة ، أما هل يلزم توافر جميع هذه الشروط ، أم مجرد بعضها ، وكيفية الجمع بينها فمسألة غير واضحة .

الدورات الطويلة : متضمنات

أما فيما يتعلق بالموقف الحاضر ، فيالمقدور تفسير السلام الطويل منذ ١٩٤٥ بالرجوع الى الشرط البنيوي للنظام الدولي . فبالنسبة لأغلب السنوات الخمس والأربعين الماضية (١٩٤٦ - ١٩٦٨) طبقا لما ذكره طومسون ، فانها كانت تتبع مرحلة القوة العالمية الخاضعة بكل وضوح للسيطرة الأمريكية . ومنذ ١٩٦٩ ، دخل السلام الطويل مرحلة ثنائية الاستقطاب بعيدة عن الشرعية ، وإن ظلت الولايات المتحدة قادرة على تزويد النظام بأنظمة سياسية وعسكرية واقتصادية . ولا جدال في أن طومسون قد أثبت تمتع الولايات المتحدة بمكانة أقوى نسبيا من القوى العالمية الأخرى في إحدى النقاط التي تقبل المقارنة في الدورة الطويلة تبعا لمؤشرات التركيز البحري ، وأيضا مؤشرات القطاع الاقتصادي الرائد (٢٩) . وتدعمت مكانة الولايات المتحدة بفضل الموقف الموارب الذي تزعمت فيه دول مختلفة التنافس الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان على التوالي ١) وفي السنوات العديدة الماضية تداعى التحدي السوفيتي العسكري بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي ، وهكذا واصلت الأحوال البنيوية للنظام الدولي اثبات همة الحرب العالمية ، ومع هذا ، فربما تزايد احتمال الحرب العالمية بصفة أساسية في السنوات الأربعين القادمة (٣٠) .

ويقول أصحاب نظرية الدورات الطويلة انه لا وجود لكوامن في منطق الدورات الطويلة تتطلب البدم بالحروب العالمية ، فبالاستطاعة حل مشكلات عدم توازن النظام الدولي اعتمادا على التغيير المسالم ، والعتور على آليات بديلة لنقل الزعامة العالمية ، واتضح بكل بساطة أن سبب الحرب في العالم المعاصر هو الافتقار الى آلية بديلة لاتخاذ قرارات عالمية تخص الزعامة السياسية (٣١) .

الدورات الطويلة : نقد

تحدي النقاد بعضا من تحليلات أصحاب نظرية الدورة الطويلة . وتركز اعتراض جاك ليفي - على سبيل المثال - على مشكلة تصنيف الحروب العائدة ، وحذف منظرو الدورات الطويلة عدة حروب كبرى لها نتائج مهمة للنظام الأوربي ، كبدء المرحلة الثانية من حروب شارل الخامس الإيطالية مع فرنسا (١٦٧٢ - ١٦٧٨) في وقت مبكر من أول دورة حروب عالمية ، واندلاع حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) أثناء مرحلة القوة العالمية في الدورة الثانية ، والحرب التي دارت بين يكتن وايرل (*) على خلافة

النمسا (١٧٣٩ - ١٧٤٨) وبدأت بما يقرب السنة بعد نهاية مرحلة القوى العالمية في الدورة الثالثة الطويلة ، ومما يصعب ثقتنا في النظرية وقوع مثل هذه الحروب الكبرى المهنة خلال نفس العهود ، التي يقال انها الأكثر تمتعا بالسلام في رأى نظرية الدورة الطويلة (٣٢) .

وثانى المسائل موضع الاهتمام هي مسألة التركيز على القوة البحرية على حساب القوة العسكرية البرية ، وعدم التركيز على أهمية الموقف العسكري المهيمن للقارة الأوروبية ، ويجمل ليفي رأيه بالقول :

« ان السبب الرئيسى للحروب الكبرى في الماضي كان ادراك معظم القوى العظمى أن احدى الدول تهدد لكسب مكانة مهيمنة في أوروبا . ولقد أدركت القوى العظمى دوما أن أخطر التهديدات انما تأتي من القوى البرية الكبرى في أوروبا ، التي قد تهدد وحدة أراضيها ، ويفوق تهديدها تهديد القوى الأخرى (الأغنى) البحرية والتجارية . وهذا يفسر لماذا تكونت دائما التحالفات العسكرية الأوروبية ضد تهديدات القوة الأوروبية أكثر من توجيهها ضد القوى البحرية المتزعة (٣٣) .

والرستين واتجاهه الاقتصادى العالمى

ايمانويل والرستين رائد مدرسة مختلفة في الفكر ، يطلق عليها اسماء مختلفة مثل الأنظمة العالمية أو اتجاه الاقتصاد العالمى (٣٤) ، ومنظور الأنظمة العالمية - أساسا - اتجاه اقتصادى سياسى للعلاقات الدولية يركز على اللامساواة الدولية ، والتبعية الدولية وعلى الرغم من أن نقطة ارتكازه الأولى ليست الحرب ، الا أن تأثيره على دراسة الحرب شديد الاتساع . ولملك ستلاشظ أيضا وجود نواح مشتركة عديدة بينه وبين اتجاهى جيلبين وموديلسكى .

وكما حدث في الاتجاهات التاريخية البنيوية الأخرى ، فقد وضع منظور الأنظمة العالمية مصطلحات كاملة ، فصنف والرستين أنظمة العالم في نموذجين : ١ - نموذج امبراطوريات العالم ، وفيه تتحكم وحدة سياسية بمفردها في نظام الاقتصاد العالمى (كما حدث في الامبراطورية الرومانية) ونموذج الاقتصاديات العالمية التي تعد بالضرورة متعددة المراكز ، ولا تتحكم فيها دولة بمفردها . ويحاجى والرستين بالقول بأنه بالرغم من أن امبراطوريات العالم المحددة قد وجدت في الماضي ، الا أن العصر الحديث الذى بدأ ١٤٥٠ قد تميز بيزوغ النظام الأوروبى المستند الى للرأسمالية العالمية الذى تحول شيئا فشيئا الى اقتصاد عالمى حق . وعلى

الرغم من المحاولات التي قامت بها دول بالذات لإنشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، إلا أنها جميعا قد باءت بالفشل .

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوي للنظام الدولي . فمن الناحية الأساسية ، فإن الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حصل توازن القوى في النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة في الاقتصاد العالمي (٣٥) . وتؤدي الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادي العالمي . انه اقتصاد عالمي رأسمالي قائم على تقسيم عمل دولي .

ويصنف محللو الأنظمة العالمية الاقتصاد العالمي في ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط . ودول القلب هي دول الذوات (*) التي تملك أو تستحوذ على أكفأ اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقدما في التكنولوجيا . ويعتمد الانتاج في دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية ، ولا حاجة للقول بأنها تتلقى نصيبا غير متكافئ من عائد الاقتصاد العالمي .

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التي ترتبط بها برباط وثيق للغاية . ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد في المحيط . وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، وكمنطقة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب . ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجماعات . اذ تأمل جميع الدول في سرعة الارتقاء والصلو . وتتسم الحركة في منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطلاحي .

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المعهودة . وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمي بمرته . ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تركيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب . وتحتل الدول المهيمنة مكانة متفوقة خاصة في الانتاجية الزراعية والصناعية ، وفي شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد في سوق العالم ، ومن ثم فإنها

الرغم من المحاولات التي قامت بها دول بالذات لإنشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، إلا أنها جميعا قد باءت بالفشل .

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوي للنظام الدولي . فمن الناحية الأساسية ، فإن الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حصل توازن القوى في النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة في الاقتصاد العالمي (٣٥) . وتؤدي الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادي العالمي . انه اقتصاد عالمي رأسمالي قائم على تقسيم عمل دولي .

ويصنف محللو الأنظمة العالمية الاقتصاد العالمي في ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط . ودول القلب هي دول الذوات (*) التي تملك أو تستحوذ على أكفأ اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقدما في التكنولوجيا . ويعتمد الانتاج في دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية ، ولا حاجة للقول بأنها تتلقى نصيبا غير متكافئ من عائد الاقتصاد العالمي .

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التي ترتبط بها برباط وثيق للغاية . ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد في المحيط . وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، وكمنطقة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب . ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجماعات . اذ تأمل جميع الدول في سرعة الارتقاء والصلو . وتتسم الحركة في منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطلاحي .

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المعهودة . وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمي بمرته . ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تركيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب . وتحتل الدول المهيمنة مكانة متفوقة خاصة في الانتاجية الزراعية والصناعية ، وفي شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد في سوق العالم ، ومن ثم فإنها

تجنس أعظم مردود اقتصادي . وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور دول الهيمنة فرض مجموعة من القواعد على النظام .

ولم يتحقق الوضع المهيمن الحق الا في ثلاث دول ، وفترات وجيزة فقط ، كما قال والرستين : في المقاطعات المتحدة (١٦٢٠ - ١٦٧٢) وبريطانيا العظمى (١٨١٥ - ١٨٧٣) والولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) . واضطلعت الحروب العالمية بدور رئيسي في تعزيز المكانة المهيمنة لكل حالة من هذه الحالات (٣٦) . فلقد تطور موقف المقاطعات المتحدة بعد نشوب حرب الثلاثين عاما ، وجاءت سيطرة بريطانيا نتيجة لانتصارها على فرنسا في الحروب النابليونية ، وتمت السيطرة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . وتحققت محاولة فرض الامبراطورية العالمية بفضل لويس الرابع عشر ونابليون والألمان في القرن العشرين . وحدث ذلك أثناء عهود من الضعف السائد النسبي (الهولندي أو البريطاني) . وتماثل موديلسكي هو والرستين في القول بأن الدول المهيمنة كانت في المقام الأول قوى بحرية ، وإن كانت أصبحت قوى برية أيضا لكي تقف في وجه المتحدين الذين يعتمدون على قواعد برية .

ويخص المنظرون من أتباع نظرية الأنظمة العالمية الحرب بمكانة خاصة في تطور واتساع الاقتصاد العالمي الرأسمالي . ففي الواقع أن النظام الرأسمالي هو النظام الذي حرض جميع مكسبي رأس المال بعضهم على بعض (٣٧) . ويحاجي والرستين بالقول بأنه من المقدور تصور الحرب « كفاحا لتشكيل بنيان مؤسسات الاقتصاد العالمي الرأسمالي حتى يمكن انشاء نوع ما من السوق العالمي الذي تساعد اجراءاته آليا على تجنيد فاعلية اقتصادية بالذات (٣٨) » .

وعلى الرغم من أن الحروب العالمية قد استطاعت تكييف المستويات التوسعية للتقدم الاقتصادي ، الا أن هناك حدا معين يتعذر عنده للاطار السياسي الخاضع للمهيمن القديم اثبات كفايته لتسيير انتاج السلع العالمية وتوزيعها على نطاق واسع . وهكذا يقول كريستوفر تشاسدون : « انه بالمقدور فهم الحروب العالمية وبزوغ وسقوط قوى القلب المسيطرة كعملية اعادة تنظيم عييفة لعلاقات الانتاج على نطاق عالمي . مما يساعد على زيادة تدويل الانتاج الرأسمالي (٣٩) » . وتعد الحروب العالمية أساسا محاولات لاعادة انشاء البنيان السياسي بين الدول لكي تعكس الحقائق الاقتصادية المتغيرة ، ولكي تحول القوة السياسية العسكرية للمتحددين الصاعدين الى مشاركة أعظم في فائض العالم (٤٠) .

واسفرت الحروب العالمية عن تنويع قوة مهيمنة جديدة ، وار كانت
هيمنة الغالب لا تدوم . وتمشيا مع ما يراه أصحاب نظرية الأنظمة العالمية
فان قيمة هذه الهيمنة مرتبطة الى حد كبير بالعوامل الاقتصادية أكثر من
ارتباطها بالعوامل العسكرية . فالحفاظ على الهيمنة مكلف لما يكبد من
نفقات عسكرية ورزوح في أصفاد البيروقراطية وترتفع الضرائب وأثقالها
عند المهيمن ، وتؤدي التطورات الرأسمالية المتقلبة الى حدوث تغيير في
توزيع القدرات الانتاجية بين دول القلب تفقد القوة المهيمنة حدها التنافسي
في انتاج الصناعات الرائدة ، ويتدهور الانتاج الزراعي والصناعي ، وتنزع
الأجور في الدولة المهيمنة الى الارتفاع مما يقلل من القدرة على التنافس ،
ويتغير معدل المربح التفاضلي الى حد يدفع رأس المال الى الهروب أو التسرب
من الدولة المهيمنة . ويترتب على وجود السوق الحرة انسياب رأس المال
والتكنولوجيا ، وانتقالها للدول الأخرى ، ويتعرض التجديد الذي منح القوة
المهيمنة الأفضلية في التنافس دوما للنقل من الآخرين . وليس بمقدور دول
القلب المهيمنة التحكم في هذه العملية .

ومن المهم أن يدرك ارتداد هذا التغير في توزيع القوة - في نظر
الرسنيين - الى النظام الاقتصادي الكامن والمعدلات المتقطعة في التطور
الرأسمالي . وربما كانت للتحويلات في ميزان القوة السياسية العسكرية
أهميتها ، ولكنها تتحقق نتيجة لمؤثرات اقتصادية .

وبمجرد تركيز القوة في قبضة المهيمن ، تبدأ في التعرض للوهن
وتخلق دورة من التركيز وتوزيع القوة بين القوى المهيمنة وغيرها من دول
القلب . ويصنف أصحاب نظرية الأنظمة العالمية ما يحدث في دورة مؤلفة
من أربع مراحل :

١ - السيطرة الصاعدة ، وفيها يقع خلاف حاد بين الدول المتنافسة
لورادة المهيمن الراحل .

٢ - انتصار المهيمن أو في هذه المرحلة يتجاوز المتحدى المهيمن
الأقدم المتدهور .

٣ - نضج الهيمنة أو الهيمنة الحقة .

٤ - الهيمنة المتدهورة ، وفيها تحدث منافسة حادة بين المهيمن
الأقدم وخلفائه المتوفين (ولسبب ما لا يحدث تقاطع بين مراحل الهيمنة
الصاعدة والهيمنة المتدهورة) (٤١) .

ويستهل تدهور الهيمنة عهدا تتزايد فيه المنافسة العسكرية والاقتصادية ، وتحاول القوة المهيمنة فرض تحكم مباشر وقاطع على « دول المحيط » ، يؤدي الى وقوع اصطدام بين دول القلب بالإضافة الى مقاومة من « دول المحيط » ، وتزداد هذه الصراعات تعقيدا من تأثير تزايد ركود الاقتصاد العالمي وسياسات حماية التجارة في دول القلب . وبمرور الزمان يبدأ تحالف المهيمنين في التفكك ، وتبرز عادة دولتان تضطلعان بدور التنافس . وعادة يكون المنتصر هو الدولة التي تظل حليفة للمهيمن المتطور . وحقت كل من الامارات المتحدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مكانتها المهيمنة بعد أن دب الوهن في قوى القلب المنافسة الأخرى التي أنهكت قواها في حروب بين دول القلب طبقا لما يقوله تشيس دن ، وإن كان نجاحها قد اعتمد أكثر من ذلك على مميزات الاقتصادية التنافسية أكثر من اعتماده على التفوق العسكري ، بالرغم مما يجمع هذه المؤثرات من أهمية (٤٢) . وتظهر بشائر خلق دولة قلب مهيمنة في أي عهد طويل من النمو الاقتصادي ، الذي يعتبر أيضا عهد سلام نسبي (٤٣) . وهكذا يكون التركيز على قطب واحد مقترنا بالسلام النسبي ، ويكون التركيز المتعدد الاقطاب مقترنا بمستويات أعلى نسبيا من الحرب .

وليست دول القلب المهيمنة هي التي تبدأ بشن الحروب العالمية ، ولكن من يقدم على ذلك هو المتحدى الصاعد داخل القلب . ويتفق أصحاب نظرية الأنظمة العالمية مع النظريات الأخرى لدورات الحرب على أن المتحدين في هذه الحروب العالمية قد أخفقوا دائما ، ويبدو أن السبب ذو شقين : الأول استراتيجي . إذ يحاول المتحدى إخضاع مناطق لسيطرته تتميز بشدة اتساعها مما يصعب غزوها وإخضاعها . ويرتبط بهذا الخطأ الإخفاق في وضع استراتيجية للتنافس في الانتاج . الشق الثاني مستمد من منطق الانتقاد العالمي الرأسمالي ذاته ، لأن المتحدى يمر بوقت عصيب عندما يحاول جمع حلفاء له . وهي حقيقة لا يستبعد نسبتها الى الخوف من ألا يساعد انشغال امبراطورية عالمية على تقديم خدمة لصالح هؤلاء الحلفاء . بيد أن ما يضمن تحقيق ذلك على نحو أفضل هو استمرار الاقتصاد المتعدد الاقطاب الرأسمالي (٤٤) . وبعبارة أخرى ، يكتشف المتحدى صعوبة العثور على دول مستاءة أخرى ، لأن معظم دول القلب من قوى الأمر الواقع . وهكذا ففي نظر أصحاب نظريات الأنظمة العالمية ، يلعب توازن القوى دورا مهما في تقرير نتيجة الحروب العالمية ، وإن كان الأساس الموضوعي لتوازن القوى هو طبيعة النظام العالمي الرأسمالي بالذات (٤٥) .

فإذا كانت دورة الحرب كاملة في المنطق الأساسي للتطور المتقطع والاستغلال والتنافس والصراع القائم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي . فكيف يستطيع قطع دورة الحرب ؟ المفروض أن فرص السلام ستزداد بعد انحلال النظام القائم ، وحلول النظام الاشتراكي العالمي محله . وفي إحدى الروايات (التي جاءت عند تشيس دن) فإن ما يعنيه النظام الاشتراكي العالمي - أساسا - هو استبدال (أو الاستعاضة) عن الرأسمالية بزعامة عالمية عقلانية اقتصادية عن طريق نظام اتحادى وديموقراطى للحكومة العالمية (٤٦) .

وأخيرا ، علينا أن نلاحظ إحدى المشكلات التي أضنت جميع أصحاب نظريات التاريخ البنىوى الى حد ما . فمن المتفق عليه بوجه عام أنه قبيل الحرب العالمية الأولى (والحرب العالمية الثانية بالنسبة لهذه المسألة) كانت بريطانيا هي القوة المهيمنة ، وألمانيا هي المتحدية الأولى " فما الذى يمكن أن فعله ازاء ما حدث ١٩١٤ ، عندما تفوقت الولايات المتحدة بالفعل على كل من بريطانيا وألمانيا فى ميدان الانتاج الصناعى ، وترعمت الممسكر الذى انضمت اليه وتحكمت فى النتائج القومى ؟ بل وجاءت احصاءات ما قبل الحرب العالمية الثانية أكثر ابتعادا عن التكافؤ لصالح الولايات المتحدة (٤٧) . فلو صح أن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كانتا حربين للخلافة فى الهيمنة ، فسيكون المتوقع آنثذ أن تتورط الولايات المتحدة فى الاقتتال المبدئى ، اما كمتحدية صاعدة (تسعى للحاق) . أو كدولة مدافعة تدافع عن هيمنتها . وفى كلتا الحالتين ، لم يكن التحدى الألمانى موجها الى الولايات المتحدة . واستطاع موديلسكى اتقاذ حجته بالاشارة الى التفوق البريطانى البحرى حتى فى الثلاثينات (وأن كانت أهمية هذا الاجراء مازالت موضع شك فى أهمية القوة البحرية) ولكن بالنسبة لأولئك الذين يشددون على التمسك بمعيار الاقتصاد والصناعة كجوهر الهيمنة ، فإن تأخر أمريكا فى الاشتراك فى الحربين العالميتين يعرض إحدى المشكلات . فإذا كانت الولايات المتحدة لم تكن المبادرة أو المدافعة الرئيسية ، فكيف يستطيع القول بأن هاتين الحربين قد استغلتا بقصد الزعامة العالمية ؟ ان القول بأن اشتعال الحرب جاء نتيجة للتغير فى الزعامة ليس كافيا . فمن الواجب عدم الخلط بين النتائج والاسباب .

أمواج ك (كوندراييف) :

أصبح أصحاب نظريات الدراسات الطويلة والأنظمة العالمية بعض دورات اقتصادية تدعى موجات كوندراييف فى نظرياتهم عن دورة زعامة

العالم • وزعم العالم الاقتصادى الروسى نيقولاى كوندراييف فى العشرينات اكتشافه لموجات خمسينية (أى تقع كل خمسين سنة) أو دورات فى الأسعار والانتاج والاستهلاك فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية الكبرى ، وذكر أن هذه الدورات بمثابة مؤشرات للايقاعات الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى فى جملته ، ووجود اتصال بين الحركات الصاعدة فى الموجات الاقتصادية الطويلة متصلة بوقوع حرب كبرى • وتكهن برد الحروب الى اشتداد الصراع الاقتصادى على الأسواق والمواد الخام التى تصحب الخطوة المتسارعة للنشاط الاقتصادى وارتفاع الأسعار ونمو الانتاج الذى وقع فى الحركة الصاعدة (٤٨) • وبينما ابتعد كثيرون من علماء الاقتصاد الآن عن الايمان بوجود مثل هذه الموجات (موجات ك) الا أن اتباع نظرية الدورة الطويلة لا يزعمون فقط أنهم اهتموا اليها ، ولكنهم يصرون على القول بأنها تعمل بطريقة موازية لدورات الزعامة العالمية • فهناك اتصال بين دورات زعامة العالم التى تدوم مائة سنة وبين موجتين من موجات ك • ولما كانت موجات ك متصلة بدورات الزعامة ، فانها مقترنة أيضا بدورات الحرب العالمية (٤٩) •

وأثبت طومسون وزوك أن معظم الحروب التى وقعت بين ١٧٨٠ و١٩١٤ ، وفقا لنبوءة العالم الروسى قد نسبت الى المرحلة الصاعدة لموجة ك ، كما تنبأ بها كوندراييف • وتنزع حركة الصعود فى الأسعار الى استباق الحروب الكبرى ، وتتوافق منعطفات التحول العليا لموجات ك مع نهاية الحروب الكبرى (٥٠) •

ويحتاج طومسون وزوك أيضا بالقاء مسئولية الحروب الكبرى - الى حد كبير - على شكل موجات ك ، وعلى الأخص ما يتعلق بتعزيز منحني الصعود • واستنتجا أنه بالرغم من صعوبة الحكم بأن موجات ك هى التى أحدثت الحروب الكبرى ، أو أن الموجات الكبرى هى التى أحدثت موجات ك ، الا أن هناك علاقة بينهما • فالظاهر أن الحروب العالمية وموجات ك تعكسان عملية كامنة • وإذا سلمنا بالصلة الوثيقة بين النظام السياسى العالمى وعالم الاقتصاد ، فإن حدوث عدم استقرار فى إحدى البنيات مستنقل الى البنيات الأخرى (٥١) •

وجمع جوشيا جولدستين مجموعة مذهلة من المؤشرات الاقتصادية التى ترتد الى سنة ١٤٩٥ (٥٢) • وبعد أن استعان بمجموعات عديدة من البيانات الاقتصادية تمكن من تحديد تواريخ النقاط الدنيا وذرى الموجات ك الخمسينية • والواقع أنه اكتشف وجود موجات طويلة فى الانتاج والاستثمار والتجديدات والأسعار والأجور (ولا تحدث هذه الموجات

متأنية ، ولكنها تحدث متعاقبة بدءا بموجة الانتاج) . وعجز جولدستين عن الاهتداء الى أية علاقة بين موجات ك وشيوع الحروب . فقد تساوى عدد الحروب على وجه التقريب فى الفترات الصاعدة والفترات الهابطة على السواء . ومع هذا فقد كشف جولدستين النقاب عن وجود ارتباط واضح بين موجات ك ودورة ضراوة الحرب (متوسط القتلى فى المعارك كل سنة) . وتماثل هو وطومسون وزوك فى اكتشاف شدة اشتعال الحروب الضارية فى المرحلة الصاعدة لموجات ك . واكتشف فى الموجات التسع التى حدثت بين ١٤٩٥ و ١٩١٨ أن كل قمة فى الحرب حدثت بالقرب من نهاية إحدى المراحل الصاعدة . واعتقد أن تسعة من ذرى الحروب الضارية منذ ١٥٠٠ حدثت بالقرب من نهاية المرحلة الصاعدة لموجة ك . وكان الاستثناء هو الحرب العالمية الثانية (٥٣) . وظهرت ذرى الحرب الضارية محصورة بين الحركة الصاعدة للانتاج والحركة الصاعدة للأسعار ، مع ملاحظة أن الحركات الصاعدة للانتاج تسبق الحرب بعشر سنوات ، أو ما يقرب من ذلك ، وتسبق الحركة الصاعدة للأسعار بفترة محصورة بين سنة وخمس سنوات .

ويفسر جولدستين الصلة بين موجات ك والحرب بالقول بأن ازدياد الانتاج يؤدي الى زيادة طلب الموارد التى تؤدي بدورها الى التنافس الدولى على هذه الموارد . ويحدث هذا التنافس فى فترة تكون فيها زيادة الانتاج قد يسرت الزيادة فى امدادات مواد الحرب المطلوبة للقطاع العسكرى ، مما يؤدي الى شدة تزايد احتمال الحرب (ويعد هذا التفسير من حجج الضغوط الجانبية والابتعاد عن التشديد والتنويه بدور النمو السكانى) . ولما كانت الحرب محاولة مكلفة لذا تفضل الدول الاشتراك فيها عندما تتوافر الموارد بدرجة مناسبة (٥٤) عند نهاية الحركة الصاعدة للموجة الطويلة . وليتك تلاحظ كيف رجع جولدستين الى حجج مستوى دولة الأمة (الخاصة بالتساؤل الاقتصادى) للمساعدة فى تفسير نظرية مبنية على عوامل مستندة الى نظام الدولة (موجات ك) .

فما الذى يربط بين هذا الكلام ونظرية الموجة الطويلة لموديلسكى ؟ يرد جولدستين بالقول بأن دورات الهيمنة ودورة الموجة الطويلة الاقتصادية بالرغم من عدم اشتراكهما فى مرحلة واحدة ، الا أنهما تعلمان متزامنتين مع الموجة التوسعية للدورة الاقتصادية . وبذلك يتضح أن التدهور فى الهيمنة لا يؤدي فى ذاته الى الحرب ، ولا يكشف عن خطورته الا اذا تزامن هو ومرحلة توسعية فى الدورة الاقتصادية . وليس التوسع الاقتصادى خطيرا فى ذاته أيضا ، فلا بد أن يكون مصحوبا بركود فى الهيمنة . فمثلا ، لم يكن التوسع الاقتصادى فى الستينات من هذا القرن مصحوبا بحروب

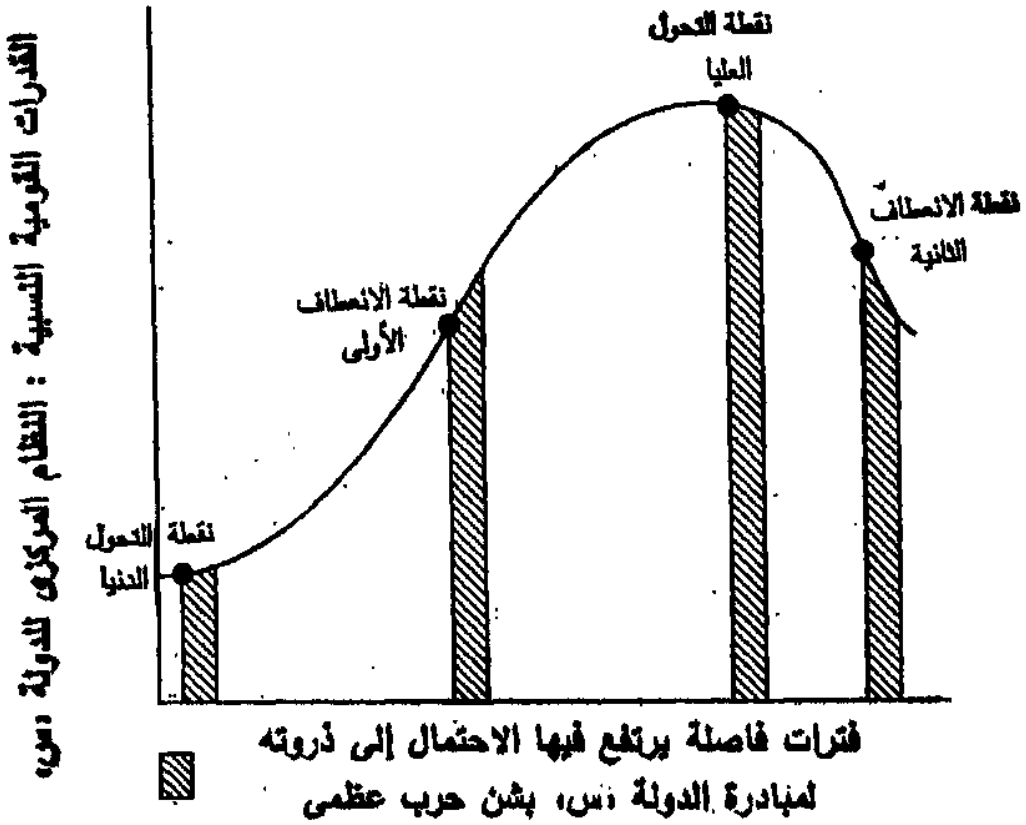
كبرى بفضيل احتلال الولايات المتحدة لمكانة المهيمن القوى . ويتنبأ جولدستين بحركات صاعدة جديدة تتواءم هي وما حدث من تضاؤل في استمرار الهيمنة الأمريكية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠ (٥٥) .

وفحص جاك ليفي المشكلة للمواصلة بين بينات جولدستين عن الدورات الاقتصادية للانتاج والحروب العشر العامة في القرون الخمسة الأخيرة (٥٦) . ولم يتركز اهتمامه على ذرى ضراوة الحرب ، ولكنه عني ببدايات الحرب . فعند النظر في أمر دورة الانتاج وحدها (فطينا ألا ننسى أن نظرية جولدستين قد استندت على ارتفاع الانتاج وهبوطه أكثر من تركيزها على الأسعار وباقي المتغيرات) اكتشف ليفي صورة مغايرة لنظرية جولدستين . إذ بدأت أربع من عشر حروب في منتصف أو نهاية الحركة الهابطة . وحدثت حربان في بداية الحركة الصاعدة أكثر من حدوثها قرب نهاية الحركة الصاعدة ، كما توحى نظرية جولدستين . واندلعت حروب كثيرة بالقرب من فترة الانتقال من الحركة الهابطة الى الحركة الصاعدة بحيث يصح نسبة الخسائر المصاحبة لها الى الحركة الصاعدة بالرغم من احتمال بدء الحرب في الفترة الهابطة ، مما يفسر لماذا اكتشف جولدستين وجود ارتباط بين موجات ك وضراوة الحرب ، وليس بين موجات ك وبدء الحرب .

ولا يقتصر الأمر على ادراك اتباع نظرية الدورة الطويلة أن موجات ك تمثل جانباً مهماً من بنية الاقتصاد العالمي ، إلا أن أصحاب نظرية الأنظمة العالمية يرونها كذلك (٥٧) . ويعتقد أن ارتفاع وهبوط أو انحدار القوى المهيمنة يتزامن مع موجتين من موجات ك ، وأن تعذر معرفة العدد الدقيق لموجات ك المكونة لدورة الهيمنة (٥٨) . وبينما أوضح بحث جولدستين أن ذرى الحرب المصاحبة تحدث أثناء الحركة الصاعدة في الموجات ك ، خصوصاً بين ذروة دورة الانتاج وذروة دورة الأسعار ، قام تشيس ، ن بقلب هذه الحجة رأساً على عقب . فلو صح أن الضراوة تصل الى قمته بعد قمة الانتاج ، فإن هذا يعني أن ذرى ضراوة الحرب تحدث بعد بداية التراجع الهابط في كل من دورتي الاستثمار والانتاج . ومن هنا استطاع الاهتمام الى تفسير أقرب بصفة مباشرة الى الماركسية . فالتأرجحات الهابطة هي الفترات التي يتيسر فيها للبول الكثير من الموارد الصالحة للحرب (كما يوحى جولدستين) . وفي ذات الوقت ، تؤدي المغالاة في الانتاج خلال هذه المرحلة الى زيادة التنافس مع الأسواق الأجنبية وفرص الاستثمار . وبذلك يصبح الضغط لتسخير قوة الدولة بحماية نصيبها في الأسواق أو توسيعها وفرص الاستثمار خلال فترات الانكماش عاملاً مهماً في الانزلاق نحو الحرب (٥٩) .

نظرية دورة القوى النسبية لدوران :

وضعت نظرية تشارلز • ف دوران عن دورة القوة النسبية نظرية صنع قرار الحرب في سياق صعود وهبوط القوة النسبية للدول العظمى (٦٠) • ويعتقد دوران أن قدرات القوة للدول بالنسبة للأعضاء الآخرين المنتمين للنظام المركزي للقوى العظمى تتبع طريقا دورانيا من النمو والتضيق والتدهور • وبالرغم من اختلاف حالات العلو والهبوط لكل دولة ، وأيضا طول الوقت الذي تستغرقه لبلوغ هذه القمم وأدنى نقاط تداعبها ، إلا أن كل قوة عظمى تمر من خلال هذه الدورة • ويتمثل النمط العام في الخطوات الآتية : « حدوث ارتفاع في القوة النسبية ينتهي أمره بالتمهل حتى بلوغ ذرى القوة النسبية ، وانحدار في القوة النسبية ينتهي بالمثل بامهال الخطى (٦١) • وترجع الدورة الى حد كبير الى تقطع في معدلات النمو الاقتصادي الداخلي • ولما كانت القوى الكبرى تنزع الى المشاركة في الحروب الأكبر ، فإن هذه الديناميات الخاصة بالقوة تبدو قادرة على تقديم العون في تفسير الحروب الأكبر في التاريخ ، أو ما سماه دوران بالحرب الممتدة (*) (٦٢) •



extensive Wars.

(د)

وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد تبدو فعالة في مستوى دولة - الأمة لتناولها دورات القوى القومية ، إلا أنها في الواقع نظرية خاصة بالنظام الدولي . اذ تعد نظرية دورة القوة لدوران دورة للقوى النسبية ، لأن رحلة الدولة من خلال الدورة تعتمد بنفس القدر على قوة الآخرين مثلما تعتمد على نموها الداخلي أو انحدارها . وترى نظرية دورة القوة النسبية كأغلب النظريات أن سياسات الدول ومسالكها ترتكن إلى حد كبير على موقعها في النظام ، وفي هذه الحالة على موقعها في دورة القوة النسبية . ومن المرجح أن تحدث الحرب عندما تصل الدولة إلى أربع نقاط حرجية خلال الدورة . ففي كل نقطة من هذه النقاط يحدث انعكاس مفاجئ في طريق القدرات النسبية . وتشتمل الدورة الكاملة على نقطتي الانعطاف وتغطي تحول ، كما يبين من الشكل السابق .

ونقطة التحول الدنيا (وفيها تدخل معظم الدول نظام القوى العظمى) هي النقطة التي يتغير فيها الموقع النسبي للدولة من قوة منحدرية إلى قوة صاعدة ، عندما تبدأ في التزايد قدراتها التي تتناسب هي وقدره القوى الأخرى . وتمثل نقطة الانعطاف الأولى النقطة التي عندها تبدأ القدرات النسبية للدولة - بينما هي مستمرة في الارتفاع - في الارتفاع بمعدل أكثر أهمية للدلالة على أن القوة المتزايدة المبدئية السريعة ليس بمقدورها الاستمرار دون توقف عند حد . ونقطة التحول العليا هي النقطة التي عندها تبدأ قدرات الدولة التي تتناسب وقوى أعضاء النظام الآخرين في الانحدار . وتتحول الدولة من قوة صاعدة إلى قوة منحدرة . ونقطة الانعطاف الثانية هي النقطة التي يبدأ عندها الانحدار النسبي للدولة بعد أن كان مسرعا في البداية والهبوط على نحو أكثر تمهلا ، إشارة إلى أن المستقبل قد يكون أكثر إشراقا .

والسؤال النظري الحاسم هو لماذا تعتبر هذه الأحوال خطيرة بالذات ؟ والإجابة معقدة ، ولكنها مستصوبة . فهي تفسم نظريات عن تخطيط الحكومة وصنع القرار وتصورات الدور القومي ، وأيضا نظرية خاصة بالتقدم المتقطع . ويحاجي دوران بالقول بأن الزعماء القوميين يجرون النبوءات الطويلة المدى عن طريق عملية تقدير استقرائي فحسب (يعني عملية إسقاط تتخذ شكل الخط المستقيم) من تجربة الماضي . فإذا كان العقد الماضي ، أو ما يقرب من ذلك ، قد مر بعملية صعود سريع في القوة النسبية للدولة بالمقارنة بالدول الأخرى في النظام ، فسيعتمد التخطيط على مواصلة هذا الميل . ومع هذا فكل منها غير قابل للتنبؤ أساسا ، وكل منها يكشف بختة عن خطأ التفكير السالف خطأ جذريا في النقطة التي بعد فيها الوقوع في الخطأ أخطر ما يهدد مكانة الدولة (٦٣) .

ويعتمد المسلك القومي - من جانب - على تصور الزعيم لدور الدولة في نطاق النظام . وقضيلاً عن ذلك ، فإن هذا التصور للدور القومي يعتمد - أساساً - على مكانة الدولة ضمن النظام من ناحية قدراتها النسبية في جانب القوة . ويعنى أى تغيير في القدرات النسبية حدوث تغيير في الأدوار (يشمل الجميع من الزعيم الى الأتباع) . ويصعب أن تضطلع الدول بهذه النقطات التي أحدثها اجتياز النقاط الحرجة في دورة القوة . فبينما تدعو النقاط الحرجة الى أحداث تحولات مسبقة في الدور الرئيسى، إلا أن ظهورها المباغت يراوغ أية محاولة متقدمة لاكتشافه، ومن هنا ارتفعت درجة عدم اليقين ، وازداد تعرض الزعماء للغلو في رد الفعل ، واساءة الادراك التي قد تسوقهم الى اختيار الحرب (٦٤) .

على أن أسباب الحرب تختلف من حالة لأخرى ، وترتكز على أية نقطة من النقاط الحرجة وصلت اليها . ولكل نقطة منطقها وديناميتها . فمثلاً عندما تتضاءل القوة النسبية للدولة ، فلا بد أن يتضاءل بالتبعية دورها ومظاهر اهتمامها . ولكن الدول تحجم عادة عن قبول هذا الحط من مكانتها وتأثيرها . ومن ناحية أخرى ، عندما تزداد القوة النسبية للدولة ، فإن اهتماماتها وأدوارها تتزايد أيضاً ، ولكن غالباً ما يعزف الأعضاء الآخرون في النظام عن السماح بتوسع أفعال الدولة الصاعدة . وهكذا ففي كلا الحالين ، يظهر التعارض بين قدرات الدولة ودورها ، ولكن على أنحاء شتى (٦٥) .

ولا يقتصر الأمر على تعرض رد فعل الدولة للتغير الحرج الذي يتصف بأهمية ، ولكن ينبغي أن يعمل حساب أيضاً لرد فعل الأعضاء الآخرين في النظام تجاه التغير أيضاً (٦٦) ، وأن الأعضاء الآخرين في النظام يبتلون أيضاً بأساءة الادراك ومشاعر القلق . وفي الظروف العادية يتيسر لجميع دول النظام التخطيط لنقاط القوة النسبية ، ولكن هذه المخططات تتعرض للتصدع عند جميع البسندان عندما يحدث تغير حرج للدولة الكبرى . اذ تفجر ظواهر مستوى النظام الدولى ظواهر المستوى الفردى (ادراك التهديد أو الفرصة) بين النخبة السياسية في جميع الدول الكبرى .

وتحمل دورة القوة ضمنها بعض العواقب التي تتمثل فيما يحدث من رد فعل على مسلك دولة الأمة، وان كانت لها أيضاً عواقب ضمنية تترك أثرها على شتى جوانب النظام . فعندما تمر عدة دول في النظام في ذات الوقت من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية ، فإن مثل هذه الحالة تحدث أثراً مؤسفاً على توليد الضغوط لاحداث تحولات في الدور ، بينما

تدعو في نفس الوقت الى المبادرة بالتغيرات في التوقعات عن التوازن النسبي في القوة . وهذا يؤدي الى حدوث عدم وثوق بنيوى هائل في النظام ، وينتقص من قدرة أعضاء النظام على مواجهة التغير . ان هذا الابتعاد عن التوازن يعرض النظام بدرجة كبيرة للحروب الممتدة التي قد تؤدي في نهاية الامر الى حلول تحول في النظام الدولي عينه (٦٧) . والظاهر ان هذا هو ما حدث في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . وتمشيا مع ما ذكره دوران ، فان ما بين ١٨٨٥ و ١٩١٤ ، مر كل عضو في النظام المركزى للقوى الكبرى من خلال احدى النقاط الحرجة في دورته للقوة (٦٨) .

ويسود الاستقرار النظام الدولي عندما تكون تحركات أعضاء النظام داخل دورة القوة روتينية ومتوقعة . ففي هذه الحالات ، تكون الفجوة بين المصالح والقدرات صغيرة بالنسبة للفاعليات الكبرى ، وينعم النظام بتوازنه . ووفقا لما ذكره دوران تتماثل الأنظمة ثنائية الاستقطاب هي ومتعددة الاستقطاب في حالات الاستقرار (أو عدم الاستقرار) . فليس العامل الحاسم هو الاختلاف في البنيان بين النظامين ، ولكنه النقلة من النظام المتعدد الاستقطاب الى الثنائي الاستقطاب ، التي تحدث عندما يمر عضو من الفاعليات الرئيسية في النظام من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية (٦٩) .

دورة القوة النسبية : متضمنات :

عندما ألف دوران كتابه في خريف ١٩٨٩ قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي الى دول منفصلة، فانه اعتبر هذه الدولة قد مرت بأول منعطف دال على امهال معدلات النمو ، وكانت الولايات المتحدة قد اجتازت ذروتها في القوة النسبية ، وان كانت لم تبلغ بعد حالة « الانحدار » . وبلغت اليابان الحد الأقصى لمعدل نموها في أول نقطة انعطف . وتبعا لدوران يحدث تحولات حرجة في النظام الدولي في المستقبل عندما تواجه الأحوال الآتية :

١ - وصول الاتحاد السوفيتي الى نقطة تحوله العليا .

٢ - وصول القوة النسبية للولايات المتحدة الى نقطة الانحدار النسبية .

٣ - وصول الصين الى أقصى معدل نمو .

٤ - بلوغ النمو الياباني مرحلة انخفاض عائداته الهامشي .

٥ - دخول المجتمع الأوربي النظام كمنافس كبير (٧٠) : وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه النقاط دون انقاع ببعض المنظورات التاريخية ، إلا أن أحداث أواخر ١٩٨٩ وبواكير ١٩٩٢ تبين أن النقطتين الأولى والثانية قد تم بلوغهما ، والنقطتين الرابعة والخامسة في طريقهما للتحقق .

دورة القوة النسبية : بحث تجريبي :

قبل أن نغمرنا النبوءات علينا أن نتساءل عن حال النظرية بعد مواجهتها للاختبار التجريبي ، « عال العال » ، وفقا لما يقوله أنصارها . ويبحث دوران وبارسونز دورات الدول التوسع التي تؤلف نظام القوى الرئيسية من ١٨١٦ حتى ١٩٦٥ ، وافترضنا أن المبادرة بشن الحرب المستدة قد بلغت ذروتها خلال النقاط الأربع الحرجة ، ولابد أن تتناقص بابتعادنا في الزمان عن ازدياد مثل هذه النقاط . وكانت هناك ٢٣ فترة حرجية خلال السنوات موضع البحث ، وشنت ٢٦ حربا خلال هذه الفترات الحرجية . أما الفترات التي زاد فيها عدد الفترات الحرجية فقد احتوت على ٥١ مبادرة لشن الحرب . ومع هذا ، فإن متوسط الحجم والضراوة وديمومة الحروب كانت أعلى كثيرا بالنسبة للفترات الحرجية ، مما سمح لدوران وبارسونز باستخلاص القول بأرجحية اقدام الكبرى على شن الحروب التي تحدث ممتدة خلال إحدى الفترات الحرجية . ولا ارتباط بين غلبة الحرب ودورات القوة النسبية ، لأن ما وقع من حروب خلال الفترات الحرجية لم يزد عن ٣٤٪ ، ولكن الحروب التي شنتها القوى الكبرى خلال الفترة الحرجية تصاعدت الى ما هو أبعد من الحروب التي شنتها في أوقات أخرى (٧١) . هذا يعني أن دورات القوى النسبية ليست متصلة بجميع الحروب ، وتقتصر على الحروب الكبرى بين القوى الكبرى .

وتبدو نقاط الانعطاف أكثر تقبلا لشن الحروب من نقاط التحول . فالظاهر أن القوى العظمى أميل لبدء الحروب عندما يصل معدل نمو القدرات النسبية الى الحد الأقصى (أول منعطف) أو الحد الأدنى (المنعطف الثاني) وتعارض هذه النتيجة نوعا هي والفكر الشائع الذي يزعم ازدياد احتمال وقوع الحرب عندما تصل الدول اما الى ذروة منحني قوتها النسبية أو حضيضها .

وإذا تكلمنا بوجه عام ، فسنلاحظ أن القرن التاسع عشر يعد ١٨١٥ قد خلا من الحروب الكبرى لقلة تحركات القوى الفعالة داخل أو خارج النظام ، وكانت القوى الراقدة أو المتزعمة في النظام تجتاز أجزاء من مسار قوتها اتصفت بخلوها من الازعاج وامكان التنبؤ بها . وكانت عملية ضغط

الحواشي المعتمدة على الاكتشاف المبكر تعالج بطريقة روتينية • ومقابل ذلك ، انغمست القوى الكبرى فى الحرب فى النصف الأول من القرن العشرين لدخول عدد كبير من الدول النقاط الحرجة فى دوراتها، ولدخول دول جديدة فى معترك النظام (كالمانيا فى أواخر القرن التاسع عشر) وتبعتها الولايات المتحدة ثم اليابان ، بينما انسحب بعض الأعضاء القدامى (النمسا - المجر) وعدلوا مواقف قوتهم النسبية وأدوارهم فى النظام (٧٢) •

وفى اختتام آخر لدوران ، جرت مباراة بين نظرية أوجانفسكى فى انتقال القوة ضد نظريته فى دورة القوى ، وتقضى الاختيسار الحروب (الحمس من ١٨١٦ حتى ١٩٧٥) التى تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة (دول القمة الثلاث أو الأربع فى النظام) على كلا الجانبين - حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية والحربين العالميتين الأولى والثانية وحرب كوريا • وبينت النتائج أن التغيرات الحرجة فى القوة النسبية هى أفضل المنبئات بالحروب الممتدة بين المتنافسين ، أى تفوق فى هذه القدرة المساواة فى القوة أو وجود نقلات فى القوة كما ذكر أوجانفسكى وعلى الرغم من أن الثنائيات المتحاربة قد اتصفت بالسيتمترية فى القوة (المساواة النسبية) وانصف العديد منها أيضا (بانتقال القوة) إلا أن كلا من الثنائيات السيمترية والانتقالات قد أدت الى نشوب الحرب نصف الوقت • ومن جهة أخرى ، فإن ٩٠٪ من النقاط الحرجة (أو ١٠٠٪) اذا احتسبنا الاتحاد السوفيتى باعتباره شريكا فى حرب كوريا ، قد أدت الى اشتعال حرب كبرى ، وبينما مرت ٣٥٪ فقط من الدول بنقاط حرجة فى دوراتها للمفوز خلال هذه الفترة ، إلا أن جميع الدول الست عشرة المشتركة فى الحرب إما تعرضت لتغيرات حرجة أو كانت تقاتل ضد دولة من هذا القبيل • اذ كان جميع المشاركين فى الحرب فى الدول التى تمر بنقاط حرجة تواجه دولة فى موقف حرج • ولعل الأكثر إثارة للاهتمام من كل هذه الأشياء اكتشاف دوران أنه فى كل حالة ستاقت فيها حالة انتقال القوة (التى تحدث عنها أوجانفسكى) الى الحرب ، كانت هناك نقطة حرجة قائمة أيضا • وبينما كان من الضرورى لحالات انتقال القوة أن تحدث حتى تستطيع النقاط الحرجة أن تؤدى الحرب ، فإن نقلات القوة لم تؤد الى الحرب الا عند وجود نقطة حرجة أيضا (٧٣) •

وفى الوقت الحاضر لم يتحدد أى بحث تجريبي نظرية دوران فى الدورة النسبية للقوة •

انتقال القوة والنظريات التاريخية البنيوية - مقارنة :

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة ، فإن هناك جوانب مشتركة عديدة بين نظرية انتقال القوة ، والنظريات البنيوية التاريخية ، التي تحدثنا عنها الآن :

فأولا : وباستثناء نظريات انتقال القوة ، فإنها جميعا تنطبق على نظام الدولة الحديثة الذى بدأ حوالى سنة ١٥٠٠ .

ثانيا : أنها تتركز على الحروب الكبرى أكثر من ارتكازها على جميع الحروب الأصغر التى ولدت بين الدول .

ثالثا : باستثناء نظرية دوران عن دورانية القوة النسبية ، فإنها تركز على الصراع بين الدولة المهيمنة فى النظام واحدى الدول المتحدية الصناعية .

رابعا : قد وضعت جميعها نصب عينيها الأسباب البعيدة للحرب .

خامسا : فى جميع النظريات تؤدى المعدلات المتقطعة فى النمو بين أعضاء النظام دورا مهما فى أحداث نوع من اللاتوازن فى النظام الدول قد يسفر عن وقوع الحرب .

سادسا : ربما قبلت أغليبتها معتقدات نظريات التفاوت فى الوضع ، وأثرت ما يقال عن أن الرضاء النسبى أو الاستياء النسبى من أوضاع النظام الدولى ، عامل مهم فى المسلك الذى تتخذه الدولة إزاء الحرب ، وإن كان هذا العامل له أهمية عند بعض النظريات أكثر من البعض الآخر .

سابعا : باستثناء دوران ، فإن جميع هذه النظريات تنزع الى اعتبار تركيز القوة فى قبضة قطب مفرد ، أو بمعنى أصح فى قبضة زعيم النظام يمثل موقفا مستقرا مسالما نسبيا ، وإن اتفقت أيضا على عدم دراسة مثل هذه الحالة الى ما شاء الله .

ومن النقاط المثيرة للاهتمام - نظريا - وغالبا ما تثار عند البحث فى مستوى النظام الدولى ، ما اتضح من أن العديد من العوامل التى يقال إن لها تأثيرا عاليا (بتشديده اللام) على الحرب لها أثر فعال عندما تقترب بعض المتغيرات النسبية الأخرى ، فمثلا : لقد اتفقت نظرية الدورة الطويلة ونظرية الوبستين على القول بأن دورات القوة تتفاعل على نحو ما مع موجات ك ل أحداث الحروب الكبرى ، ولكنها لم تتفق فى تحديده لماذا يحدث ذلك .

- ٢ - يرى وايمان ان القوة المتعددة الاسستقطاب من المحتمل أن تؤدي إلى الحرب عندما تشترك معها القوة العنقودية ثنائية الاستقطاب .
- ٣ - يرى ستول وشامبيون أن تركيز القوة داخل النظام قد يكون خطرا ، أو ذا تأثير سلبي اعتمادا على توزيع الرضا في النظام .
- ٤ - يحاجي دوران بالقول بأن نظرية انتقال القوة عند أورجانبسكي لا تؤدي إلى الحرب إلا إذا اشترك معها مرور أى بلد خلال إحدى النقاط الحرجة داخل دورة القوة .
- ٥ - أثبت البحث القريب العهد لدانييل جيلر أيضا أن عوامل المستوى الثنائي وعوامل مستوى النظام الدولي مرتبطان برباط وثيق ، فبعد أن ركز على صلات نظرية استقرار المهيمن ونظرية انتقال القوة ، استخلص من ذلك وجوب مصاحبة تحولات القوة بين الدول المتنافسة لحالات من التفكك في النظام الدولي ، تنذر باقتراب الحرب (٧٤) .
- ٦ - اكتشف طومسون أيضا أن ارتباط التفكك في دورة النظام العالمي بانتقال القوة الثنائي يتسم بوجه خاص بالخطورة .
- ٧ - وأخيرا طالب روبرت ثورث حديثا بالتقارب المتدائب بين نظرية الضغط الجانبي واتجاهات الواقعية البنيوية وانتقال القوة واستقرار المهيمن .

نظريات النظام الدولي : ذيولها :

لما كان التغير في توزيع القوة والمكانة بوجه عام ، وتدهور زعامة النظام بوجه خاص ، يجعلان بوقوع الحرب ، فكيف نستطيع الحفاظ على السلام ؟ لعلنا نعرف أن الحفاظ على الوضع الراهن مستحيل . وإذا كنا عرفنا من دراسات مستوى النظام الدولي (والثنائي) أن فروق معدلات النمو ستجعل من المستحيل تحقيق توازن في القوى في المدى البعيد . وأيا كان نوع الاستقرار القائم (أى تحقق عن طريق المهيمن أو غير ذلك) ، فلا بد أن يكون استمراره مؤقتا مما يعزى إلى حالة اللاتوازن العام للتطور المتقطع .

وكما تذكرنا عبارة الرئيس بوش الدائمة التردد : « النظام العالمي الجديد » ، فقلده اتضح أن تغيرات النظام الدولي التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت في الحلق أشبه بزلزال فتت الأرض الصلبة للواقع . فقلده كان تدهور قدرات السوفيت مصحوبا بانحلال الامبراطورية الداخلية والامبراطورية الخارجية وتفتيت الكتلة العسكرية السوفيتية .

وظهر الناتق الآن بمظهر حلف بلا رسالة • وجاء خلق ألمانيا الموحدة.
بفاعلية جديدة قوية فى قلب أوروبا • وفى ذات الوقت بدأت القدرات
النسبية للولايات المتحدة (وبخاصة قدرتها الاقتصادية) فى التهور
بالمقارنة بكبار منافسيها • وشهدت أواخر الثمانينات وبواكر التسعينات
نقلة فى القوة من الدرجة الأولى ، وأيضاً انتقال دول عديدة خلال النقاط
الحرجة فى دورة القوة ، وبازدياد الاستقطاب وتغير توزيع القوة ، أصبحنا
نشهد تحولاً رئيسياً فى النظام الدولى • ومن المرجح حدوث تغيرات أكبر
فى مستوى النظام الدولى باقترابنا من نهاية القرن • وتثير جميع هذه
التغيرات التساؤل حول هل سيتحقق التحسن فى النظام العالمى الجديد
يفوق ما كنا عليه منذ أربع سنوات أو عشر مضت ، على حد قول الرئيس
السابق ريجان •

ثمة أشياء كثيرة يمكن أن يقال عما حدث حديثاً من تحول •
أولاً : كانت التغيرات ثورية حقاً ، بل القصد وصف أحد المحللين
التحول بأنه المكافئ الأساسى لأية حرب سيادية بغير وقوع أى عنف (٧٦) •
والواقع أن جميع التغيرات فى النظام الدولى التى تحدث عنها أصحاب
النظريات البنيوية التاريخية عند ذكر النقلات فى الهيمنة جار حدوثها
الآن • فلقد ظهرت إعادة توزيع للقوى ، وحدث تعديل للحدود فى الاتحاد
السوفيتى السابق وأوروبا ، ويلاحظ وجود هيرارشية جديدة فى المكانة •
والظاهر أن هناك مجموعة جديدة من القيم سارية المفعول • واستحدثت
إجراءات ومؤسسات جديدة لإدارة النظام •

ثانياً : لعله من الملفت أن تحدث هذه التغيرات بطريقة سلمية إلى
حد كبير • فلم تمثل الهيمنة أو الحروب العالمية جانباً من الصفة • وإذا
ارتكنا إلى مناقشاتنا السابقة لنظريات مستوى النظام الدولى ، فإن هذه
النتيجة لم تكن من بين النتائج التى كان من الضرورى أن نتوقعها • إذ
بحسب ما صادفنا من حظ حسن إلى بعض الجهد • ويتعين النظر إلى
التحليل الآتى على أنه جزئى وتبهيدي •

أولاً : لقد حدث انتقال للقوة ، ولكنه لم يتخذ شكل نقلة القوة التى
تحض على الحرب ، التى اعتاد أصحاب النظريات التحدث عنها • فقد
كان هذا الانتقال من النوع الذى اضطلعت فيه الدولة المندحرة بدور
المتحدى (الاتحاد السوفيتى السابق) بدلاً من القوة المهيمنة (الولايات
المتحدة) • كما لم تكن النقلة نحو التكافؤ ، ولكنها كانت بالأحرى تحولاً
ابتعد عن المساواة النسبية التى اهتمت إليها القوتان العظميان عبر
السنين • وعلى الرغم من وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بخطورة نقلات

القوة المتعددة عن التكافؤ ، فإن النقابات التي كان يصبو إليها المتجنون المحتملون لبلوغ التكافؤ مع الدولة المهيمنة ، كانت هي الأكثر احتمالا أن تسوق الى الحرب (٧٧) . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تدهور القوة السوفيتية قد جاء نتيجة لتورط الولايات المتحدة وروسيا الآن في سياق متبادل لنزع السلاح . فلقد اندفعت العسكرية السوفيتية في الجدلها ، وإن كانت العسكرية الأمريكية قد تعرضت لعملية تخفيض في أعدادها أيضا .

ثانيا : لقد تضاعف الى حد كبير دور الاستقطابية النظام الدولي ، وما سميناها بالاستقطابية العنقودية . فلم يعد نظام التحالف الثنائي الاقطاب للحرب الباردة قائما ، وانتقل حلف وارسو الى رحمة الله ، وطالب العديد من الدول المشتركة فيه (بما في ذلك بوليسن) يلتسبن في روسيا (الانضمام الى الناتو ، الحلف الذي مازال باقيا . ومن الصعب معرفة كيف نصف ما حدث ، فقد نشعر باغراء يدفعنا الى وصف ما حدث بأنه أحادي القطب ، وإن كانت التحالف العسكرية قد لا تعنى الكثير ، إذا لم تكن موجّهة ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول . ولم يعد الناتو يتمتع بهذا الوضوح فيما يهدف اليه . ومن المرجح أن يصاب بالوهن وتغرب شمسها في المستقبل القريب . وصدد بيان بعد قمة يلتسين وبوش في بواكير ١٩٩٢ ، ذكر فيه أن البلدين يتمتعان بالصدقة أكثر من كونها عدوين . والظاهر أن الأنسب هو الاكتفاء بتصنيف هذا النسق بأنه لا استقطابي .

وعندما نراجع الايجابيات والسلبيات سنرى أن الافتقار الى وجود استقطاب للتحالف قد يبدو شيئا جديدا . فلا يخفى أنه ارتبط بتخفيف التوتر الدولي ، ولعله يمثل خلفية ما حدث من انعكاس لسباق التسلح السوفيتي الأمريكي . وبقدرة ازيد احتمال تعاون روسيا هي والقوى العظمى الأخرى لتخفيف حدة الصراع الدولي عن طريق الأمم المتحدة (كما فعلت في أزمة الخليج الفارسي) ومن خلال التنظيمات الاقليمية (مثلما حدث في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) ، فإن اختفاء الاستقطاب ربما أثبت نفعه للسلام العالمي .

ومع هذا وبينما أصبح النزاع بين أعضاء قلب النظام أقل احتمالا ، إلا أن القوى العظمى ربما كانت أقل استعدادا أو مقدرة على كبح جماح أفعال صنائعها السابقين ، مما يؤدي الى زيادة الصراع في المحيط أو شبه المحيط . ولعل الحرب الجارية بين الدولتين المستقلتين حديثا في ارمينيا وأذربيجان على ناجورنو كاراباخ هي المثل الكلاسيكي لذلك .

كفانا هذا بالنسبة لانتقال القوة والاستقطاب . فما الذى يمكن أن يقال عن توزيع القوة (الاستقطابية) ؟ والحجة « الموضحة » هي القول بأن موت الاتحاد السوفيتى قد خلق نظاماً دولياً أحادى القطب ، لا تزيد فيه الولايات المتحدة عن مجرد قوة عظمى حقة ، يعنى الدولة الوحيدة التى تملك قدرات متفوقة فى جميع الميادين المتصلة بالقوة من عسكرية واقتصادية وتكنولوجية . ولقد بين الرئيس بوش فى بيانه عن رسالة الاتحاد فى يناير ١٩٩٢ « أن العالم الذى انقسم يوماً من الأيام الى معسكرين مسلحين قد اعترف الآن بوجود قوة واحدة متفوقة يعنى الولايات المتحدة الأمريكية » .

وبينما يصح القول بغير شك ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التى تملك القدرة المشتركة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مما يبيح لها الوصف بأنها قوة عظمى حقة ، الا أن هناك عنصراً من الاستقطابية المتعددة فى النظام . فما زالت روسيا دولة نووية (رأسها برأس الولايات المتحدة) . وتواصل الصين النمو عسكرياً واقتصادياً على السواء . وتجاوزت ألمانيا واليابان بعض مؤشرات القوة الاقتصادية . وازدادت قوة المجتمع الأوروبى (الاتحاد الأوروبى بعد ذلك) سياسياً وأيضاً اقتصادياً مما جعل تصنيف الولايات المتحدة بالقوة المهيمنة مثيراً شك . ويكفي هنا ذكر أمثلة قليلة :

١ - بينما كانت الولايات المتحدة - بكل وضوح - القوة العسكرية الوحيدة التى تملك القدرة على نقل ونشر القوة الكافية لصد الغزو العراقى للكويت ، الا أن عجز الحكومة الأمريكية عن تكبد نفقات هذه العملية ، قد عنى اضطرار الولايات المتحدة الى النزاع للتسول وطلب اسهامات أصدقائها لدفع تكاليف الحملة .

٢ - لقد تمت أساساً ترتيبات إعادة توحيد ألمانيا التى يقال انها أهم عملية سياسية ، لإعادة التخطيط بين الدول فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال معاهدة مشتركة بين السوفيت وألمانيا الغربية (وفقاً للشروط الألمانية الغربية) ، ولم يتجاوز دور الولايات المتحدة دور الضيف غير المدعو .

٣ - عجزت الولايات المتحدة عن الضغط بالقدر الكافى على أصدقائها فى المجتمع الأوروبى لتقديم التنازلات للمساعدات الزراعية خلال الدورة الأخيرة لمفاوضات الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة ، مما أدى الى حدوث انهيار لهذه المحادثات . وتلقى الموقف الأمريكى لطة خطيرة عندما حاول بعد ذلك تنظيم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التجارة الحرة .

٤ - الفت الولايات المتحدة نفسها منعزلة فى يونيو ١٩٩٢ (فى قمة الأرض بربر بالبرازيل عندما واجهت موقفها معاهدات بيئية عالمية قوية) .

وهكذا فعلى أنها أن نستخلص من ذلك (وأسف لغموض كلماتى فلا مفر من أن تكون على هذه الحال) أن النظام يضم عناصر من القوى أحادية القطب والمتعددة الأقطاب . فهل تفيد هذه الحالة السلام ؟ أن هذا لا يهم كثيرا فيما يحتمل . أما ما يهم فهو اتمام النقلة ذاتها بسلام . فليست النقطة الحاسمة هى هل النظام أحادى القطب أم متعدد الأقطاب ، ولكن الأهم هو ما حدث عند الانتقال من حالة لأخرى ، فالظاهر أننا اجتزنا آخر النقولات بسلام .

وقد عرفت أننا نظريات مستويات النظام العالمى أن الحرب ترجع الى قوى اجتماعية سياسية اقتصادية رحيبة تتجاوز قدرة الأفراد أو الحكومات على التحكم فيها يوما بيوم . وكل ما هناك هو أن قرارات الأفراد لشن الحروب تمثل تصاعد هذه القوى اللاشخصية على نطاق واسع . وتبعاً لذلك فإن محاولات الحيلولة دون اندلاع الحروب والتحكم فى التغير البنىوى الدولى ستكون عشوائية فى أحسن تقدير . ولم يتوافر للزعماء القوميين ، ولن يتوافر لهم سوى قدر ضئيل من السيطرة على الدورة الطويلة الأمد للنمو القومى وما يعترى العلاقات السياسية التى تنساب منها من تدهور وتغيرات .

وقدم أصحاب نظريات العلاقات الدولية تحليلات مختلفة نوعاً لطرق الاهتمام للسلام . فلقد اعتمد أصحاب نظريات الاستقطاب على قدرة الفاعلية الرئيسية على إنشاء توازنات فى القوى فى البيئات الثنائية الاستقطاب أو المتعددة الاستقطاب . ووضع قلائل من المنظرين (من أمثال المنتمين الى مدرسة الاقتصاد العالمى) آمالهم فى حدوث نقلة سلمية الى النظام الدولى الجديد تعتمد على مبادرة مستحدثة . ومع هذا ، فإن رسالة معظم النظريات التى نوقشت على هذا المستوى من التحليل (كالتفاوت فى المكانة ونظرية جيلبين فى حرب الهيمنة ونظرية أوجانسكرى فى انتقال القوة ونظرية موديلسكى فى زعامة العالم ودورة القوة النسبية لدوران) قد تركزت على التنويه الى حاجة القوى العظمى للتحكم فى النقولات المحتوية فى القوة ، وأيضاً تحديد الأنوار والأوضاع التى ستجد فى النظام الدولى بطريقة تعاونية مسالمة . وبينما حدثت هذه التغيرات فى الماضى مصحوبة بالحرب ، فإن فظائع الحرب فى العصر الحالى تدعو بالضرورة الى تطوير آليات السلام لتحقيق السلام . فلا بد إذن من إنشاء مؤسسات

وعمليات بديلة لمواجهة التغيرات التي لا مناص من حدوثها في السياسة العالمية .

ويعتقد بعض المنظرين في هذه المجموعة ، وعلى الأخص جيلبين وموديلسكي في امكانه حدوث ذلك . وبينما تعد قوى النظام العالمى من غير العوامل العلية الحاسمة ، الا أنها ليست محتوية بالاطلاق ، اذ تخضع الردود السياسية على هذه الظواهر - الى حد ما - لحرية الاختيار . وبينما كنت أخط هذه المخطوطة ، شهد العالم ما يصح وصفه بأول تحولات كبرى في النظام الدولى تحدث دون توقع حرب بين الدول على نطاق واسع . ففي خلال هذه الحقبة المتفجرة المحتملة ، حرص زعماء الدول حرصا شديدا على معالجة هذه التغيرات الخطيرة التى ستترك أثرها على العالم عن بكرة أبيه . بإنشاء مؤسسات دولية جديدة أو توسيع المؤسسات القديمة ، والسعى الواعى عن طريق تخفيف ويلات الخاسر الأعظم فى هذا التحول (الاتحاد السوفيتى السابق) ولعل هناك سببا ما يبرر هذا التفاؤل .

هوامش الفصل التاسع

(١) War and Change in World Politics — Robert Gilpin (١٩٨١) .

(٢) يحدد بعض المنظرين الآخرين من دعاة الربط بين السيادة والاستقرار على إنشاء والحفاظ على نظام للتجارة الليبرالية والحرية يتبعها المهيمن وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار في النظام . انظر على سبيل المثال Stephen Krasner في مقال بعنوان State Power and the Structure of International Trade العدد ٢٨ أبريل ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧-٢١٧ . وانظر أيضا كتاب Ole Holsti وآخرين Changes in International System ١٩٨٠ ص ١٢١-١١٢ وكتاب Robert Keohane و Joseph Nye : Power and Independence (١٩٧٧) . وقد أشار Gilpin إلى هذه النقطة ولكنه أثر عدم التشديد على أهميتها وعلى ذلك بالقول بأن بريطانيا عندما عجزت عن احتواء الملامح الامبريالية لمناسيتها في أوروبا بالنظر إلى ما حدث من اضطراب لكانتها السيادية ، اتجهت إلى اتباع نوع ما من الامبريالية « المعوقة » للاقلال من الخسائر في مواجهة منافسيها . وهكذا يتضح أن القوى السيادية لا تمارس يوما سياسة السوق الحرة .

(٣) Gilpin ص ٨٢ .

(٤) نفس المصدر ، الصفحات IX إلى XII .

(٥) نفس المصدر ص ٢٠٨-٢٠٩ . بطبيعة الحال بين الخيارات الأخرى المتاحة على فرض السيادة هناك زيادة الموارد المخصصة لاستعراض السيادة أو الاقلال من الالتزامات .

(٦) نفس المصدر ص ٩٢ و ٩٣ .

(٧) فيما يتعلق بهذه النقطة انظر Peace Survival — Robert North ١٩٩٠ ، ص ٢٢٢ .

(٨) Gilpin ص ٢١ . تماثل Gilpin هو و Blainey مثال انه كلما ازداد اتصاف النصر العسكري المبدئي للهجومون اذداد وخروج معالم ما بعد الحرب ، ومن ثم سيقل احتمال نشوب الحرب .

(٩) انظر Long Cycles, Hegemonic Transitions — Charles W. Kegley (١٤٧ - ١٧٦) ضمن كتاب The Long Postwar Peace — Charles W. Kegley لتقييم الملاحظة التاريخية — البنيوية ورأيها في المستقبل .

(١٠) النظر British Hegemony and Major — K. Edward Spiezo
Power War (١٨١٥ - ١٩٢٩) وفيه اختيار تجريبي لنموذج
للحكم السيادي • مجلة الدراسات الدولية ٢٤ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ١٦٥-١٨١ .

(١١) بالرغم من أن بعض منظري البنيوية التاريخية قد اعتبروا البرتغال
والامارات المتحدة دولا سيادية (كما فعل Modelski على سبيل المثال) أو
الامارات المتحدة فقط (Walkstein) فقد فضل Gilpin عدم تصنيف
هذه الدول على أساس أنها قد خلقت وضعا متسيدا • إذ تميزت الحقبة
بين ١٩٤٨ و ١٨١٥ بما سادها في القوى الأوروبية أكثر من اشتغالها
على دورات من التعاقب السيادي • تمشيا مع ما ذكره Gilpin بأن العصر
السابق للعصر الحديث كان يتميز بتعاقب الامبراطوريات (ص ١١٦) .

(١٢) The Long Cycle of Global Politics and — George Modelski
the Nations-State انظر مجلة Comparative Studies in Society
and History العدد ٢٠ (أبريل ١٩٧٨) ، ص ٢١٤ - ٢٢٥ .
وأيضا On Global War — William R. Thompson لا تزعم المظنرات الخاصة
بالدورة الطويلة • أنها نظرية ممتدة • فهي مازالت في حالة تطور لأن أنصارها مشغولون
بتلقيها • ويفضل Thompson تسميتها « بالنظر » أو الإطار التحليلي •

(١٣) On Global War — William Thompson ص ٤٥ ، ص ١١٨
و The Long Cycle of Global Policies — Modelski ص ٢١٥ .

(١٤) Polarity, the Long Cycle and Global Power — Thompson
مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٨٧ - ٦١٥ .

(١٥) Global Wars, — William R. Thompson و Karen Rasler
Public Debts and the Long Cycle مجلة السياسة العالمية العدد ٢٥ ، يوليو
١٩٨٢ - انظر أيضا The Rise and Fall of Great Power — Paul Kennedy
من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ (١٩٨٨) •

(١٦) On Global war — Thompson ص ٤٩ - ٥٠ •

(١٧) Understanding — Patric Morgan و George Modelski
Global War مجلة Conflict Resolution ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٩٩ •

(١٨) انظر Succession Crises in the Political System — Thompson
فيمن كتاب Crises in the World System — Albert Bergesen ص ١٠٩ •

(١٩) انظر Long Cycles and Global War — Modelski و Thompson
فيمن كتاب Handbook of War Studies : Midlarsky ص ٢٩ ، وأيضا
Succession Crises in the Global Political System — Thompson

(٢٠) Uneven Economics Growth — Thompson ص ٢٤٩ •

- (٢١) انظر تعليقات Levy على هذه النقطة Jack Levy Theories of General War . مجلة السياسة العالمية . العدد ٢٧ ، من ٣٦١ - ٣٦٢ .
- (٢٢) Morgan, Modelski من ٤٠١-٤٠٠ و Rasler و Thompson (٢٢) من ٥٠٠ .
- (٢٣) Uneven Economic Growth — Thompson (٢٣) ٢٥١-٢٤٩ .
- (٢٤) On Global War — Thompson انظر فيما يتعلق بهذه النقطة ايضا Thompson و Rasler War and Systematic Capability — مجلة Conflict Resolution ٣٢ (يونيو ١٩٨٨) .
- (٢٥) يتعارض هذا الكلام مع كشف Singer و Bremer و Stuckey بوجود اتصال موجب في القرن التاسع عشر بين القدرة على التركيز والحرب الجارية . انظر Contending Approaches of World System Analysis — Thompson ١٩٨٢ .
- (٢٦) انظر Thompson Polarity, the Long Cycle and Global Power war Fare مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ من ٦١٥-٥٨٧ . وايضا لنفس المؤلف On Global War الفصل التاسع .
- (٢٧) Thompson Succession Crises in the Global Political Systems من ١١٢ .
- (٢٨) اجمعت هذه الأفكار في كتاب Declining Power — Jack Levy and the Preventive Motivation of War مجلة السياسة العالمية ٤٠ ، أكتوبر ١٩٨٧ ، من ٨٥ - ٨٨ وعند Long Cycles Hegemonic — Levy Transitions and Long Peace مجلة السياسة العالمية ١٩٦٨ ، من ٢٧٦ .
- (٢٩) Thompson On Global War من ٢٧٧ ، ٢٨٠ .
- (٣٠) Thompson, Modelski Long Cycles and Global من .
- (٣١) Modelski و Morgan من ٤٠٢ و Thompson Modelski من ٤٢ .
- (٣٢) Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace — Levy من ١٥٨ - استبعد منظور الدورة الطويلة أيضا حرب السنوات السبع (١٧٢٥ - ١٧٦٢) والحرب الهولندية في عهد لويس الخامس عشر (١٦٧٢ - ١٦٧٨) من قائمتها للحروب العالمية .
- (٣٣) نفس المصدر ، من ١٥٩ .

- (٢٤) تتضمن الأعمال الرئيسية The Modern — Wallerstein
 World System ١٩٧٤ ، و The Capitalist world Economy ١٩٧٩ و
 The Modern World System II ، Mercantilism and the Coordination
 and Consolidation of the European Economy. (١٦٠٠ - ١٧٥٠)
 للتعارف على خلاصة الأفكار انظر كتاب Historical Capitalism ١٩٧٩ - ١٩٨٢
 (٢٥) Interstate System and — Christopher Chase — Dunn
 Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٥ ، مارس ١٩٨١ ،
 ص ٢٧ ، ٢١ .
 (٢٦) تعرف الحروب العالمية بأنها منازعات تسعى فيها إحدى الدول للاحاق الهزيمة
 بالدولة الأخرى ، وبذلك تحطم النظام الداخلي لهذه الدولة ، والمتمركز حول العديد من
 النقاط أو قد تعرف الحروب العالمية بأنها كفاح يقرر من ستكون له الفاعلية في التزعم .
 انظر Christopher Chase — Dunn في كتاب : Global Formation
 Structure of the World Economy (١٩٨٩) ص ١٥٩ .
 (٢٧) Historical Capitalism — Wallerstein ص ٦٢ .
 (٢٨) نفس المرجع ، ص ٦٤ .
 (٢٩) Interstate System and Capitalist — Chase Dunn World
 World Economy ص ٢٢ .
 (٣٠) Sokolovsky و Chase Dunn ص ٢٦٤ .
 (٣١) Cyclical Rhythms and Secular Trends in the Capitalist
 World-Economy ص ٤٨٢ - ٥٠٠ ذكرها Thompson في كتاب Global War
 ص ٧٢ .
 (٣٢) Global Formation — Chase — Dunn ص ١٨٢ - ١٨٤ .
 (٣٣) Interstate System, World — Sokolovsky و Chase - Dunn
 Empires and -Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ،
 العدد ٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٦١ .
 (٣٤) Interstate System and Capitalist World — Chase-Dunn انظر
 Economy ص ٢٨ - ٤٠ .
 (٣٥) Historical Capitalism — Wallerstein ص ٥٨ .
 (٣٦) Global Formation — Chase - Dunn ص ٨٤ - ٨٥ و ص ٢٤٢ -
 ص ٢٤٥ .
 (٣٧) War, Peace, Survival — North ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
 (٣٨) The Long Wave Cycle — N.D. Kondratieff ١٩٨٤ .

The Long Cycle of Global Politics and — Modelski (٤٩)
the Nation-State من ٢٢٧ - ٢٢٠ و Modelski and Morgan من ٤٠٢
Basler and Thompson .

War, Inflation and the — Gary Zuk و Thompson (٥٠)
Kondratieff, Long Wave مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٨٢ ،
من ٦٤٤-٦٢٩ .

On Global War — Thompson (٥١) من ٥٢ - ٥٤ .

Long Cycles : Prosperity and War — Joshua S. Goldstein (٥٢)
١٩٨٨ in the Modern Age .

(٥٣) نفس المؤلف — Kondratieff Waves as War Cycles مجلة الأبحاث
الدولية ٢٩ (ديسمبر ١٩٨٥) و ٤١١ - ٤٤٤ مقال
Long Waves in War, Production and Prices مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦
ديسمبر ١٩٨٧ ، من ٥٧٢ - ٦٠٠ .

(٥٤) على أن Levy قد لاحظ أنه لما كانت موجات ك ظاهرة نسبية ، فإن
على جميع القوى العظمى الانتفاع من الحركات الصاعدة وبذلك تحقق توازن القوى -
انظر كتاب Long Cycles, Hegemonic Transitions من ١٦٥ .

Long Cycles — Goldstein (٥٥) الفصل ١٥ وايضا من ٢٥٠ -
٢٥٧ .

Long Cycles, Hegemonic Transitions and Long — Levy (٥٦)
Peace.

(٥٧) يرى منظرو الأنظمة العالمية أن تكوين نسق العالم الحديث يتميز بثلاثة قرابت
وأربعة اتجاهات دينيوية . والثوابت الثلاثة هي : ١ - إنتاج السلع ، ٢ - تقسيم العمل
إلى قلب Core ... وهامش ، ٣ - نظام الدولة الذي تتوافر له دول قلب ثورية ، ودول
هامشية ضعيفة نسبيا والدورات الثلاث هي ١ - الموجات الطويلة (موجات ك) التي تمثل
الزيادة والنقصان في معدل تراكم رأس المال ، والفاعلية الاقتصادية الشاملة في النظام .
٢ - دورة مفردة المركز ومتعددة المراكز في العلاقات الاقتصادية بين القلب والمحيط .
والاتجاهات الدينيوية هي : ١ - توسع النظام عبر الزمان ، ٢ - ازدياد علاقات السلع شدة
وعمقا ، ٣ - القوة المتزايدة والتحكم في الدول ، ٤ - ازدياد حجم المشروعات الاقتصادية .
انظر Chase - Dunn في مقال Comparative Research on World System Characteristics
مجلة الدراسات الفصلية العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٩ ، من ٦٠٧ -
٦٠٨ .

Long Cycles — Goldstein (٥٨) من ٢٨٨-٢٨٧ .

- (٥٩) Global Formation — Chase - Dunn من ١٦٤ وهناك اختلاف
 حليف في رأي Wallerstein — انظر كتاب Historical Capitalism من ٣٩ .
- (٦٠) بالرغم من وفرة ما كتب Doran في هذه الناحية ، الا اننا نلصق
 بالاطلاع على مقالة War and Power Dynamics : Economic Underpinnings
 مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ ، ١٩٨٢ ، من ٤١٩ — ٤٤٤ .
- (٦١) Power Cycle Theory of Systems Structure — Doran من ٨٨ .
- (٦٢) نفس المرجع ، من ٩٥٢ . وكتاب War and Power Dynamics من ٤٢ .
- (٦٣) War and Power Dynamics — Doran من ٤٢١ — ٤٢٢ وايضا:
 كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability من ٨٩ .
- (٦٤) Doran and Parsons من ١٤٩ — ٩٥٠ .
- (٦٥) War and Power Dynamics — Doran من ٤٢٢ — ٤٢٦
 وايضا كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability
 من ٨٩ .
- (٦٦) Power Cycle Theories — Doran من ٩٠ .
- (٦٧) Power Cycle Theory of Systems Structure & — Doran
 Stability من ٨٤ .
- (٦٨) نفس المرجع ، من ٩٢ .
- (٦٩) War and Power Dynamics : Doran من ٤٢٩ — ٤٣٠ .
- (٧٠) Systematic Disequilibrium, Foreign — Doran Policy Role
 من ٣٩٨ — ٣٩٧ .
- (٧١) Doran and Parsons من ٤٦ — ٤٦٢ .
- (٧٢) War and power Dynamics : Doran من ٤٣٠ .
- (٧٣) Systematic Disequilibrium, Foreign Policy Role — Doran
 من ٢٨٧ — ٢٨٢ .
- (٧٤) Toward a Unified Theory of War — Daniel Geller بحث
 مقدم مؤتمر جمعية الدراسات الدولية بواشنطن ، أبريل ١٩٩٠ .

(٧٥) War, Peace, Survival — North ص ١٢٥ - ١٣٦ .

(٧٦) Is War Still Becoming Obsolete ? — John Mueller بحث مقدم
في اجتماع سنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ ،
ص ٤٨ .

(٧٧) Capability — Driven Disputes — Charles Gochman ص ١٤١ -
١٥٩ . ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoner of War ?
١٩٩٠ .

(٧٨) جريدة الواشنطن بوست ، في ٢٩ يناير ١٩٩٢

الفصل العاشر

خلاصة وتعقيب

لقد التقينا بالعدو ٠٠٠ الله نحن

بوجو

آمل أن يكون القارىء قد ازداد تعرفا من الصفحات السابقة على بعض التعقيدات الكامنة في اكتشاف أصل الحرب • وما أيسر الشعور بالبلبلية من ولعة فرضيات أسباب الحرب ! • وحان الوقت الآن أن يكون الأمل قد سادركم (حيركم) في اقدام المؤلف على فرز مختلف النظريات المعروضة في الصفحات السابقة ، مما يمهّد لذكر الإجابة الحققة على سؤال لماذا تنشب الحرب ؟ ومع هذا فان مثل هذه الأسئلة السهلة لا وجود لها • فلقد عجزنا عن التعرف على أية نظرية متفردة بالمقدور الاكتفاء بها لتفسير الحرب كظاهرة عامة • وعوضا عن ذلك ، فقد اكتشفنا جملة جزر للنظريات التي اهتدت الى تقييمات جزئية ، تبدو كأنها تنطبق على العديد من الحروب ، وليس عليها جميعا ، أو لعلها تقيده في تفسير الحروب على القوى الكبرى ، وليس بين الدول ذات القوى الأقل قوة ، أو هي تخص عهودا بالذات ، ولكنها لا تنطبق على جميع المهورود • فبالاستطاعة تطبيقها على حالات معينة ، وليس على جميع الحالات •

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية وحيدة اقترنت على أى نحو من الأجماع على صحتها ، الا أن البحث العلمى الاجتماعى لم يكن عديم الفائدة بالإطلاق • ووضعت بعض النظريات بالافتقار الى أساس فعلى ، وعملت معاملة الأساطير • ولكن العديد من النظريات أثبتت أحداث العالم العقلية فى كثير من الأحيان صحتها ، وارتقت الى مصاف الأشياء شديدة النفع ، واستحققت منا أخلص آيات الانتباه : ونظر الى أنماط اتجاهات معينة على أنها تنذر بالحرب ، واخفقت أنماط أخرى شائعة فى الوقت المتباين .

الحروب ج ٢ - ١٩٣

وهكذا تكون هناك عملية غريبة جارية فى دراسات الحرب . وبالرغم من أن الأبحاث التى أجراها علماء الاجتماع خلال السنوات الأربعين الماضية لم تصل الى ذروتها ، أى الاهتداء الى نظرية واحدة موحدة عن الحرب ، إلا أنها يقينا قد أضافت إضافة كبرى الى فهمنا لأسباب الحرب . وعندما فعلت ذلك ، فإنها أضافت أيضا الى فهمنا لكيفية الحفاظ على السلام .

ومن بين الأهداف التى سعى لها هذا الكتاب التعريف بوجود العديد من أسباب حدوث الحروب ، وعدم اقتصرها على سبب واحد لا غير . ولا تتطلب معظم الحروب نوعيات عديدة من التفسيرات النظرية فحسب . ولكن هذه التفسيرات تحتاج الى مستويات عديدة للتحليل . ولا يقتصر الأمر على ما يجرى من غريبة ، ولكن هناك أيضا عملية تقاطع وتشابك للمستويات تكتشف عندما يهتدى الباحثون الى صلات مهمة بين مستويات التحليل . ومع هذا ، فما زال الشئ نظرية مفردة متكاملة متقاطعة بين المستويات فى مراحله الأولى .

خلاصة : بعض الأنماط المستمرة :

لعل أفضل ما بالمقدور عمله الآن - على الأقل فى الحيز الضيق المخصص للفصل الختامى - هو الإشارة الى بعض الاتجاهات والأنماط المتكررة ، وتصوير كيف يحتمل أن تتكاثف العوامل فى مستويات شتى من التحليل فى عملية خاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل وقاعدة الفعل ورد الفعل . لزيادة احتمالية الحرب . وأظننا نستطيع انشاء « نموذج » للسيناريو المطابق للحرب يمثل حالة افتراضية للجمع بين مختلف العوامل التى إذا اجتمعت سويا أصبحت الحرب أمرا لا مفر من وقوعه (١) .

ولنجعل بؤرة ارتكازنا المبدئية حدوث أزمة أمنية دولية بين دولتين (أو أكثر) ، وأن زعماء الدولتين المعنيين قد أدركوا أن الموقف يمثل تهديدا خطيرا لبلديهما ومصلاحيتهما الحيوية ، وأن الالتجاء للقوة سواء تم من ناحيتهم أو ناحية خصومهم قد أصبح فى حكم الأمور المحتملة فى المستقبل المباشر .

والظاهر أن المخبرض الأكبر للحرب مستمد من التفاعل السلبي والاصطدامى لهاتين الدولتين - أى ما نسمينه هنا « بمأزق الأمن » . فمن المحتمل أن تؤدي تكتيكات « السياسة الواقعية » كالاتجاء الى الاستئساد

والتهديدات والتحديات والاندازات وسياسة حافة الهاوية والأفعال التهديدية واستعراضات القوة التي يقصد بها استعراض الخشونة وردع الخصوم ،
يحتمل أن تؤدي إلى حدوث أفعال عدوانية متبادلة يفوق أثرها النتيجة
المرجوة ، أى دفع الخصوم إلى التراجع . ومن المستبعد أن تحقق السياسة
الواقعية نتيجة فعالة - وبخاصة بين الأطراف المتكافئة - لأسباب متعلقة
بالتكوين السيكولوجي الفردي للزعماء وأساليب تعاملهم والبيئة السياسية
الداخلية . إذ تواجه التهديدات بتهديدات مضادة ، ويقابل التحدي بالتصليب
والعناد ، وتقابل عروض حلول الأزمة بعروض مناهضة لها . وتتصاعد
درجة العداء ويدخل الطرفان في نزاع حازوني . وقد تبدأ أزمات الأمان
كمباريات مأزق المحبوسين ، ولكنها تنجح إلى التحول إلى مباريات رعايدة ،
ينزع فيها قادة الطرفين إلى الاعتقاد في شيئين : التراجع (بالنسبة لهم) ،
غير مقبول ، ولكن خصومهم سيشعرون بالندم عندما يواجهون بدائل
واضحة على الالتزام .

وقد تلجأ الدول إلى حشد القوات وتعزيزها ، ويقابل هذا الاجراء
بالمثل ، ويتحول هذا الموقف إلى سباقات تسلح . وقد تعقد محادثات
عسكرية زبادة في تحقيق الأمن . وقد تواجه مثل هذه الأحلاف بهد
اتفاقيات مماثلة من قبل الخصم . وربما اتخذ التأثير المشترك لهذه السباقات
على التسلح وانشاء الأحلاف العسكرية شكل استقطاب تكتلي . وتسفر
هذه العوامل مجتمعة عن خلق توتر دولي يزداد تفاقما . وربما كانت
المراحل الأولى من عملية تكديس الأسلحة وانشاء الأحلاف الأشد حساسا ،
وتتمخض عن تزايد المخاوف والشكوك ، وتبعاً لذلك إلى سباقات تسلح
وانشاء أحلاف مضادة . وما لم يحدث إيقاف للصدام الحازوني اعتباطا
على الدبلوماسية الخلاقة ، فإن الحرب تغدو عظيمة الاحتمال .

ولن يكون لمحاولات الردع في مثل هذا السباق أكثر من امكانية
محدودة للنجاح . والواقع أنه لن يكفي حتى التفوق في القدرات
العسكرية . والالتزامات الشكلية لردع الصدام الضعيف . فالواقع أن
التهديدات والأفعال التخويقية التي يقصد بها منع أفعال الغير العنيفة
تساعد على تأكيد شكوك « وقور الأسود » من الخصوم . فكثيرا ما يرغمهم
التهديد المنحوط لمصالحهم على المبادرة بالخلاف اجراءات حربية أو مواصلتها .
وسواء ظهر التهديد في شكل مستحدث أم لا ، فالنتيجة واحدة ، وهي
اختفاق الردع .

ومن المؤكد أن هذا التفاعل الثنائي سيتعرض الى التفجر ، ويزداد التحريض على اتباعه من تأثير عوامل في المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى دولة الأمة والمستوى الدولى . وفى كل مستوى من مستويات التحليل ، هناك جملة عوامل قد تساهم فى احتمال وقوع الحرب أو قد تمهل الاتجاه نحو العنف .

ومدركات الزعماء القوميين فى المستوى الفردى مرتبطة برباط لا ينفصم بعوامل فى المستويات الأعلى للتحليل . اذ يتم ترشيح ما يحدث من أفعال فى كل مستوى من مستويات التحليل من خلال مصفأة مدركات القادة بوصفهم أفرادا ، وتتشكل وتفسر اعتمادا على ما لديهم من صور ومنظورات للعالم . ويتكيف الرد الفردى ، ويتخذ اتجاهها محددا اعتمادا على أسلوب تعاملهم .

وتعد مؤثرات مثل مدركات الحركات الصاعدة فى الاقتصاد أو التقلبات والاضطراب الداخلى وانتقال القوة والافتقار الى العدالة فى التوزيع فى النظام الدولى والجانب العدوانى فى التعامل مع الآخرين وتكوين الأحلاف وتوازن القوى داخل النظام الدولى ، مهمة الى حد ادراك أهميتها من قبل النخبة السياسية التى تملك سلطة إصدار القرارات الخاصة بالحرب والسلام . ولعل أفضل وسيلة لتكوين تصورات عن دور الظواهر فى مستوى النظام الدولى والمستوى الثانى ومستوى دولة الأمة فى التحليل ، هى ادراك دورها فى تفجير المدركات الفردية (واساءات الادراك) التى توجه القرارات بعد ذلك نحو الحرب أو السلام .

وقد تتسبب اساءة ادراك أفعال الخصم ونواياه وقدراته ، ودرجة تهديد أمننا ، تبعاً لذلك ، فى خلق المؤثرات الضرورية لبده أية أزمة فبمجرد بده الأزمة ، قد تتفاقم وتتزايد خطورتها على مستوى التوتر . ومن المهم بصفة خاصة الجمع بين الغلو فى ادراك عداء الخصم والخيانة ، وبخس ادراك قدرات الخصم ومقدرات الخطورة الكامنة فى مسلكه ، والوثوق بلا مبرر فى القدرة على ارغام الخصم على التراجع قبل الاقدام على الحرب أو فى قدرتنا على إلحاق الهزيمة بالخصم ، دون تكبد خسارة اذا حدثت الحرب . ومن الجوانب المهمة لذلك ادراك عدم التزام الدول الأخرى بتقديم العون لخصمنا أو عدم استبعادها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

وبينما تلعب الصور والمدرجات دورا حاسما فى تقرير مدى اعتقاد القادة أو الزعماء لما يتعرض له مصالحهم من تهديد ، فإن آليات التعامل تلعب دورا أساسيا فى تقرير كيفية رد هؤلاء الزعماء على التهديدات

المدركة فلا يستبعد أن يلقى الزعماء - الذين يتبعون في تصرفاتهم السياسية الواقعية المعتمدة على الاعتقاد بأن الاستئساد والتهديدات لها دور فعال مما يفرز استعمال التكتيكات العدوانية - أنفسهم قد وقعوا في أحبولة الصدمات الحلزونية التي يعجزون عن الإفلات منها دون اقحام أنفسهم في الحرب .

وقد تلعب العوامل الشخصية الفردية دورا هنا أيضا ، إذا أثرت في قدرة الزعماء القوميين على تقدير الموقف الدولي تقديرا واقعيا ، وإذا قامت برد فعل مقابل له . ولما كان كثيرون من الزعماء القوميين يتصفون بصفات سيكولوجية كالنزوع للقوة وشدة الهيمنة ، ويلجأون إلى الخط من قدرهم ، لذا يعد احتمال أن يكونوا على استعداد سيكولوجي للمساندة عند مواجهته تهديدات الخصوم الخارجيين احتمالا ضعيفا . وإذا أضفنا إلى الخصائص السابق ذكرها صفة قبول المخاطرة ، فسيتكون خليط الوقود سريع التطاير . وأخيرا ، فقد يكون للتوتر السيكولوجي الناجم عن الأزمة أثر ضار على قدرة القرار على إجراء حسابات عقلانية .

وأخيرا ، فإن قرارات الحرب يحتمل أن تجيء ضمنا بناء على افتراض حتمية الحرب ، أو قد يكون بالمقدور شنها بنجاح أو على أقل تقدير يكون بالاستطاعة شنها مع تحمل مستوى مقبول من الخسارة . وبالإمكان تعزيز هذه المدركات (أو أساءات الإدراك) اعتمادا على عوامل في مستوى المجموعة الصغيرة .

ففي مستوى المجموعة الصغيرة ، قد يتجاهل صناع القرار اخفاقات السياسة المتوقعة ، والكوارث العسكرية من تأثير التفكير في مستوى المجموعة . وقد تشترك ديناميات المجموعة الصغيرة هي وعمليات المعرفة الفردية التي تحول دون إعادة صناع القرار النظر إلى الافتراضات الخاطئة ، ومن النظر جديا في وجهات النظر المغايرة لنظرتنا .

ومن جهة أخرى ، فإن ديناميات السياسة البيروقراطية قد تكون هي السائدة . ويرجع حدوث تصاعد للأزمة إذا سيطر على عملية القرار نخبة السياسة الذين يرتبط الحفاظ على مصالحهم السياسية البيروقراطية والاقتصادية (أو تضييقها) بالتصميم على المشاركة في الحرب .

علينا أن ننتبه بوجه خاص إلى آثار الضغوط السياسية الداخلية على الزعماء القوميين ، ونزوع أحزاب «البصرة» إلى زيادة قوتهم في فترات الأزمات والمواجهات . وتعنى سيطرة الصقور على آليات صنع القرار الحكومي

ويكفى هنا أن نرجع الى كلمة صقور بالذات - ترجيح اتباع نمط تكتيكات السياسة الواقعية في الازمة (٢) . وتصحب هذه الحالة الرغبة في تعبئة الرأي العام ضد الخصم الخارجى ، كما تتطلب الحاجة الى زيادة اعتمادات الجيش تصوير العدو على أنه عديم الخلق مخلول العقل وحقوق ومشاكس . وتجبر هذه الحالة فى ذيلها بعض الآثار الداخلية ، كزيادة تأثير المتصلبين وتصعيب حدوث ايماءات تصالحية وحلول وسط لانقاذ ماء الوجه . وتزداد صعوبة نزع فتيل الصراع بعد ما جرى من أحداث وما صبدر من تصريحات ، والعواقب الداخلية التى ستترب على التراجع عن السياسات السابقة المتصلبة أو الالتجاء الى حلول وسط . اذ تخشى النخبة أن يتمكن الخصوم فى الداخل من وصم الحل الوسط والمصالحة بأنه أزهق روح حلول الصراع الخلاقة . ان حدوث مثل هذه السياسات فى بلد واحد شيء سيئ ، وان كانت السياسة الداخلية عند كلا المتنافسين يحتمل أن تتأثر بالمثل ، مما يترك آثارا معززة متبادلة التأثير .

وليس هناك ما يحول دون تفاقم استعداد الأزمات للتصاعد والتحول الى حالة الحرب فى الحالات التى يحدث فيها التنافس وأنماط التفاعل الاضطدامى بعد مرور سنوات طويلة على اشتعاله - وبخاصة اذا كانت الازمة الراهنة قد سبقتها أزمات أخرى مع نفس الخصم . فاذا كان النظام فى احدى الدولتين (أو فى كليهما) قد أدرك حديثا أنه أضاع فرصة استقلال فرصة أزمة سابقة لمواجهة خصمه . ستدعو الحاجة الى الحيلولة دون وقوع أزمة ثانية (أو ثالثة) الى التظاهر بحلها ، مما يجعل سياسة الحل الوسط والمصالحة عسيرة التحقيق . وربما فاقت الاعتبارات السياسية الداخلية فى الأهمية الاعتبارات الدولية . ويحتمل أن يكرن للأمان الداخلى أو التعرض للخطر الذى تشعر به النخبة . وبخاصة اذا أضغنا اليهما المشكلات الاقتصادية ، عاملا يعزز وضع أنصار الاعتماد على العسكريين والمخاطرة وفوريا الى خلق الأزمات ، وتساعدتها الى حالة الحرب . ان حروب « كبش الفداء » ، بينما تبدو ظاهريا غير وفيرة ، الا أنها ممكنة الحدوث .

وفى مستوى « دولة الأمة » ، يعد اتجاه الدول الأقوى للتورط فى الحرب غير المتناسبة عاملا مقلقا . اذ تعد الصلة بين الدول الكبرى والحرب مرتبطة بعوامل فى المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة . وفى المستوى الفردى ، يحتمل أن يتبنى زعماء القوى الكبرى تصورات يتحدد بموجبها دورهم فى البلد على أنه دور الحماية والمدافعين الوسطاء والنشطاء الحركيين فى النظام العالمى ، الذين يحملون على كاهلهم مسؤولية

«إنشاء نظام عالمي • وفي المستوى القومي الثاني ، يتوافر للدول الأقوى مؤسسات امن قومي عظيمة التقدم (مجتمعات عسكرية صناعية) يحتمل أن يكون زعمائها أو مساعدهم ممثلين على خير وجه في الائتلاف الحكومي •

وتتفاقم الصراعات أيضا - جزئيا - من أثر النمو الديموجرافي والاقتصادي الذي يحدث في بعض المواقع ، والحاجة الكبرى للموارد التي تتطلبها مثل هذا النمو • على أن الرد على التساؤل حول هل يؤدي هذا النمو الى وقوع صراع دولي رهين بالارتباط بجملة عوامل في مستويات شتى من التحليل • اذ يعتمد على القرارات التي يقررها الزعماء القوميون المتعلقة بكيف تتصرف الدولة في مسألة طريقة الحصول على مصادره أوفر • ويعتمد على دور التصور القومي للزعماء القوميين ، ويعتمد على مكانة الدولة النسبية داخل النظام الدولي ، ودرجة شعور نخبة البلد بالرضا عن مرقفهم •

ولا يرتبط احتمال تصاعد الأزمات الى حالة الحرب ارتباطا كبيرا بطبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي للدولة بقدر ارتباطه بدرجة الاختلاف السياسي الاقتصادي بين الدولتين • فعلى أقل تقدير في العصر الحديث ، قد أحجمت الأنظمة الديمقراطية عن خوض حروب متبادلة ، بينما شاعت الحروب بين الدول ذات الأنظمة المختلفة • وبينما ينزع الاشتراك في أنظمة سياسية متماثلة الى الحيولة دون وقوع حرب ، فإن وجود حدود مشتركة مع دول تتبع في حكمها مبادئ مغايرة تجنح الى تبني الاعتقاد بأن المصالح القومية قد باتت في خطر ، ومن ثم يتولد الشعور ببشاعة الأزمة وجنوحها الى التصاعد الى حالة الحرب •

ومن ناحية ، تنشأ أزمات الأمن من طبيعة النظام الدولي ، فله تأثيره المؤكد على تطور الأزمة عندما تتجه إما الى الحل السلمي أو الحرب ، وربما لا يهم الشكل الخاص الذي تتخذه القوة في نطاق النظام ، المفرد القطب ، أو ثنائي القطب أو ثلاثي الأقطاب أو متعدد الأقطاب • ان الصراعات الحلزونية (وسباقات التسلح وإنشاء الأحلاف المتصلة بهذه الصراعات) ، والتي تؤدي الى استقطاب تكتلي قد تبدو خطيرة ، بوجه خاص ، لأنها تقلل من أهمية المشكلات الاعتراضية ، وتزيد من ادراك التهديد وتضخم المسرح المحتمل للحرب ، وترغم الدول على الاستعداد لمواجهة أسوأ السيناريوهات ، وتقلل من امكانية الوساطة الناجحة (٣) •

ويرجع حدوث أخطر أزمات التوى العظمى خلال فترات الانتقال فى النظام الدولى (أو فى الأنظمة الاقليمية الفرعية) عندما تحدث تحولات مهمة فى توازن القوى أو على الأخص بين الدولة المتحكمة فى النظام ومنافسيها الكبار ، وأيضا بين أية مجموعة من المنافسين . وتفجر هذه التغيرات فى النظام الدولى والثنائية القطب ، ما يحدث من تغير فى المستوى القومى . اذ ترتد نقلات القوة الى جذورها فى عملية التطور الاقتصادى داخل الدول . وهى عملية تختلف من دولة لأخرى فى سرعتها بحسب طبيعتها . وتحمل مشكلات انتقال القوة فى طياتها فى نهاية المطاف مشكلات الجاه والمكانة . وهكذا فقد تولد نقلات القوة النزاع حول التوزيع الصحيح للجاه والمكانة داخل النظام ، وأيضا الصراع حول التوزيع الصحيح للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وربما كان أى تغير يطرأ على تكوين النظام الدولى (أو الاقليمى) خطرا ، وسواء تم التحول فى التكوين عن طريق النمو الصناعى والتكنولوجى ، الديموجرافى ، أو عن طريق التكديس الواعى للقدرات العسكرية من قبل احدى الدول المتحدية ، أو بإعادة تنظيم الأحلاف العسكرية ، فان خطوط بعض الدول ستعرض للتضاؤل ، بينما تتضخم خطوط البعض الآخر . وتنجم عن ذلك جملة نتائج تظهر آثارها فى تحول الدور ، وفقدان توازن الوضع ، والتغيرات فى درجة الأمان المنظورة ، وازدياد عدم الثقة فى النظام الدولى . وفى هذه الحالات تصل درجة افتقاد الأمن والتهديد فى النظام الدولى الى ذروتها . ومن المرجح أن تتخذ الردود على هذه التهديدات للنظام الدولى مظهر خصائص الصراع الحزونى .

ولعله مما يبدو خطيرا بوجه خاص ما يحدث اذا حدثت عدة ظواهر فى المستوى الفردى متآنية ، كما هو محتمل . فمثلا ربما بدأ تزامن نقلات القوة والنقاط الحرجة فى دورة القوة النسبية ، وانحدار السيطرة والتفكك فى النظام الدولى (وتحوله الى استقطابية للقوة الأكبر) واستقطابية الأحلاف - أو ربما القليل من هذه الظواهر ، أخطر من وجود عامل واحد بمفرده ، فقد يعجز أى تغيير بنيوى فى مستوى النظام الدولى تصور الزعماء فى المستوى الفردى لوجود تهديد . فالعوامل فى المستوى الدولى والمستوى الثنائى متصلة بعوامل فردية وتصورية . ان هذا العنصر قديم يرجع على أقل تقدير الى ما أجمله توكوديدس عن سبب الحرب البلوبونيزية : « : ان ما جعل الحرب أمرا محتوما هو ازدياد قوة أثينا والمخاوف التى شعرت بها اسبرطة من جراء ذلك » .

هل أصبحت الحرب « موضحة » قديمة ؟

سوف نتهم بالاهمال اذا لم تختتم كلامنا بمناقشة وجيزة لما يقال عن ان الحرب بين الدول قد عفا عليها الزمان الآن ، أو على أقل تقدير الحروب الكبرى بين بلدان العالم المتقدم قد أصبحت في خبز كان . ولعل أهم العوامل وراء هذا التطور هو انتشار الديمقراطية وانتشار قيم السلام (٤) .

ومن بين أكثر الاتجاهات المعلنة شيوعاً في الثمانينات ، استبدال الحكومات الأوتوقراطية بحكومات ديمقراطية . فاذا اعتقدنا مثلما يفعل معظم المنظرين أن احتمال نشوب قتال بين الدول الديمقراطية قد أصبح صفراً ، وإذا جمعنا بين هذا القانون والاعتراف بأن عدد الدول الديمقراطية في العالم في ازدياد مستمر (بينما عدد الدول الأوتوقراطية في تضاؤل مستمر) فإننا سنهتدي الى نتيجة مؤداها اختفاء الحروب شيئاً فشيئاً ، وأنها في طريقها لأن تغدو أمراً مهجوراً (٥) . ولما كانت الديمقراطية قد اهتدت الى مأوى لها أولاً في البلدان المتقدمة من العالم ، ففي هذه المنطقة أصبح السلام شديد الانتشار .

ويعتقد جون مولر - وهو من المنظرين الرواد في هذا المجال ، أن الصلة بين انتشار الديمقراطية والسلام أمر زائف ، ويعترض بالقول بأن العامل السببي الأول ببساطة هو الانتشار الجغرافي لفكرة عدم مقبولية الحرب بين الدول ، وقد شاعت هذه الفكرة في شتى أنحاء المعمورة على نحو مشابه لشيوع الديمقراطية ، وابتداء ظهور هاتين الفكرتين في العالم المتقدم ، وهكذا يمكن القول بأن البلدان التي حدث فيها « تقدم أخلاقي » في النظرة الى الحرب قد مارست أيضاً التقدم السياسي الديمقراطي ، فبين هذين الحدين صلة جغرافية ، ولكنها ليست صلة سببية (٦) .

وطرح نفر من المفكرين رأياً مؤداه ان احتمال الحرب قد تضاءل من أثر انتشار قيم السلام ، وأخص بالذكر منهم مؤلف وكتابه الشهير (٧) ، ومفاد الحجة التي اعتمد الكتاب عليها اعتماداً أساسياً هي القول بأن الحرب قد عفا عليها الزمان بين دول العالم المتقدم بعد تغير نظرية هذه الدول للحرب فلم يعد هناك من ينظر للحرب على أنها جانب طبيعي أو سوى في العلاقات الدولية ، ولم تعد تعتبر أمراً تتطلبه الطبيعة البشرية ، واختفى الاعتقاد بضرورتها للتقدم الانساني ، أو بدورها لتحقيق إحدى المهام

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وينظر اليها - عوضا عن ذلك - على نطاق واسع كشيء بعيد عن العقل ولا أخلاقي وغير مقبول كجانب من العلاقات بين الدول المتحضرة . وبذلك توطلت قيمة مستحدثة بين دول العالم المتقدم تستنكر الحرب الهجومية . وتدعو الى وجوب الخلاص من الحرب . وتنادى بأن الوقت قد حان لترديد مثل هذه المعتقدات ، (وهذا تغيز مدفوع بالفروق العديدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومن ادراك فداحة تكاليف حروب المستقبل مما يجعلها بعيدة عن العقل) .

وتستند حجة مولر الأولية على أن الحرب شأن أية ظاهرة حضارية ، أخرى تخضع للتغير بسرور الزمان . فاقدم أدت تغيرات القيم الأخلاقية والاستطابقية فى نهاية المطاف الى حدوث تغيرات فى المؤسسات الاجتماعية . فبينما كان عدد وفير من المجتمعات يؤيد - فى وقت ما - ظواهر مثل الرق والمبارزة ، بل وازهاق الأرواح البشرية ، تغيرت الأوضاع الآن وتعرضت هذه الظواهر للاستنكار شيئا فشيئا ، ثم نبذت تماما (أى لم يقتصر الأمر على احلال ظواهر أخرى محلها) . والأمر بالمثل فى حالة النظرة للحرب فى العالم المتقدم . فبمقدورنا الاشارة الى عدة دول أوربية خاضت حروبا استمرت عدة قرون كسويسرا واسكندنافيا وهولاندا على سبيل المثال ، بل أوروبا نفسها التى كانت فى وقت من الأوقات أنسب ميدان لاشتعال الحرب ، ولكنها لم تعد تعرف الحرب بين الدول منذ ١٩٤٥ .

ومع هذا ، فيتعين التنويه الى أن الاتجاه الذى تبناه مولر لم ينشر فى شتى الأنحاء (فعلى ما أرى أنه لم يضم أوروبا بأسرها ، كما يبين من الصراع الدامى الذى ما زال محتدما بين سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة - الهرسك ضد فلور دولة يوجوسلافيا تحت زعامة الصرب) . وبعبارة أخرى ، لا تعد أغلبية دول العالم منتمة الى العالم المتقدم ، و / أو منتسبة للديموقراطية . مما يدعونا الى استخلاص القول بأنه لم يتم الاستغناء عن الحرب حتى الآن ، رغم الزعم بأنها قد تحولت الى شيء عفا عليه الزمان ، فأغلب الظن أن هذه الأمنية لم تتأكد حتى الآن ولا يعسر جدول توقيتها الزمانى .

ويرى مولر أن علماء الاجتماع عندما تجاهلوا القوة المستقلة للعلم ، فانهم أغفلوا متغيرا مستقلا مهما فى بحثهم عن أصل الحرب ، فلقد اعتقدوا أن الحرب فكرة تبينتها أجزاء كبيرة من المجتمع الدولى ، ربما بصفة مؤقتة كوسيلة لفض المنازعات . ولما كانت الطبيعة البشرية ليست فى حاجة الى هذه الوسيلة ، وكذلك طبيعة النظام الدولى - لذا بالاستطاعة الخلاص منها كأي شيء آخر أوجدته الحضارة . وتمشيا مع ما يقوله مولر :

« بالمقدور اختفاء الحرب دون حدوث تغير ملحوظ أو ارتقاء في أى مستوى من فئات التحليل . نعم ليس هناك ما يحول دون اختفاء الحرب بغير حدوث تغيير للطبيعة البشرية ، وبغير انشاء حكومة عالمية فعالة ، أو نظام للقانون الدولى ، وبغير رفع مستوى الاقتدار أو القدرة الأخلاقية للزعماء السياسيين ، وليس هناك ما يحول أيضا دون أدائها لرسالتها بغير ان تغمر أرض الواقع بالأنظمة الديمقراطية أو الرخاء ، وبغير عقد اتفاقيات تسودها الصراحة والاخلاص لتقييد التسليح أو صناعة الأسلحة . . . ودون ان تقدم على أية خطوة من أى نوع .تجار الأسلحة النووية » (٨) .

وتلقت حجة مولر انتباهنا الى متغير حاسم فى معضلة الحرب - وهو متغير لم يكشف عنه أحد بوجه عام - أسلوب التعامل ، الذى تندرج تحته اتجاهات الزعماء بوصفهم أفرادا نحو الحرب : هل هناك ما يسمى بالحرب العادلة ؟ . وهل هى مقبولة ؟ هل تعد الحرب وسيلة فعالة فى السياسة الخارجية ؟ وما هى الظروف التى تبينخ الالتجاء للحرب ؟ ما هى الأهداف الصحيحة والغائية للحرب ؟ كيف يستطاع توجيه الحرب لتحقيق أفضل النتائج ؟ ان الاجابات عن هذه الاسئلة متضمنة فى أسلوب التعامل .

لقد عرفتنا الدراسات التاريخية لايفان ليوارد وهولستى أن الاتجاهات نحو الحرب لم تظل ثابتة عبر العصور (٩) : فلقد تغيرت الأهداف الصحيحة للحرب والمشكلات التى تدفع الدول لتجديد القتال والتقييم الأخلاقى للحرب من خلال التاريخ . وبالإستطاعة تفسير حجة مولر على أنها تعنى تعرض أساليب التعامل التى يتبعها زعماء الدول المتقدمة فى القرن العشرين ، للتغير فى نظرتها للحرب ، بعد أن حدث تحد خطير لقيمتها الأخلاقية ، وارتياح فى فاعليتها كأداة سياسية ، وانكار مقبوليتها سياسيا واجتماعيا .

وتلعب أساليب التعامل دورا حاسما فى سلسلة الأحداث المؤدية للحرب . اذ تمر معظم الطرق المؤدية للحرب من خلال صور فردية وأساليب التعامل . أنها تحتل موقعا فى المفترق الحاسم الذى يربط المتغيرات فى جميع المستويات الأخرى للتحليل . وتعمل الصبور وأساليب التعامل عند الزعماء الأفراد كمرشحات يرون من خلالها ، ويفسرون أفعال الآخرين . ويتم ترشيح الأفعال التنافسية (كحشود الجيوش والتقدم التكنولوجى وانشاء الأحلاف والتصريحات الكلامية) وأيضا ثقلات القوة وتحولات ميزان القوى الثنائية أو الثلاثية من خلال صورنا . وتشكل

المدركات (واساءات الادراك) ويستعان بأساليب التعامل لتفسير الأحداث وتحليلها وانتقاء الردود عليها .

ان أساليب التعامل المتصلبة التي ترى الحرب أداة سياسية سوية وفعالة والمؤيدة للتكتيكات العدوانية كالتهديدات والاندازات وحافة الهاوية والاستئساد ، والتي تدافع عن اتجاه (السلام من خلال القوة) فى العلاقات الدولية ، والتي تفضل الحرب على التنازلات وفقد ماء الوجه ، وتعتبر التعاون والتصالح والتنازل من جانب واحد - تعمل على تكييف الرد الذى يبالغ فى رد الفعل على مسلك الآخرين ويؤدى الى وقوع نزاع حلزوني .

ولقد أصاب مولر عندما قال بإمكان تحقيق السلام بعد تغيير النظرة الى الحرب . ولعلنا نذكر الكلمات التى ابتكرت منها «مؤسسة اليونسكو»: لما كانت الحروب تبدأ من داخل عقول البشر ، فيتمين أن يفرس فى أذهان البشر القول بوجود إقامة السلام : « نعم سيحقق السلام عندما تتبعه أساليب التعامل ، وتنبذ السياسات الواقعية المزعومة (وغيرها من السياسات المتحجرة) فى السياسة الخارجية ، ويتغير تصورنا للآخرين ، ويتعلم الزعماء التحرر من الصراعات الحلزونية وينظر للحرب - أخيراً - كعامل لا أخلاقى وغير سليم وبعيد عن العقل .

وفى ذات الوقت ، ونحن فى انتظار قبول معايير السلام كقيم مقبولة عالمية لعله من المناسب أن نتقدم ببعض الاقتراحات المتواضعة .

بعض اقتراحات متواضعة

تطرح جميع هذه الأفكار لمن يمارسون المسائل الدولية العديد من المسائل التى تستأهل التمعن ، فمن المحتمل أن تكون الكلمات الآتية الذكر قد رسمت صورة غير واقعية ، وكثيية عن امكانية الحرب ، ولا بد أن نحافظ على تفاؤلنا واعتقادنا ، بأن معظم الحروب - وإن لم تكن جميعها فى اغلب الظن - بالامكان تجنبها . وكما قسم لنا البحث القريب العهد بعض مفاتيح لأسباب الحرب ، فانه قد أشار أيضاً الى بعض الخطوط الارشادية للحيلولة دون وقوعها . وفيما يلى بعض اقتراحات شديدة التواضع للممارسين للتمعن فيها :

١ - المدركات مهمة . ومن واجب الزعماء المشاركة في اختبار الواقع حتى يأمّنوا عدم التعرض لاساءات التصور أو الإدراك . ولابد من الحفاظ على انفتاح الذهن لاقتراحات الآخرين ولما يذكرونه عن حدوث اساءة تصور لا أساس له في تفسير الواقع . وفي هذه الناحية ، من المرغوب فيه اتباع نوع ما من النظرات المدافعة المتعددة الأقطاب في صناعة السياسة .

٢ - يجب التزام الحذر من الافتراضات الآلية الوصلية بأن التهديد أثرا فعّالا ، وتراجع الخصم عندما يواجه بقوة متفوقة وبالتزامات محددة قاطمة . وهذه حالة نادرة ، وبخاصة بين القوى المتكافئة ، بل وحتى في حالة الدول التي تلزم الجانب الخاطئ من توازن القوى ، لأنفسها غالبا ما تواجه صعوبات عندما تقدم على التراجع .

٣ - يجب التزام الحذر من المعاملات الاصطناعية التي تتخذ شكلا حلزونيا يصعب التحكم فيه . ولابد من التعرف على الصدمات الحلزونية المحتملة بأسرع وقت ممكن ، وتجري محاولات في أبكر وقت في مثل هذه المواقف لنزع فتيل الصدام الحلزوني ، وعكس اتجاهه ، وعلى الرغم من احتمال عدم فاعلية هذه السبل دوما ، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة على المعاملة بالمثل كاستراتيجية دقة بدقة (*) والجريت (**) جديرة بالمحاولة ، وبخاصة إذا أمكن البدء بها في وقت مبكر بما فيه الكفاية .

٤ - علينا أن نعي مآزق الأمان ، وأن ندرك احتمال تصور الخصوم لأفعالنا على أنها أفعال تهديدية ، حتى لو لم تكف نيتنا كذلك ، ولابد أن يكون الأمان متبادلا . فمن غير الممكن أن يتم على حساب الآخرين ، والقدرة على التغافل في كوامن وجدان الآخرين صفة مهمة عند صانعي القرار .

٥ - تعد فترات انتقال القوة وتغيرات النظام الدولي من الفترات الخطرة . ولابد من توجيه النصيح لرجال الدولة بالتزام الحذر عند مواجهة هذه الحالات ، وأن يوجهوا اهتماما مماثلا للأطراف التي تعرضت قوتها للتدهور وتلك التي ازدادت قوتها . ويجب أن يشعر الفريق الأول بأن حقوقه المشروعة سيحافظ عليها ، حتى زعم تضائل قدرته على النهوض

(TFT) TIT FOR TAT.

(*) النظر :

Graduated and reciprocated — GRIT initiatives in tension reduction . (**)

بهذه المهمة ، ويمنح الفريق الثانى المكانة والمستويات المناظرة لقدراته
المستجدثة .

٦ - يحتاج الزعماء القوميون الى التذكرة باحتمال اتساع ردود
خصومهم فى الخارج بنفس التطرف الذى تتسم به مواقفهم الداخلية
الخاصة فى مواجهة البيئة الدولية ومن المحتمل أن تؤدى الحسابات التى
تغفل هذا العامل الى حدوث حالات احباط .

٧ - يجب أن يكون الزعماء القوميون على استعداد للتعامل مع
الجمهير المتخلفة . اذ تتسبب المشكلات الناجمة عن اعطاء الكثير من
الأهمية لما تتركه الأحداث السياسية من أثر على المواقف الداخلية فى
أحداث أزمات تعرض القرار السياسى فعليك أن تتبع المسلك الصحيح .

هوامش الفصل العاشر

(١) انظر John Vasquez — *The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of the Correlates of War* مجلة السياسة العالمية XL أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ - ١٤٥ .

(٢) يصبح القول - فيما يحتمل - أن بعض الثقافات نجحت لأن تكون أكثر من غير تقبلا للقيم القتالية وتؤثر هذه الظاهرة على مضمون أساليب تعامل زعمائها . ففي هذه الثقافات ، تعد تكتيكات الاستئساد هي الأكثر مقبولة بوجه عام ، وتنتزع النخبة السياسية المثلة لهذه القيم للحصول والانتفاع من قدر جوهري من الشرعية .

(٣) Vasquez ص ١٢٨ .

(٤) لقد طرحت عوامل أخرى أيضا مثل ١ - ارتفاع تكاليف الحرب التي تزايدت زيادة هائلة بعد اختراع الأسلحة النووية ٢٠ - زيادة الاعتماد المتبادل دوليا وتعقد النظام الدولي . بالنسبة للنقطة الأولى - انظر :
Nuclear Myths and Political Realities : Kenneth Waltz مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٨٤ (سبتمبر ١٩٩٠) ، ص ٧٢٦-٧٤٥ و John Measheimer
Instability in Europe After — Back to the Future Cold War مجلة الأمن الدولي (صيف ١٩٩٠) ص ٥٦-٥٠ .

(٥) تمشيا مع الحجج التي أوردها Bueno de Mesquita و Lalaman لاحظ Ray أن ازدياد عدد الديمقراطيات - على أقل تقدير في المدى القصير - قد يزيد من فرص الحرب ، نظرا لاحتمال حدوث زيادة في المواجهات بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات . ولكن بمجرد وصول نسبة الدول الديمقراطية إلى ٥٠٪ فإن عدد المواجهات الثقافية بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات سيتضاءل مما يساعد على تضاؤل فرص الحرب James Lee Ray في بحث بعنوان The Future of International War . قدم هذا البحث المؤتمر لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ .

(٦) Is War Still Obsolete ? — John Muller بحث مقدم للقاء السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن (أغسطس ١٩٩١) .

The Obsolescence — Retreat from Doomsday — John Mueller (٧)
Changing Attitudes Towards war لنفس المؤلف . ١٩٨٩ of Major War
Is War Still Obsolete ? أيضا ٢٨-١ ص ٠ (١٩٩١) ٢١ مجلة العلوم السياسية البريطانية

٠ ٥٥ - ٥٤ ص Is War Still Becoming Obsolete — Muller (٨)

War in International Society — Evan Luard (٩)
: أيضا . ٥٥ - ٥٤ ص Peace & War — Kalevi Holsti

ببليوجرافيا

- Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-69.
- Adelman, J. and Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foreign Policy*. New York : Harper & Row.
- Adorno, T. W. (1950) *The Authoritarian Personality*. New York : Harper & Row.
- Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1939 ». *World Politics* 29 : 404-24.
- Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63-689-718.
- (1971) *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston : Little, Brown.
- Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in R. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Altfeld, M. (1983) « Arms Races ? -and Escelation ? : A Comment on Wallace ». *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.
- Anderson, P. A. (1987) « What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy, » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Angell, N. (1913) *The Great Illusion*. New York : Knickerbocker Press.

- Ardrey, R. (1961) *African Genesis*. New York : Atheneum.
- (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.
- (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.
- Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.
- Art. R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).
- Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nicholas.
- Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings, » pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.
- (1980 b) « More Effective Choice in the Prisoners' Dilemma ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-403.
- (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.
- Babst, D. V. (1972) « A Force for Peace. » *Industrial Research* 14 : 55-58.
- Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Barber, J. D. (1972) *The Presidential Character*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Barnds, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger
- Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Man and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.

- Beer, F. A. (1981) *Peace Against War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last — Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.
- Beitz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Natures ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social-Psychological Analysis*. New York : McGraw-Hill.
- Betts, R. K. (1977) *Soldiers Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) « Analysis, War, and Decision : Why Intelligence Failures Are Inevitable ». *World Politics* 31 (1) : 61-89.
- Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.
- Boulding, K. (1956) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.
- (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System, » pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making, » pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.

- Bremer, S. (1980) «National Capabilities and War Proneness», pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1982) «The Contagiousness of Coercione : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976.» *International Interaction* 9 : 29-55.
- (1991) «Dangerous Dyads : Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816-1965.» Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.
- Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) «The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965.» *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.
- Brodie, F. (1981) *Richard Nixon*. New York : Norton.
- Brown, S. (1987) *The Causes and Provention of War*. New York : St. Martin's.
- Bueno de Mesquita, B. (1975) «Measuring Systemic Polarity», *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.
- (1978) «Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War.» *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-67.
- (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1981 b) «Risk, Power Distribution and the Likelihood of War.» *International Studies Quarterly* 25 (4) : 541-68.
- Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) «An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation.» *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.
- Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.

- Burrows, R. and J. Garriga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Co-operation. » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.
- Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *American Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.
- Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups: An Assessment of Research Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20-261-78.
- Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall . . . Are the Freer Countries More Pacific ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.
- Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics ». *International Studies Quarterly* 23 (4) : 601-23.
- (1981) « Interstate System and Capitalist World-Economy : One Logic or Two ? » *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.
- (1989) *Global Formation : Structure of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.
- Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System, World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-67.
- Chesen, E. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.
- Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Francisco : W. H. Freeman.
- (1989) « Lateral Pressure in International Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Claude, I. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.

- Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-67.
- Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Darcey, R. and N. Pendegraft (1988) « The Optimality of TTF-FOR-TAT. » *International Interactions* 15 (1) : 45-57.
- Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man. » *International Anthropological and Linguistic Review* 1.
- Davies, J. (1970) « Violence and Aggressions : Innate or Not ? » *Western Political Quarterly* 23.
- de Rivera, J. (1968) *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.
- Demaue, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : « Where's the Rest of Me ? » » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.
- Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War. » *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.
- Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images, » pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « Multipolar Power Systems and International Stability. » *World Politics* 16 (3) : 390-406.
- Diehl, P. F. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look ». *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.
- (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries, 1816-1980. » *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.

- (1985b) « Arms Races to War : An Analysis of Some Underlying Effects. » *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.
- Diehl, P. F. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 103-22.
- Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Buildups and the Initiation of Conflict. » *Journal of Politics* 49 : 789-99.
- Dixon, W. J. (1982) « Measuring Interstate Affect. » *American Journal of Political Science* 27 : 828-51.
- (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » *American Journal of Political Science* 30 : 421-45.
- Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings ». *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.
- (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : Challenges for Research Design. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.
- (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities, » pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.
- Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power. » *American Political Science Review* 74 : 947-65.
- Dougherty, J. E. and R. L. Pfaltzgraff, Jr. (1981) *Contending Theories of International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.
- Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations » *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.

Dyer, G. (1985) *War*. New York : Dorsey.

East, M. A. (1972) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Analysis, » pp. 299-319 in J. N. Rosenau, V. Davis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

East, M. A. and P. Gregg (1967) « Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.

East, M. A., S. Salmore, and C. F. Hermann (1978) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.

Etheridge, I. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968. » *American Political Science Review* 72 : 434-51.

———— (1979) « Hard Ball Politics : A Model. » *Political Psychology* Spring.

Fabbro, D. (1980) « Peaceful Societies, » pp. 180-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.

Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview .

Fann, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargeant.

Ferris, W. (1973) *The Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Heath. Festinger, I. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, IL : Row, Patterson.

Fieldhouse, D. K. (1972) « Imperialism : An Historiographical Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

- Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence. » *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.
- Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policies from 1911 to 1914*. Trans M. Jackson, New York : Norton.
- Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-85.
- Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.
- Frank, J. (1967) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.
- Freud, S. (1985) « Why War ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research* 1 : 95-119.
- Gamson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.
- Garnham, D. (1976) « Dyadic International War 1816-1935 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » *Western Political Quarterly* 29 : 231-42.
- (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980. *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.
- Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnam : the System Worked*. Washington, DC : Brookings Institution.

- Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War . » Paper presented to International Studies Association conference, Washington, DC.
- George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy. » *American Political Science, Science Review* 66 : 751-85.
- (1980) « The Operation Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision Making », pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy*. New York : Aldine.
- George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study*. New York : Dover Publications.
- George, A. L. and Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice*. New York : Columbia University Press.
- Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Glossop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem*. Jefferson, NC : McFarlane.
- Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict », pp. 83-123 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II*. New York : Free Press.
- (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-69 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds), *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Gochman, C. and Z. Moaz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1976 : Procedures, Patterns and Insights. » *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.

- Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1990) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycles. » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.
- (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages ». *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.
- (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern Era*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1991) « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis. » *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.
- Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity and World Politics*. Chicago : Chicago University Press.
- Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe*. Boston : Houghton Mifflin.
- Greenstein, F. (1975) *Personality and Politics*. New York : Norton.
- Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey'. » *American Political Science Review* 59 : 602-14.
- Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperation by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-64.
- Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Haas, M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1900-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

- (1980) « Societal Approaches to the Study of the war, » pp. 347-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), *The War System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : Westview.
- Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.
- Halperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- Hempson(F. O. (1985) « The Divided Decision - Maker ; American Domestic Politics and the Cuban Crisis. », *International Security* 9 (3) : 130-65.
- Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.
- (1985) « Power and Polarity in the International System, » pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Westview.
- Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.
- Hazelwood, L. (1975) « Dimension Mechanism and Encapsulated Processes. The Domestic Conflict — Conflict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook* 3 : 213-34.
- Herek, M, I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.
- Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Peper presented at International Studies Association Conference, St. Louis.

- Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box » : Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hoppie (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects, » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.
- Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affair*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis. » *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.
- Hobson, J. A. (1965) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Hollist, W. L. (1977 a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 503-28.
- (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Pairs of Nations. » *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.
- Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. » *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.
- (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge : Cambridge University Press.

Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy », pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.

————— (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study, » pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

————— (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : « Cognitive Process » Approaches, » pp. 120 — 44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.

————— (1972 b) *Crisis, Escalation, War*. Montreal : McGill-Queens University Press.

————— (1987) « Theories of Crisis Decision Making, » pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *International Relations Theory*. New York : Macmillan.

Holsti, O., R., Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis. » *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.

Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict, » pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.), *Nature of Human Conflict*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis, » pp. 123-59 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.

Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War. » Paper presented to International Studies Association conference, Atlanta.

- Houweling, H. and J. Siccama (1988) « Power Transitions as a Cause of War ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.
- Howard, M. (1991) *The Lessons of History*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisites and Results », pp. 41-86 in C. J. Friderich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy*. Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.
- Huth, P. (1988) « Extended Deterrence and the Outbreak of War. » *American Political Science Review* 82 : 423-34.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.
- (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escalation. » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.
- (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes a Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.
- Isaac, R. (1981) *Individuals and World Politics*, 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.
- Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War, 1938-1940*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- James, W. (1968) « The Moral Equivalent of War, » pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology*, rev. ed. New York : Basic Books.
- Janis, I. L. (1982) *Groupthink*, 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.
- Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York : Free Press.

- Jensen, L. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1976) *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- (1983) « Perception and Misperception : The Spiral of International Insecurity, » pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sonderrmann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence ». *World Politics* 41 (2) : 183-207.
- Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence* Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System, » pp. 291-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*. Westport, CT : Greenwood.
- Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security* 14 (4) : 42-64.
- Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanations and Projections*. New York : Harper Collins.
- Kegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle. » *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.
- Kegley, C. W. and F. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.

- Kelman, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations, » pp. 3-39 in H. Kelman (ed.), *International Behavior : A Social Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York : Random House.
- Keohane, R. O. (1980) « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77, » pp. 317-47 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Keohane, R. O. and J. Nye (1977) *Power and Interdependence*. Boston : Little, Brown.
- Kim, S. S. (1980) « The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research : A Critique, » pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Kim, W. (1989) « Power, Alliance, and Major Wars, 1816-1975. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.
- Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality. » *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.
- Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. New York : Grosser & Dunlap.
- (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making. » *World Politics* 28 (1) : 1-43.
- Kondratieff, N. D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richardson and Snyder. (Original edition 1928.)

Krasner, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis. » *Foreign Policy* 7 : 159-79.

————— (1976) « State Power and the Structure of International Trade. » *World Politics* 28 : 317-47.

Kugler, J. and A. F. K. Organski (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Evaluation, » pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2) .

Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine, » in B. Horton et al. (eds.), *Comparative Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Langer, W. (1969) « The Origin of the Russo-Japanese War, » pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.

Lasswell, H. (1930) *Psychopathology and Politics*. Chicago : University of Chicago Press.

————— (1948) *Power and Personality*. New York : Norton.

Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.

Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of International Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

————— (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *Internal Security* 9 : 147-86.

————— (1985) « Miscelculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War, » pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

- Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent : Variable. » *World Politics* 42 : 336-69.
- Leites, N. (1953) *A Study of Bolshevism*. Glencoe, IL : Free Press.
- Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict, » pp. 124-57 in J. D. Singer (ed.), *Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 379-419.
- (1984) « Reagan and the Russians : Crisis-Bargaining Beliefs and the Historical Record. » *American Political Science Review* 78 : 338-55.
- (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82-179-94.
- Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.
- Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of War Proneness in Bilateral Conflicts » pp. 191-226 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverley Hills, CA : Sage.
- Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 655-84.
- Lenin, V. I. (1939) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism*. New York : International Publishers.
- L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership*. New York : Hawthorone.
- Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peace », in R. Falk and S.

Mendlovitz (ed.), *Toward a Theory of War Prevention*.
New York : World Law Fund.

Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior :
An Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal
of Conflict Resolution* 25 : 581-614.

————— (1983) « Misperception and the Causes of War :
Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World
Politics* 36 (1) : 76-99.

————— (1985 a) « Theories of General War. » *World Poli-
tics* 37 (3) 344-74.

————— (1985b) « The Polarity of the System and Inter-
national Stability : An Empirical Analysis, » pp. 41-66 in
A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO :
Westview.

————— (1986) « Organizational Routines and the Causes
of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 193-
222.

————— (1987) « Declining Power and the Protective Moti-
vation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.

————— (1988) « Domestic Politics and War, » pp. 79-99 in
R. Rothberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Preven-
tion of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University
Press.

————— (1989) « The Diversionary Theory of War : A
Critique, » pp. 259-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of
War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

————— (1990-1991) « Preferences, Constraint, and Choi-
ces in July 1914. » *International Security* 15 : 151-86.

————— (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and
the Long Peace, » pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The
Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.

- Levy, J. S. and T.C. Morgan (1986) « Take War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 26-50.
- Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy*. New York : Free Press.
- Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Linskold, S. (1978) « Trust Development, the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation. » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.
- (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequential Interaction. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 704-14.
- Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 679-90.
- Linskold, S., P. S. Walters, and H. Koutsourais (1983) « Co-operators, Competitors, and Responses to GRIT. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.
- Lockhart, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.
- Lorenz, K. (1966) *On Aggression*. New York : Bantam.
- Luard, H. (1976) *Types of International Society*. New York : Free Press.
- (1986) *War in International Society*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trade Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97 .
- Majeski, S. J. and D. L. Jones (1981) « Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specifications. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.
- March, J. and H. Simon (1958) *Organizations*. New York : Wiley.

- Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 427-54.
- Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Inter-
mestic Affairs : Three Proposals. » *Foreign Affairs* 55
(2) : 306-24.
- Moaz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Deve-
lopment and International Conflict, 1816-1976 ». *Inter-
national Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.
- Maoz, Z. and N. Abdoeli (1989) Regime Type and Internatio-
nal Conflict, 1816-1976. » *Journal of Conflict Resolution*
33 (1) : 3-35.
- Moaz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth,
and Political Stability : Is Lack of Conflict Among De-
mocracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at
American Political Science Association conference, San-
Francisco.
- Maslow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation » *Psy-
chological Review* 50.
- (1954) *Motivation and Personality*. New York :
Haper & Row.
- Matthews, R. O., A. Rubinooff, and J. G. Stein (1984) (eds.)
International Conflict and Conflict Management. Scar-
borough, Ontario : Prentice-Hall.
- May, E. (1973) « Lessons » of the Past : *The Use and Misuse
of History in American Foreign Policy*. New York :
Oxford University Press.
- Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.
- McGwan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of
vior : Some Evidence from the Middle East. » International
Studies Quarterly* 19 : 17-45.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study
of Foreign Policy* Beverly Hills, CA : Sage.

- Mead, M. (1973) « Warfare Is Only an Invention — Not Biological Necessity, » pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Mearshemier, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.
- Megargee, E. I. and J. E. Hokenson (1970) *The Dynamics of Aggression*. New York : Harper & Row.
- Midlarsky, M. (1974) « Power, Unipolarity and the Onset of International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.
- (1975) *On War*. New York : Free Press.
- (1989a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1989b) « Hierarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems, » pp. 64-74 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power, and Arab-Israeli Violence », pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Modelski, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State. » *Comparative Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.
- Modelski, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 39-391-417.
- Modelski, G. and W. R. Thompson (1989) « Long Cycles and Global War, » pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Montagu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.

- (1980) (ed.) *Sociobiology Examined*. New York : Oxford University Press.
- Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints and War : War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.
- Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Analysis*. Beverley Hills, CA : Sage.
- (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.
- Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.
- Most, B., P. Cehrodt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Alliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1965, » pp. 209-29 in Gochmand and A. N. — Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reinforcement, Geopolitics and the Spread of War. » *American Political Science Review* 74 : 932-46.
- Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday : The Obsolescence of Major War*. New York : Basic Books.
- (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.
- (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continuity in Prisoner's Dilemma Games. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.

- Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion, » in I. Janis (ed.), *Current Trends in Psychology : Readings from the American Scientist*. Los Altos, CA : Kaufmann.
- Naroll, A. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D.G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J.C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis*. Boulder, CO : Westview.
- North, R. C. R. Brody and O. Holsti (1964) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (International)* 1 : 1-15.
- Nossal, K. R. (1984) « Bureaucratic Politics and the Westminster Model, » pp. 120-27. in R. O. Matthews, A. Rubinoff, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- Odom, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics. » *World Politics* 28 (4) : 542-67.
- Organski, A. F. K. (1958) *World Politics*. New York : Knopf.
- Organski, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Ledger*. Chicago : University of Chicago Press.
- Orme, J. (1986 -1987) « Deterrence Failures : A Second Look. » *International Security* 11 : 96-124.
- Osgood, C. E. (1962) *An Alternative to War or Surrender*. Urbana : University of Illinois Press.
- (1971) « Graduated Unilateral Initiatives for Peace, » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Sciences*. Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.

- Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games. » *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.
- Ostrom, C. W. (1977) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.
- Ostrom, C. W. and E. W. Hoole (1978) « Alliances and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.
- Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force. » *American Political Science Review* 80 : 554-66.
- Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate. » *American Political Science Review* 80 : 819-42.
- Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies. » *World Politics* 38 (1) 1-24.
- Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.
- Payne, J. T. (1970) *The American Threat : The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy*. Chicago : Markham.
- (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy*. College Station, TX : Lytton.
- Perkins, D. (1968) *The American Approach to Foreign Policy*, rev. ed. New York : Atheneum.
- Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations. » *World Politics* 27 (1) : 87-106.
- Pilisuk, M. and P. Skolnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Osgood Proposal. » *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.

- Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 329-60.
- Rapkin, D., W. R. Thompson, and J. Christopherson (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95.
- Rapoport, A. (1960) *Fights, Games and Debates*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle, » *World Politics* 35 (4) : 489-516.
- Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.
- (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East. » *International Studies Quarterly* 20 : 501-31.
- Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistency and War Involvement in Europe, 1816-1970. » *Peace Science Society (International) Papers* 23 : 69-80.
- (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War. » *International Organization* 43 : 405-39.
- (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels*. New York : Quadrangle New York Times.
- (1960b) *Arms and Insecurity*. Chicago : Quadrangle.
- Roeder, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics. » *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.
- Rokeach, M. (1954) « The Nature and Meaning of Dogmatism. » *Psychological Review* 61 (May).

- (1960) *The Open and Closed Mind*. New York : Basic Books.
- Rosati, J. (1981) « Developing a Systematic Decision-Making Framework : Bureaucratic Politics in Perspective. » *World Politics* 33 (2) : 234-52.
- Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics*. Boston : Little, Brown.
- (1969) « Bipolarity, Multipolarity, and the Future, » pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- Rosecrance, R., A. Alexandroff, B. Healy, and A. Stein (1974) « Power, Balance of Power, and Status in Nineteenth Century International Relations. » *Sage Professional Papers in International Studies* 3 : 2-29.
- Rosenau, J. N. (1969) (ed.) *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Inter-state War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union. » *World Politics* 32 (2) : 258-80.
- (1984) « Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Rotberg, R. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe*. Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.
- (1950) *The Social Contract and Discourses*. Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.

Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.

Rummel, R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society (International) Papers* 1 : 79-111.

———— (1967) « Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations ». *Journal of Peace Research* 4 (2).

———— (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior, » pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

———— (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1983) « Libertarianism and International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 27-71.

———— (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Against Published Research Results. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-53.

Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago : Rand McNally.

———— (1969) « The Calculus of Deterrence, » pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

———— (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.

- (1990) « Economic Decline, Electoral Pressure and the Initiation of Interstate Conflict, » pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington MA : Lexington Books.
- Russett, B. and R. J. Monsen (1975) « Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination. » *Comparative Political Studies* 8 : 5-31.
- Sabrosky, A. N. (1975) « From Bosnia to Sarajevo. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.
- (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO : Westview.
- Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Salmor, S. A. and C. F. Hermann (1970) « The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy. » *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.
- Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict*. New York : Oxford University Press
- Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict*. New York : Oxford University Press-Galaxy Books
- Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution*. Boston : Houghton Mifflin.
- Scott, J. P. (1968) « That Old-Time Aggression, » pp. 136-48 in A. Montagué (ed.) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.
- Semmel, A. K. (1976) « Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the United States Department of State. » *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.

- (1982) « Smell Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis, » pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics*. New York St. Martin's.
- Shepard, G. H. (1968) « Personality Generalization Theory. » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.
- Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York : Fawcett Crest.
- Shubik, M. (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*. New York : Wiley.
- Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Macmillan.
- Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1969) « The Lével of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. New York : Free Press.
- (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale. » *World Politics* 24 : 243-70.
- (1979) « Introduction, » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1980) (ed.) *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Singer, J. D., S. Bremer, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965, » pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Singer, J. D. and T. Cusak (1981) « Periodicity, Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community*. London : Allen and Unwin.

- Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945, » pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Weges of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.
- Singer, J. D. and M. Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49 in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills CA : Sage.
- Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1965. » *American Political Science Review* 84 : 47-67.
- Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journal of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.
- Siverson, R. M. and M. Tennefoss (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965. » *American Political Science Review* 78 : 1057-169.
- Skilling, H. G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.
- (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 40-69.

- (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Smith, T. C. (1980) « Arms Race Instability and War. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 253-84.
- (1988) « Curvature Change and War Risk in Arming Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.
- Snyder, G. H. and P. Diesing (1971) *Conflict Among Nations : Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Snyder, J. L. (1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914, » pp. 153-79 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Spanier, J. and E. Uslaner (1978) *How American Foreign Policy is Made*, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Spechler, D. R. (1986) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973. » *World Politics* 38 (3) : 435-61.
- Spiezio, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1989 : An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance. » *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.
- Sprout, H. and M. Sprout. (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars. » *International Interactions* 4 : 353-87.
- (1984) *Henry Kissinger : Perception of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.
- Starr, H. and Most (1976) « The Substance and Study of Borders in International Relations Research. » *International Studies Quarterly* 20 : 631-626.
- المرب ج ٢ - ٢٤١

- (1978) « A Return Journey : Richardson : « Frontiers' and Wars in the 1946-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.
- (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict. » *Comparative Political Studies* 16 : 92-117.
- Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered. » *World Politics* 39 (3) 326-52.
- Seinbruner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.
- Stoessinger, J. (1982) *Why Nations Go to War*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers, » pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Co : Westview.
- Storr, A. (1983) « Aggression is an Instinct », pp. 16-21 in D. Bender and B. Leon (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Tanter, R. (1966) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations 1958-1960. » *Journal of Conflict Resolution* 10 : 41-64.
- (1972) « International System and Foreign Policy Approaches : Implications for Conflict Modelling and Management. » *World Politics* 24 : 7-39.
- Taylor, A. J. P. (1952) *Rumors of War*. London : Hamish Hamilton.
- Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners' Dilemma. » *Journal of Per-*

sonality and Social Psychology, Monograph Supplement 8, No. 3, Part 2, pp. 1-23.

Thomas, E. (1959) *The Harmless People*. New York : Knopf.

Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly* 26 : 301-11.

————— (1983 a) « Succession Crises in the Global Political System : A Test of the Transition Model, » pp. 93-116 in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.

————— (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic Challenges, and Global Wars. » *International Studies Quarterly* 27 : 341-55.

————— (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare. » *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) : 587-615.

————— (1988) *On Global War : Historical-Structural Approaches to World Politics*. Columbia : University of South Carolina Press.

Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic Capability Reconcentration. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 335-66.

Thompson, W. R. and G. Zuk (1982) « War, Inflation, and the Kondratieff Long Wave. » *Journal of Conflict Resolution* 26 (4) : 621-44.

Thompson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*, Boston : Little, Brown.

Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal*. New York : Holt, Rinehart, Winston.
Quarterly 26 : 301-11.

To T. (1988) « More Realism in Prisoner's Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 402-8.

- Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.
- Triska, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model, » in D. Edwards (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- Tuchman, B. (1962) *The Guns of August* New York : Dell.
- Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929, A Study in History and Personality*. New York : Norton.
- Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968 : Anatomy of a Devision*. Baltimore : John Hopkins University Press.
- (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan, » pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Van Elvera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I. » *International Security* 9 : 58-107.
- (1985) « why Cooperation Failed in 1914. » *World Politics* 38 : 80-117.
- Vasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique*. New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
- (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War, » pp. 366-83 in C.F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (ed.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 50 (1) : 108-45.
- Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.

- Wallace, M.D. (1971) « Power, Status, and International War. » *Journal of Peace Research* 8 (1) : 23-36.
- (1972) « Status, Form Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1973) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.
- (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.
- (1979) « Arms Races and Escalation : Some New Evidence. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3-16.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Professor Weed. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 289-92.
- (1982) « Armaments and Escalation : Two Competing Hypotheses. » *International Studies Quarterly* 26 : 37-56.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Altfeld » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.
- (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114 in A.N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.
- (1979) *The Capitalist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.
- (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the European World-Economy, 1660-1760*. New York : Free Press.
- (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.
- Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

- (1969) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power, » pp. 304-14 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1979) *Theory of International Politics*. Reading MA : Addison-Wesley.
- (1990) « Nuclear Myths and Political Realities. » *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.
- Ward, M. D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior. » *International Studies Quarterly* 26 : 87-126.
- Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War, » pp. 115-44 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Weede E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinants of Hostilities Among Nations. » *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 67-90.
- (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69. » *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.
- (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.
- (1984) « Democracy and War Involvement. » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.
- Weil, H. (1975) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-68.
- Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity. » *Journal of Conflict Resolution* 6 : 387-89.
- Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-383.

- Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 56-68.
- (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East, » pp. 177-212 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Behavior*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., G. W. Hopple, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967. » *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-54.
- Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.
- Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.
- Wilpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis. » *Policy Sciences* 7 : 365-70.
- Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology : The New Synthesis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Free Press.
- Winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as Technique for Assessing Political Leaders, » in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.
- Wright, Q. (1965) *A Study of War*, 2nd ed. Two volumes. Chicago : University of Chicago Press.
- Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914, » pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

————— (1972) « Some Evidence Relevant to the Man-Milieu Hypothesis, » pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Devis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

————— (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict, » pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.

Zinnes, D., R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of War, » pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations, » pp. 167-213 in W. Hanreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ في هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص اخرى
ي . رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الدس مكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت . و . فريمان	الجغرافيا في مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر . ج . فريس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)
ليستيرديل راى	الأرض الغامضة
والترالن	الرواية الانجليزية
لويس فارچاس	المرشد الى فن المسرح
فرانسوا دوماس	آلهة مصر
د . قدرى حفى وأخرون	الانسان المصري على الشاشة
أولج فولكف	القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة
هاشم النحاس	الهوية القومية فى السينما العربية
ديفيد وليام ماكوال	مجموعات النقود
عزيز الشوان	الموسيقى - تعبير لغوى - ومنطق
د . محسن جاسم الموسوى	عصر الرواية - مقال فى النوع الأدبى
أشرف س . بى . كوكس	ديلان توماس
جون لويس	الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست	الرواية الحديثة
د . عبد المعطى شعراوى	المسرح المصرى المعاصر
أنور المعداوى	على محمود طه
بيل شول وأدبنيث	القوة النفسية للامزام
د . هيقام خلوصى	فن الترجمة
رالف ئى مائسو	تولستوى
فيكتور برومبير	سكندال

رسائل واعاديت من الملفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (مصاورات فى مضمار	
الفيزياء الذرية)	فيرنر هيزنبرج
القرائث الغامض ماركس والماركسيون	سدنى هوك
فن الأدب الروائى عند تولستوى	ف . ع . أدنيكوف
أدب الأطفال	هادى نعمان الهيتى
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوى
إعلام العرب فى الكيمياء	د . ناضل أحمد الطائى
فكرة المسرح	جمال العشرى
الجحيم	هنرى باربوس
صانع القرار السياسى	السيد خليفة
التطور الحضارى للإنسان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاثى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا . سبنسر
التفصل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أزام	
كيف تعيش ٣٦٥ يوماً فى السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البير
مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤	د . ليفوار تشامبرز رايت
أثر الكوميديا الإلهية لدانتى فى الفن	
التشكيلى	د . غبريال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية	
ويعسدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوروبى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	
١٨٨٥ - ١٩٨٥	شوكت الربيعى
التقشفة الأسرية والأبناء الصغار	د . محيى الدين أحمد حسين

ج ٠ دافلى اندرو	تفكرات الفيلم الكبرى
جوزيف كونراد	مختارات من الأدب القصصى
د ٠ جوهان دوزشتن	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
طائفة من العلماء الأمريكىين	حرب الفضاء
د ٠ السيد عليشوة	ادارة الصراعات الدولية
د ٠ مصطفى عثمانى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الأدب اليابانى
فرانكلين ل ٠ باومر	الفكر الأوروبى الحديث ٢ ج
جابريل باير	تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسينى	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
دوايت سنوین	كتابة السيناريو للسينما
زافيلسكى ف ٠ س	الزمن وقياسه
ابراهيم القرشناوى	اجهزة تكييف الهواء
بيتر رداى	الخدمة الاجتماعية والاضباط الاجتماعى
جوزيف داموس	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
س ٠ م بورا	التجربة اليونانية
د ٠ عاصم محمد رزق	مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية
رونالد د ٠ سميسون	العلم والطلاب والمدارس
ونورمان د ٠ اندرسون	
د ٠ انور عبد الملك	الشارع المصرى والفكر
والث وثمان روستو	حوار حول التنمية الاقتصادية
فريد س هيس	بسيط الكيمياء
جون يوركهارت	العادات والتقاليد المصرية
آلان كاسبيان	التذوق السينمائى
سامى عبد المعطى	التخطيط السياحى
فريد هوليل	البذور الكويتية
شاندرا ويكراما ماستينج	
حسين حلمى المهندس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى زوبرتسون	الهيرويين والايدينز
ماشم النحاس	تجيب محفوظ على الشاشة

دوركاس ماكلينتوك	مسور افريقية
بيتر لوري	المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية
بوريس فيدروفيتش سيرجيف	وظائف الأعضاء من الألف الى الياء
ويليام بينز	الهندسة الوراثية
ديفيد ألبرتون	تربية أسماك الزينة
جميعها : جون ر . بورر	الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)
وميلتون جولد ينجر	
ارنولد توينبي	الفكر التاريخي عند الإغريق
د . صالح رضا	قضايا وملامح الفن التشكيلي
د . كنج وآخرون	التغذية في البلدان النامية
جورج جاموف	بداية بلا نهاية
د . السيد طه أبو سديرة	الحرف والصناعات في مصر الإسلامية
	حوار حول النظامين الرئيسيين
	للكون
جائيليق جاليليه	الارهاب
اريك موريس وآلان فو	اكتاتون
سيريل اللويد	القبيلة الثالثة عشرة
آرثر كجستلر	التوافق النفسي
توماس أ . هاريس	الدليل البيليوجرافي
مجموعة من الباحثين	لغة الصورة
روي أرمز	الثورة الأصلية في اليابان
ناجاي متشيرو	العالم الثالث غدا
بول هاريسون	الانقراض الكبير
ميخائيل اليبى ، جيمس لفلوك	تاريخ التقويم
فيكتور مورچيان	التحليل والتوزيع الأوركستراالى
امداد محمد كمال اسماعيل	الشاهنامة (٢ ج)
الفردوسى الطوسى	الحياة الكريمة (٢ ج)
بيسرتون بورتر	كتابة التاريخ في مصر
جاك كرايس جونير	عن النقد السينمائي الأمريكى
ادوارد ميسرى	تراثهم زرادشت
اختيار / د . فيليب عطية	

السيما العربية	اعداد / موني براح وآخرون
دليل تنظيم المتاحف	آدامز فيليب
سقوط المطر وقصص أخرى	نادين جورديمر وآخرون
جماليات فن الإخراج	زيجمونت هينر
التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)	ستيفن أوزمنت
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلي سميث
التمثيل للسينما والتلفزيون	توني بار
العثمانيون في أوزيا	بول كولنسر
صناع الخلود	موريس بير براير
الكنايس القبطية القديمة في مصر (٢ ج)	الفريد ج . بقلو
رحلات فارثيما	رودريجو قارثيما
الهم يصنعون البشر (٢ ج)	فانس بكارد
في النقد السينمائي الفرنسي	اختيار / د . رفيق الصبيان
السينما الخيالية	بيتر نيكولز
السلطة والقوة	برتراند راسل
الأزهر في ألف عام	بيارد دودج
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شماخت
سفر نامة	ناصر خميرو عسلوي
مصر الرومانية	نفتالي لويس
الاتصال والهيمنة الثقافية	هيربرت شيلر
مختارات من الآداب الآسيوية	اختيار / هيربري الفضيل
كتب غيرت الفكر الإنساني (٥ ج)	أحمد محمد الشكواني
الشموس المتفجرة	اسحق عظيموف
مدخل إلى علم اللغة	لوريتو كوند
حديث النهار	اعداد / سوزيغال عبد المظلة
من هم التتار	د . ابرار كنزهم الله
ماستريخت	اعداد / جابر محمد الجزار
معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)	ه . ج . ولز
الحملات الصليبية	ستيفن رانسيمان
حضارة الاسلام	جوستاف جرونبيوم
رحلة بيترلوف (٣ ج)	ريتشارد ف . يوتون
الحضارة الإسلامية	ادمز ملنر
الطفل (٢ ج)	ارنولد جندل

افريقيا الطريق الآخر
 السحر والعلم والدين
 الكون ذلك المجهول
 تكنولوجيا فن الزجاج
 حرب المستقبل
 الفلسفة الجوهرية
 الاعلام التطبيقي
 تبسيط المفاهيم الهندسية
 فن المايك والبياتوماتيم
 تحول السلطة (٢ ج)
 التفكير المتجدد
 السيناريو في السينما الفرنسية
 فن الفرجة على الافلام
 ضحايا نظام النجم الامريكى
 بين تولستوى وديستوفسكى (٢ ج)
 ما هي الجيولوجيا
 الجسم والبيض والسود
 انواع الفيلم الامريكى
 رحلة الامير رودلف ٢ ج
 رحلات ماركوبولو ٣ ج
 الفيلم التسجيلى
 الرومانتيكية والواقعية
 نظرية التصوير
 تاريخ العلم والحضارة في الصين
 الحب
 كنوز الفساعة
 اطلاعات على الزمن الاثى
 الرواية اليوم
 مشكلات القرن الحادى والعشرين

بادي اونيمود
 فيليب عطية
 جلال عبد الفتاح
 محمد زينهم
 مارتين فان كريفيلد
 سسوندارى
 فرانسيس ج . برجينه
 ج . كارفيل
 توماس ليهسارت
 الفين توفلر
 ادوارد ويوتو
 كريستيان سالين
 جوزيف . م . بوجز
 بول وارن
 جورج سستاين
 ويليام . م . ماثيوز
 جارى پ . ناش
 ستالين جين . سولومون
 عبد الرحمن الشيخ
 عبد العزيز جاويد
 محمود سامى عطا الله
 يانكو لافرين
 ليوناردو دافنشى
 جوزيف ليدهام
 د . ليوبوسكاليا
 ت . ج . ه . جيمسز
 د . السيد نصر الدين
 مالكرام براد برى
 يوسف شرارة

ديفيد بشنيدر	نظرية الأدب المعاصر
ايفور ايفانس	مجلد تاريخ الأدب الانجليزي
نورمان كلارك	الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا
هنري بيرين	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى
كريستيان ديروش نوبلكور	المرأة الفرعونية
هيربرت ريد	التربية عن طريق الفن
وليام بينز	معجم التكنولوجيا الحيوية
روبرت لافور	البرمجة بلغة السي
د. معدوح حامد عطية	البرنامج النووي الاسرائيلي
رولاند جاكسون	الكيمياء في خدمة الانسان
كارل بوبر	بحثا عن عالم افضل
اسحق غظيموف	العلم وآفاق المستقبل
ايفري شاتزمان	كوننا المتعدد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٥٢٥/١٩٩٦

ISBN — 977 — 01 — 4988 — 8

لا يقتصر هذا الكتاب على محاولة الإجابة عن
سؤال لماذا يحدث الحروب، لأنه يتطرق للبحث عن وسائل
فض المنازعات مما يجعله مدخلا للدبلوماسية الحديثة
وما استحدثته من مصطلحات بدأت تشيع في
صحافتنا وتبدو متخربة أحيانا، لاختلافها عما
اعتدناه من مصطلحات مازالت مستعملة في صحافتنا
ومعاهدنا ودراساتنا التاريخية.